حصاد السنين

لواء دكتور
عبد الكريم درويش

الكتـــــاب : حصـــاد السـنين

المؤلــــف : لواء دكتور
عبد الكـريم درويـــش

رقـم الإيداع : ٢٠٠٣/١٧٨٧٠

الطبعة الأولى أكتوبر - ٢٠٠٣

الطبعة الثانية ينايــر - ٢٠٠٤

الإشراف الفنى : أ. محمد أبو زهـرة
(المدير الفنى)

تصميم الغلاف : م. هانى السيد

* * *

التجهيزات الفنية والطباعة

بمطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت : ٥٩٠٣٠٣٠ - ٥٩٠٣٥٣٥

الإهداء

إلى أسرتي ... أعضاء

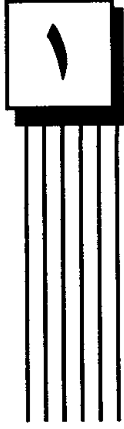
هيئة الشرطة

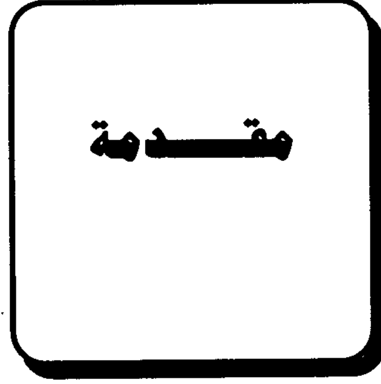
أهدي هذا الكتاب.

عبدالكريم درويش

محتوى الكتاب

محتوى الكتاب





تزداد المعارف الإنسانية بمرور الزمن ، على أن المعرفة يمكن أن تنضج وتصقل فقط بتوارث الثمين منها وتناقل الخبرات المفيدة. وأيضا بما يمكن أن تسهم به الأجيال المتعاقبة من المفكرين والعلماء والباحثين الذين يتناولون نفس الموضوعات، ويحاولون الإجابة عن الأسئلة التى عرضت لأسلافهم ، ويعتزون بتفكيرهم المستقل، ويسمحون لأنفسهم بالاختلاف مع معلميهم، ويسعدون برياح التغيير التى تنشط معارفهم، ويفخرون بما يتوصلون إليه من أفكار وآراء جديدة.

وكثير من الأعمال التى نقرأها اليوم فى مجالات العلوم الاجتماعية، وخاصة علوم الإدارة والعدالة الجنائية، تمثل موجة جديدة لعطاء الجيل الثانى من العلماء والباحثين الذين درسوا على أيدى أساتذتهم وتأثروا بهم. فالمجتمعات الحالية تسمح بالمزيد من الحرية والنهضة العلمية، وتشهد اهتماماً متزايداً من التركيز على توضيح الحدود التى تحمى الحرية الفردية من ناحية، والقيود التى يمكن أن يفرضها المجتمع لإقرار الأمن والنظام وإقامة العدالة بين الجميع من ناحية أخرى . وهى قضية تستنفر الفكر وتثير الكثير من الجدل بين دعاة حرية الفرد وبين دعاة ضرورة استتباب الأمن والحفاظ على النظام العام.

وسوف يتعين على العلماء والباحثين خلال القرن الحادى والعشرين أن يعيدوا صك



وصياغة النظريات والأفكار المتاحة حاليا، وأن يجدوا الحلول لمشكلات الإدارة والعدالة الجنائية فى مجتمع الحرية والعدالة، وتخليق فلسفة اجتماعية مؤازرة للأمن والنظام ومعادية للجريمة، تهتم أكثر فأكثر بالشفاء الاجتماعى من الأمراض والعلل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وليس أمام الجيل الجديد من المفكرين والعلماء والباحثين العرب مهمة أكثر إلحاحا من الالتزام الأدبى والمهنى بجعل هذه المجالات أكثر ملاءمة للحياة الإنسانية، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة عصرية ونظرة مستقبلية فى ظل اتجاهات العولمة والهيمنة والجريمة المنظمة والعابرة للحدود والقارات . وهذا يتطلب منهم إمعان الفكر فى الجذور التى جعلت من حياة أسلافهم فى الماضى القريب حياة أكثر أمنا وسلاما وهناء .



وكأحد أولئك الذين كرسوا حياتهم للعمل فى مجالات الأمن والإدارة والتعليم خلال القرن الماضى ، فمصدر سعادة لىّ أن أقدم دعوة لجميع المهتمين بالعمل الوطنى، وزملائى وإخوانى وأبنائى ضباط الشرطة بصفة خاصة، لقراءة هذه الأوراق من **"دفتر أحوال الحياة"**، التى حاولت أن أضمنها تجربتى المتواضعة خلال حقب متعاقبة من القرن العشرين .

شجعنى على ذلك أن عمل الأمن فى مجموعه فى كثير من بلاد العالم - ومنها مصر - لا ينال تقديراً كافياً وحيزاً مناسباً من الكلمة المكتوبة . ذلك أن الجانب الأكبر والأهم من هذا العمل غير مرئى وغير معلن للسواد الأعظم من الناس ، ويجرى داخل مكاتب مغلقة، وأجهزة ونظم معلومات حديثة ، واتصالات سرية. وتبقى مشكلة قياس قدرة وكفاءة هذا العمل رهن بقياس اتجاهات الرأى العام، وتقدير حجم الرضا الذى يناله لدى الشعب . وهذا معيار معنوى صعب القياس، وليس معياراً كمياً يمكن التيقن منه.

ويهمنى أن استرعى الانتباه هنا إلى أمر على جانب كبير من الأهمية . وهو أن العمل الأمنى - على عكس أى عمل آخر - هو العمل الذى لا يمكن بحكم طبيعته أن يكون مجالا للإعلان عنه أو الدخول فى تفاصيله . وذلك تجنباً للإفصاح عن إجراءاته أو تناول ما ينبغى عدم البوح به من أسرار المهنة ، أو إفساد خططه . كما أن طبيعة هذا العمل تملى على المسئولين عنه الحرص الشديد فى التحدث عنه لأن العبرة بنتائجه لا بأشخاصه . وأكثر من هذا ، فإن المسئولين عنه - سواء بالشرطة أو بالأجهزة الأمنية الأخرى ، أو رجال النيابة العامة والقضاء - مطلوب منهم عدم الإعلام عن جهودهم أو التحدث إلى الرأى العام إلا من خلال نظم محددة .

وخلال سنوات عملى وخبرتى الطويلة صادفت الكثير من النقد لرجال الأمن . وقد يكون لهذا النقد ما يبرره فى بعض الأحيان . ولكن النقد الذى عهدته - على مدى السنين - كان نقداً مقروناً بالتعميم والشمول . أما الإشادة بعمل ممتاز أو بشخص ما فكانت استثناءً من المفهوم العام. وليس هناك أمر أكثر إحباطاً وأشد إيلاماً وقهراً لهمم أناس وهبوا حياتهم للواجب ، وكرسوا جهودهم ووقتهم لتوفير الأمن للوطن والمواطنين ، من خلال عمل محفوف بالمخاطر وأعباؤه وأزماته لا تنتهى ، من أن يكون ذلك التقدير الذى يستحقونه مفتقداً .



وهذا الكتاب ليس تسجيلاً مجرداً لأحداث ووقائع تاريخية صماء . بل هو بحث فى ثنايا الأحداث واستخلاص الدروس والعبر منها ، مع محاولة الفصل بين شخصية الكاتب والأحداث التى كان طرفاً فيها أو المحرك لها أو المبادىء بتبنيها.

وسوف يلاحظ القارئ أن سرد الأحداث وما تعلق بها من ردود أفعال وفكر وفلسفة فى كثير من أجزاء الكتاب قد عرضت بالمنحى الصادق الموضوعى . وأن تحليل المواقف قد جاء بنظرة متجردة . فى محاولة لأن أضع بين يدىّ القارئ، وضباط الشرطة بصفة

خـاصـة ، والبـاحـثين والـدارسـين فى مـجـالات العـمل الوطنى والإدارة والتـعليم والعـدالة الجنـائية، والمؤسسات الشـرطية والأمنية التعليمية والتدريبية ، هذا "**الحصـــاد**" المتواضـع - القابل للنشر - من الخبرة والرصد والبحث والدراسة .

آملاً أن يجدوا فيه خبرة مفيدة وعلماً نافعاً ، ذلك هو أعظم ما يمكن أن يسعدنى .

وأتمنى أيضـا أن أكون بهذا المجهود المتواضع قد اقتربت من هدفى . وهو أن أضيف شيئاً - أرجو أن يكون جديداً ونافعاً - إلى المكتبـة العـربية، وإلى ثقـافة الجيل الذى يتطلع إلى أسرة الأمن والشرطة فى ماضيها وحاضرها ، ويصبو إلى أن ينقل إليها ما اكتسبه من خبرات ومن ثقـافات مختلفـة . وقد يكون فى ذلك أيضـاً دعوة إلى كل قيـادات هذا الوطن بأن لا يضنوا على جيل الشبـاب بما اكتسبوه من خبـرات وثقـافات فى مختلف المجالات ، ذلك الجيل الذى يندفع صوب نوافذ متعددة من المعرفة والثقافة هى نتاج ثورة المعلومات والاتصالات التى يطل منها على عالم اليوم.

شكــراً لكـل من مــد إلىّ يـداً بالعـون والتحفيز على الكتــابـة .... والله يجــزيهم خير الجزاء.

القاهرة : سبتمبر ٢٠٠٣

عبدالكريم درويش



البداية

من أين أبدأ ...؟ سؤال محير. لكن قد تكون البداية هى نقطة الانطلاق. فهلم بنا نجمع تلك الأوراق المطوية من دفتر أحوال الحياة، نعيد ترتيبها فى أناة وتسلسل، فقد يجد فيها القارئ إطلالة على الماضى أو شيئاً نافعاً لأغراض الحياة المعاصرة، فى مجتمع أفضل ما يوصف به أنه متغير بسرعة عالية ومذهلة. فقد كان ما نتعلمه فى الصغر ذو جدوى لأغراض الحياة فى المستقبل. أما ما نتعلمه اليوم فقد لا يكون ذا نفع كبير فى الغد. كنا نتعلم من الكبار والشيوخ وذوى العلم والتجارب. واليوم نتعلم من أحفادنا، يدقون بأصابعهم الصغيرة على الحواسب والإلكترونيات ويستخدمون الإنترنت والأجهزة الإلكترونية ... حقاً لقد خلقوا لزمان غير زماننا، ولمكان غير الذى ألفناه، ولعالم هم صناعه ومهندسوه .. هداهم الله إلى الخير وأعانهم على مواجهة الحياة فى هذا العالم المضطرب.

كانت البداية فى قرية البرامون بمركز المنصورة ، محافظة الدقهلية، الواقعة على الشاطئ الشرقى لفرع النيل الخالد المتجه إلى دمياط. ولدت فى أحضان هذه القرية على يد القابلة التى اختصت نفسها بهذه المهنة، وأسلم الناس لها أنفسهم لأداء هذه المهمة، ليخرج للحياة الابن الأصغر فى أسرة مكونة من ستة أبناء وأربع بنات. حدث هذا الميلاد فى عام ١٩٢٦م. ولا أدرى هل كان ميلادى مبعث بهجة وسرور للأسرة أم أنه جاء أمراً روتينياً لم يثر اهتماماً ملحوظاً، بوصفه إضافة جديدة إلى من سبقوه. الأمر المؤكد أنه كان



بمثابة انفراجة كبيرة لأم عظيمة أنهكها كثرة مرات الحمل والوضع، فى صبر أعظم على المقسوم والمكتوب فى علم علام الغيوب.

كان الأب - رحمه الله - من علماء الأزهر الشريف، وكان عمدة للقرية أكثر من مرة، كان يتناوب فيها العمودية مع عائلة الشهاوى أقاربنا وأصهارنا. ورغم رابطة الدم والمصاهرة، كانت أحداث انتقال العمودية وما يقترن بذلك من نقل التليفون "والسلاحليك" - وهو هيكل خشبى توضع عليه بنادق الخفراء - من بيت آل درويش إلى بيت آل الشهاوى وبالعكس حادثاً مجلجلاً، عميق التأثير والمغزى فى حياة القرية الصغيرة الروتينية.

وكان خروج هذه العدة الحديدية المرموقة "والسلاحليك" فى كل مرة تنتقل فيها العمودية يقترن عادة بالحسرة والانكسار، مثلما تقترن عودتهما بالبهجة والسرور لدى كلتا العائلتين.

كان هناك إحساس عام بالدور المهم الذى كان الوالد يمارسه فى حياة القرية اليومية. فقد جمع فى يديه بين سلطتين لهما تأثيرهما فى حياة أهلها. هما السلطة الدينية كعالم دين، والسلطة الدنيوية كعمدة. فكان الناس يلتفون حوله كرجل دين، يفتيهم فى أمور الزواج والطلاق والعدة والزكاة، وشريعة الله فيما استعصى عليهم فهمه أو تبيانه. كما يلجأون إليه طالبين العدل والقصاص وإحقاق الحقوق، أو يساقون إلى مجلسه فى قبضة يد غليظة خشنة لخفراء القرية إن كانوا مطلوبين أو متهمين.

هذه المكانة الأدبية الرفيعة للوالد بين أهل القرية، كان لها عميق الأثر فى عملية التنشئة والتربية للأبناء والبنات. إضافة إلى قيم أهل الريف الأصيلة فى ذلك الزمان الذى ولى ... أخص هنا قيم "الخِشا، والعيب، والستر، والمودة، والأصول، واحترام الكبار، وكرامة وسمعة العائلة ...إلخ" ، مما نفتقده اليوم فى حياتنا المعاصرة.

البيت الكبير بالقرية كان يجب أن يكون كبيراً فى كل شىء، وفى كل أمر من أمور الحياة الدينية والدنيوية. يجب أن يكون ملجأ وملاذاً للطالبين والمحتاجين والسائلين، مصدراً للخير والعطاء وإعانة المعوزين والقاصدين. وكانت "المضيّفة" مفتوحة نهاراً وليلاً، وفناجين القهوة وأكواب القرفة لا تنقطع، فيها تلاوة القرآن الكريم والأوراد

والعبادة خلال سهرات شهر رمضان. على ضوء "كلوبات" مبهرة الضوء وسط ظلام دامس.

فإذا نزل بهذا البيت زائر غريب عنه أو ضيف قريب من أهله قوبل بالترحاب ومظاهر الكرم والسرور، وفتحت له قاعة الجلوس الخاصة الملحقة بالمضّيفة، وقدمت أكواب الشراب والحلوى، ويتواكب مع هذا صياح وصخب للدواجن التى يحاول أهل البيت الإمساك بها وذبحها لإعدادها وطهيها، لتقديمها وجبة مناسبة لمكانة الضيف والبيت، فيها الثريد والطيور واللحوم وأنواع الخضر والفاكهة المختلفة. يشارك فى هذه المناسبة قطيع من القطط التى تتجمع بحاستها المرهفة من جميع الأنحاء بسرعة ملحوظة على صوت الدواجن تذبح وتطهى وتقلى، كل منها يعرف مكانه وموقعه فى تربص للفوز بمخلفات الدواجن أو عظامها. ويحاول أهل البيت مطاردتها حتى لاتخطف ما ليس حقاً لها، فتختفى لبرهة ثم تعود إلى أماكنها فى إصرار وصفاقة.

كانت عملية الإمساك بالدواجن لذبحها عملية مؤلمة لمن يمارسها لأن فيها جهداً يبذل وإزهاق روح، وتؤدى بين التكبير والصلاة على النبى. مثلما هى مؤلمة أيضاً لمن تمارس عليه، وهو يستشعر أنه يساق إلى حتفه فيصيح ويستغيث وهو مكبل مرتاع.

هذه القرية الهادئة الساكنة لم يكن يخرجها عن هذا الصمت المألوف فى الريف سوى ترديد لأذان بالمسجد الكبير (الجامع الكبير) فى مواقيت الصلاة، وطبلة المسحراتى فى ليالى رمضان، وعويل النساء فى حالات الوفاة والكوارث، والزغاريد التى تنطلق فى الأفراح والمسرات خاصة فى موسم جمع القطن الذى يمثل انفراجة فى الأمور الحياتية بالقرية ، فتتم الزيجات ، وتظهر الفاكهة من العنب والبلح ، ويتردد " الخواجات " تجار القطن عليها لشرائه .

وصوت آخر عالٍ وصاخب كان يأتى دون توقع أو توقيت فى فترات متباعدة هو صوت "المواوى". والمواوى هذا رجل "أرزقى" ينتقل بين القرى لابساً قفطاناً خلعه عليه أحد الأعيان، وعمامة باهتة كالحة تهدل زرها من القدم، ويركب "بغلة" بائسة هزيلة اشبه

بحصان سانكوبانزا المتهالك فى رواية دون كيشوت العالمية ـ ولعل بين الاثنين تماثلاً لا تخطئه العين ـ ويحمل فى يده بندقية خرطوش قديمة[1]. وعند دخوله ساحة دوار العمدة يطلق عياراً من بندقيته فى الهواء فيتجمع حوله الغلمان والصبية، ثم يفتح حنجرته فى صوت جهورى صاخب، مردداً مناقب صاحب البيت وأفضاله وسيرته الذاتية، حاملاً إليه تحيات وتسليمات من أعيان آخرين من قرى ومراكز ومحافظات أخرى مجاورة، يعرف المواوى أنهم يعرفونه ويعرفون قدره ومكانته. وبعد أن ينتهى المواوى من أداء دوره فى فناء دوار العمدة تكرم وفادته ويقدم له الغذاء، ثم ما يجود به أهل البيت من قفاطين وملابس أو هبات.

ومع أن عملية الإعلام والإعلان هذه كانت بدائية، إلا أنها كانت تشبع غرور أهل الجاه والمكانة من الأعيان.

وجاء سن المدرسة. فبدأت الانتظام بمدرسة البرامون الأولية. ومن أولى بالذهاب إليها من أولاد الشيخ العمدة؟ كان أفضل ما فى المدرسة جوارها لشاطئ النيل وعلى قيد خطوات منه، وناظرها الوقور الشيخ يس. وكان يقوم بالتدريس فيها عدد من المدرسين الإلزاميين من أبناء القرية، يقومون على تدريس اللغة العربية والحساب والدين وتحفيظ القرآن الكريم. هؤلاء المدرسون كانت لهم مكانة خاصة بالقرية، لأنهم "أفندية" تخرجوا من مدرسة المعلمين ويلبسون البدلة والطربوش، ولهم الفضل فى تعليم الأبناء عند نقطة البداية فى الحياة المدرسية.

وإلى جانب المدرسة الأولية كان يوجد عدد من الكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم.

لعله من الجدير بالذكر أنه على الرغم مما كانت تعانيه حياة القرية فى العشرينات والثلاثينات من شظف وتخلف وتلوث، وتدهور فى الأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية، فقد كانت المدرسة بالنسبة للتلاميذ مجتمعاً مختلفاً بصورة

(١) اختار معهد نوبل النرويجى رواية "دون كيشوت" للأسبانى ميجيل سرفانتيس، كأفضل عمل فى تاريخ الأدب. (جريدة الأهرام فى ٢٤/١١/٢٠٠٢)، ص ٣٠ .

واضحة. كان الشيخ يس يفتش على نظافة ملابسنا ويتأكد من اغتسالنا، ومن أن الأظافر مقلمة. وهذه النقطة الأخيرة كانت مصدر قلق للتلاميذ ومبرراً لعقاب المخالف. فقد كانت غالبية أهل القرية لا يقتنون مقص الأظافر، ويعهدون بهذه المهمة لحلاق الصحة كلما ذهبوا إلى دكانه لقص الشعر. لذلك كان معظم التلاميذ يلجأون إلى حائط سور المدرسة الخارجى لأداء هذه المهمة. كانت محارة السور من الأسمنت الخشن، وعندما تحك به الأظافر يبريها مثلما تبرى الأقلام الرصاص , فإذا بدأ طابور تفتيش الصباح نقف مصطفين وأيدينا ممدودة أمامنا باطنها تجاه الأرض . ويمر الشيخ يس علينا للتفتيش ممسكاً فى يده بمسطرة، فإذا صادف تلميذاً أظافره طويلة يهوى بالمسطرة دون تردد على يده دون تمييز بين ابن العمدة أو إبن الأجير.

هذا التوجه فى الاهتمام بنظافة التلاميذ فى زمن كانت القرية فيه أشبه بقرى العصور الوسطى، ذو مغزى عميق بالنسبة للأحوال السائدة فى زماننا هذا فى القرن الحادى والعشرين.

الدراسة الابتدائية:

ومن مدرسة البرامون الأولية إلى مدرسة المنصورة الإبتدائية. من الريف إلى البندر. ولأول مرة أغادر القرية لأدخل المنصورة مع دخول الليل.

كانت نقلة حضارية أو إن شئت صدمة حضارية عميقة التأثير. بهرتنى أضواء المدينة المتلألئة، وأحسست وكأنى تائه فى عالم من الخيال. قروى صغير محدود الخبرة والمعرفة، القرية بالنسبة له بظلامها وتخلفها هى كل عالمه ودنياه، يسير فى شارع السكة الجديدة الرئيسى بالمنصورة من محطة سكة حديد الدلتا إلى قلب عاصمة المديرية. حقيقة كانت سكة جديدة عليه فى المظهر والجوهر، فى الشكل والمضمون. أضواء المحلات تتلألأ، والفترينات تعرض سلعاً يراها لأول مرة، والناس رائحة غادية فى أناقة، والسيارات وعربات الحنطور تمرق فى الشارع الجميل.

أدهشنى عند دخولى المسكن الذى سأقيم به مع بعض أفراد الأسرة أن نضغط على

زر فيعم المسكن نور مبهر .. من أين أتى، وما هى العلاقة بين الزر والإنارة والضوء .. قيل شىء اسمه الكهرباء، واحدة من الاكتشافات المذهلة فى حياة البشر. وداعاً إذاً للمبة الجاز نمرة ٥ ونمرة ١٠، ونمرة ٣٠ . أو فى أفضل الأحوال وداعاً للكلوب الذى يتطلب إعداده سلسلة من الإجراءات بدءاً من ملئه بالجاز، وتركيب "رتينه"، ثم ضخ الجاز فى أوصاله، ثم إشعاله، مع كل ما يصاحب ذلك عادة من جهد وتلوث.

كانت مدرسة المنصورة الأميرية الابتدائية فى تلك الحقبة بالنسبة لى مثلاً يحتذى فى النظافة والنظام، فى المعمار والأثاث والتجهيزات والساحات والملاعب.

أنشئت مدرسة المنصورة الأميرية الابتدائية فى عام ١٨٣٥، فى عهد محمد على باشا على الطراز الإسلامى على مساحة خمسة أفدنة. والمبانى مقامة على ثلاثة أفدنة، وباقى المساحة ساحات ومرافق وملاعب قانونية لكرة القدم والسلة والطائرة والتنس. وفى عام ١٩٥٥، تحولت المدرسة إلى مدرسة أميرية إعدادية واستمرت كذلك حتى الآن. وقد تم تسليم مبنى المدرسة إلى هيئة الآثار باعتباره معماراً أثرياً.

كانت الدراسة فى المرحلة الابتدائية متعة ما بعدها متعة. التلاميذ يتسابقون لدخول المدرسة قبل دق الجرس إيذاناً ببدء اليوم الدراسى. صفوف منتظمة تملأ ساحة المدرسة التى انتهى الفراشون من تنظيفها، ورش المياه فوق أرضها ... ويتقدم ناظر المدرسة ليقف أمامنا ليرحب بنا، ويشاركنا فى تحية علم مصر الذى يرفرف عالياً فى وسط الساحة. وبعد دخول التلاميذ إلى الفصول، يتم التأكد من حضورهم جميعاً، وتسجيل أسماء المتغيبين فى كشف خاص. كان من النادر جداً أن يتغيب أحد، ولابد أن تكون هناك أسباب لذلك أهمها المرض، أو لظروف عائلية قاهرة. وفى جميع الحالات كان أولياء الأمور يتلقون خطابات موقعة من نظار المدارس يسألونهم فيها عن سبب تغيب أولادهم وبناتهم عن مدارسهم، وأحياناً يصر الناظر على حضور ولى أمر التلميذ للتأكد من جدية سبب الغياب. كانت هناك عقوبات للتعامل بها مع التلاميذ المتغيبين، تتدرج حتى تصل إلى الفصل نهائياً من المدرسة، وهو نادراً ما كان يحدث، لأن أولياء الأمور كانوا يحرصون كل

الحرص على متابعة تحركات أولادهم وبناتهم. ونادراً - أيضاً - ما كنا نلاحظ "تزويغ" التلاميذ ، فالعقاب الأسرى والمدرسى لم يكن وحده الذى يعامل به التلميذ "المزّوِغ"، وإنما العقاب الأقسى كان يأتيه من زملائه فى الفصل، الذين ينبذونه، ويبتعدون عنه خوفاً من أن يقال عنهم أنهم يصادقون التلاميذ "المنحرفين" .

وهناك أسباب أخرى لاختفاء ظاهرة "التزويغ" من المدارس وقتذاك. أهمها: المدرسون يواظبون على الحضور، ويخلصون فى أداء واجبهم فى شرح دروسهم، يوماً بعد يوم، ولا يتأففون من إعادة الشرح مرة أو مرتين حتى يسهل استيعاب الدرس. لم نكن نسمع وقتذاك عن الدروس الخصوصية، ولم يجرؤ مدرس على عرض نفسه للبيع أمام تلاميذه. وحتى الطالب الذى كان يستعين بدرس خاص، كان يحرص على اختيار مدرس من غير مدرسته، وبالقطع من غير أساتذة فصله، وكان يخفى هذه العورة خوفاً من سخرية و "تريقة" زملائه.

كانت وزارة التربية والتعليم "المعارف" تهتم حقيقة وواقعاً بالعملية التربوية التعليمية. فالمناهج الدراسية ترتقى إلى مستوى أعرق مثيلاتها فى باقى الدول الكبرى، ويدرسها أساتذة جادون، تحت عناية ورعاية أساتذتهم الكبار من وكلاء ونظار المدارس. إلى جانب مراقبة هذا كله من خلال الزيارات المفاجئة التى كان مفتشو وزارة التربية والتعليم يقومون بها - بشكل دورى - على كل المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية.

وكان الطالب الذى أنهى دراسته الابتدائية يجيد القراءة والكتابة بلغة عربية سليمة، ويحفظ العديد من دواوين الشعر القديم والحديث ... ليس هذا فقط، بل ويجيدأيضاً الإنجليزية، أو الفرنسية، أو اللغتين معاً فى بعض المدارس النموذجية. وكان حامل الشهادة الابتدائية يحصل على لقب "أفندى" فور تعيينه موظفاً محترماً بإحدى المصالح الحكومية(١).

لم يقتصر التعليم وقتئذ على المنهج الدراسى المتكامل والمتوازن، أو المدرسين ذوى

(١) فى هذا المعنى أيضاً، كتب الأستاذ إبراهيم سعده، "أخبار اليوم، ٢٤ مايو ٢٠٠٣".

المكانة والوقار الذين اعتنوا بتربيتنا وتنشئتنا على قيم أصيلة ، فى مقدمتها حب الوطن وحب العطاء ، وحبهم ورعايتهم للتلاميذ والعناية بهم، وإنما اتسع المجال لتنمية المواهب والقدرات والهوايات . حصص للأشغال والرسم وفلاحة البساتين. يوجد مسرح، وفرقة موسيقية، وفرق للتمثيل والأغانى والأشبال، ورياضة منتظمة فى القسم المخصوص، وعيادة صحية ورحلات وزيارات. لا يقل أهمية عن ذلك وجبة غذائية ساخنة شهية شاملة اللحوم والأرز والخضر والفاكهة. ما هذا الترف الذى وجد ابن القرية نفسه يعيش فيه، وما أبعد اليوم عن البارحة.

ومن مدرسة المنصورة الابتدائية حولت أوراقى إلى مدرسة محمد على الابتدائية بميدان السيدة زينب بالقاهرة. وكنت وأخى حسن الذى يكبرنى نقيم وقتئذ مع أخويّ طاهر الذى كان يعمل مدرساً (الأستاذ بجامعة القاهرة فيما بعد)، وعبد الله الذى كان يدرس بمدرسة التجارة العليا بالمنيرة (وكيل أول وزارة التخطيط الأسبق). وكان للأخ عبد الله الفضل فى إنقاذ حياتى أنا وأخى حسن من اختناق بالغاز. فقد دخلنا حمام الشقة التى نسكنها معاً لنستحم، وأشعلنا "وابور الجاز" داخل الحمام لتدفئة المياه، وأغلقنا علينا باب الحمام، وسمع الأخ عبد الله - الذى كان متواجداً بالمنزل لحسن الحظ - صوت ارتطام بالحمام، فأسرع ليجدنا طريحين بأرض الحمام لاختناقنا بالغاز السام، فأسرع بإنقاذنا واحتفل بنجاتنا.

المدرسة الثانوية:

وبحصولى على الشهادة الابتدائية التحقت بمدرسة المنصورة الثانوية.

كانت المدرسة الثانوية بالنسبة للطلاب فى تلك الفترة، تمثل نقلة حياتية هامة وذات معنى فى حياة الطالب. فقد كان من المعتاد فى ذلك الوقت أن نطبع بطاقات شخصية (كارتات) تحمل الاسم ويكتب أسفله "طالب ثانوى".

وكان عدد المدارس محدوداً، وكانت توجد عادة فى عواصم المديريات وبعض المدن

الكبرى. وكانت سنوات الدراسة الثانوية خمس سنوات، بعد أربع منها يحصل الطالب على شهادة الثقافة. وفى نهاية السنة الخامسة يحصل على شهادة التوجيهية بإحدى شعبتيها علمى وأدبى.

كانت هذه الفترة حافلة بالأحداث السياسية. وكانت مصر تعيش مرحلة قلقة بسبب الاستعمار وبسبب الحرب العالمية الثانية. وفى المدرسة الثانوية كان هناك مجال آخر لنشاط الطلاب لم يعرفوه فى المدرسة الابتدائية، وهو متابعة الحياة السياسية والاهتمام بالقضايا الوطنية والانضمام للأحزاب السياسية التى كان يشغلها بالدرجة الأولى قضية جلاء الإنجليز عن مصر.

وكان أكبر الأحزاب المصرية وأكثرها شعبية هو حزب الوفد، وأكثرها تطرفاً هو حزب مصر الفتاة، وأشدها تحفظاً هو الحزب الوطنى الذى رفض حتى مبدأ التفاوض مع الأنجليز، وطرح شعاراً شبه مستحيل هو "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء".

وفى مدرسة المنصورة الثانوية عرفت المظاهرات الطلابية واشتركت فيها لأول مرة. فمصر كلها كانت تعيش تغييرات عميقة خلال تلك الفترة، وكانت المظاهرات الطلابية بصفة خاصة أحد مظاهر التعبير والاحتجاج والرفض. وأذكر أن خرج طلاب مدرسة المنصورة الثانوية ومدرسة الصنايع المجاورة لها فى مظاهرة مشتركة ضد الاستعمار البريطانى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ولما انتظمت المظاهرة أخذت طريقها متجهة لضم باقى طلاب المدارس الأخرى بالمنطقة. وفجأة داهمتنا قوات البوليس السوارى، وأطلقت العنان للخيول التى اخترقت صفوف المظاهرة ، وانهالت علينا ضرباً بالعصى الخيرزان والكرابيج، فتفرقنا فى ذعر على غير هدى، ولجأ معظمنا إلى المساكن المجاورة للاختباء بها، ووجدنا من أصحابها حدباً علينا وترحيباً واهتماماً بالغين.

أتممت دراستى الثانوية فى كل من مدرسة المنصورة الثانوية والحلمية الثانوية بالقاهرة والعباسية الثانوية بالإسكندرية. ويمتد بنا الحديث لو أننى حاولت تناول هذه الفترة التى لم تكن تخلو من دروس مستفادة عميقة. فقد كان تنقلى من مدرسة إلى

مدرسة ، ومن بلدة إلى أخرى رهن بانتقال الأخ الأكبر الدكتور طاهر درويش - الذى كنا نعيش معه أنا وأخى حسن - من مدينة إلى أخرى بسبب دواعى عمله وتكفله بنا. وكانت الدراسة بالمدرسة الثانوية وقتئذٍ تتضمن مناهج ومواد دسمة ... كنا ندرس اللغتين الإنجليزية والفرنسية، والأدب العربى، والشعر بمراحله التاريخية المختلفة، كنا ندرس المعلقات، ونماذج من الأدب العالمى مثل رواية "دكتور جيكل ومستر هايد" ، وكانت المنافسات الرياضية بين المدارس الثانوية أشبه بمنافسات الدورى والكأس فى هذه الأيام .

أقول، كان للمدرسة الثانوية فى تلك الحقب السالفة مكانتها وسمعتها الطيبة. وكان لأغلب نظار هذه المدارس منزلة اجتماعية عالية ومكانة مرموقة، ومهابة واحترام لدى طلابهم وأولياء أمورهم. وكانت أسماء النظار تتردد على ألسنة الكافة وتقترن عادة بالتبجيل والاحترام، ويضرب بهم المثل فى أصول التربية وحسن إدارة العملية التعليمية على درجة عالية من الحزم والكفاءة. أما مبانى معظم المدارس الثانوية ومنشآتها وساحاتها وإمكاناتها فقد كانت نموذجية، وكانت مرافقها متكاملة وبحالة جيدة. ويكفى أن أشير إلى أن كلاً من مدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية والمنصورة الثانوية اللتين درست بهما قد صارتا فيما بعد نواة لكل من جامعتى الإسكندرية والمنصورة عند بدء إنشائهما، بما يحمله هذا من مغزى عميق لقدرات وإمكانات ورحابة هذه المدارس فى ذلك الزمان.

كان لأخينا الأكبر الدكتور طاهر درويش (رحمه الله) أثر كبير فى تربيتنا وتنشئتنا نحن الأخوة الأصغر، وكان يقوم منا جميعاً مقام الأب فى الأسرة نظراً لانشغال والدنا فى حياته ومهامه بالقرية، يعاونه ويرعى مصالحنا بالقرية أخى أبو الفتوح. كان الدكتور طاهر مثلاً طيباً فى تحمل مسئوليتنا ورعايتنا، واتصف بالوقار والعلم والشخصية المتزنة والوسامة. وكنا نعيش ونتنقل معه إلى كل جهة يعمل بها.

أذكر ونحن فى امتحان الشهادة التوجيهية أنه أعطى رقمىّ جلوسنا أنا وأخى حسن إلى صديق له ليتابع النتيجة ويخبرنا بها تلغرافياً فور إعلانها، فقد كنا بالبلدة لقضاء العطلة الصيفية. وكانت فرصة وصول الجرائد إلى القرية فى موعدها أمراً نادراً. وجاءت

برقية الصديق تقول "حسن نجح، وعبد الكريم مع الأسف". كان لهذا النبأ وقع الصاعقة عليّ وعلى أهل المنزل، خاصة أننى كنت على ثقة من أننى أديت الامتحان على ما يرام. واستولت عليّ حالة من الحزن والاكتئاب والإحساس بالخزى، وساد الأسرة حالة من خيبة الأمل والآسى، فقد كان الرسوب فى ذلك الزمان يمثل عاراً يلحق بأهل الريف.

استثناء من موقف الأسرة عند استقبالها لهذا الخبر، أذكر أن أخى الدكتور طاهر انتحى بى جانباً، وحدثنى حديث العقل والمواساة، وأعاد إلى الثقة فى نفسى، وطلب منى أن أتماسك حتى "لا يشمت فينا أحد". وكان لحديثه هذا وإدراكى بأنه غير غاضب عليَّ أثر نفسى عميق هدأ من اضطرابى وأراحنى وأزال عنى كثيرا من الهم والحزن. وفى اليوم التالى وصلتنى برقية أخرى من زميل لىّ بالدراسة يهنئنى بالنجاح، وتأكد لنا أن البرقية الأولى كانت على خطأ. فزادنى هذا النبأ السار من تقديرى لمشاعر وحكمة أخى الأكبر.



أتممت دراستى الثانوية ، وكانت الحرب العالمية الثانية مازال أوارها مشتعلاً ، ومعاركها ضارية ، وقد اكتسحت الجيوش الألمانية معظم دول أوربا الغربية . وعند الحدود الغربية لمصر مع ليبيا كانت تدور معارك الصحراء الغربية ، التى شهدت معركة العلمين المصيرية الشهيرة ، والتى سجل فيها التاريخ العسكرى انتصار قوات الحلفاء بقيادة مونتجمرى على القوات الألمانية التى كانت قد توغلت داخل الحدود المصرية بقيادة روميل.

خلال هذه الفترة ساد مناخ الحرب الكريه ... صافرات الإنذار بالغارات الجوية تنطلق ليلاً ، والناس تندفع إلى المخابىء ، ويسود إظلام تام ، وجميع النوافذ زجاجها مطلى باللون الأزرق الداكن ، ومتطوعو الدفاع المدنى يصيحون "طفى النور" ، وأزيز الطائرات وصفير القنابل تمرق فى الفضاء ، ثم أصوات انفجارها ، وتهدم المساكن وتدمير المنشآت ، واشتعال الحرائق ، و"سارينات" سيارات الإطفاء والإنقاذ تنطلق ، والصراخ والعويل ... هذه هى الحرب .

" وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم   وما هو عنها بالحديث المرجم "



٣

الالتحاق بكلية البوليس الملكية ... عن غير عمد:

في أيامنا كانت شهادة إتمام الدراسة الثانوية تسمى شهادة التوجيهية، باعتبارها مفترق الطرق الذى يختار الطالب عنده وجهته فى التعليم الجامعى أو العالى. كان مجموعى مناسباً للالتحاق بكلية الطب جامعة الإسكندرية. وتقدمت وشقيقى حسن للالتحاق بها. وكنا نعيش بالإسكندرية مع الأخ الأكبر الذى تولى رعايتنا منذ البداية ويتكفل بالإنفاق علينا. وفى نفس الوقت أعلنت كلية البوليس الملكية عن قبول دفعة جديدة. واستهوانى الإعلان ووجدت فى نفسى الرغبة لأن أكون ضابطاً. وأيضاً إتاحة الفرصة لأن يكون بالعائلة تنوع فى الكيان الاجتماعى، أستاذ جامعى، ومدير، وأحد الأعيان ، وطبيب، وضابط .. هذا التنوع يرضى تطلعات أهل الريف.

كان القبول بكلية البوليس يتطلب تزكية من شخصية مرموقة لها كلمتها المسموعة. فلجأ والدى إلى نائب الدائرة وقتئذ عبد الجليل باشا أبو سمره، وكان وزيراً بارزاً فى حزب الأحرار الدستوريين. فذهبنا إليه (فى صيف عام ١٩٤٣) وكان يصطاف بالإسكندرية فى كابينة ببلاج سيدى بشر٢، حيث مجتمع الطبقة الارستقراطية وعلية القوم وقتئذ. وقابلناه ووعدنا خيراً .

واجتزت جميع الفحوص والاختبارات المطلوبة بنجاح. وحين مثلت أمام لجنة الاختيار المشكلة من قيادات وزارة الداخلية، وبينهم حكمدار القاهرة البريطانى الجنسية، مال عضو اليمين على رئيس اللجنة وهمس فى أذنه. وأعتقد أنه كان يردد اسم عبد الجليل

باشا أبو سمره. وقبلت بكلية البوليس، وفى اليوم التالى أعلنت نتيجة القبول بكلية طب الإسكندرية، وقبلت بها أيضاً. وكان علىّ أن أختار، وبعد حيرة لم تدم طويلاً اخترت مصيرى.

حدث هذا والحرب العالمية الثانية أوارها مشتعل وأنباؤها مدوية. لم تكن مصر طرفاً فيها، ومع ذلك لم تنج من ويلاتها. كانت مصر محتلة بالقوات البريطانية ومعهم جند المستعمرات .. الهند، وجنوب أفريقيا وموريشص، ومالطة .. وغيرها، وكانت القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة هدفاً لعمليات المحور وتتعرض لغارات القاذفات الألمانية، والأنوار الكاشفة تضوى ليلاً فى السماء بحثاً عن الطائرات المغيرة، والانفجارات والضحايا تتوالى.

فى ظل هذه الظروف وأجواء الحرب عشنا من نهاية الثلاثينات إلى منتصف الأربعينات حين وضعت الحرب أوزارها. تزامن هذا مع الأزمة الاقتصادية، أو الكساد العظيم الذى اجتاح العالم بضراوة، ولم تنج منه الدول الغنية التى اضطرت لانتهاج سياسات تقشفية صارمة، لعل أبرزها سياسة "العهد الجديد" التى انتهجها الرئيس روزفلت فى محاولة لإنقاذ الطبقات الكادحة بالولايات المتحدة من براثن الكساد والمعاناة.

لم تكن مصر استثناء من هذا المصير. بل كانت فى قلب المعمعة. اضطراب وفاقة وعوز وضياع سياسى واقتصادى. وكان معظم ملاك الأراضى الزراعية - الفئة الميسورة وقتئذ - يعانون أشد المعاناة، بل يكادون يعيشون على الكفاف بسبب انهيار أسعار القطن المحصول الرئيسى للبلاد، وبسبب الاستدانة والرهونات والضمانات. أراض وعقارات كثيرة بيعت فى المزاد لسداد مديونيات البنوك والرهونات والحجوزات. وأسر كبيرة عريقة هزتها المحنة الاقتصادية ووجدت نفسها فى سعى وجلد ومثابرة للمحافظة على كيانها وتدبير احتياجاتها يوماً بيوم. الكثير من هذه الأسر كان أفضل ما يملكونه الإيمان والرضا والحمد والصبر، وكانت هذه أقوى أسلحتهم فى مواجهة عوادى الدهر.

فى هذه الفترة العصيبة قبلت بكلية البوليس الملكية. وبرغم فرحة النبأ والارتياح الذى

عم الأسرة اعترتنا الحيرة والضيق. كيف نتدبر الأمر؟ ومن أين لنا بمصروفات الكلية التى كانت فوق طاقتنا فى ذلك الوقت. لم تتردد والدتى العظيمة فى التفكير والتدبير. سافرت إلى بلدتها القريبة منا، وباعت فداناً من إرثها إلى أحد أشقائها، وعادت فى اليوم التالى تضع فى يدى مصاريف الكلية فى سعادة وحمد ورضاء.

ولجت باب كلية البوليس الملكية العريق العتيد بالعباسية صباح يوم ٧ من شهر أكتوبر عام ١٩٤٣ . ذلك الباب الذى ظل قرابة قرن من الزمان شاهداً صامتاً على دخول دفعات من الطلبة وتخرج دفعات من ضباط الشرطة فى رتبة الملازم. يرقب القادمين والمغادرين على مر الزمان والعصور. وما إن عبرت المدخل حتى تلقفتى وزملائى الجدد مجموعة من ضباط الصف من قدامى الطلبة بالدفعات السابقة الذين عهد إليهم بمهمة استقبالنا والإشراف علينا. وكأننا دخلنا باب جهنم ... صياح وزعيق "وبهدلة" ترتعد لها الفرائض، وترتاع النفوس، وتتعثر الخطى. أوامر ونواهٍ تصدر متتالية فى غير تأنٍ ، مزمجرة مدوية كطلقات الرصاص توجه إلينا، يشل معها التفكير والتصرف والحركة، وتنتهى بأمر صارم لكل طالب جديد قادم . "شيل يا تلميذ شنطتك واجرى بالخطوة السريعة على العنبر رقم ......".

ويا ويل ما وجدنا أنفسنا عليه ... نجرى فى غير توقف ملبين متعثرين، لا يكاد الطالب الجديد يعرف رأسه من قدمه، أو يمينه من شماله، حتى اسمه نساه ... ضياع بمعنى الكلمة. أين أنا؟ كأننى فى ملحمة درامية مفزعة، أو حلم مزعج. كل من يصادفنى من ضباط الصف آمر ناه، صياح وتعليمات وأوامر لا عقلانية ولا مترابطة. أسماؤنا تبدلت إلى أسماء بنات، وحقائبنا ترمى من الدور الثانى لننزل مسرعين متعثرى الخطى لنجمعها وإعادتها، ثم يعاد قذفها من جديد، ونعود للصعود بها مرة ثانية دون تردد ... وفرش السرير يتطاير فى كل اتجاه، فنسرع لجمعه وترتيب الأسرة مرة بعد مرة.

ثم تصدر الأوامر بفتح حقائبنا التى قدمنا بها، ويتناول "الأومباشى" علبة بودرة "تلك" كانت ضمن قائمة اللوازم المطلوبة فى القائمة الموزعة علينا .. ومع ذلك يصيح .. "اتفرجوا

على التلميذ اللى عاوز يحط بودرة .. دى مش المدرسة السنِّية يا تلميذ، اجرى بالخطوة السريعة يا شاطر".

ما هذا الذى يجرى لنا أو علينا؟ لم تكن لدينا ثانية أو مجرد فرصة للتفكير أو حتى تبين فحوى الأوامر . لا مجال للتردد، لا مجال للاعتراض، ولا حتى إبداء عدم الرضا. علينا أن نقبل ما يجرى علينا وأن نتقبله .. هذه هى العسكرية.

نحن أشبه بدمى تتحرك لا إرادياً وفق إرادة "الأومباشى" لأداء أدوار فرضت علينا. هذه عملية تحويل مبتسرة فى الزمان والمكان والأسلوب ، تمارس علينا من خلال تمثيلية درامية عنيفة وهابطة إلى أبعد مدى. إنها عملية تستهدف إحداث صدمة متعمدة. صدمة نشعر معها بأننا انتقلنا من عالم إلى عالم آخر مختلف فى كل شىء ، من حياة مدنية سهلة ورخوة إلى مناخ جديد مختلف تماماً فى هدفه وأسلوبه ووسائله. صدمة تجعلنا شئنا أم أبينا ننفتح على التغيير المستهدف، ونتقبله، ونسير فى اتجاهه دون تردد أو مقاومة، ونتعود عليه. نتعلم الطاعة العمياء، والانصياع للأوامر، وضبط النفس ، والانضباط والنظام. وهى جميعها من متطلبات الأداء فى الهيئة التى اخترنا أن ننضم إليها، وأن نعد لها، وأن نتخذها مهنة مستقرة مدى الحياة ... **وتمت عملية الصهر**... !

قصص ونوادر الحياة بالكلية غنية بالمضحكات المبكيات، ولا يتسع المجال لسردها. أعظم هذه القصص أن الكلية نجحت فى عملية التغيير والتحويل التى استهدفتها والتى مورست علينا. وقد اكتسبنا خلال ذلك قيماً جديدة إيجابية، وأنماط سلوك أفضل، وعادات حميدة، وتقاليد يعتز بها الإنسان ... لقد نجحت الكلية بدرجة امتياز. وفى حالات نادرة جداً كان على الطالب الذى يستعصى عليه التأقلم مع متطلبات المناخ الجديد أن يحمل حقيبته ويعود من حيث أتى.

بدأت التعود على الحياة الجديدة. نستيقظ على صوت نوبة اليقظة بالبروجى فى السادسة صباحاً. واستدرك فأقول لا نستيقظ، وإنما نقفز من فراشنا كمن لدغه عقرب وقوفاً إلى جوار السرير، ونعد فى تسلسل هادر سريع وبصوت عالٍ أرقامنا ليتأكد

"جاويش" العنبر من أننا جميعاً حضور. ثم ننصرف لنغتسل ونحلق ونعود عدواً فى الذهاب والإياب وفى سباق محموم لنلبس بياده. الملابس باللون الكاكى ... قميص نصف كم، شورت، حذاء الطابور "والقلشين" يلف حول الساقين، أو بنطلون السوارى إن كان مقرراً لنا أن نركب الخيل.

وعن ركوب الخيل لأول مرة طرائف ونوادر جديرة بأن يسجلها مؤلف . بعض الطلبة كانت فرائصهم ترتعد عند اقترابهم من الحصان لأول مرة، وياويل هؤلاء فى طابور الخيالة. يكاد بعضهم يقضى معظم وقته طريح الأرض "والسابلة" ، حيث لا يكاد يستقر فوق ظهر الحصان لفترة وجيزة ليسقط من فوقه ثم يعود لركوبه، وهكذا.

بعد طابور الصباح، نغتسل، ثم ننصرف إلى محاضراتنا. مواد الدراسة جديدة علينا. اختصت مواد القانون بالجانب الأكبر من المنهج، بعضها صعب، وبعضها الآخر شيق وممتع خاصة فى مجالى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية .. نظراً لما تتطلبه الدراسة فى هذين المجالين من ضرب الأمثلة وسرد بعض القضايا الهامة، وعرض الأخطاء والدروس المستفادة نتيجة الجهل بالقانون أو بالإجراءات التى يباشرها رجال الضبط القضائى، والهفوات والثغرات التى يقع فيها المحققون وينفذ منها المحامون إلى الوصول لأحكام البراءة. تنتهى المحاضرات فى الواحدة مساء، لننصرف لتناول طعام الغذاء. وبعده نستعد مرة ثانية لحضور التدريبات المسائية ، والطوابير الزيادة للطلبة المذنبين ، وممارسة الرياضة. وبانقضائها نعود لفصول الدراسة مرة ثانية لمدة ساعتين لاستذكار دروسنا التى تلقيناها فى الصباح. ثم نتناول طعام العشاء. وأخيراً نعود إلى عنابر النوم لنبدأ الاستعداد لليوم التالى.

فى العاشرة مساء يكون كل من فى الكلية داخل أسرة النوم سواء رضوا أم كرهوا. وبالنوم وحده تأخذ الأجساد المضناه طريقها إلى الراحة والاستكانة ، حتى يبدأ صباح جديد فى حياة طالب الكلية.

تجمعت آمالنا فى الحياة كطلبة جدد فى أن تنتهى فترة "المستجدين" هذه، وهى ٤٥

يومـاً تحسب من يوم دخولنا الكليـة لأول مـرة. كان الحلم والمنى أن نخـرج من باب الكليـة ونحن نلبس بدلة الكلية الأنيقة ذات الشريط الأحمر التى كان لها بهاؤها وجاذبيتها. ولم يكن نظام الكلية ليسمح بالخروج بالزى الرسمى قبل أن نكون جديرين بارتدائه، أى قبل أن تتم عملية الصهر هذه وإعادة صك القيم من جديد، والتعود على الانضباط والالتزام والطاعة، التى هى جوهر الحياة النظامية.

ومع ذلك لم نكن أحراراً نفعل ما نشاء بعد الإفراج عنا. فقد كان محظوراً علينا ارتداء الملابس المدنية خلال عطلة نهاية الأسبوع، حتى نظل ملتزمين بآداب وسلوكيات الزى الرسمى فى غدونا ورواحنا، وحتى تسهل عملية رقابتنا فى كل مكان وزمان بواسطة عدد من ضباط الكلية الذين يعهد إليهم أسبوعياً بمراقبة سلوك الطلبة خارج أسوارها. ويا ويل من يخطئ يستوقفه ضابط المراقبة ويسجل بياناته والمخالفة التى وقعت منه ويسحب منه تصريح الخروج، ثم يصدر إليه أمراً بالعودة فوراً إلى الكلية، لينال جزاءه فى اليوم التالى.

وحتى أختزل جدوى عملية التغيير والتحويل التى تجرى على الطلبة خلال فترة المستجدين أذكر واقعة طريفة ذات مغزى عميق فى هذا المجال. حدث وأنا رئيس لأكاديمية الشرطة أن خرج طلبة الدفعة الجديدة لأول مرة بعد انقضاء فترة المستجدين. وكان من بينهم الطالب محمود أحمد رشدى، ابن الزميل اللواء أحمد رشدى الذى كان مديراً لأمن القاهرة وقتئذ (وزير الداخلية فيما بعد). ودق جرس التليفون فى مكتبى وكان اللواء أحمد رشدى هو المتحدث.

وبادرنى قائلاً "يا عبد الكريم أنا مش مصدق .. أنا مش عارف أشكرك إزاى .. لأول مرة فى حياتى ابنى محمود يشوفنى داخل البيت يقوم منطور من على الكرسى ويقف انتباه ويحيينى .. طبعاً اللى شافه من الأومباشى بتاعه فى الكلية خلاه يقدر يعنى إيه لواء ويعرف لأول مرة معنى الانضباط".



إن محاولة تسجيل تجربة الحياة والدراسة بالكلية بكل أطوارها وتجاربها وأحداثها، تستحق أن يفرد لها مؤلف كامل يتضمن الكثير من الدروس والعبر والخبرات، والكثير من المضحكات المبكيات. ومحاولة اختزالها فى صفحات قليلة لا ينصف تلك المرحلة الثرية الهادفة الفريدة فى عمر الإنسان. ومع ذلك لا بأس من أن نعرض لبعض الأمثلة التى قد تكون ذات مغزى وجدوى.

كان اليوزباشى إسماعيل المليجى (شقيق إبراهيم باشا عبد الهادى، رئيس الوزراء السابق) قائداً للسرية التى ألحقت بها. وكان قائداً مثالياً أثر فينا أبلغ الأثر بكل ما تحمله هذه الكلمات من معانٍ عظيمة. كان يرعانا فى حزم وحب، وكان صارماً فى غير تجاوز، وإنما من منطلق الحرص علينا ورغبته الصادقة فى أن يصنع منا رجالاً قادرين على تحمل المسئولية: غرس فينا حب العطاء والجدية والرغبة فى التفوق على سائر سرايا الطلبة الأخرى. كان قائداً عظيماً وكان يتصرف تصرف القادة العظام ... عمق وفهم وحسن استماع وتوجيه هادف، وقدرة فائقة على التصدى للمواقف الصعبة ومعالجتها. أحبنا فأحببناه، بل تعلقنا به. رأيناه مثلنا الأعلى وقدوتنا ونحن فى هذه السن المبكرة، سن الافتتان بالنماذج القدوة والرجولة والمثالية ونحن نتفتح على الحياة. كنا نتأمله، ونحاول تقمص شخصيته ونحذو حذوه ونقلده فى سلوكه وتصرفاته، فى وقفته ومشيته، وطريقة حديثة وإيماءاته، وأسلوب معالجته للأمور، ونستجيب لكل تعليماته. ورغم صرامته أحببناه، لأنه تأكد لنا من مسلكه أن القسوة تأتى بدافع الحرص والحب والتربية السليمة لأبنائه الطلبة. وكأننا نتمثل قول الشاعر:

فقسا ليزدجروا ومن يك حازماً   فليقسو أحياناً على من يرحم

وتصادف أن كان اليوزباشى إسماعيل المليجى ضابطاً منوباً بالكلية فى يوم جمعة أى خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكنت أنا فى نفس هذا اليوم منوباً للإشراف على إعداد طعام الطلبة بالمطبخ. وهذا يعنى البقاء يوم الخروج للفسحة بالكلية لأداء هذه المهمة. كذلك كان زميلى الطالب محمد بيومى نصار منوباً فى نفس اليوم للإشراف على السرية، وكنا بالسنة النهائية.

وتملكنا خاطر بأن نأكل كنافة، وأن نجعل من البقاء داخل الكلية خلال عطلة نهاية الأسبوع تنوعاً ومتعة. وبما أننى نوبتجى المطبخ فقد قررت أنا وزميلى عمل صينية الكنافة به. وأرسلت فى شراء الكنافة من العباسية.

وسلمتها للطباخ المنوب. وطلبت إليه عمل الصينية. وقد كان لنا ما أردناه.

وحينما وضعت صينية الكنافة أمامنا بعد تناول الغذاء، التقت نظاراتنا على إحساس واحد وشعور مشترك بأن يشاركنا فى هذه الوجبة الشهية اليوزباشى إسماعيل المليجى. وتكاد الكنافة تقف فى حلق كل منا دون تذوق لها لأننا نحصل على هذه المتعة بدونه. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ قوانين ونظم الكلية صارمة، وسلوك الطلبة وعلاقاتهم بضباطهم واتصالهم بهم خلال أوجه النشاط اليومى تخضع لمراسم وتقاليد ونظم محددة ومرعية.

كيف السبيل إذن لأن نشرك الرجل الذى نحبه ونقدره ونتعلق به معنا فى صينية الكنافة. ومن الذى سوف يعلق الجرس فى رقبة القط؟ انتهيت وزميلى إلى أن نقسم الصينية نصفين، نصف لنا والآخر له. وحملت الصينية على يدى وبها نصف الكنافة، وتوجهت إلى مكتب قائد السرية، وقفت أمامه وأديت التحية العسكرية بيدى الخالية، واليد الأخرى تحمل الصينية فى وضع انتباه رد القائد التحية، ونظر إلىّ فى شىء من التساؤل.

لعله تصور أننى وجدت طعاماً رديئاً بالمطبخ وذهبت إليه لأطلعه على الأمر ... أو أى خاطر آخر غير ما قدمت من أجله. ودار الحوار التالى:

- إيه ده؟

- كنافة يا أفندم.

- جبتها منين؟

- أتعملت فى المطبخ يا أفندم.

- إزاى؟

- اشتريت الكنافة، والطباخ عملها يا أفندم، وفكرت أنا ونصار إن سيادتك تدوقها يا أفندم.

هز القائد رأسه بطريقة أبلغتنى الرسالة، (وسبق أن ذكرت أننا طلبته كنا نفهم إيماءاته وأنه كان يتصل بنا دون أن يتكلم وإنما يكتفى بنظرات ذات معانى واضحة)، ثم استطرد قائلاً:

- من أين جئت بالسمن؟

- من المطبخ يا أفندم.

- والسكر؟

- من المطبخ يا أفندم.

- والغاز والنار؟

- من المطبخ يا أفندم.

- والطباخ؟

- من المطبخ يا أفندم.

أومأ برأسه مرة ثانية، وقال: هل هذا تصرف سليم... ؟ هل يصح أن تستغل مهمتك كطالب منوب مسئول عن سلامة أداء المطبخ؟

عندئذ أحسست بحرج شديد، بل أحسست بتضاؤلى، وبأن مكتب القائد يميد بىّ ... أدركت أن القائد قد وصل بىّ إلى استيعاب الدرس الذى أراد أن يلقنى إياه ونطقت :

- أنا غلطت يا أفندم.

أشفق علىَّ القائد، وكان مدركاً للمشاعر الإنسانية الرقيقة التى حملتنى على الدخول إلى مكتبه، ولم يشأ أن يقسو علىَّ أكثر من قسوة الموقف ذاته، وبهدوء قال:

- ده ما يتكررش ثانى .. شكراً.

وأديت التحية وانصرفت.

وكان درساً عميق المغزى والأثر فى عدم استغلال السلطة والحفاظ على المال العام أفادنى فى حياتى العملية أكثر من أى محاضرة استمعت إليها.

هكذا كانت علاقة قائد السرية بنا. وكنا طلبة محظوظين به. كان جوهر رسالته عملية تربية هادفة ومتكاملة. كيف يشكل سلوكنا واتجاهاتنا بصورة إيجابية، وكيف يغرس قيماً ذات معان عميقة التأثير فى نفوسنا، مصراً على أن يصنع منا رجالاً قادرين على تحمل المسئولية فى أداء رسالة الأمن وتحقيق غاياته النهائية بدرجة عالية من الاقتدار والتميز.

ولم يكن قائد سريتنا متفرداً فى هذا المسلك. فمن الإنصاف أن أقول أننا عاصرنا قادة عظاماً زملاء له وأساتذة لنا بالكلية جديرين بكل تقدير واعتزاز.

موقف آخر ذو دلالة واضحة صادفنى عندما أديت الامتحان الشفهى فى مواد الشرطة بالسنة النهائية. وهو امتحان يؤدى استكمالاً للشكل، وعادة لا يرسب فيه أحد، لكن درجاته تضاف للمجموع النهائى مما يؤثر على الترتيب عند التخرج. كنا ندخل لجنة الامتحان المشكلة من بعض قيادات الأمن فى مجموعات صغيرة من ثلاثة طلبة. ولما نودى على مجموعتنا دخلنا اللجنة، وجلسنا أمام الممتحنين.

وبدأ رئيس اللجنة فى مراجعة أسمائنا. وسأل الأول:

- أنت فلان؟

- أيوه يا أفندم.

- ابن فلان بك، مدير مديرية البحيرة؟

- أيوه يا أفندم

- إزى الوالد؟

- بخير يا أفندم.

- طيب سلم لى عليه.

- حاضر يا أفندم.

وانتهت الأسئلة.

ثم التفت رئيس اللجنة إلى الطالب الثانى، وسأله:

- أنت فلان؟

- أيوه يا أفندم

- ابن فلان بك، مأمور مركز منوف؟

أيوه يا أفندم

- والدك إزى صحته دلوقت؟

- أحسن يا أفندم.

- سلم لى على الوالد.

- حاضر يا أفندم.

وتطرق أعضاء اللجنة إلى الحديث مع الزميلين فى بعض الأمور العامة.

وأخيراً وجه رئيس اللجنة الحديث إلىّ، وقال:

- عبد الكريم درويش.

- أيوه يا أفندم.

- أنت واخذ شاويش فى أيه ... تفوق علمى أم رياضى؟

- الاثنين يا أفندم.

- بتلعب رياضة أيه؟

- سلاح يا أفندم.

- طيب كفاية عليك كده، زيك زى زميليك ... وانصرفنا.

وحمدت الله على أننى دخلت الامتحان الشفوى فى مجموعة ابن مدير مديرية البحيرة وابن مأمور مركز منوف، ونلت ما نالاه من رعاية.



كان نظام الكلية - ومازال- يقضى بأن يحضر الطالب تدريباً عملياً لمدة شهر بأحد أقسام أو مراكز الشرطة التى يرغبها خلال فترة العطلة الصيفية.

واخترت أن أتدرب فى قسم العطارين بالإسكندرية حتى أجمع بين الاستمتاع بالمصيف وبين أداء فترة التدريب.

وبدأت تجربتى الأولى فى التدريب بالقسم يوم أول أغسطس ١٩٤٤ . وكانت هذه هى أول مرة فى حياتى أدخل فيها قسم بوليس. قابلت المأمور ورحب بى، وأعطانى التوجيهات اللازمة، وبين لى أهمية هذه الفترة فى تكوينى وإعدادى لممارسة المهنة مستقبلاً، ونبهنى إلى أهمية الانتظام فى التدريب.

ثم أحالنى إلى الضابط المنوب بنوبتجية الصباح (من ٨ صباحاً حتى الرابعة مساء) ، وهو الملازم أول السيد فهمى (وزير الداخلية فيما بعد) ، ليتولى مهمة تدريبى.

ذهبت إلى مكتب النوبتجية. وكانت الانطباعة الأولى هى المقابلة الودية من الضابط المنوب، وما كان يتحلى به من وسامة وأناقة وابتسامة طبيعية غير مصطنعة. أديت التحية العسكرية، واستقبلنى فى ود وترحاب، وأذن لى بالجلوس على مقعد إلى جواره. ثم استدار نحوى وقال: "أنا عارف إنك اخترت التدريب بالإسكندرية لكى تجمع بين التدريب والتصييف ... وسوف أساعدك على تحقيق ذلك شريطة أن تأخذ التدريب مأخذ الجد، فهو بداية الطريق العملى إلى تكوينك وإعدادك لممارسة مهام ومسئوليات الوظيفة عند

التخرج، وعليك أن تتابع الأداء وتقرأ المحاضر ولا تتردد فى أن تسأل أو تستفسر عن كل ما يتبادر لك ويستعصى عليك فهمه".

بدأت حياتى بالنوبتجية. ولم تمض أيام قلائل حتى أدركت الفرق الواضح بين ما نتعلمه فى الكلية وما يفرضه علينا واقع الحياة العملية داخل غرفة النوبتجية. الفرق بين مجتمع العلم ومجتمع الجريمة. عالم النوبتجية عالم مثير لا أخلاقى ولا منطقى، عالم متناقضات ... الخير والشر، الصالح والطالح، الشاكى والمشكو فى حقه، الجانى والمجنى عليه، المسجل الخطر والإنسان الطيب، البلطجى والملتزم، المصاب ومدعى الإصابة .. إلخ.

أمامى يتوه الحق، ويتوارى الحياء، وتعم الفوضى، ويسود الإدعاء والتحايل. من الجانى ومن المجنى عليه؟ من الصادق ومن الكاذب؟ من الواضح ومن المخادع؟ من الأمين ومن المتحايل؟ من الطيب ومن السيئ ؟ من العاقل ومن المختل؟ ... إلخ. تساؤلات لا نهاية لها ومتناقضات كلها تفرض نفسها، وتحتويها جدران غرفة واحدة . لكن أليست كل هذه المتناقضات هى الحياة نفسها .. وهى مبرر وجودنا كشرطة؟

حقيقة ما أعظم الفجوة بين عالم المثل بالكلية ، وعالم الواقع الذى أحياه لأول مرة داخل هذه الجدران الأربعة.

إن عالم النوبتجية عالم جديد غريب مثير . عالم لم أعهده ولم أتصوره وأنا أتلقى محاضرات القانون ودراسات الجريمة والعقاب. ما هذا التنوع البشرى المهلهل المتناقض المتصارع الملىء بالمآسى الاجتماعية والإنسانية والعبر، وأيضاً بالإثم والإفك والانحراف. جرائم واتهامات وادعاءات من كل نوع، منها ما كان من إفرازات تلك الحقبة فى الأربعينات، ومنها ما هو مخالفات وجرائم تقليدية وجدت منذ بدء الخليقة.

أمامنا بغرفة النوبتجية مسجل خطر يحدث إصابات بجسمه من شفرة حلاقة أخرجها من فمه يدمى به جسده، ثم يخبط رأسه بحائط الغرفة ويصيح والدم ينزف منه مدعياً أن الضابط المنوب هو الذى أحدث به الإصابات، وأنه مظلوم ويطلب الإحالة للكشف الطبى ... (وألمح الضابط يبتسم لأنه مر بالعديد من الحالات المماثلة). وصاحبة بنسيون

يونانية تشكو أحد النزلاء لأنه استضاف صديقته بحجرته ورفض أن يدفع أجر إقامتها. وامرأة من معتادى الشغب والشجار مع جيرانها تدعى بأن جارتها اعتدت عليها بالضرب والقذف بسبب خناقة بين الأطفال ونتشت "الكردان" من رقبتها وهربت به (جناية سرقة بالإكراه). ونشال ومعاونوه محالون من شرطة محطة مصر بالإسكندرية لنشلهم أحد الركاب. وإخطار بوجود مصابين فى المستشفى الأميرى نتيجة معركة استعملت فيها المدى بسبب عدم دفع الإتاوة. وقواد يسهل عملية البغاء للجنود الإنجليز. "وشبيح" قفز إلى لورى خاص بالجيش البريطانى وألقى بفردتين من الإطارات إلى زميلين له بالطريق، وكانت أزمة الإطارات مستحكمة بسبب الحرب. ومختل نصب نفسه مسئولاً عن إدارة وتنظيم حركة المرور بميدان محطة الرمل تشاجر مع سائق لم يمتثل لإشاراته واقتيدا معاً إلى القسم. ولقيط عثر عليه بجوار سور المستشفى الأميرى. واثنان من البلطجية فى حالة سكر بين يثيران الفوضى والذعر بالمنطقة. ونصب على الطريقة الأمريكية. ومقبوض عليهم مطلوبون للتحقيق أو لترحيلهم للخدمة العسكرية. وعشرات المخالفات التى كانت الشرطة وبلدية الإسكندرية وقتئذ تهتم برصدها .. إلقاء قمامة، لحوم مكشوفة، باعة سريحون بدون رخصة، إشغال طريق، قهاوى ممتدة على الأرصفة، تسول، معاكسات .. إلخ.

كل هذا وغيره يجرى بين جدران غرفة الضابط المنوب بقسم العطارين خلال نوبة الصباح. أمر يفوق طاقة وتصور البشر ... وأين للضابط المنوب من كل ما تتطلبه هذه المواقف والأحداث من حكمة وبصيرة وأناة وضبط للنفس وحسن تصرف؟

لكننى - على أية حال استثمرت فترة التدريب أفضل استثمار. وأيضاً استوعبت الدرس، فالحكمة تأتى من الخبرة، والخبرة تأتى من التجارب والأخطاء. استوعبت الدرس وتفتحت عيناى على حقيقة مؤكدة لم أكن أعيها قبل التدريب، مؤداها الفرق الكبير بين التعليم والتدريب. لقد وجدت التعليم كماً من المعارف التى ندخلها فى عقولنا، أما التدريب فهو كم من الخبرات والدروس المستفادة التى نستخلصها من تجارب الحياة. التعليم هدفه تزويد الفرد بحصيلة معينة من العلم والمعرفة فى إطار ومجال معين. أما التدريب فغايته

مـختلفـة، فـهـو نشـاط يهـدف إلى إحـداث تغـيـيـرات جـوهـرية فى الفـرد من خـلال المرور بالتجـارب والمواقف المختلفـة واكـتسـاب الخبـرات والمهـارات وتغـييـر الاتجـاهات والسلوك، والارتقـاء بمـعـدلات الأداء وطرق وأسـاليـب العمل، ومتـابعـة كل تحـديث وتطوير، والتـعـرض للمواقف الصعبة، ومواجهة الأحداث، واتخاذ القرارات الفورية السديدة، بما يجعل الإنسان لائقاً لأداء مهام وظيفته بكفاءة واقتدار عندما ينزل إلى معترك الحياة العملية.

ومن وجهة نظرى فإن فرص التدريب الصيفى التى توفرها الكلية للطالب تعد جزءاً لا يتـجـزأ من منهج الإعداد والتـأهـيل الضـرورى لتكوين الطالب بصـورة مـتكاملة وواقـعـيـة، وميـراثاً وحقاً طبيعياً له خـلال مرحلة تكوينه وتأهيله، حتى يصبح ضابطاً قـادراً على أداء مهـام ومتطلبـات الوظيفـة وممارسـة حيـاته العـمليـة فـور التـخـرج بقـدر مناسب من الخبـرة والاستعداد المهنى الطيب.

فى نهاية فترة التدريب أعد المأمور تقريراً عن أدائى خلالها، ذكر فيه أننى كنت منتظماً خـلال تلك الفتـرة وأديتـهـا بنـجـاح. وبعث به إلى الكليـة. والمتبـع أن الطلبـة الذين لا يأخـذون التـدريب مـأخـذ الجـد، ويقـصـر أداؤهم عن المسـتـوى المأمول ، وتكون تقـاريـرهم فى غـيـر صـالحهم، يجرى معهم تحقيق وتتم محاسبتهم.

• • •

٤

اللقاء الأول ... فاشل ١٠٠٪ :

أنهيت سنوات الدراسة بكلية البوليس الملكية بنجاح، وأخذنا نستعد لحفل التخرج.

ميزة مهمة لخريجى كلية الشرطة والكليات العسكرية .. هى التعيين فى الوظيفة فور التخرج مباشرة، دون المرور بالتجربة الصعبة لخريجى كليات الجامعة الذين يضيعون عادة فترة من عمرهم فى البحث عن الوظيفة أو البحث عن "الواسطة"، صاحب النفوذ أو المنصب المهم الذى يمكنه أن يلحقهم بوظيفة ما. وكان العمل بالحكومة فى تلك الحقب ميزة كبرى لما تضفيه الوظيفة الحكومية على شاغلها من مكانة وأهمية وجاه، فضلاً عن ضمان المرتب الشهرى والاستقرار والاستمرار فيها مدى الحياة. وكان المثل القائل "إن فاتك الميرى أتمرغ فى ترابه" ، ذا مضمون ومعنى عميق وواقعى.

لم نكن إذن نواجه مشكلة الحصول على الوظيفة. فيوم تخرجنا هو يوم تعييننا فى وظيفة ذات مكانة اجتماعية مرموقة ترتبط بها السلطة وما يمكن أن تجلبه السلطة معها من مزايا، وهو ثالث حادث هام فى حياتنا بعد الميلاد والتخرج. وهو يوم بدء السير فى طريق طويل ممتد لمهنة مثيرة وشاقة تتطلب تضحيات كبيرة، أهدافها نبيلة وغاياتها تحقيق مجتمع آمن هادئ ينعم بالسكينة والاستقرار، ويسعى الناس فيه إلى مباشرة نشاطهم وكسب أرزاقهم آمنين مطمئنين دون خوف أو قلق.

وجاء يوم التخرج فى يوليو ١٩٤٦ ، ووضعت على كتفى نجمتين من ذهب أهداهما لىّ أحد الأصدقاء. وكان حفل التخرج جميلاً أنيقاً حضره وزير الداخلية. ولم يكن من حظ

دفعتى أن يعين أحد من أبنائها بالقاهرة أو الإسكندرية. وبدأ توزيعنا على الأقاليم. وألحقت وتسعة من زملائى الضباط الجدد بمديرية الشرقية (محافظة الشرقية الآن)، اعتباراً من ٧ سبتمبر ١٩٤٦ . وكان ترتيبنا من السادس عشر إلى الخامس والعشرين، وكنت أقدم الزملاء وفق مجموع التخرج.

لم يساورنى القلق بالنسبة للجهة التى سألحق بها بالشرقية، فقد كنت متأكداً بحكم المنطق وترتيب التخرج أننى سوف أعمل ببندر الزقازيق أو على الأقل بمركز الزقازيق الموجود فى نفس المدينة.

أخذنا نتوافد على مدينة الزقازيق فى اليوم السابق على الموعد المحدد لاستلامنا العمل. وعلى غير اتفاق وجدنا أنفسنا نتجمع فى الفندق الوحيد المناسب والقريب من محطة السكة الحديد. هذا الفندق كان ينزل به كبار الموظفين المغتربين من وكلاء النيابة ورجال التعليم وأصحاب الأعمال والأعيان. وفى صباح اليوم التالى أخذنا العربات "الحنطور" إلى المديرية.

كل منا كان يشعر فى قرارة نفسه بأن هذا هو أهم يوم فى حياته، وأنه أهم مخلوق فى الزقازيق وهو يخطو خطوته الأولى على طريق الألف ميل. وكان يملؤنا زهو الشباب وفرحة الوظيفة والإحساس العميق بالأهمية ، وبأن كل الناس ترقبنا وتعرف أننا الدفعة الجديدة من ضباط الشرطة القادمين للعمل بالمديرية.

وفى نفس الوقت كانت تراودنا مشاعر القلق وعدم اليقين. والتخوف من التجربة الجديدة التى بدأناها. وكنا حقيقة بحاجة إلى من يتلقفنا ويطمئننا ويخلصنا من الإحساس بالقلق وهواجس عدم اليقين ونحن نبدأ هذه المرحلة الجديدة الهامة فى حياتنا.

دخلنا مكتب أركان حرب المديرية الصاغ محمد عباس عبد الله فى الساعة الثامنة صباحاً تماماً، فى حرص تام على الموعد. وحييناه وقدمنا أنفسنا إليه. رد التحية وطلب منا الجلوس. كان ضابطاً خط رأسه الشيب، سمح الوجه، له ابتسامة رقيقة، وعينان لامعتان، وبشرة سمراء، وكان واضحاً من لهجته أنه من أبناء الصعيد. كان ودوداً حلو

الحديث، وفى دقائق معدودات سرت الطمأنينة إلى نفوسنا وشعرنا بألفة جذبتنا إليه، واستبشرنا خيراً.

مكثنا فى مكتب أركان حرب المديرية فى انتظار لقاء الحكمدار ومدير المديرية. وطال الانتظار .. ساعة، ساعتين، ثلاثة، أربع ساعات كاملة. تسرب خلالها الإحساس لدينا بأننا لسنا بالأهمية التى كنا نستشعرها، وأن وجودنا لا يعنى الكثير بالنسبة لمدير المديرية المشغول بغيرنا. وانطفأت فى داخلنا جذوة الفرحة والسرور والتفاؤل، وأخذنا ننظر إلى بعضنا البعض فى شىء من التململ وخيبة الأمل.

فى الساعة الثانية عشر ظهراً - أى بعد ٤ ساعات من الانتظار - أذن مدير المديرية بأن يلقانا. أخذنا أركان حرب المديرية إلى الحكمدار فى مكتبه، واصطففنا أمامه وحييناه التحية العسكرية ... رد التحية، ورحب بنا وهنأنا بالتخرج. ثم اصطبحنا إلى مكتب مدير المديرية، ووقفنا أمامه صفا منضبطاً وحييناه. لم يرد التحية ولم ينظر إلينا، وتظاهر بالانشغال فى قراءة أوراق على مكتبه تأكيداً للاستعلاء وعدم المبالاة. وأخيراً رفع رأسه عن الأوراق ونظر إلينا وبدأ حديث الاستقبال.

ويا لسوء ما قال: "أنتم الدفعة الجديدة من الضباط، وأنا عاوز أفهمكم حاجة .. الدفعة التى سبقتكم فى العام الماضى للعمل بالمديرية كانت غاية فى سوء الأداء واللامبالاة، ضابط أوقف عن العمل، وضابط يجرى معه تحقيق، وثالث طلبت نقله إلى منطقة نائية و... و...الخ. لذلك أحذركم من أن تحذو حذوهم".

كان استهلالاً رديئاً من مدير المديرية لدفعة جديدة من أبنائه الضباط المقدمين على تسلم مهامهم الجديدة مملوءين بالأمل والرجاء. مدير المديرية خانه التوفيق فأساء التعبير. لم تكن لديه أية فكرة أو دراية بما يجب أن يقال فى هذه المناسبة، ولا ما تقتضيه طبيعة منصبه من مسئوليات إنسانية وأدبية ومهنية فى إنجاز مقابلة ناجحة وهو يؤدى دوره كرئيس أعلى لهؤلاء الضباط الجدد حينما يستقبلهم لأول مرة، ولا بما يتوقعه الضباط من مقابلة يجب أن يكون هدفها الأول حسن الاستقبال وبعث الطمأنينة فى نفوسهم، وشحنهم

بمعنويات عالية تملأهم بالأمل فى الحاضر والمستقبل ، وتشحذ هممهم للإقبال على العمل بهمة عالية وتفاؤل، والاطمئنان على توفير أسباب الراحة والاستقرار لهم.

وحينما انتهى المدير من هذا "الموّشح" الذى استقبلنا به، أحسست بشبه دوار وكأن مكتبه يميد بى، مثلما أحسست بإحباط شديد. وشعرت وأنا أبدأ حياتى العملية "بسم الله الرحمن الرحيم" بأن لدى رغبة فى أن أردد" أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأعوذ بالله من الجهل، وسوء التصرف، ومن عمى البصيرة، ومن المستقبل المظلم الذى ينتظرنى".

أقول انتهى المدير من "الموّشح الفج" الذى استهل به حديثه، ثم بدأ يقرأ علينا بيان توزيعنا على أماكن العمل. كنت كما ذكرت أقدم الضباط العشرة، وبدأ المدير بإسمى، فإذا بى ألحق بمركز شرطة منيا القمح، على غير ما توقعت وما كان يجب أن يكون عليه التوزيع العادل من إلحاقى ببندر الزقازيق. وجاء توزيع زملائى التاليين لى فى الترتيب على باقى مراكز مديرية الشرقية ... فاقوس، أبو كبير، ههيا، بلبيس، كفر صقر، أبو حماد ... الخ.

ثم كانت المفاجأة التى لم تدر بخلدنا، فقد استبقى المدير الضباط الثلاثة المتأخرين فى الترتيب ببندر الزقازيق، معللاً ذلك بحجة ساذجة يبرر بها قراره المعيب ، وهى أن هؤلاء الضباط الثلاثة فى حاجة إلى رعاية مباشرة من المسئولين بالمديرية. وهكذا أجهز المدير على ما بقى فى نفسى من تفاؤل.

بديهى لم يغب عن ظننا ما حدث. فقد توسط هؤلاء الضباط الثلاثة للبقاء بالزقازيق لعلمهم أنه من طبيعة الأمور أن يكون توزيعهم على المراكز النائية بالمديرية. وكان درساً مبكراً لا ينسى فى "الواسطة والمحسوبية" فى العمل. لم نكن نملك من أمرنا شيئاً سوى الرضاء بما قرره المدير فى شأننا. وخرجنا من مكتبه واتجهنا إلى الفندق لنجمع حقائبنا، ولنتجمع للمرة الأخيرة نودع بعضنا البعض قبل أن يأخذ كل منا طريقاً مختلفاً إلى مستقبله. وأخذت القطار إلى منيا القمح.

وجدتها مدينة صغيرة بسيطة هادئة واقعة مباشرة على بحر مويس،

ولـم يتطلب الأمـر منـى سـوى عبور شـريط السكـة الحـديد لأجـد نفسـى أمـام مـركز الشـرطة. وكان المركز ومحطة السكة الحديدية والنادى فى هـذا الموقع المتميـز من المدينة. وحمـدت الله على ذلك، وعلى أن منيـا القـمح هى أقـرب مـراكـز الشـرقيـة إلى القاهرة، وهى ميزة هامة.

خلال رحلة القطار من الزقازيق إلى منيا القمح دار بخلدى العديد من التساؤلات ، هى من طبيعة الأمور وأنا أبدأ مرحلة جديدة فى حياتى ، أواجه فيها مصيرى ومسئوليات المهنة التى اخترتها لنفسى وحدى ، وأحاول أن أبنى مستقبلاً يحدوه الأمل والتفاؤل .

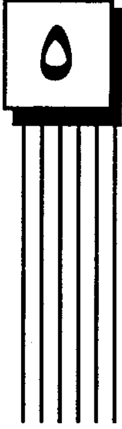
تساءلت : يا ترى من هو مأمور المركز ؟ وأى نوع من الرؤساء هو ؟ وكيف سيلقانى ؟ وكيف سيأخذ بيدى ؟ وما مدى اهتمامه بتدريبى ووضعى على الطريق الصحيح لفهم ومباشرة مهام وظيفتى ؟ هل سيعاوننى فى تدبير السكن ، واحتياجاتى المعيشية ، ويهىء لى الاستقرار الاجتماعى والمهنى ؟ ماذا يكون رد فعله إذا احتجت لمشورته ؟ وتمنيت على الله ألا يكون من طراز مدير مديرية الشرقية .....!!

واسترسل فى التساؤل : من هم زملائى فى العمل ؟ إلى أى مدى يمكن أن يتحقق الوفاق والتضامن والانسجام بيننا ؟ ما هى مسئولياتى كضابط مركز ؟ كيف أبدأ خطواتى الأولى على درب المهنة ؟ هل سأوفق ، هل سأتعثر ؟ هل سأخطىء ؟ وإذا أخطأت ماذا يكون المصير وأنا فى سنة الاختبار التى لا أثبت فى وظيفتى إلا بعد اجتيازها بنجاح ؟

ثم ما هى طبيعة مركز منيا القمح ، وما هى جغرافيته ، وما نوع الحياة الاجتماعية فيه ؟ وهل توجد به أصلاً فرصة للحياة الاجتماعية والترويح ؟ من هم كباره وأعيانه ومراكز القوى به ؟ من هم العمد ؟ من هم معتادوا الإجرام .. وأى أنواع الجرائم يرتكبون ؟ من هم ... ومن هم .. ؟

أفكار وأسئلة لا تنتهى .. إلى أن توقف القطار فى محطة منيا القمح .





أول وظيفة ... ضابط مركز منيا القمح:

عندما دخلت مركز منيا القمح عصر أول يوم فى حياتى الوظيفية، كان المأمور وطاقم ضباط المركز ومعاونو الإدارة قد انصرفوا للغذاء والقيلولة، وتركوا المركز فى أيدٍ "أمينة" للأومباشى عبد العزيز "الجاويش المنوب" المسئول عن تسيير الأمور بالمركز فترة القيلولة. كان يجلس فى مدخل المركز على مكتب صغير وحوله جمع من الناس، تبينت فيما بعد أنهم من أهل المحجوزين والمحبوسين بالمركز ومن ذوى الحاجات. وكان واضحاً أن هناك تعاملات ومداولات تجرى بين الأومباشى عبد العزيز، سيد الموقف، وبين قاصديه بغية قضاء مصالح أو مجاملات مشروعة أو مشبوهة فى هذه الفترة التى يخلو فيها المركز من الرؤساء.

انتظرت حتى أقبل المساء، وأخذ الرؤساء يتوافدون على المركز لقضاء الفترة المسائية. وبدأت أقدم نفسى إلى الحاضرين واحداً تلو الآخر... ضابط المركز الملازم أول أمين محمود السيد، معاون البوليس اليوزباشى محمد صادق حتحوت. ثم المأمور رمزى بك كساب، الذى قدمت نفسى إليه ورحب بى وأعطانى بعض التوجيهات. وأخبرنى المأمور بأنه سوف يرتب لىّ أمر إقامتى باستراحة النادى الواقع على بحر مويس على مقربة من المركز. ثم أحالنى إلى ضابط المركز وعهد إليه بتدريبى، وأن يهتم بذلك حتى أجتاز سنتى الأولى التى أقضيها تحت الاختبار بنجاح وأثبّت فى وظيفتى.

انتظمت فى عملى بالمركز، وكان من حسن حظى أن ضابط المركز الذى أعمل معه ذو

خبرة طويلة فى أعمال الشرطة والأمن. وكان أصلاً من فئة الكونستبلات الذين رقوا لرتب الضباط ومن أفضلهم، وقد تدرج فى الترقية فيما بعد حتى رتبة اللواء.

استفدت الكثير من هذا الضابط ولم يكن يضن على بالخبرة أو يحجب عنى شيئاً من أسرار المهنة، بل على العكس من ذلك كان حريصاً على أن أتعلم كل شىء وأعرف كل صغيرة وكبيرة من مجريات الأمور والتحقيقات. كان خطه جميلاً، وساعدنى هذا على أن اقرأ المحاضر التى يحررها بسهولة ودون معاناة ، على عكس الحال عادة فى كثير من محاضر الشرطة والنيابة التى تبدو فيها الكتابة أشبه "بروشتات" الأطباء غير واضحة وغير سليمة. تعلمت من هذا الزميل كثيراً، ووضعنى على الطريق الصحيح لممارسة مهام منصبى. قضيت عاماً ضابطاً بمركز منيا القمح وأمضيت فترة الاختبار على ما يرام ، وثبت فى وظيفتى.

خلال هذه الفترة لم تكن هناك حياة اجتماعية يمكن أن يجد فيها الإنسان مجالاً للترويح أو التسلية ... من المسكن للمكتب والعكس. كان معظم العمل ينحصر فى تحرير المحاضر وعمل المعاينات واستيفاء الأوراق والقيام بالدوريات ومهام المركز الرئيسية .. هذا هو البرنامج اليومى . أما جانب الحياة الاجتماعية والترفيه فقد انحصر فى الذهاب إلى سينما البندر المتواضعة، نشاهد الفيلم الجديد مع تغير العرض. كانت السينما متاحة لأسرة المركز بالمجان، وكان بها مكان أشبه ببلكونة صغيرة يطلق عليها تجاوزاً (بنوار) مخصص لنا وقت نشاء.

أما النادى، فقد انتقلت منه إلى السكن فى شقة مشتركة مع بعض الزملاء، وكان ترددى عليه نادراً ، لأن وسيلة التسلية الوحيدة التى كانت متاحة فيه هى لعب الورق حتى ساعة متأخرة من الليل أو ساعة مبكرة من الصباح.

بانتهاء العام، تخرجت الدفعة الجديدة من الضباط من كلية البوليس، وألحق بمركز منيا القمح ضابط جديد استلم منى العمل، ونقلت إلى إحدى نقاط الشرطة التابعة للمركز وهى نقطة التلين . مبنى النقطة منزل قديم مستأجر من أحد الأهالى، وإمكاناته محدودة

وليس به سكن للضابط مما اضطرنى إلى استئجار مسكن مقابل يتكون من قاعة وصالة وملحقاتها. القرية كلها لم يكن بها شىء من مزايا الحياة المتاحة بالمدينة، وكنا نعتمد على مصابيح الغاز للإنارة، وعلى مياه الترعة للشرب، ولم يكن هناك صرف صحى، وكيف يتأتى هذا والناس تسكن مع مواشيها تحت سقف واحد؟ الخبز نرسل فى إحضاره من المركز، والطعام محدود الاختيار ومتكرر، وحاجات الإنسان الضرورية تلبى بشق الأنفس.

لم يكن بالقرية فى ذلك الوقت أى مجال للترويح ، أو أى إنسان يمكن أن أجالسه دون حرج، لا مفتش صحة ولا طبيب ولا مهندس زراعى، ولا موظفين للحكومة يمكن مخالطتهم. الشخص الوحيد الذى كان يتردد علىَّ هو الشيخ عبد السميع المقرئ. كان شيخاً ريفياً مرحاً مسلياً يحب الفكاهة، سعيداً بأنه يجالس رئيس النقطة ويحادثه بعد أن يفرغ من تلاوة القرآن بالمنزل.

وكان حريصاً جداً على أن يبحث لى متطوعاً عن بنت الحلال التى استكمل بها دينى وأدخل بها الدنيا. ورغم علمه بعدم تفكيرى فى الزواج فقد كان هذا الأمر يلح عليه جداً ، وربما بتحريض من بعض الأسر التى لديها بنات فى سن الزواج. وفى هذا الخواء الثقافى والفكرى ، ومع الفراغ والملل والافتقار إلى صحبة أقضى معها حياة اجتماعية صحية، كان الشيخ عبد السميع هو الخيار الوحيد الذى فرضه الزمان علىَّ، وكنت أجلس معه فى مسامرة مرحة ، ويطيب لى أن أداعبه وأن أستمع إلى أفكاره الساذجة التى يرددها فى تلقائية وبساطة وخفة دم.

وفى ذات صباح دخل الشيخ عبد السميع يردد بعد أن ألقى السلام ... "ربنا أكرمنا يا حضرة الضابط". فهمت ما يقصده، وسألته: "لقيت العروسة" ...؟" أجاب: "ربنا يفتح عليك ... لقيتها ... واحدة بقى ما تتوصفش، طول وعرض، حمرة وسمينة، وشها طبق قشطة، ودراعاتها مربربة وبتشُر زبدة، وفيها يجى نص طن لحم" . داعبته فقلت ضاحكاً ومتسائلاً ..."بقرة دى والا إيه يا شيخ عبد السميع؟" قال، " ربنا يرضى عليك يا شيخ أصبر علىَّ بس، دا أنا قريت عدِيَّة يس إنها تبقى من نصيبك" . وينتهى الحوار بيننا بغضب

الشيخ عبد السميع، ويردد وقد عبس وتولى "أصل ما لكش فى الطيب نصيب يا حضرة الضابط". هكذا كانت معايير الجمال لدى هؤلاء البسطاء فى ذلك الأوان.

ذات مرة سألنى الشيخ عبد السميع، عما إذا كنت أعرف حكاية القاضى اللى حكم على حرامى "الحلِل"؟ أجبته بلا. قال..." أما حرامى ابن نكتة ودمه خفيف وابن نحو كمان ..." الحرامى ده وقف قدام القاضى متهماً بسرقة حلِل».

ودار بينهما هذا الحوار:

القاضى:

هل سرقت الأحلة؟

الحرامى:

حاشا وكلا...

القاضى:

عليك شهود وأدلة.

الحرامى:

هم الكاذبون وإلا ...

القاضى

حكمت المحكمة بالحبس ستة شهور أهلة، ثلاثة للنحو وثلاثة للأحِلَّة.

ويضحك الشيخ عبد السميع، ويتوقع منى أن أضحك بعد سماع هذا "الاسكتش..." ويسعد أننى قدرت ظُرفه وخفة دمه وأنه أضحكنى وروح عنى. هكذا كان يجرى الحوار بينى وبين الشيخ عبد السميع.

لكن ما الذى كان يمكن أن يشغل وقتى بعد ذلك، وما الذى كان يمكن أن أفعله لأستغل ما لدى من فراغ ومن طاقة أمتلكها وأنا فى هذه المرحلة المزدهرة من العمر. أعيش فى

قرية يغلفها الفقر والجهل والمرض، وأسباب الحياة والنماء فيها منقطعة. أهلها متخلفون متواكلون طيبون مستسلمون للقضاء والقدر ، ولهذا الحال الرتيب من الحياة الذى وجدوا أنفسهم عليه وتدور حياتهم فى فلكه. أعيش منبت الصلة بالعالم، لا راديو ولا جرائد تصلنا ولا وسائل مواصلات منتظمة تمر بنا.

كان يتبع النقطة عدد من القرى وبعض العزب، والمنطقة هادئة آمنة والحياة رتيبة متواترة. ومن الطبيعى أن بعض هذه القرى بها عائلات كبيرة مرموقة، وأن من بين أهلها شخصيات بارزة تحتل أماكنها فى الحياة العامة، أذكر منهم الأباظية فى الربعماية، وآل مندور فى كفر الدير، وآل الدرندلى وعوض فى بندف وآل زردق فى الميمونة، وآل عبد الله فى التلين... وكان بعض العمد يمثلون مراكز ثقل ونفوذ خاصة فى الانتخابات النيابية. ومن بينهم والد أحد قياداتى المرموقة وأنا طالب بالكلية، ولطالما لجأ إلىَّ هذا الوالد المحترم لأحل له مشكلة أو أقضى له حاجة.

ومع ذلك فإن طبيعة وظيفتى ، وبحكم آداب وأخلاقيات المهنة التى تعلمتها ، كانت تفرض علىَّ أن أتوخى الحذر فى علاقاتى الاجتماعية ... وأن أنهج نهجاً متوازناً لا تعالى فيه ولا تفريط ، وأن أكون حريصاً فى اختيار من أصاحب أو أصادق ، قريباً من الناس بقدر حاجتهم إلىَّ ، خدماتى لا يأخذ منها الغنى أكثر مما يستحق لأن لديه مالاً كثيراً ، ولا يحرم الفقير شيئاً منها لأنه معدم .

كان دفتر أحوال النقطة يرصد بما بين ثلاث وخمس جرائم جنح على مدى الشهر، ولم يصادفنى سوى حادث جناية قتل واحدة على مدى قرابة عامين قضيتهما بالنقطة. وكان هذا راجعاً إلى طبيعة أهل المنطقة المسالمين من ناحية، ومن ناحية أخرى - وربما الأهم - إلى المكانة الاجتماعية المرموقة التى كان يحتلها العمدة فى القرية والهالة التى تحيط بمنصبه فى ذلك الزمان . كانت للعمدة هيبة، وكان احترامه واجباً وكلمته مسموعة، وحكمه بات، ومنزلته محفوظة. هذه المنزلة الجليلة للعمدة رتبت طقوساً ونواميس متعارف عليها ومرعية بين أهل القرية فى التعامل معه والانصياع لمشيئته، بحكم اعتبارات التنشئة

والتربية وبفعل العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية المرعية التى نمَّت أنماطاً سلوكية راسخة توارثتها الأجيال. لذلك لم يكن غريباً فى ذلك الزمان أن مجرد التلويح بأخذ المتنازعين أو المتشاجرين إلى العمدة كان كفيلاً بحل المشكل وفض الخلاف. ومن هنا لم يكن يصل إلى نقطة الشرطة سوى تلك المشكلات التى يستعصى حلها، أو التى تقتضى تحرير محضر، أو تلك التى تتسرب دون علم العمد بالقرى التابعة للنقطة.

ومن نقطة التلين انتدبت للعمل مؤقتاً بنقطة بوليس سنهوا، وهى أيضاً تابعة لمركز منيا القمح. ومن أبرز عائلتها عائلة الألفى ممثلة فى كبيرها محمود بك الألفى عضو البرلمان وقتئذٍ ، وكانت تمثل الثقل الاجتماعى والسياسى فى سنهوا ، على الرغم من وجود تفتيش للخاصة الملكية بالمنطقة. ومن أبناء هذه العائلة الأساتذة معتز الألفى وإبراهيم الألفى وهما من رجال الأعمال المرموقين محليا ودوليًا، وسعيد الألفى عضو مجلس الشعب عن دائرة سنهوا . ثم عائلة مشهور، أعيان بلدة السعديين، ومن أبنائها الحاج عبد الله مشهور، والمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس الأسبق، والأستاذ الدكتور عبد الحى مشهور رئيس جامعة طنطا الأسبق . ثم عائلة دياب فى سنهوت وعميدها توفيق بك دياب ، ومن أبنائها الأستاذ كامل دياب والأستاذ صلاح دياب ، وهما من رجال الأعمال المعروفين .

لم استمر طويلاً فى هذه النقطة فبعد فترة الانتداب عدت ثانية إلى نقطة التلين.

أعود ثانية فأتساءل، ما الذى كان يمكن أن يفعله ضابط شاب متعلم يعيش فى مثل هذه الظروف الاجتماعية والعمرانية والبيئية التى أعيشها، مع حجم العمل المتواضع بالنقطة الآمنة الهادئة ، والفراغ الكبير الذى يحس به؟

دعنى أقول أولاً أن منصب رئيس نقطة شرطة من أمتع وأهم مناصب الشرطة عند الدرجات الأولى فى سلم الحياة المهنية. فرئيس النقطة حاكم إقليم يتكون عادة من عشر إلى عشرين قرية بتوابعها وعزبها. وهو صاحب الأمر والنهى فى كل ما يثور فى هذه المنطقة من مشكلات أو حوادث أو أحداث. اختصاصاته واضحة وسلطاته محددة ويملك حرية مناسبة فى التصرف دون الرجوع للرؤساء. وإذا كان ضابطاً متميزاً جديراً بالمنصب

فإن السلطة الاجتماعية التى تسبغ عليه كمردود لحب الناس وتقديرهم له وثقتهم فيه ورغبتهم فى التعاون معه، تضفى كلها عليه مكانة قيادية تفوق بمراحل ما يمكن أن يستمتع به من سلطة رسمية محددة فى القوانين والنظم. وميزة ضابط النقطة أن نتائج عمله وجده واجتهاده وعطائه للناس تنسب جميعها له وحده، لا يشاركه فيها أو يقتنصها منه أحد من الرؤساء.

صادفنى أهالى يحلفون بحياة ضباط سابقين رأسوا النقطة وكأنهم يحلفون بحياة أعز الناس لديهم، ويذكرونهم بكل تقدير وتبجيل واحترام، ويعاودونهم بالزيارة والمجاملة بعد رحيلهم عن النقطة فى ود وتعلق وتواصل مع السيرة الطيبة الجميلة لسنوات طويلة.

متعة ما بعدها متعة خدمة الناس البسطاء المساكين من أهالى النقطة الذين يحتاجون إلى مساعدتنا والأخذ بيدهم. وقد تكون مصادر السعادة للإنسان مختلفة، على أننى وجدت أن أفضلها هو بعث السعادة فى نفوس وقلوب المحتاجين والبؤساء من المغلوبين على أمرهم، الذين لا حول لهم ولا قوة ولا ملجأ سوى الله، ويجدون فى ضابط النقطة الملاذ والرجاء فى قضاء مصالحهم، أو رفع الغبن عنهم ، أو استرداد حقوقهم المسلوبة، وإعادة الأمل إلى نفوسهم المكدودة ، والبسمة إلى وجوههم المضناة. وهكذا وجدت فى خدمة الناس وإسعادهم مصدراً للراحة والسعادة الحقيقية لنفسى ، رغم ظروف الحياة الجدباء والمعيشة الشاقة التى منيت بها.



كان من بين مهام ضابط النقطة أن يقوم بأربع داوريات "سوارى" فى الشهر مدة كل منها ٤ ساعات، دوريتان قبل منتصف الليل، وأخرتان بعد منتصفه، يخرج والناس نيام ويعود قبيل الفجر وهم ما زالوا يغطون فى نومهم. وكانت الداورية تخرج برئاسة الضابط ومعه جنديان من الخيالة للمرور على القرى والعزب والنجوع التابعة للنقطة ، وفق خط سير يحدده المأمور فى خطاب سرى قبيل الخروج للداورية. ومن الصعب أن أصف مدى العناء والمعاناة التى كانت تمثلها داوريات السوارى بعد منتصف الليل فى شهرى طوبة وأمشير. ظلام دامس حتى لا يكاد المرء يرى أذنى الحصان، وبرد قارس تتجمع قسوته مع الندى والصقيع فى ركاب

السرج لتصب فى قدمىَّ وساقىَّ حتى تكادا تتجمدا ويتلاشى الإحساس بهما.

نقضى معظم الليل بين الدروب والمدقات والجسور التى تسلكها الخيل، لا بصيص من نور، ولا صوت سوى حوافر الخيل ونباح الكلاب الذى يعلن اقترابنا من مكان مأهول لا نراه ولا نتبينه وسط ظلام يلف الكون. ولو أن متربص يريد النيل من الداورية لما وجد مشكلة، لأنه يستطيع أن يكمن على مسافة متر واحد من أفرادها دون أن يروه ليفعل بهم ما يشاء ، ثم يلوذ بالفرار فى المزارع دون أن يدركه أحد. وفى حلكة الليل هذه لم يكن باستطاعة رئيس الداورية أن يرى أو يميز طريقه بوضوح، وكانت هذه المهمة موكولة فى كثير من الأحيان إلى الخيل التى عرفت الدروب والسكك وقد طرقتها على مدى سنوات عديدة منذ ألحقت بالنقطة.

ذات مرة مع وحشة الليل، وزمهرير الشتاء، وعصف الرياح الهوجاء وقسوة الصقيع، وجدتنى أفقد الإحساس بقدمىَّ بعد ساعتين من المرور بخط سير الداورية السوارى بعد منتصف الليل، وذلك على الرغم من أننى كنت متدثراً بطبقات فوق بعضها من الملابس الصوفية. كنت على مقربة من عزبة، ومع وقع أقدام الخيل بدأت أجراس الإنذار المبكر تدق، وهو نباح الكلاب التى يقتنيها خفير العزبة لأداء هذه المهمة فيستيقظ قبل وصول الداورية إليه. اتجه الحصان إلى حيث اعتاد خفير العزبة أن يتوارى من البرد القارس، فوجدته يلملم حاجياته ويلتقط سلاحه ويحيينى. كان الخفير قد أوقد ناراً للتدفئة، نزلت عن الحصان، جلست على كومة من الحطب ووضعت قدمى قرب النار استمد منها دفئاً وحيوية. استرخت الكلاب إلى جوارنا قرب النار، والسكون يخيم على المكان، ولا أحد من أهل العزبة يشعر بوجودنا وقد تحملنا كل هذه المشقة من أجل أمنهم وسلامتهم. وبعد فترة شعرت بأن الحياة بدأت تسرى فى أوصالى مرة ثانية، ثم تنبهت إلى صياح أحد الجنود المرافقين لىّ بالداورية ... "ألحق يا أفندى النار حرقت نعل الجزمة" . ولم أكن أشعر بالنار من شدة البرد ... يا إلهى، ما أقسى حياة الغلابة والعراة فى مثل هذه الأجواء والأنواء.



كان يجب أن أفعل شيئاً بنفسى ووقتى، وكان السؤال: ما الذى يمكن أن يفعله المرء فى ظل هذه الظروف ونمط الحياة التى يعيشها؟ كيف يمكن للإنسان أن يستثمر كل هذا الوقت الضائع والفراغ الذى يجعل الحياة كئيبة مملة خاملة. ربما كان الخيار الوحيد المتاح فى ظل هذه الأوضاع هو القراءة والكتابة. سبق أن ذكرت أن الجرائد اليومية لم تكن تصلنا، وأن إمكانية متابعة مجريات الأمور فى العالم الخارجى عن القرية كانت محدودة. وكانت الفرصة الثمينة التى تلوح لنا ونتطلع إليها هى الاجتماع الدورى الذى كان يعقده المأمور لضباط المركز والنقط فى فترات متباعدة. كنا نجد فى هذه المناسبة متعة فى العودة إلى التحضر والحياة الاجتماعية، نتبادل الأخبار والذكريات والنكات، ونتحدث فى مجريات الأمور وأحوال العمل، ونشعر بأننا ما زلنا قادرين على التواصل والتفاعل الاجتماعى رغم وحشة الحياة واغترابنا فى نقط الشرطة. وكان هذا الاجتماع بمثابة وجبة دسمة ترفع من الروح المعنوية وتجلو عن أنفسنا بعض الصدأ الذى علاها بفعل الحياة الراكدة الرتيبة فى النقطة.

رب ضارة نافعة. فبينما أنا أفكر فى أحوالى الحياتية هذه اهتديت إلى أن هذا الفراغ يمكن أن يملأ. اشتريت كتاباً بالإنجليزية فى علم البحث الجنائى للدكتور هانس جروس. وقد كان فى ذلك الوقت أفضل المراجع فى هذا المجال. عكفت على قراءة الكتاب، وبدأت بسرعة قراءة صفحتين فى الساعة لعدم تمكنى من اللغة الإنجليزية بالقدر الكافى، واضطرارى للرجوع إلى القاموس فى كثير من الأحيان. على أى حال أفادتنى هذه المحاولة فى إجادة اللغة الإنجليزية كثيراً، خاصة بمواقع عمل شغلتها فيما بعد كنت فيها بحاجة إلى الحديث باللغة الإنجليزية. استمتعت بالعلم الذى حواه الكتاب، واستمتعت بالإحساس بالفائدة والعائد السخى من القراءة، وشعورى بأننى أنمو وأنضج مع كل فصل من فصوله.

دونت ملاحظات ومذكرات، وأخذت من الكتاب معلومات مفيدة وعلماً نافعاً، كانت كلها نواة أول مؤلف وضعته فيما بعد عنوانه:"التحقيق والبحث الجنائى". كان هذا الكتاب فاتحة خير لىّ واستهلالاً موفقاً للسير فى طريق العلم، ونقطة تحول هامة فى حياتى سنعرض لها فيما بعد. لا يقل أهمية أو سعادة عن هذا الإنجاز إحساسى بأننى قد انتصرت على الملل والفراغ، وشغلت نفسى بإنجاز ذى معنى عميق أسعدنى وأفادنى وملأ حياتى.



٦

الحادث الأول ... وباء الكوليرا :

صادفنى خلال عملى بمركز منيا القمح حادثان هامان كان لهما وقعهما وتأثيرهما الواضح فى الحياة المصرية فى حقبة الأربعينات، وقد عاصرت هذين الحادثين بحكم طبيعة عملى كضباط شرطة واشتركت فى أحداثهما.

الحادث الأول : تفشى وباء الكوليرا فى مصر عام ١٩٤٧.[١] كان هذا الوباء شيئاً جديداً علينا. وكان ظهوره مصدر اضطراب فى الحياة العامة، وإزعاج وقلق شديد للدولة والحكومة والناس على حد سواء. كان بدء ظهور الكوليرا فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٤٧، حيث اكتشفت أول حالة اشتباه فى الإصابة بالكوليرا ببلدة القرين بمديرية الشرقية، وهى واقعة على بعد حوالى ٨ كم من طريق القاهرة الإسماعيلية والمسمى بطريق المعاهدة.

ولأن القرين متاخمة للمعسكر البريطانى بالمنطقة، فقد كان يسكن بها آلاف العمال العاملين بالمعسكر والوافدين من شتى أنحاء مصر. وقد أسهم هؤلاء العمال فى نقل العدوى بالوباء إلى بلدانهم وقراهم الأصلية. وكان للمهربات العسكرية التى يتجر بها هؤلاء العمال ، والبلح الذى تنتجه القرين دور هام فى انتشار الوباء، إذ كان البلح يباع أو يعبأ فى أقفاص ويرسل إلى البلدان المجاورة بمديريات الشرقية والدقهلية والقليوبية. فانتشر فيها الوباء بصورة أكثر ضراوة.

(١) للمزيد من الاطلاع فى هذا الموضوع، راجع:

وزارة المعارف العمومية: المحاضرات العامة، الموسم الثقافى ١٩٤٨، (القاهرة: مطبعة شبرا الفنية).

وقد أدى تقصير وزارة الصحة فى اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة إلى دخول وباء الكوليرا مصر وعدم حصاره فور ظهوره بقرية القرين، مما أتاح فرصة انتشاره فى جهات متعددة. وقد أوضح الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة وقتئذ أن مصدر وباء الكوليرا هو المطارات والموانى البريطانية بمنطقة القناة لعدم وجود نظام للحجر الصحى بها، وتزامن هذا مع جلاء القوات البريطانية من الهند ومرورها بمصر حاملة معها ميكروب الكوليرا. وأدى تدفق السلع الغذائية والأشخاص إلى داخل مصر من المناطق الموبوءة بالهند وغيرها عن طريق مطار فايد الحربى الخاص بالجيش البريطانى، والذى لا يخضع للحجر الصحى المصرى، إلى عدم توفر الرقابة الصحية على حركة النقل من الهند لمصر.

وتشهد جميع البيانات المتاحة عن انتشار الكوليرا بمصر على أن الوباء الذى ظهر فى قرية القرين جاء إليها من معسكر التل الكبير، حيث توجد القوات الإنجليزية والهندية العاملة معها والناقلة للوباء من الهند إلى مصر.

إذ لم يكن يوجد بلد آخر موبوء يقع فى المنطقة الممتدة من الهند إلى مصر، فالجزيرة العربية وإيران والعراق وفلسطين كانت كلها خالية من هذا الوباء الذى نقل عن طريق البواخر والطائرات من الهند إلى مصر(١).

لقد كان جلاء القوات البريطانية عن الهند فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧، واتخاذ هذه القوات من منطقة قناة السويس - خاصة موانى منطقة فايد - محطة تتوقف بها فى طريقها إلى إنجلترا ليتم فحصها وقاية للجزر البريطانية فرصة أتاحت نقل الوباء لمصر.

ويتعذر إعفاء القوات البريطانية بمصر من مسئولية دخول الكوليرا إلى مصر. فقد اعترفت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية بأن السلطات البريطانية أهملت فى القيام بواجبها فى الإبلاغ عن وجود إصابات بالكوليرا بمستشفى التل الكبير. فى حين قامت مصر بواجبها فى سرعة إعلان العالم بظهور الكوليرا بها، فى الوقت الذى كانت فيه أربع حالات إصابة بالكوليرا فى مستشفى معسكر التل الكبير، وانتقلت منها العدوى إلى القرين(٢).

(١) مصر، ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، العدد ١٣٩٧٥ .

(٢) الكتلة، ٢ يناير ١٩٤٨، العدد ٩٨٣ .

لم تكن مصر مستعدة لهذا الوباء والتعامل معه، ولأن الأحوال الاجتماعية والصحية والمعيشية فى تلك الحقبة كانت متردية، ومع انتشار الجهل والأمية، فقد انتشر هذا الوباء الفتاك فى الريف بصفة خاصة انتشار النار فى الهشيم ، وسبب رعباً للناس، واضطراباً فى مناحى الحياة عامة، خاصة أن مصر أخذت على غرة فلم يكن أحد يتوقع ظهور الكوليرا بها ، فقد كان آخر عهدها بهذا الوباء عام ١٩٠٢ .

وفى مواجهة الكوليرا أعلنت وزارة الصحة حالة الطوارئ القصوى، وجندت كل إمكاناتها وأجهزتها والعاملين بها، وأغلقت كل أماكن التجمعات بما فى ذلك دور العبادة والمؤسسات التعليمية والمحلات العامة ودور السينما، وحظر عقد الاجتماعات العامة وإقامة الأسواق، وتوقفت المواصلات العامة وحركة النقل الجوى والبحرى من وإلى مصر، وأصيبت أوجه الحياة والنشاط الجماعى بشلل تام.

وفى ظل هذه الأوضاع المأساوية، أنيط برجال البوليس المعاونة فى مواجهة الكارثة، وخاصة وأن هذا الجهاز يتصف بالانضباط والحزم والقدرة على التصدى للأزمات، وهو الجهاز الحكومى الوحيد ذو السلطة وشبكة الاتصالات المنتشرة فى كل أرجاء مصر، ,أفراد هذا الجهاز يعملون فى منظومة تتصف بالضبط والربط وممتدة من العاصمة إلى كل مدينة وقرية ونجع. كما أنه الجهاز الذى يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة الكوارث العامة والأزمات المتفاقمة بدرجة أكثر كفاءة وفاعلية. وهذه كلها مقومات وخصائص جعلت من البوليس خط دفاع قوى فى التصدى لهذا الوباء.

وحينما ألقى العبء الأكبر فى مواجهة الكوليرا على جهاز البوليس، كان على أفراد هذا الجهاز فى كل المواقع أن يتأكدوا من تنفيذ الأوامر والإجراءات الوقائية، وأن يضبطوا كل مخالفات تقع، وأن يكتشفوا الحالات الجديدة التى طالها الوباء، وأن يقبلوا الإخطارات عنها من العمد والمشايخ، وأن ينتقلوا على الفور للمعاونة فى عزلها ونقلها إلى المستشفيات العامة، والمساعدة فى إجراءات التطهير والتعقيم لأماكن هذه الحالات، كذلك اتخاذ الإجراءات التى يتطلبها الموقف فى حالات الوفاة، والإخطار بهذه الحالات وتسليم الجثث لذويها.

ولم تكن المهمة سهلة، إذ كيف يمكن للبوليس وقتئذ أن ينجح فى أداء هذه المهام فى مواجهة جمهور غير متعاون، بل يقوم فى أغلب الأحيان بمقاومة هذه الجهود وإحباطها. فرغم الرعب والفزع الذى أصاب الناس مع أنباء اجتياح وباء الكوليرا لمصر، وتفاقم أعداد حالات الإصابة وتزايد حالات الوفاة يوماً بعد يوم، وانتشار الوباء من كل مدينة أو قرية إلى أخرى، ومع ضعف أدوات السيطرة الوقائية والعلاجية نظراً لعدم استعداد البلاد لهذه الكارثة ... أقول لم تكن مهمة رجال البوليس سهلة ... وكان سر صعوبتها بالدرجة الأولى هو ذلك السلوك المتخلف والمتردى لأهل الريف والمتمثل فى عدم رغبتهم فى الإبلاغ عن حالات الإصابة أو الوفاة حتى تتمكن الأجهزة المسئولة من التصدى لها واتخاذ الإجراءات الفورية إزاءها. بل وقيام الأهالى بالتستر على الإصابة، رغم معرفتهم بأعراضها وهى القىء والإسهال المستمر وتردى حالة المصاب خلال ساعات قليلة. هذا السلوك المتخلف كان يعقد الأمور ويوفر مناخاً خصباً لانتشار العدوى، ويعوق جهود المكافحة.

لقد تبينا أننا لم نكن نكافح الكوليرا وحدها، ولكننا كنا أيضاً نحارب ألد أعدائنا وهو الجهل. ففى حالات أذكرها كنا نكتشف أن بعض المصابين قد خبأوا أنفسهم وسط الدريس وقش الأرز بسطوح المساكن حتى لا ينقلوا إلى أماكن العزل أو المستشفيات العامة، وكنا نضطر إلى الإمساك بهم - رغم ما فى ذلك من مخاطر انتقال العدوى إلينا - وإرغامهم على الخروج من أماكن اختبائهم وركوب اللوريات التى كانت تستخدم فى نقلهم للمستشفيات نظراً لعدم توفر سيارات الإسعاف بالعدد الكافى لمواجهة الموقف.

وكان الفلاحون لا يكفون عن التجمع فى المقاهى أو إقامة الأسواق رغم الأوامر المشددة بمنعها. ناهيك عن أن مستوى الوعى الصحى ومستوى النظافة العامة لديهم فى تلك الحقبة كان متدنياً إلى أبعد الحدود. ويصعب أن أصف الحالة النفسية ومشاعر القلق التى كانت تعترينى وأنا أؤدى واجبى فى هذه المحنة، أو أصف إجراءات الوقاية والحذر والتعقيم التى التجأت إليها بمقر عملى وبمسكنى حتى أقلل من عذاب الوساوس والهواجس وأنجو من العدوى، إلى أن قضى الله أمراً كان مفعولاً، وخلص مصر من هذا الوباء.



وفى مناخ وباء الكوليرا هذا ، وتحت وقع أحداثها المفجعة أجرى معىَّ أول تحقيق فى حياتى الوظيفية. كانت التهمة الموجهة إلىَّ هى استعمال القسوة مع بعض المتهمين بمخالفة الأوامر والإجراءات الوقائية من الوباء ، وقيامهم بمقاومة السلطات والتعدى على موظفين عموميين أثناء وبسبب آدائهم لواجبات وظائفهم.

وملخص الواقعة أنه أثناء وجودى صباح أحد الأيام بالنقطة إذ بىَّ أفاجأ بمفتش الصحة ومعه اثنان من أعوانه المبخرين يدخلون النقطة عدواً فى حالة اضطراب وذعر وقد تقطعت أنفاسهم من سرعة الجرى، والطبيب ملابسه ممزقة وبه إصابات فى وجهه ولا يكاد يلتقط أنفاسه من شدة الانفعال، وفى كلمات مقتضبة ومضطربة علمت منه أنه ورجاله وقع عليهم تعدٍ من بعض أهالى القرية عند محاولته فض "سويقة" تجمع بها الأهالى للبيع والشراء. وكانت الأوامر والتعليمات تقضى بعدم السماح بأى تجمع كإجراء وقائى ضد انتشار العدوى بالكوليرا، حتى أن مسجد القرية كان مغلقاً.

لم استغرق أكثر من بضع ثوانٍ لاستيضاح الأمر من مفتش الصحة. ومن فورى طلبت من جميع أفراد قوة النقطة من الجنود أن يلحقوا بى، وخرجت مسرعاً فى الاتجاه الذى أرشدنى إليه المبخران . ولما بلغنا مكان السويقة كان بعض الأهالى ما زالوا متجمعين، ودلنى المبخران على شخصين من بين الجمع هما اللذان تزعما الشغب واعتديا على الطبيب وأعوانه. ألقيت القبض عليهما، وتم فض السويقة، وأخذتهما إلى النقطة. وتبين لى فيما بعد أن أحدهما يعمل ناظر زراعة والآخر "خولى" لدى أحد أعيان المنطقة من مراكز القوى. مما أغراهما بالتجرؤ على الاعتداء على مفتش الصحة وأعوانه.

لا أدرى ماذا فعلت بهذين المتهمين. ولكننى فى مواجهة الظروف الاستثنائية القاسية التى فرضها الوباء، وفى رد فعل انفعالى مصدره الضيق بسلوك الجمهور غير المكترث وغير المتعاون ونحن تحت وطأة هذا الوباء الفتاك، وتحت إحساسى بمسئوليتى عن أمن وسلامة زميلى الطبيب الموظف العام ورجاله الذين تعرضوا للاعتداء ولجأوا إلىَّ يطلبون

الغوث، وكإجراء وقائى رادع فى مواجهة التسيب واللامبالاة إزاء هذا الوباء ... أقول تحت وطأة هذا كله تجاوزت الحدود فى التعامل معهما.

كان الموقف يتطلب حزماً وصرامة وردعاً فورياً حتى يلتزم الناس الذين لم يكونوا فى ذلك الزمان على وعى كامل وإدراك لما يتربص بهم من خطر داهم. وتحت تأثير كل هذه العوامل والظروف كنت مضطراً إلى التعامل مع هذين المتهمين وفق شىء اسمه "قانون الموقف"، وليس وفق نصوص قانون الإجراءات الجنائية أو القانون الجنائى الوضعى ... يحملنى على ذلك إحساس بأن الغاية الأهم من عملنا هو ما ينتج عن هذا العمل من تأثير فى المحيط الذى أخدمه فى ظل الظروف والعوامل والتداعيات المتدخلة فى الموقف. وإدراكى أن القوانين نفسها لا تتصف بالقداسة، بل هى تعبير ووسائل دبرت ووضعت لتحقيق غايات منشودة، وليس يكفى أن أكون ملماً بالقانون وأن أخضع نفسى له، بل يخلق بى كدارس للقانون وممارس له أن أحيط بالأهداف النهائية التى يتوخاها. لقد كنت أرى فيما أقدمت عليه حفاظاً على أرواح الناس وكيان المجتمع فى ظرف استثنائى نواجه فيه وباء يستشرى قد لا تسعفنا الإجراءات المطولة فى تدارك تداعياته وخيمة الأثر والنتائج. لذلك، كان قانون الموقف هو الذى أملى على تصرفى، هذا الموقف لا يقدره ولا يعيه إلا من عاشه واستشعر هوله فى لحظة ما، وظروف مأساوية تحت وطأة تداعيات بذاتها.

لقد تجاوزت سلطاتى فى التعامل مع المتهمين، ثم حررت لهم محضر تعدٍ وإحداث إصابات بموظفين عموميين أثناء وبسب أداء وظيفتهم، وأرسلتهما مقبوضاً عليهما للمركز لإحالتهما للنيابة.

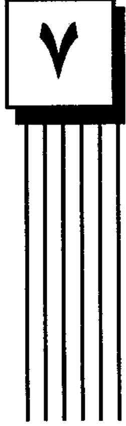
ولم تمض بضع ساعات حتى وجدت وكيل نيابة المركز يطلبنى تليفونياً، لأعلم منه أنه وصلته برقية من "فلان بك"، الذى يعمل لديه المتهمان، يشكو من أننى استعملت معهما القسوة واحتجزتهما بالنقطة. شرحت لوكيل النيابة ما حدث بظروفه وأبعاده وملابساته، وعرفته بأن المتهمين ومحضر ضبط الواقعة غادرا النقطة وفى سبيلهما إلى النيابة. فطلب منى أن أمر عليه بسراى النيابة فى أى مناسبة أحضر فيها إلى المركز. وقد كان ..وكان وكيل النيابة متفهماً لموقفى.

وكان هذا هو أول تحقيق أجرى معى على مدى ٤٠ عاماً قضيتها فى خدمة الشرطة. عـرض التـحـقـيق على الحكمـدار للنظر فى أمـرى، وقـدر الحكمـدار الظروف التى لابست الموضوع، وأننى حديث العهد بالخدمة ولم توقع علىَّ جزاءات سابقة، فاكتفى بلفت نظرى إلى ألا أعود لذلك مستقبلاً. وكان هذا التحقيق هو أيضاً آخر تحقيق يجرى معى طيلة حياتى الوظيفية. فقد أنهيت خدمتى بالشرطة وصفحتى بيضاء من غير سوء، خالية من أى جزاء.

أريد هنا أن أسجل كلمة حق فى حق جميع وكلاء النيابة الذين أسعدتنى الظروف بأن أعمل معهم بمركز منيا القمح وأنا ضابط حديث فى مقتبل العمر. الأول، هو الأستاذ أحمد حسن هيكل الذى ترقى فى سلك القضاء حتى أصبح رئيساً لمحكمة النقض. والثانى، هو الأستاذ على نصير الذى وصل إلى منصب رئيس محكمة استئناف الإسكندرية . والثالث، هو الأستاذ أحمد رفعت خفاجى، الذى وصل إلى منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية ورئيس محكمة القيم. فقد كانوا جميعاً مثلاً يحتذى لرجل النيابة العامة المثالى فى كل ما يفعل وما لا يفعل، ومبعثاً للاحترام والتقدير، وغاية فى المثالية والنزاهة والعدالة.

وأجدنى الآن وأنا أسجل هذه الأحداث بعد قرابة ٥٠ عاماً من وقوعها، وقد نضجت وتمرست وازددت علماً وثقافة وخبرة وتجارب ... أقول لو أن الزمن عاد بىَّ مرة ثانية إلى نفس هذا الموقف بكل أبعاده وتداعياته ربما كان تصرفى فى مواجهته مختلفاً عن ما أقدمت عليه عام ١٩٤٧ ، وأنا فى سن الحادية والعشرين .

• • •



الحادث الثانى ... إضراب ضباط البـــوليس :

الحادث الثانى المهم والمثير، هو إضراب ضباط البوليس المصرى عام ١٩٤٨ . إذ يندر فى تاريخ الشرطة أن تضرب عن العمل. فالشرطة باعتبارها هيئة نظامية حكومية يربى أفرادها على الانضباط والالتزام والطاعة والمسلك النظامى الملتزم. ولأنها الهيئة المنوط بها إقرار النظام ومواجهة شتى أوجه الانحراف أو الخروج عن القانون، والتصدى لحالات التجمهر أو التظاهر أو الاعتصام أو الشغب أو توقف الخدمات والمرافق العامة أو تعطيلها، فلا يتصور وهذه مهامها ومسئولياتها أنها يمكن أن تضرب أو أن تعتصم وتمتنع عن العمل.

لكن هذا ما حدث فى ١٥ أبريل عام ١٩٤٨، حين أضرب ضباط البوليس فى معظم مواقعهم بكل أنحاء مصر - ولأول مرة فى تاريخها - وتوقفوا عن العمل بالحكمداريات والمراكز والأقسام ونقط البوليس.

كان الباعث وراء هذا الإضراب هو يأس ضباط البوليس من جدوى الإلحاح فى المطالبة بتحسين مرتباتهم وأحوالهم ومساواتهم بضباط الجيش.

فقد كانت الرواتب متدنية، والترقيات من رتبة إلى التى تليها بطيئة وتستغرق سنوات طويلة، وجميع المناصب الرئيسية فى وزارة الداخلية ومصالحها يشغلها مدنيون باستثناء مصلحة البوليس . حتى أن ضباط البوليس كانوا يشعرون بالغربة فى الوزارة. وبالتالى لم يكن هناك أمل أو فرصة أمام ضباط البوليس بالرتب العليا فى تولى المناصب القيادية أو الترقى إلى الوظائف العليا التى يشغلها المدنيون.

ويرجع إقدام ضباط البوليس على هذا الإضراب إلى ١٦ مارس ١٩٤٨، حيث أصدرت وزارة الداخلية قراراً بنقل حوالى ٢٦ ضابطاً من القاهرة إلى جهات أخرى خارجها. وفى ٢٩ مارس ١٩٤٨، تلقى جميع الضباط منشوراً يتضمن قراراً للضباط بالاعتصام بناديهم ابتداء من مساء ١٤ أبريل ١٩٤٨، حتى تجاب مطالبهم وتوقف الإجراءات التعسفية التى اتخذت ضد عدد منهم.

وذهب وفد من الضباط إلى سراى عابدين وقابلوا رئيس الديوان الملكى، وأعلنوه بعزمهم على الاستقالة إذا لم تتدخل السراى فى الأمر. وتمت اتصالات بين السراى والحكومة أسفرت عن تأجيل قرار النقل من ٢٨ إلى ٣٠ مارس، رغم معارضة النقراشى باشا وإصراره على الحصول على إقرارات كتابية من الضباط المنقولين - حملها إليهم أحمد طلعت رئيس البوليس السياسى - جاء فيها: " نحن ضباط بوليس مصر المخلصين للذات الملكية نعلن ولاءنا، مقصدنا خدمة العرش والملك، ونبدى اشد الأسف لما وقع بنادى ضباط البوليس فى ١٨ مارس ١٩٤٨، لأن هذا المسلك خرج عن غرضه والطريق الصحيح".

وقد اعترض الضباط على الشق الثانى من هذا الإقرار الخاص بالأسف واستدرار عطف النقراشى باشا. وهددهم أحمد طلعت بأن مغبة هذا الرفض ليست فى صالحهم وعليهم اختيار أحد أمور ثلاثة: الأول تنفيذ النقل فوراً، الثانى الاستقالة، الثالث التوقيع على الإقرار كما هو. ووجد الضباط أنه لا مناص من إرسال برقيات إلى السراى الملكية يدينون فيها هذا الأسلوب التعسفى لحملهم على العدول عن مطالبهم، ورفضوا توقيع الإقرارات.

وأمام إصرار النقراشى باشا على تنفيذ قرار النقل، أضرب ضباط البوليس عن العمل.

لبينا نداء الإضراب، وتركنا أماكن عملنا بمراكز وأقسام ونقط الشرطة على امتداد مصر، وتجمعنا مساء ١٤ أبريل ، حسب الخطة التى كانت موضوعة، فى نادى ضباط البوليس بحديقة الأزبكية . وكان أبرز الداعين إلى الإضراب اليوزباشى كمال الجيار واليوزباشى توفيق أبو خطوة. وبلغ عدد الضباط المعتصمين بالنادى ٧٠٤ ضباط.

ومن مفارقات هذا الإضراب أن الضباط الشبان بالرتب الصغرى كانوا هم العنصر الفاعل المعبأ بالتصميم والإرادة فى إزكاء حركة الإضراب وفى إنجاحه. وفى كثير من الحالات، خاصة بالقاهرة والإسكندرية، كان الضباط الشبان فى رتب الملازم أول واليوزباشى يندفعون بحماسة الشباب وانفعالاته إلى مكاتب الضباط العظام من قادتهم ليخرجوهم من مكاتبهم للمشاركة فى الإضراب، أو ليحملوهم قسراً على الانضمام إلى صفوف المضربين. هؤلاء الضباط الكبار كانوا مترددين ومتقاعسين فى الانضمام إلى زملائهم المضربين خوفاً من تحمل المسئولية، أو استبعادهم من مناصبهم القيادية ، أو ضياع مستقبلهم الوظيفى، أو تحت تأثير التعليمات الصادرة إليهم من القيادات السياسية العليا.

كان الإضراب أمراً مثيراً حقاً تناقلته وكالات الأنباء العالمية، وغطت أنباءه الصحف المحلية فى كثافة وإسهاب وإثارة متعمدة من بعض الأحزاب السياسية. وجاءت المانشتات بالصفحات الأولى بمعظم الجرائد اليومية تعلن عن وقوع الإضراب وتنشر أنباءه وأبعاده وصوره .، والناس تسمع وتقرأ الخبر بين غير مصدق ومندهش ومذهول، فى ترصد وترقب لما يمكن أن تكون عليه العواقب. وقامت بعض المظاهرات بالقاهرة، وساور الناس قلق شديد وخوف من أن تعم الفوضى ويتزعزع الأمن وتضار مصالحهم ويختل النظام وتتوقف حركة المرور بالعاصمة.

وفى مواجهة الموقف أصدرت وزارة الداخلية بياناً رسمياً تحذر فيه كافة الصحف والمجلات من نشر أى أنباء عن حركة ضباط البوليس ، جاء فيه: "لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جرائم خطيرة وإخلال بالنظام الاجتماعى يعرض البلاد وأمنها لأشد الأخطار الأمر المعاقب عليه قانوناً ... ولن تتردد الحكومة فى ضبط أى جريدة أو مجلة تخرج عن مدلول هذا التحذير واتخاذ الإجراءات القانونية قبلها ...".

قضينا الليل بالنادى، وكانت هناك اتصالات تليفونية مستمرة ووساطات تبذل طوال الليل فى محاولات لإنهاء الإضراب واحتواء الموقف. لم تنجح الجهود التى بذلها رئيس الوزراء ووزير الداخلية لإنهاء الإضراب، ورفض متزعمو الإضراب العروض والوعود التى عرضت عليهم لأنها لم تحقق مطالب الضباط.

ونزلت قوة من الجيش بمعداتها وسلاحها فى ميدان العتبة، وحاصرت حديقة الأزبكية ونادى الضباط. ووجه قائد القوة المحاصرة نداء إلى الضباط المعتصمين داخل النادى جاء فيه: "أنتم الآن مضربون والحالة حرجة جداً، وواجبكم الوطنى أن تخرجوا من النادى فوراً، وإن الإهمال فى أداء الواجب لا يحملكم على التمادى فى هذا الخطأ".(١)

وأعقب ذلك دخول قوات الجيش إلى حديقة الأزبكية. ولم يكن متصوراً وقوع صدام مسلح بين قوتين وطنيتين. فقد كان عدد من ضباط البوليس فى حوزته سلاحه الأميرى. ويمكن أن نطلق العنان للخيال لنتصور الموقعة التى كان يمكن أن تنشأ بين قوتين مسلحتين فى مواجهة بعضهما البعض لو لم تتصف قيادة كل منهما بالحكمة وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية.

وانتهى الاعتصام سلمياً دون وقوع أى مصادمات أو اشتباك، وانصرف ضباط البوليس من النادى فى هدوء ومرارة، تملأ نفوسهم مشاعر الإحباط واليأس. وعند تفتيش الجيش لحديقة الأزبكية حول مبنى النادى عثر على مجموعة من المسدسات وجهاز لاسلكى.

وبانتهاء الإضراب رفع وزير الحربية تقريراً حول نجاح قوات الجيش فى حفظ الأمن، بالقاهرة والإسكندرية، وتسوية مشكلة الإضراب بأمر من الملك، جاء فيه: "إن قوات الجيش قد أثبتت قدرتها وتصميمها على حفظ الأمن ، وأكدت المرة تلو المرة ولاءها وإخلاصها لجلالة الملك فاروق القائد الأعلى."(٢).

كانت هذه هى النهاية المؤسفة لإضراب ضباط البوليس. فقد كان هناك تحت سطح الأحداث التى تمر بها مصر فى تلك الفترة حركة أخرى أعمق مغزى، وأعظم تأثيراً فى تاريخ مصر الوطنى، يعد لها نخبة من ضباط الجيش الأحرار، وأخذت قوة هذه الحركة تتجمع وتشتد لتؤتى ثمارها هادرة فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .



(١) مذكرة وزير الحربية، حول نجاح قوات الجيش فى حفظ الأمن بالقاهرة والإسكندرية، وتسوية مشكلة البوليس بأمر من الملك.

(٢) جريدة الكتلة، فى ١٦ أبريل ١٩٤٨، العدد ١٠٦٤ .



٨

نقطة المعسكر البريطانى بالتل الكبير ... تجربة فريدة:

ومن نقطة ريفية بمركز منيا القمح، نقلت إلى نقطة أخرى تابعة لمركز أبو حماد بنفس المديرية، تختلف فى الشكل والمضمون، وفى أسلوب الحياة ونوعية البشر، وطبيعة المهام ...هى نقطة بوليس المعسكر البريطانى بمنطقة التل الكبير.

ذهبت إلى مركز أبو حماد، وقدمت نفسى للمأمور البكباشى عزيز الأجهورى، الذى رحب بى وأعطانى فكرة عن مكان عملى وظروفه وطبيعة هذا العمل. ونبهنى إلى أن نقطة المعسكر متميزة ولها وضع وطابع خاص، وأن طبيعة العمل بها تختلف إلى حد كبير عن طبيعة العمل بنقط الشرطة العادية بسبب أن معظم الحوادث والجرائم التى تقع بها تكون القوات البريطانية طرفاً فيها جانية أو مجنى عليها. وفى كل الأحوال تقوم الشرطة العسكرية البريطانية فى المعسكر بتقديم تقرير مكتوب عن أى حادث يقع يكون المصريون طرفاً فيه إلى رئيس النقطة، الذى يتولى التحقيق مع الجانب المصرى واتخاذ الإجراء اللازم فى كل حالة. ولم يكن من حق الشرطة البريطانية إجراء تحقيق مع المصريين لعدم تمتع افرادها بصفة الضبطية القضائية، وتنفيذاً لأحكام المعاهدة المصرية البريطانية.

صاحبنى اليوزباشى على الحديدى معاون بوليس مركز أبو حماد فى سيارة "بيك أب" إلى نقطة المعسكر. وفى أثناء الطريق زودنى بمزيد من المعلومات عن المعسكر والأنواع السائدة من الجرائم التى تقع به، كما عرفنى بزميلى الملازم أول حافظ عفيفى ضابط نقطة بوليس بلدة التل الكبير. تميزت بلدة التل الكبير فى ذلك الوقت بإقامة عدد كبير من

عمال المعسكر المصريين بها، وبأن بها تفتيشاً للخاصة الملكية، وعدداً من الاستراحات المخصصة لموظفى الخاصة، أفضلها بطبيعة الحال استراحة ناظر الخاصة الملكية. وكانت هذه الاستراحات مزودة بالكهرباء وبالمياه النقية. طمأننى الملازم أول حافظ عفيفى إلى أنه سوف يقوم بترتيب إقامتى فى واحدة من هذه الاستراحات. وبالفعل نزلت باستراحة مشتركة مع المهندس الزراعى الذى يعمل بالتفتيش، وكان زميلاً فاضلاً ومهذباً، وكان سكناً مناسباً ولائقاً.

يفصل بلدة التل الكبير عن المعسكر البريطانى المواجه لها ترعة الإسماعيلية، ومقام عليها قنطرة تسمح بالعبور بين الجانبين. والمسافة بين سكنى ببلدة التل الكبير ومقر عملى بالمعسكر حوالى كيلو متر واحد، كنت أقطعها راكباً دراجة بخارية فى ذهابى وعودتى من عملى يومياً. وكانت هذه نقلة حضارية فى ذلك الوقت ، من ركوب الخيل إلى الدراجة البخارية.

حقيقة ما أبعد اليوم عن البارحة. مناخ عمل جديد، ووجوه جديدة، ومهام جديدة، وعلاقات عمل جديدة، ولغة جديدة أيضاً.

كان معسكر التل الكبير البريطانى فى ذلك الوقت يحتل منطقة شاسعة تمتد مساحتها بضعة كيلو مترات محصورة بين قرى التل الكبير والقصاصين والقرين ومدينة فاقوس. وكان هذا المعسكر يطلق عليه عاميا كلمة "الأورنص" وباللغة الإنجليزية مصطلح B.O.D اختصار لمسماه . "British Ordnance Depot" ويضم المعسكر عدداً كبيراً من ورش التجهيزات والصيانة ومخازن المركبات والمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة والمهمات التى تحتاجها القوات البريطانية. وكان أكبر معسكر بريطانى من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط. كان يعمل فى هذا المعسكر آلاف من العسكريين البريطانيين والمجندين من المستعمرات البريطانية، وآلاف أخرى من العاملين المدنيين المصريين يؤدون مختلف المهن والمهام التى يتطلبها العمل. المعسكر مسور بالأسلاك الشائكة تحيطه على طول امتداده فى

صفين متوازيين ، بينهما منطقة عازلة بعرض حوالى ٤ أمتار منزرعة بالألغام. وتوجد حول المعسكر فى النقط الاستراتيجية أبراج للحراسة مزودة باللاسلكى والأنوار الكاشفة التى تضئ المنطقة المحيطة بالمعسكر وتجوبها طول الليل بحثاً عن متسللين.

كان للمعسكر عدة بوابات للدخول مقابلة للقرى التى يقطنها العمال المصريون العاملون بالمعسكر. وهذه البوابات بها نقاط تفتيش من البوليس الحربى البريطانى الذى يقوم بهذه المهمة خاصة عند دخول وخروج العمال.

كانت نقطة البوليس المصرى التى أرأسها داخل أسوار هذه المعسكر على مسافة حوالى ١٠٠ متر من مدخله الرئيسى على طريق القاهرة الإسماعيلية فى مواجهة بلدة التل الكبير. وكان مبنى النقطة من نوع المساكن سابقة التجهيز، وهو مبنى متناسق فى مظهره وبسيط ونظيف شأن المبانى التى تقام داخل المعسكرات. ويضم المبنى مكتب رئيس النقطة، وعنبراً صغيراً للجنود العاملين بها، وحجزاً ودورة مياه. لكن الشئ المميز الذى اختصت به نقطة البوليس المصرى بمعسكر التل الكبير أنه كان ملحقاً به مبنى أخر صغير على مسافة ٥ أمتار من مبنى النقطة ، هو مبنى المشرحة التى تنقل إليها جثث القتلى ليتخذ البوليس المصرى إجراءاته حيالها ، وليتولى الطبيب الشرعى أداء مهمته فيها فيقوم بتشريح الجثث وتحديد سبب الوفاة.

معسكر الجيش البريطانى بمنطقة التل الكبير أشبه بمدينة صغيرة تحمل سمات التمدن، ذات بيئة تحتية شبه متكاملة، ومنشآت بسيطة ونظيفة توفر كل متطلبات الحياة الضرورية لإقامة هادئة ومريحة. الطرق والشوارع كلها مرصوفة ومضاءة وبها لافتات إرشادية وعلامات مرور باللغة الإنجليزية. والمنطقة السكنية للضباط بها فيلات بحدائق مناسبة. وتوجد دار للسينما ونادٍ للضباط ومحلات (بازارات) لبيع اللوازم الضرورية والهدايا التذكارية، ومجمعات تجارية "نافى "NAAFI" تتوفر بها كل السلع الغذائية والكماليات والملابس، والأدوات واللوازم المنزلية، وملاعب رياضية وأماكن للترفيه والأكل

والشراب. كل هذا فى جانب الإعاشة. أما من حيث وظيفة المعسكر فكما أسلفت كان يضم كل المنشآت الخادمة للأغراض الحربية من مخازن ضخمة، وورش متكاملة للإصلاح والصيانة، ومناطق لتشوين المركبات والدبابات، ومحطات للوقود وخدمة السيارات، ومستشفى للطوارئ.

لعلنى وفقت فى أن أقدم وصفاً موجزاً للمعسكر يفى بإعطاء صورة أقرب قدر الإمكان إلى الواقع، تمكن القارئ من تصور الأحداث ومجريات الأمور التى كانت تقع داخل هذا المعسكر، والتى سوف أتناول بعضها فى سياق هذا العرض.



بدأت أول يوم عمل بالمعسكر، وكانت افتتاحية درامية. فحال وصولى إلى المعسكر أبلغنى الجاويش المنوب أن مشرحة النقطة بها ثلاث جثث لقتلى مصريين أحضرتهم سيارة البوليس الحربى البريطانى عند الفجر، حيث أطلقت عليهم داوريات الأمن والحراسة النار أثناء محاولتهم التسلل إلى داخل المعسكر ليلاً للسرقة. كانت بداية مزعجة وغريبة ومثيرة حقاً. فقد أمضيت سنوات عملى كلها منذ التخرج ولم أصادف جثة واحدة لقتيل من طلقات سلاح نارى. أما يومى الأول هنا فأستهله بثلاث جثث فى آن واحد. فحصت الجثث فوجدتها لأشخاص فى مقتبل العمر، تبدو حالتهم متواضعة وثيابهم رثة، وتعكس وجوههم وملامحهم وأجسادهم ملامح الشقاء وحياة الضنك والمعاناة التى يعيشونها. قلت للجاويش النوبتجى.." إيه اللى حاصل ده"؟ أجابنى ... " كل يوم بالشكل ده يا أفندم ... عيال "شبيحة" بيدخلوا المعسكر بالليل علشان يسرقوا، والإنجليز بيضربوهم بالنار".

كان الواقع الأليم غير المألوف الذى أمامى صدمة لىَّ. وقفت مذهولاً أمام المنظر المأساوى للجثث الثلاث لا أدرى ماذا أفعل، فلم يسبق لى أن مررت بموقف كالذى أنا حياله، واستبدت بى ثورة غضب مكتومة وانفعال داخلى أحاول السيطرة عليه والدم يكاد يتفجر من عروقى. هكذا وبكل بساطة استقبل يومى الأول فى العمل بتسلم ثلاث جثث

لمصريين قتلهم الإنجليز، ومعهم تقرير من صفحة واحدة بالإنجليزية مقدم من مندوب البوليس الحربى البريطانى، يقول فيه أن هؤلاء الأشخاص من لصوص المعسكرات قد تواجدوا بمنطقة عسكرية محظورة ليلاً، ولما اكتشفت داورية الحراسة أمرهم طاردتهم فحاولوا الهرب فأنذرتهم بالتوقف فلم يفعلوا، فأطلقت الداورية الرصاص عليهم فأردتهم قتلى، وأنه قد تم نقلهم إلى المشرحة.

هذا ملخص ما جاء بالتقرير، لا شهود، ولا أدلة، ولا مضبوطات، ولا أى شىء يفيد فى تبين الحقيقة، وإنما هو أمر واقع. علينا أن نتسلم التقرير وأن نسلم بأن ما جاء به هو الحقيقة التى لا يعلمها سوى علام الغيوب. وكان منطق السلطات البريطانية دائماً فى كل الحالات المماثلة - كما أسلفت - أن هؤلاء لصوص متسللون دخلوا منطقة عسكرية محظورة ليلاً بغرض السرقة، ولما حاولت الداورية العسكرية استيقافهم والقبض عليهم حاولوا الهرب، فأنذروا بالتوقف، ولكنهم لم يفعلوا واستمروا فى محاولة الهرب، فأطلقت عليهم داورية الحراسة النار.

اتصلت بالمأمور وأخطرته، وكان رد فعله هادئاً دون انفعال، وكأن الذى حدث من طبيعة سير الأمور، على عكس رد فعل قيادات البوليس وقتئذ عند إبلاغهم بحادث قتل فى دائرة اختصاصهم، حيث تقوم الدنيا ولا تقعد، وتتوتر الأعصاب، وتخطر المديرية ووزارة الداخلية، وتتحرك الأجهزة المختصة، وتنتقل قيادات البوليس ورجال النيابة، وينشط رجال المباحث فى البحث والتحرى وجمع الأدلة والشهود وإجراءات المعاينات ... إلى نهاية سلسلة مطولة من إجراءات التحقيق والبحث الجنائى.

أقول كان المأمور هادئاً عندما أبلغته، وكأننى أقول له "صباح الخير". وكلفنى بأن أخطر الطبيب الشرعى فى الزقازيق للانتقال لمشرحة النقطة وإعداد تقرير الصفة التشريحية، وعمل محضر بالواقعة يرفق به التقرير المقدم من البوليس الحربى البريطانى عن ظروف الحادث، مع اتخاذ إجراءات دفن الجثث أو تسليمها لأهاليهم بعد التحقق من شخصيتهم إن أمكن.

لم أجد معاناة أو مشاكل فى تنفيذ ما أشار به المأمور. ولم يكن هناك ما يساعد على التعرف على شخصية هؤلاء القتلى، فلم نعثر معهم على بطاقات أو تصاريح لدخول المعسكر شأن الحال مع العمال المصريين العاملين به، ولم يتقدم أحد للسؤال عنهم أو التعرف عليهم. ومن المفارقات الغريبة أن نقطة البوليس المصرى بالمعسكر كان يتعاون معها "حانوتى" من أهالى التل الكبير، كما كان لها مقبرة بنفس البلدة تدفن بها جثث القتلى المجهولين ضحايا المعسكر دون جنازة ودون تقبل عزاء، فهم عادة غرباء عن المنطقة ووافدون إليها للعمل أو للسرقة من المعسكر، ولذلك أطلق عليهم مصطلح "الشبيحة".

كان جانب عملى الرسمى بالمعسكر لا يتعدى مثل هذه الصورة المتكررة التى قدمتها، نقصاً أو زيادة فى عدد القتلى فى كل حالة من يوم لآخر. إلى جانب تحقيق حوادث السرقات وغيرها التى كانت تقع من بعض العمال بالمعسكر ، والتى يتم ضبطها أثناء العمل أو عند تفتيشهم أثناء الخروج من بوابات المعسكر عند انتهاء فترات العمل.



استثناء من عملى اليومى الروتينى هذا، أذكر واقعة هامة ساقتها الأقدار فى طريقى. تصادف أن كنت برفقة قائد البوليس الحربى البريطانى ومساعده فى سيارته الجيب نبحث عن سيارة للجيش البريطانى خرجت من المعسكر ولم تعد فى موعدها المحدد. وأثناء البحث والتجول بالصحراء خارج المعسكر فوجئنا بسيارة ليموزين مدنية تسير على غير العادة. استوقفت السيارة وكان بها شخصان. سألت قائد السيارة عن وجهته، فأجاب بأنه كان فى طريقه من القاهرة إلى الإسماعيلية ولكنه ضل الطريق...!

كانت إجابته غير منطقية وغير مقنعة، لأن الطريق بين القاهرة والإسماعيلية طريق مرصوف وممهد وممتد بحذاء ترعة الإسماعيلية مباشرة ويتعذر أن يضله أى جاهل، مما زاد فى ريبتى فى الأمر. طلبت من قائد السيارة أن يفتح شنطتها الخلفية، فوافق دون أى اعتراض. ونزل من السيارة متجهاً صوب الشنطة. وهمس لى فى هدوء وثبات يحسد

عليهما، قائلاً: "أنا معايا ١٥ حتة أفيون وأدى ٥٠٠ جنيه تأخذهم وربنا يسهل لك". هكذا قالها بكل بساطة وأوقع نفسه فى حالة تلبس بحيازة هذه الكمية من الأفيون. أصررت على فتح حقيبة السيارة، فرأيت داخلها حقيبة ملابس، طلبت منه فتحها فأجاب وهو على نفس الوتيرة من الهدوء والثبات"، خلاص بقى على كده ومفيش داعى للفضائح ... الإنجليز اللى معاك ما هماش فاهمين حاجة ... وربنا أمر بالستر ...!".

أصررت على فتح الحقيبة، وفتحها وهو ما زال على نفس الهدوء والثقة التى كان يتكلم بهما، وكأن الأمر تحصيل حاصل، والمسألة منتهية، بما يوحى بتعوده على التعامل مع مثل هذه المواقف من قبل. رأيت داخل الحقيبة أكياساً مغلفة بالبلاستيك مرصوصة بعناية وترتيب. قال قائد السيارة ..."أدى الأفيون .. كل كيس فيه أقة" فقد كان التعامل بالكيلو غير متعارف عليه وقتئذ.

فحصت أحد الأكياس فانبعث منه رائحة نفاذة للغاية، فقد كان أفيوناً خاماً، وكانت الأقة الواحدة تخلط بمواد أخرى ليصبح وزنها مضاعفاً عند تداولها بالسوق. قمت بضبط الأفيون، وفتشت قائد السيارة الذى اتضح أنه مالكها - فعثرت معه على بعض المشغولات الذهبية مما يتحلى به الأعراب. أما المرافق له بالسيارة فقد تبين أنه السائق الذى لم يكن فى مقعد القيادة.

تحرر محضر ضبط للواقعة، وتم التحفظ على السيارة، وحرزت المضبوطات وألقى القبض على مالك السيارة والسائق. وتمت المحاكمة وصدر حكم محكمة أول درجة بسجن كل منهما ٣ سنوات ومصادرة المضبوطات والسيارة .

وفى محكمة الاستئناف تأيد الحكم بالنسبة لمالك السيارة الذى كان يقودها، وبرئ السائق. ومن الجدير بالذكر أن الذى تولى الدفاع فى هذه القضية فى مرحلة الاستئناف هو مكرم عبيد باشا، وكان من أبرز المحامين المرموقين خلال هذه الفترة، إلى جانب مكانته السياسية، وكان حضوره لمحكمة استئناف الزقازيق أمراً مثيراً للغاية.

كانت هذه هى أضخم كمية أفيون تضبط فى نفس العام، وقدرت بمبالغ طائلة، وكان لها صدى عميق فى أوساط مديرية الشرقية ووزارة الداخلية. وأخذت اهتماماً إعلامياً واسعاً، ونشرت صورها بالصحف.

والأمر الذى يدعو للتندر أننى حصلت على مكافأة قدرها ٥٤ جنيهاً عن جهدى فى هذه القضية ....!.



أما الجانب الآخر من نشاطى خلال فترة عملى بالمعسكر فقد كان مختلفاً تماماً فى أهدافه وطبيعته وأساليبه ووسائله. وكان موجهاً بالدرجة الأولى إلى مناوءة المستعمر المحتل لبلدنا، وإلى زعزعة استقراره وأمنه، وإشعاره بأن استمراره على أرض مصر أمر غير مرغوب فيه، وأن وجوده بيننا شىء لا نحتمله ولا نطيقه، وأن هذا التواجد غالى الثمن والتكلفة فى الأنفس والأموال بالنسبة له، وأن عليه أن يرحل عن بلدنا مهما كانت التضحيات.

خلال هذه الفترة بدأ تنظيم فرق المقاومة الشعبية الموجهة ضد التواجد العسكرى البريطانى بمنطقة القناة من بورسعيد شمالاً إلى السويس جنوباً، ومن الإسماعيلية شرقاً إلى التل الكبير غرباً. وكانت هذه الفرق تتكون من مختلف عناصر الشعب المصرى، مواطنين عاديين وفلاحين وعمال وطلبة جامعات ومحامين وأصحاب مهن مختلفة، يؤازرهم ويخطط لهم ويوجههم ضباط الشرطة فى مواقعهم المختلفة بمنطقة القناة، متعاونين مع بعض زملائهم ضباط الجيش الذين كانوا يترددون على المنطقة بملابسهم المدنية بصفة غير رسمية، حتى لا ينسب للجيش المصرى الاشتراك فى أعمال عدائية ضد القوات البريطانية، مما يمكن أن يؤدى إلى تعقيد الأمور وتصاعد الصدام فى وقت لم تكن مصر مستعدة له.

كان الفريق عزيز المصرى باشا قد اختير قائداً أعلى لمجلس قيادة كتائب التحرير،

بوصفه العدو الأول للاستعمار البريطانى. وكان مجلس قيادة الكتائب برئاسته ، يعاونه قائد الجناح وجيه أباظه قائداً للعمليات الميدانية.

ومعهما : حسن عزت، عبد الحميد صادق، عطيه صابر، عبد الرحمن أباظه، توفيق الملط، جمال عزام، مدحت عاصم، أحمد أبو الفتح، إحسان عبد القدوس ، أعضاء فى هذا المجلس الذى كان يقوم على قيادة المعركة ضد القوات البريطانية وتنظيم تمويلها وتعبئة الجماهير للإسهام فيها[1].

كان مسئول تنظيم المقاومة الشعبية والعمل الفدائى الموجه ضد القوات البريطانية بمنطقة القناة من ضباط الجيش هو قائد الجناح وجيه أباظه الضابط بسلاح الطيران المصرى. ولأنه من أبناء الشرقية فقد كان على دراية تامة بمنطقة التل الكبير، وله صلات وثيقة بأهلها وأعيانها وكبرائها نظراً لانتمائه لأسرة الأباظية المتوطنة بمديرية الشرقية والمنتشرة فى معظم مراكزها. ولم يجد صعوبة فى التواجد بالمنطقة والتنقل بين قراها.

وكان ضابطاً وطنياً جسوراً معبأ بالحماسة والإيمان، إلى جانب ما يتمتع به من " كاريزما " وجاذبية شخصية.

لم يكن وجيه أباظه بحاجة لأن يقدم نفسه إلىَّ، ولم أكن أنا أيضاً بحاجة لأن أعرفه بنفسى، فقد كنت أعرف كبار رجال الأسرة الأباظية بحكم عملى السابق بمركز منيا القمح الذى تتبعه بلدة الربعماية موطن عزيز باشا أباظه وأشقائه أحمد أباظه وعثمان أباظه والمهندس ماهر أباظه. كما كنت أعرف العديد من أفراد هذه الأسرة المقيمين بمراكز مديرية الشرقية الأخرى والقرى المحيطة بها، ومنها كفر أبو شحاته بلدة وجيه أباظه، وشرويده وكفر أباظه والطاهرة. لذلك حينما التقينا لأول مرة كان لقاؤنا ودياً وحميماً تسوده الثقة والفهم المتبادل، وإدراك كل منا أننا شخص واحد يجمعنا هدف وطنى مشترك يوحد صفوفنا وجهودنا للعمل من أجل تحقيقه. هذا الهدف هو تمكين العمل الفدائى من

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظة والعمل الفدائى، (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٣١ .

التـغلغل داخل المعـسكر، واصـطيـاد الجنود الإنجليـز ووسـائل مـواصلـتهم خـارجـه، وتزويد الجيش المصرى بكل مـا يمكن أن يكون مفيداً لتسليحه من دبابات وسلاح وذخيـرة، وزعزعة أمن القـوات البـريطانيـة واسـتـقـرارها بمعـسكر التل الكبيـر، شـأن الحـال فى باقـى مناطق تواجـدهم بمنطقـة القناة، وإشـعـارها بأن مصـر تلفظها وأنـه لا حيـاة لهـا بيننا وعلى أرضنا بما يضطرها إلى التفكير فى الجلاء عن بلدنا.

كانت منطقة القناة كلها فى حالة تعبئة عامة لكل القوى الوطنية ضد الجيش البريطانى المتواجد فى هذه المنطقـة. وكانت جهـود المقاومـة الشـعبية تتمـثل فى العمليـات الفدائية الموجهـة أسـاسـاً للفـتك بالجنود البـريطانيين وخطفـهم والاسـتيـلاء على كميـات هـائلة من السـلاح والعـتـاد ورد بهـا بيـان فى مـذكـرات وجـيـه أباظه.[1] وأيضـاً حـرب المقـاطعـة وعـدم التعـاون التى أعلنهـا العمـال المصـريون بالمعسكرات، وتوقف المقـاولون والمتعـهـدون والموردون المتعـاقـدون مع القـوات البـريطانيـة عن التعـامل معـهـا، وامـتناع سـائقـى القـطارات عن نقل الجنود والمعدات الحربيـة، وإضـراب عمـال الشحـن والتفـريغ بالموانـى المصرية عن تفـريغ أى حـمولة بـريطانيـة ... كل هـذه الأمـور والأحـداث بـدأت تزعـج السلطـات البـريطانيـة وتقض مضاجعها وتهدد مصالحها بصورة فعالة ومؤثرة.

لا يتسع المقام هنا لسرد كل العمليات التى تم القيام بها، ولكننا نعرض بعض نماذج منها من حق وجيـه أباظه والفدائيين من كـتيبـة خـالـد بن الوليـد العـاملين بمنطقـة التل الكـبيـر الذين نـفـذوها أن نـدونهـا فى هـذا المقـام. ومـن حق القـارئ والجـيل الذى لـم يعـاصـر تلك الفتـرة أن يعـرف بعض جـهـود هؤلاء الذين وهـبوا أنفسـهم لمصـر، وبعض تضحـيـاتهم وهم يحملون رؤوسـهم على أكفهم خلال هذه العمليات الفدائيـة فى إنكار تام للذات وعزوف عن الإعلان عنهم.

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظه، صفحات من النضال الوطنى، (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ١٩٩٥)، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

ذات يوم اتصل بى وجيه أباظه من مركز أبو حماد الذى تتبعه نقطة المعسكر واتفقنا على أن نتقابل عند بلدة العباسة التى تقع عند أول منطقة القنال، خارج حدود تواجد القوات البريطانية. والتقينا وكان وجيه ينتظرنى فى سيارة شرطة "بيك آب" ومعه اليوزباشى على الحديدى معاون بوليس مركز أبو حماد. وفى مؤخرة السيارة كان يجلس مجموعة من الفدائيين لم يخطئ حدسى فى أنهم من طلبة الجامعة. ركبت مع وجيه وعلى الحديدى السيارة، واتجهت بنا إلى إحدى العزب التابعة لبلدة العباسة، وتوقفت السيارة أمام دار بذاتها فى العزبة ونزلنا جميعاً ودخلنا الدار. كان واضحاً أنها خالية تماماً، وأنها أعدت لاستقبالنا. وشرح لى وجيه المهمة. كان فى حوزة المجموعة "قصعة" ، ومجموعة من أصابع الجليجنايت التى انهمك الشبان فى إعدادها كعبوة ناسفة بالقصعة وتركيب جهاز التفجير وضبط التوقيت.

بعد تمام تجهيز هذا اللغم ركبت واثنان من الفدائيين سيارة الشرطة واتجهنا نحو المعسكر، وتركت وجيه وعلى الحديدى وباقى الشبان بالدار تفادياً لأى مفاجآت غير متوقعة. وبحكم وظيفتى دخلنا من البوابة الرئيسية للمعسكر المجاور لنقطة البوليس المصرى دون تفتيش. وفى النقطة أتم الفدائيان اللمسات الأخيرة للمهمة. وبحلول الظلام تم وضع اللغم خفية أسفل مدخل سينما المعسكر، وتركناه لينفجر فى التوقيت المحدد. وعادت السيارة لتنطلق بركابها خارج المعسكر إلى العزبة حيث وجيه أباظه واليوزباشى على الحديدى والمجموعة لتقلهم إلى مركز أبو حماد وأخليت الدار تماماً.

قرابة منتصف الليل أخطرنى قائد البوليس الحربى الإنجليزى بأن انفجاراً وقع بسينما المعسكر أسفر عن وقوع عدد من الضحايا، وأنهم بصدد القيام بعملية تفتيش خارج المنطقة العسكرية، وطلب منى مرافقتهم تنفيذاً للتعليمات التى تستوجب ضرورة وجود ممثل البوليس المصرى معهم إذا تجاوزوا حدود منطقة القناة. رافقت البوليس الحربى البريطانى، واتجهت السيارة صوب بلدة العباسة، وصدق حدسى فقد أخذت السيارة

طريقها صوب العزبة، وتوقفت عند الدار التى كانت بها مجموعة الفدائيين، وفتشوا الدار ولم يجدوا أى اثر لهم بها، وفى اليوم التالى اتجهت قوة من الجيش البريطانى إلى العزبة وقصفوها قصفاً شديداً فى تركيز على الدار المستهدفة من هذه الغارة. والسؤال الذى راودنى أنا ووجيه أباظه ... من الذى وشى بالفدائيين، ومن الذى أرشد الإنجليز إلى الدار..؟ أسئلة أجاب عنها وجيه أباظه فى مذكراته ... فقد كان للإنجليز عملاء فى كل مكان وموقع.

وفى هذا السياق يقول وجيه أباظه فى مذكراته عن واقعة مماثلة:

" فى أحد المقاهى أمكن بكلمات قليلة تجنيد عشرة من الأهالى البواسل، كانوا من لصوص المعسكرات المدربين على التسلل إليها وخوض المعارك مع حراس المعسكرات..."(١)

"وعرف فى ذلك الوقت – عن طريق عمدة إحدى البلاد المجاورة الذى كان على صلة بالإنجليز – مكان الفدائيين بالتحديد. وإذا بالملازم أول عبد الكريم درويش – الذى أصبح فيما بعد رئيساً لأكاديمية الشرطة – يحضر ليلاً إلى منزل الأخ المستشار محمد عبد الرحمن ويخبرنا أن العمدة قد أبلغ عن مكان الفدائيين، وللأسف هذا العمدة بالذات هو الذى عرض على الفدائيين مكان الاختفاء. أحسسنا أن هؤلاء الفدائيين معرضون للإبادة تماماً فى الصباح .. وعلينا أن نقوم بنقلهم فوراً من هذا المكان .. وكان معى فى هذه الليلة عربتى وعربة محمد عبد الرحمن وكانتا صغيرتين، فعرض علينا الأخ عبد الكريم عربة الشرطة نفسها للقيام بنقل الفدائيين ، وكانت الساعة الثانية صباحاً بالتحديد ... وقمنا فوراً بنقلهم ووزعناهم على بيوت المواطنين فى مدينة أبو حماد الذين رحبوا بهم كثيراً ... وفى الصباح وقفت أنا ومحمد عبد الرحمن وعصمت سيف الدولة فى البر الآخر من ترعة الإسماعيلية، وشاهدنا مجموعة هائلة من العربات المصفحة الإنجليزية تحاصر المنطقة ... وتقوم بتفتيشها ثم تخرج من التفتيش صفر اليدين". "وبعد قيام الثورة فى

(١) للمزيد من المعلومات ، راجع : وجيه أباظه والعمل الفدائى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تم التحقيق مع العمدة، وتقرر حرمانه من جميع حقوقه السياسية وفصله من العمودية"[١].

فى واقعة ثالثة، كانت شركة الدلتا التجارية متعاقدة مع الجيش البريطانى على شراء المخلفات، وكان لهذه الشركة منطقة متاخمة للمعسكر من جهة مدينة فاقوس، ومن بين هذه المخلفات الدبابات الخردة التى فقدت صلاحيتها للعمل بكفاءة. وعند بيع هذه الدبابات للشركة كانت السلطات البريطانية بالمعسكر تحرص على نزع ماسورة المدفع المركب بالدبابة أو إتلافها حتى لا يعاد استعماله كسلاح حربى. وكان الجيش المصرى وقتئذ يشترى هذه الدبابات الخردة من الشركة، ويصبح أمر إعادتها للصلاحية كسلاح للقتال رهناً بالحصول على ماسورة مدفع جديدة من نفس العيار.

وقد تكفلت بالقيام بالتعاون فى الحصول على مواسير المدافع هذه من مخازنها بالمعسكر. لم تكن المهمة سهلة ولكنها لم تكن أيضاً مستحيلة. فقد ساعد فى أداء هذه المهمة عوامل ثلاثة.

الأول: أن العمال المصريين بالمعسكر كانوا على دراية تامة بمخازن الجيش البريطانى بالمعسكر ومحتوياتها ، بحيث أمكن بواسطتهم معرفة موقع المخازن المستهدفة. العامل الثانى، أن معظم القائمين على حراسة هذه المخازن كانوا من الجنود الموريشص - إحدى المستعمرات البريطانية فى ذلك الوقت - وكان من السهل إغراء هؤلاء الجنود على التعاون معنا نظراً لكراهيتهم وبغضهم للمستعمر البريطانى لبلادهم، وتحت إغراءات أخرى مادية. والعامل الثالث، هو توفر الأشخاص من معتادى التسلل للمعسكرات ليلاً فى جرأة وبسالة تستحق الإعجاب والتقدير.

وهكذا تم تنفيذ المهمة بنجاح عدة مرات، فلم يكن التسلل إلى داخل المعسكر ليلاً يمثل مشكلة تستعصى على قدرة لصوص المعسكرات المتمرسين على اختيار التوقيت المناسب

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظه والعمل الفدائى، مرجع سابق، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

والموقع المناسب، للتسلل وقطع الأسلاك الشائكة وعبور حقل الألغام ببراعة زحفاً بأقدامهم بحذر شديد مع تجنب الضغط على اللغم الذى يصادفهم حتى لا ينفجر، والوصول إلى هدفهم والحصول على الأسلحة المستهدفة.

كنت أعلم بوجود ضباط من الجيش المصرى بالمنطقة ينظمون العمل الفدائى، وكنت أساعدهم فى الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة من المعسكر لحاجة الجيش المصرى الملحة إليها. وفى واقعة بعينها أمكن الاستيلاء على عربتى سكة حديد بكامل شحنتها من الأسلحة والذخيرة بعد فصلهما عن القطار الذى كان ينقلها من مخازن منطقة القناة إلى خارجها، وذلك بفضل التخطيط الذكى لهذه العملية، وبفضل تعاون عبد المجيد باشا بدر مدير عام السكك الحديدية وبفضل توجيه إبراهيم باشا عبد الهادى رئيس الديوان الملكى وقتئذ(١)

وأذكر أنه فى صباح أحد الأيام اتصل بى تليفونياً اللواء سعيد المسيرى، وكان آنذاك مديراً لسلاح المهمات بالجيش المصرى. وأبلغنى بأن ثلاثة من ضباطه تم ضبطهم بمنطقة شركة الدلتا التجارية بواسطة البوليس الحربى البريطانى، وكانوا يرتدون ملابس عمال الشركة. وطلب إلىَّ اللواء المسيرى بذل جهودى للإفراج عنهم.

توجهت إلى رئاسة البوليس الحربى وفوجئت بوجود ثلاثة من الشبان فى ملابس العمال بمكتب الضابط المنوب يجلسون القرفصاء فى حراسة أحد الكلاب البوليسية الضخمة. تحدثت إلى ضابط البوليس الحربى عن سبب احتجاز هؤلاء العمال، فأجاب بأنهم كانوا ينظمون عمليات سرقة الأسلحة والذخائر من المعسكر. فطلبت استلامهم على الفور مع التقرير اللازم. نظر إلىَّ وعلى وجهه ابتسامة صفراء ذات معنى خبيث، وكأنه يريد أن يقول لى: "أنا فاهم وأنت فاهم أنهم ضباط جيش وليسوا عمالاً". استلمت التقرير والضباط وعدنا معاً إلى نقطة البوليس المصرى ومعنا مندوب البوليس الحربى. حررت محضراً بالواقعة ، وسلمت مندوب البوليس الحربى مذكرة برقم وتاريخ المحضر. وبعد

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظه والعمل الفدائى، مرجع سابق، ص ٢٢٠ .

انصرافه دبرت للضباط الثلاثة وسيلة مواصلات أخذتهم إلى خارج المعسكر ، ومزقت المحضر وألقيت به فى سلة المهملات.

وبعد فترة قصيرة دق جرس التليفون فى مكتبى لأجد اللواء المسيرى عند الطرف الآخر يشكرنى بحرارة على واجب أديته لا أستحق عليه الشكر.

شجعنى على الإقدام على هذا الإجراء أننى كنت أدرك حق الإدراك المواقف الوطنية المشرفة لقياداتى ولرجال النيابة العامة والقضاء حيال إخوانهم المصريين الذين كرسوا حياتهم للعمل الفدائى ومقاومة الاستعمار، وخدمة أهداف المصالح العليا للوطن. كذلك ما كنت ألمسه من واقع تصرفاتهم فى التحقيقات من تفهم كامل لدوافع ما نقوم به من إجراءات قد لا تكون مقبولة أو سليمة ولكنها فى صالح قضية الوطن الكبرى.



أما الحدث الذى كان له أعظم الأثر فى زعزعة استقرار القوات البريطانية بمنطقة القناة كلها وفى سير الحياة اليومية بالمعسكرات فهو توقف العمال المصريين عن العمل، وتوقف جميع فئات المقاولين والموردين والمتعهدين وغيرهم عن التعامل مع الجيش البريطانى.

ففى الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١، أعلنت حكومة الوفد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، المصرية البريطانية. وبهذا الإعلان فقدت بريطانيا مبرر وجودها فى مصر. وكان وزير الداخلية وقتئذ فؤاد باشا سراج الدين ، الذى أعطى الضوء الأخضر لقوات البوليس المتواجدة فى منطقة القناة بأن تتصرف بما يمليه عليها الموقف وواجبها الوطنى حيال التواجد العسكرى البريطانى بمنطقة القناة. ومن ناحية أخرى قام الأستاذ عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية بالدعوة إلى مقاطعة العمال المصريين للعمل بالمعسكرات البريطانية، وكان عددهم فى ذلك الوقت حوالى ٦٠ ألف عامل، وأعلن أن سياسة وزارته ترمى إلى حرمان البريطانيين من الأيدى العاملة المصرية. وإن الحكومة سوف تدبر لهم وظائف أخرى(١).

(١) مركز بحوث الشرطة: الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ١١٤ .

تبنى ضباط الشرطة المتواجدون بمنطقة القناة هذه الدعوة، ونظموا عملية حث العمال على المقاطعة بالتعاون مع فرق المقاومة الشعبية التى كانت تضم عناصر مختلفة من شعب مصر. وقد تسببت هذه المقاطعة فى حدوث ارتباك وإزعاج غير مسبوق للسلطات البريطانية بالقناة وللحكومة البريطانية فى لندن.

وقد جاء فى تقرير مكتب العمل الدولى فى جلسة انعقاده الثامنة عشر التى نوقش فيها موضوع مقاطعة العمال المصريين للعمل بالمعسكرات، أن السلطات البريطانية فى مواجهة هذه الأزمة التى اختل معها توازن التواجد العسكرى البريطانى بالقناة، قامت بتوزيع منشور على العمال المصريين قبيل خروجهم فى محاولة لاستمالتهم وإغرائهم على الاستمرار فى العمل، تقول فيه:

" نحن نعلم أن كثيرين منكم قد أمروا بأن يرحلوا بعد استلام مرتباتهم، وأن بعضاً منكم قد هدد بوسائل شتى. وربما تكونون قد وعدتم بعمل خارج منطقة القنال. قبل أن تقرر الرحيل وترك العمل البريطانى ومنطقة القنال قد يكون من الحكمة لك أن تتذكر أن البريطانيين قد تعاملوا معك دائماً بعدل وسيستمرون كذلك. ليس هناك ما تخشاه منهم. سوف تكون واثقاً من تناول راتبك الحالى، وكثيرون منكم ممن سيبقون سيكونون فى وضع يسمح لهم بكسب مرتب أكبر من خلال ساعات العمل الإضافية. فى حالة الضرورة سيصرف لك طعام ومسكن وستحمى من الهجمات والاعتداء عليك. تذكر أيضاً أن كثيرين ممن تركوا دون عمل بعد ترك الجيش البريطانى للقاهرة لا يزالون حتى الآن دون عمل، وضع فى اعتبارك أن البريطانيين يدفعون مرتبات أعلى من الآخرين الذين يوظفوك، وفى أغلب الأحوال فإن العمل الذى سيقدمونه لك سيكون من درجة اقل من وظيفتك الحالية. إذا تركت العمل فإنك بالطبع ستفقد أى حقوق قد تكون لك كالتأمينات والمنح. لن تكسب شيئاً برحيلك وخسارة كل شىء"(١)

---

(١) عبد الوهاب بكر: البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢، القاهرة: دار الزهراء للنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٢٠ .

وبالرغم من هذا المنشور فقد لقيت الدعوة إلى المقاطعة استجابة فورية من آلاف العمال بمعسكر التل الكبير بمجرد قيامى بإعلان العمال بدعوة المقاطعة وحثهم على الاستجابة لها . شأن الحال فى باقى المعسكرات بمنطقة القناة. وجدت هؤلاء العمال الذين يتقاضون مرتبات مغرية جداً مقارنة بمرتبات نظرائهم العاملين خارج المعسكرات، وقد لبوا الدعوة للمقاطعة دون تردد بدافع وطنى يسجل لهم، وخرجوا مولين ظهورهم للمعسكر ووجوههم نحو مستقبل مجهول، لا يألون على شىء، مضحين بأجورهم المرتفعة مستجيبين لدعوة الوطن. وكم كان مصدر سعادتى ومبعث زهوى أن أرى أفواج العمال تتوافد تباعاً من مواقع عملها داخل المعسكر متجهة نحو باب الخروج القريب من نقطة البوليس المصرى، ومع استمرار الخروج كنت أشعر أن النزيف مستمر فى جسم المحتل البغيض.

"سجل وجيه أباظه فى مذكراته، ما يلى:

"وقد سببت مقاطعة المصريين للقوات البريطانية فى منطقة القناة عرقلة لمواصلاتهم، وبالتالى لأعمالهم، وشاعت الفوضى فى حياتهم اليومية، وخسروا ملايين الجنيهات، مما أضطرهم إلى جلب عمال وموظفين من إنجلترا، واستعانوا على مواجهة مشكلة التموين باستيراد بعضها من الخارج بأسعار خيالية"(١).

وبسبب الأعمال الفدائية والمقاطعة يستطرد وجيه أباظه، قائلاً:

"وأستطيع أن أقول أن منطقة القناة كانت قد احتلت بأكملها بالقوات الإنجليزية التى فرضت ستاراً حديدياً عليها ... وعزلت المدن والقرى عن بقية القطر ... ثم بدأت الدوريات الإنجليزية فى القبض على الموظفين والجنود. وبذلك سادت منطقة القناة حالة من الفوضى والذعر والإرهاب التى لم يسبق لها مثيل. وكان هناك عدد من الضباط الوطنيين الذين لعبوا دوراً هاماً فى دعم المقاومة من بينهم عبد الكريم درويش وحسن طلعت"(٢).

---

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظه والعمل الفدائى، مرجع سابق، ص ٢٤٦ .

(٢) عبد الله إمام: صفحات من النضال الوطنى ، مرجع سابق، ص ١٧١ .

فى خلال هذه الفترة، أكتوبر ١٩٥١، وتحت تأثير وطأة المقاطعة ونفاد الصبر، أطلقت القوات البريطانية بمعسكر التل الكبير ثلاث قذائف هاون على بلدة التل الكبير. استهدفت هذه القذائف نقطة البوليس بالبلدة، ومنزل العمدة، ومنزل ناظر الخاصة الملكية. مما دعانى إلى مقابلة البريجادير كوكس قائد المعسكر والاحتجاج على هذا العدوان غير المبرر على المدنيين بالتل الكبير. كان تبريره لما حدث أن مجموعة من الفدائيين اعترضت عدداً من مركبات الجيش البريطانى فى طريقها من المعسكر إلى مقر القيادة فى فايد، وأطلقت عليها النار وقتل جندى وأصيب آخران، وأنه كان يتعين عليه كقائد للمعسكر أن يرد على هذا العدوان مستهدفاً رموز بلدة التل الكبير.

فى مواجهة هذا الموقف المتردى بالغ التأثير فى استمرار أداء المعسكرات لمهامها وبسبب ضحايا العمليات الفدائية المتصاعدة من البريطانيين، استقر رأى القيادة البريطانية على التخلص من ضباط البوليس المصرى بالمنطقة باعتبار أنهم المحرضون الأساسيون على الإضراب والمنظمون لحركة المقاطعة، بالتعاون مع زملائهم ضباط الجيش المسئولين عن حركة المقاومة الشعبية .. وكان أن بدأ الصدام الصريح بين القوات البريطانية وقوات البوليس المصرى. وفى ٣١ أكتوبر ١٩٥١، تم طرد اربعة من ضباط البوليس من منطقة القناة إلى خارجها: وهم الصاغ حسن طلعت، واليوزباشى السيد لطفى الخولى، واليوزباشى حافظ عفيفى، والملازم أول عبد الخالق بركات(١).

بعد فترة وجيزة أصابنى الدور فى الرحيل. فقد فرض علىَّ أن أغادر مقر عملى بنقطة البوليس المصرى بمعسكر التل الكبير، بل أغادر منطقة القناة إلى غير رجعة حتى تجلو عنها قوات المستعمر. هكذا كانت إرادة السلطات البريطانية.

كان موقفاً شديد القسوة والمرارة حينما دخل مكتبى قائد البوليس الحربى البريطانى بالمعسكر - وكانت تربطنا علاقات عمل طيبة - وفى أدب وحرج بادٍ على وجهه أبلغنى

(١) عبد الوهاب بكر: مرجع سابق، ص ٤٢٢ .

بقرار إبعادى عن المنطقة ، وأن سيارته تحت تصرفى لتأخذنى إلى خارج حدود القوات البريطانية بمنطقة القناة. ورغم أننى كنت مهيأ لهذا المصير المحتوم يوماً ما، أجد من الصعب أن أصف أحاسيسى ومشاعرى وهوانى على نفسى كمواطن مصرى يطرد بواسطة محتل غاصب من التواجد فى بقعة من أرض وطنه، ويفرض عليه أن يرحل عنها. وأجدنى أتساءل : بالله كيف كانت مشاعر الوطنيين الذين نفوا تماماً من مصر كلها خلال مراحل الكفاح الوطنى؟

قلت لقائد البوليس الحربى، هل يمكن أن نغادر عند الغروب؟ قال : " أعتقد أنه لا توجد مشكلة" ، ولم يسأل عن السبب. وعند الغروب اصطفت قوة النقطة من رجال البوليس أمامها، وحيينا العلم المصرى الذى كنت أحرص على رفعه يومياً داخل المعسكر البريطانى مؤكداً أن هذه أرض مصرية. ونزل العلم فى موعده عند الغروب ، وطويناه. ومعه طويت صفحة عملى كضابط مصرى رئيس لنقطة بوليس المعسكر البريطانى بالتل الكبير.

كان الضباط الذين يطردون من منطقة القناة، أشبه بالمحاربين البواسل الذين عادوا من المعركة منتصرين، ويقابلون بحفاوة بالغة ويتلقون التهانى بأن كان لهم شرف التصدى للمستعمر. ذهبت إلى حكمدارية بوليس الشرقية بالزقازيق، واستقبلت بترحيب وتقدير، وكرمت التكريم المناسب.

كانت ملحمة رائعة من التعاون بين الجيش والشرطة والشعب، كلهم يعملون من أجل هدف واحد فى مواجهة جيش الاستعمار البريطانى. وقد أبرز وجيه أباظه هذا التعاون فى مذكراته قائلاً:

"إذا كنت أذكر رجال الشرطة الذين تعاونوا معى: حسن طلعت وعبد الكريم درويش ومصطفى رفعت، فإننى أذكر أيضاً الناس البسطاء الذين تعاونوا معى، وظلوا على صلة بى حتى الآن" (١).

• • •

---

(١) عبد الله إمام: وجيه أباظه والعمل الفدائى، مرجع سابق، ص ٣٢٨ .

9

٢٥ يناير ... ذروة الأحداث:

تتوالى الأحداث، ويشتعل الموقف، وتلتهب المشاعر الوطنية، لتتفجر فى صبيحة يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . فتنصهر تلك المشاعر الفياضة التى جمعت البوليس والشعب فى موقعة واحدة. وتظهر قوات البوليس صنوفاً أخرى من المشاركة العظيمة بينها وبين باقى فئات الشعب، ويذوب الجميع فى بوتقة الدفاع عن الوطن الغالى "مصر".

كان توقف العمال المصريين عن العمل بالمعسكرات البريطانية وانسحابهم منها، وتوقف مختلف الفئات المتعاقدة مع السلطات البريطانية عن التعاون معها، وكذلك النتائج التى حققتها فرق المقاومة الشعبية فى عملياتها الموجهة ضد القوات البريطانية، بمثابة ضربة قاضية أطاحت بتوازن واستقرار القوات البريطانية بمنطقة القناة كما ذكرنا سلفاً. وترتب على ذلك قيام هذه القوات بعدد من العمليات العسكرية الموجهة ضد البوليس باعتباره مؤازراً للإضراب ومحرضاً عليه.

بدأت هذه العمليات بمعركة الإسماعيلية الأولى فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١، ومعركة بورسعيد فى نفس اليوم. حيث فرضت القوات البريطانية حصاراً عسكرياً وحكماً عسكرياً على المنطقة. ومع تصاعد هذه الأحداث تصاعدت موجات العمل الفدائى. وكان أن وقعت معركة الإسماعيلية الثانية فى ١٧، ١٨ نوفمبر ١٩٥١، حين هاجمت الطائرات والدبابات والمصفحات ثكنات جنود بلوكات النظام وأطلقت عليهم الرصاص والمتفجرات . وأسفر القذف عن مصرع وإصابة ١٨ فرداً.

وفى ٣ ديسمبر ١٩٥١، وقع اشتباك مسلح بمدينة السويس. حين أطلقت النيران من المعسكر البريطانى بالمدينة على رجال البوليس والفدائيين من رجال المقاومة الشعبية، الذين بادلوهم إطلاق الرصاص. استمرت المعركة فترة طويلة، واستشهد فيها ٢٨ مصرياً من بينهم ٨ من رجال البوليس، وبلغ عدد المصابين ٧٠ جريحاً من بينهم ١٢ من رجال البوليس. ومن الجانب البريطانى قتل ٢٢ فرداً وأصيب عدد يقدر بالعشرات. وفى اليوم التالى تجدد القتال فى السويس، وسقط من المصريين ١٥ شهيداً وأصيب ٣٤٠، من بينهم ٦ من رجال البوليس. وعلى الجانب الآخر قتل ٢٤ من الضباط والجنود البريطانيين وأصيب ٦٧ آخرون.

ثم كانت الموقعة الكبرى. فقد أيقنت القيادة البريطانية أنه لا أمن لها ولا استقرار بمنطقة القناة مع وجود قوات البوليس التى كانت مسلحة بالبنادق التقليدية. وكانت الحكومة المصرية قد دفعت إلى هذه المنطقة بأعداد كبيرة من رجال بلوكات النظام المدربة على فض المظاهرات ومواجهة الشغب لتعزيز القوات الموجودة بها ودعمها فى أداء واجبها نحو المواطنين والفدائيين. وفى مواجهة هذا التعزيز فى القوات قررت القيادة البريطانية نزع سلاح البوليس، وإخلاء المنطقة من قوات بلوكات النظام، وتصفية وجودهم فيها.

وفى فجر ٢٥ يناير ، بدأت الأحداث تأخذ منعطفاً خطيراً. فقد توجهت قوات كبيرة من الجيش البريطانى يدعمها قوات من الدبابات والمصفحات والمدافع إلى مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام بها وحاصرتها وسددت المدافع نحوها. وفى الساعة الخامسة والنصف صباحاً توجه ضابطان بريطانيان إلى منزل ضابط الاتصال المصرى اليوزباشى شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البريجادير أكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية. ولما قابله سلمه إنذاراً كتابياً طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات البوليس من أفراد بلوكات النظام وغيرها الموجودة بالإسماعيلية ، كما طلب خروج تلك القوات مجردة من أسلحتها خارج الثكنات فى الساعة السادسة والربع صباحاً تمهيداً لمغادرتها منطقة القناة.

جاء فى هذا الإنذار:

"آوى البوليس الاحتياطى المصرى - يقصد جنود بلوكات النظام -فى الإسماعيلية

أشخاصاً خارجين على القانون، يهاجمون القوات البريطانية. ولما كان هذا الموقف يشكل تهديداً ، فقد قررنا إبعاد كل قوات البوليس الاحتياطى عن المنطقة. وللتأكد من تنفيذ هذا الأمر فوراً، يجرى الآن حصار ثكنات البوليس الرئيسية. ونحن نطلب من كل قوات البوليس النظامية والاحتياطية أن تتجمع على الفور أمام ثكناتها، بدون أسلحتها، على أن يتقدم أكبر الضباط رتبة من كل ثكنة إلى المدخل، لتلقى التعليمات فى تمام الساعة السادسة والنصف صباحاً. فإذا لم يتم تنفيذ هذا الأمر، أو فى حالة إطلاق النار على قواتنا، فسوف نستخدم القوة المتاحة لنا، لتنفيذ أوامرنا . وعليك إبلاغ هذا الأمر فوراً إلى كبار ضباط البوليس، ولكل القوات الموجودة بالمنطقة فى ٢٤ يناير ١٩٥٢"[١].

كان أغلب الضباط المصريين يقيمون فى فندق مجاور لمبنى المحافظة، حيث أيقظ عامل الفندق اليوزباشى مصطفى رفعت، ليبلغه باحتلال الإنجليز لمدينة الإسماعيلية. وعلى الفور، ابلغ زملاءه فى الفندق: البكباشى حسان أبو السعود، واليوزباشى مصطفى عشوب ، واليوزباشى عبد المسيح مرقص واجتمعوا لتداول الأمر ، ولم تكن الساعة قد جاوزت الخامسة صباحاً . وقرر المجتمعون ضرورة التواجد مع قواتهم ، ثم تعاهدوا على النضال ، بتلاوة فاتحة القرآن الكريم ، متجهين إلى الله أن يمنحهم العون ويلهمهم الصواب ، وأصر اليوزباشى عبد المسيح مرقص على قراءة الفاتحة مع زملائه. وتوجه كل من مصطفى رفعت، وعبد المسيح مرقص إلى مبنى المحافظة، بينما انطلق "مصطفى عشوب" إلى مبنى مستوصف رعاية الطفل القريب من مبنى المحافظة حيث توجد قوات بلوكات النظام[٢].

وفى فندق آخر مجاور، أيقظ عمال الفندق "اللواء أحمد رائف" قائد قوات بلوكات النظام، الذى اتصل بضابط منوب المحافظة مستفسراً عما يحدث.

فنقل إليه الضابط صورة تفصيلية عن الوضع القائم، فكلفه بإخطار جميع ضباط البوليس للتوجه إلى مبنى المحافظة ، ومبنى رعاية الطفل الذى سيتخذه مقراً لقيادته.

وحال استعداد اللواء أحمد رائف لمغادرة الفندق، ليلحق بالضباط، فوجئ بثلاثة من

(١) مركز بحوث الشرطة : الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١، مرجع سابق، ص ١١٩، وما بعدها.

(٢) مقابلة شخصية مع اللواء مصطفى رفعت، مساعد أول وزير الداخلية الأسبق.

الضباط البريطانيين، يحضرون إليه بالفندق، وابلغه رئيسهم الكولونيل "نانيت" أنه موفد من قبل البريجادير اكسهام قائد القوات البريطانية، لإبلاغه إنذاراً يقضى بتسليم أسلحة الجنود، وترحيلهم إلى القاهرة. فاتصل القائد المصرى بمبنى رعاية الطفل حيث مقر القوات، ونبه إلى ضرورة التأهب لمواجهة الموقف (١).

كانت قوات البوليس بالإسماعيلية، تتألف من نحو الألف فرد، من بينهم ما يقرب من أربعين ضابطاً برتب مختلفة. وكانت هذه القوات موزعة إلى قسمين:

- قسم بمبنى المحافظة، يعسكر بالخيام التى أقيمت خلف المبنى. ويضم كتيبة قوامها ٣٠٠ فرداً بقيادة ضباطهم.

- والقسم الثانى: بمبنى مستوصف رعاية الطفل، يضم نحو ٧٠٠ فرداً، يقودهم عدد من الضباط. وتركزت هذه القوة بجوار باب السور المحيط بمبنى المستوصف.

وكانت قوات القسمين، تحت قياد اللواء أحمد رائف.

وعندما أبلغ هذا الإنذار إلى قائد قوات البوليس المصرى اللواء أحد رائف وإلى وكيل محافظة الإسماعيلية على بك حلمى رفضا الإنذار، وأبلغا الأمر إلى وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين الذى أقر تصرفهما، وطلب إليهما اتخاذ اللازم لمواجهة الموقف إذا بدأ العدوان من جانب القوات البريطانية.

إزاء رفض الجانب المصرى للإنذار وإعلان ذلك للقائد البريطانى، عاد الأخير وأبلغ قيادة البوليس المصرى بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها فوراً فسوف تقذف دار المحافظة وثكنات الجنود بالقنابل وتهدم على من فيها. فأصر القائد المصرى على رفض التسليم، وأصدر الأمر بمقاومة الاعتداء حتى النهاية.

فى حوالى الساعة الرابعة من صباح يوم الجمعة ٢٥ يناير، انتشرت القوات البريطانية، بأعداد كبيرة، فى شوارع مدينة الإسماعيلية استعداداً لتنفيذ مخططاتها.

وكانت هذه القوات تتألف من ألف وخمسمائة من جنود المظلات، وألف من جنود الكوماندوز، وفرق لانكشير، ودايفونشير، ورويال سسكس، والأورطات الأولى والثانية

(١) وثيقة كتابية للواء/ أحمد رائف.

والثالثة مشاه، بالإضافة إلى القوات المعروفة باسم "الشياطين الحمر" ، وعززت هذه القوات دبابات السنتوريون، والدبابات المتوسطة، والمصفحات. وبدأ لواء المظلات يحتل أسطح وشرفات المنازل المواجهة لمبنى المحافظة، بشارعى محمد على والسلطان حسين، ويضع فيها مدافعه.

وهكذا تم حصار محافظة الإسماعيلية، وأضحت المدينة كما لو كانت ميداناً يزخر بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد الحربى ، والمدافع موجهة إلى مبنى المحافظة. وحلقت الطائرات فوق المدينة فى طيران منخفض.

وفى تمام الساعة السادسة صباحاً، توجه ضابط الاتصال البريطانى إلى مبنى المحافظة ليسلم الإنذار النهائى بتنفيذ ما طلبه الإنجليز. لكن أحداً من كبار المسئولين لم يكن هناك، وإنما فقط بعض صغار الضباط وبعض جنود البوليس المصريين. ولذلك تم تسليم الإنذار إلى وكيل المحافظة فى مسكنه(١).

وعندما هم اليوزباشى مصطفى رفعت بدخول مبنى المحافظة، وبرفقته اليوزباشى عبد المسيح مرقص، استوقفهما اكسهام قائلاً لمصطفى رفعت: "يوجد قطار بمحطة السكك الحديدية، أمامكم عشر دقائق، تخرج بعدها وجميع الموجودين بالمحافظة، رافعين أيديكم، وتصحبون معكم قطعة القماش التى ترفرف أعلى المبنى (يقصد العلم المصرى)، وتتجهون جميعاً إلى القطار الذى سينقلكم إلى القاهرة، وإلا فإننا سوف ندك المحافظة على من فيها".

رد مصطفى رفعت موجهاً نظر القائد البريطانى إلى خطئه ، قائلاً: " لن نتلقى أمراً من غير قيادتنا".

وعندما التقى مصطفى رفعت بالجنود بالمعسكر كانوا معبأين فعلاً بالمشاعر الوطنية، ومصرين على القتال والمقاومة، ورافضين للاستسلام. وكذلك كان حال أهالى الإسماعيلية. ويقول مصطفى رفعت: « أنه كان من المستحيل التفكير فى غير ذلك ».

فى الساعة السادسة وعشر دقائق، نفذت القوات البريطانية إنذارها، وبدأت قوة الشياطين الحمر بإطلاق نيران أسلحتها على مبنى المحافظة، فردت قوات البوليس من

(١) مذكرات اللواء شريف العبد، جريدة الأخبار ٢٤-١-١٩٦٧ .

داخله بإطلاق بنادقها "اللى آنفيلد"، وهى ما كان يتسلح به جنود بلوكات النظام . وظل القتال دائراً حتى السابعة صباحاً، حيث أعلنت مكبرات الصوت البريطانية إعطاء مهلة أخرى قدرها خمس عشرة دقيقة لاستسلام رجال الشرطة المصريين . وعند انتهاء هذه المهلة ورفض قوات البوليس الاستسلام، عادت القوات البريطانية إلى استئناف القصف.

أما عن مبنى رعاية الطفل، فقد توجه إليه اليوزباشى مصطفى عشوب، وتقابل هناك مع الملازم أول فؤاد الدالى، الذى طلب منه مفتاح مخزن الذخيرة، غير أنه نظراً لحالة الارتباك والاستعجال، تعذر العثور على المفتاح، فأسرع فؤاد الدالى بتحطيم باب المخزن، وتوزيع الذخيرة على الجنود، ثم اعتلت قواته سطح المبنى، بأسلحتها، استعداداً لخوض المعركة.

وفى الساعة الثامنة صباحاً بدأ الهجوم البريطانى على مبنى رعاية الطفل، واستبسل الجنود المصريون فى الدفاع، يقودهم الملازم أول فؤاد الدالى. فى غير تكافؤ واضح للفارق الكبير بين ما فى حوزة كل من القوتين من أسلحة وعتاد حربى. واستمرت المعركة أكثر من عدة ساعات، رفض خلالها قائد قوات البوليس بمحافظة الإسماعيلية الاستسلام، رغم تهديد القائد البريطانى وتحديد موعد لنسف مبنى المحافظة على من فيها، ووقوع العديد من الضحايا بين رجال البوليس. مما اضطر اليوزباشى مصطفى رفعت للخروج من مبنى المحافظة طالباً سيارات الإسعاف، فرفض القائد البريطانى طالباً الاستسلام أولاً. وكان رد اليوزباشى مصطفى رفعت على القائد البريطانى "لن نسلم إلا جثثاً".

حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً اتصل وزير الداخلية بالمحافظة، وطلب التحدث إلى أحد الضباط. رد مصطفى رفعت على الوزير الذى سأله عن الموقف. أجاب مصطفى رفعت: "الموقف زى سيادتك ما أنت سامع فى التليفون، تبادل إطلاق النار مستمر. "سأل الوزير:" هل هناك ضحايا؟" أجاب مصطفى رفعت: "حتى الآن يوجد حوالى ثمانية قتلى". قال الوزير: " اتوكلوا على الله، وربنا معاكم". ويقول مصطفى رفعت: إن هذا كان يعنى ضمناً الاستمرار فى القتال(١).

وظلت قوات البوليس ترد العدوان وتدافع عن نفسها حتى نفدت ذخيرتها تماماً .

(١) مقابلة شخصية مع اللواء مصطفى رفعت.

خلال هذه المعركة - أو المذبحة - غير الشريفة وغير المتكافئة، سقط من رجال البوليس فى ميدان الشرف والبسالة والوطنية ٤٥ شهيداً ، و ٧٢ جريحاً من بينهم الملازم أول فؤاد الدالى. وقد حالت القوات البريطانية دون وصول سيارات الإسعاف لنقل المصابين وإسعافهم، ودون وصول سيارات الإطفاء لإخماد الحرائق التى نشبت بمبنى المحافظة.

وحين دخل "اكسهام" إلى مبنى المحافظة، فور خروج رجال البوليس منه، هاله ما رآه، فصاح بغير تدبر: "لقد قمنا بعمل قذر" . ثم بدأت أجهزة الإسعاف فى مباشرة عملها. وجرى نقل الجنود المصريين جميعاً إلى مستشفى الإسماعيلية فى سيارات اللوارى البريطانية، حيث أمضوا ليلتهم هناك.

وعند مغادرة طابور رجال البوليس الأحياء لمبنى المحافظة حياهم القائد البريطانى، الذى وجه التحية إلى اليوزباشى مصطفى رفعت وقواته. وصرح الجنرال ماتيوس قائد منطقة القناة بأن رجال البوليس المصرى دافعوا بشرف ، وسلموا بشرف ، فحق عليه احترامهم..... والحق ما شهد به الأعداء.

هكذا أصبح ٢٥ يناير عيدًا للشرطة ، بل عيدًا لكل المصريين (١) .

صدى المعركة عالمياً ومحلياً:

والحقيقة أن عظمة أحداث هذا اليوم، وما بذله فيه رجال البوليس من استبسال وتضحية وفداء، دفاعاً عن الوطن ودفاعاً عن الحق، كانت له أصداء واسعة، محلياً وعالمياً. فأشاد الجميع - وعلى رأسهم قوات الاحتلال نفسها - بعزيمة قوات البوليس، ودورها البطولى فى هذا التاريخ. ليصبح ٢٥ يناير من كل عام عيداً قومياً للشرطة، تحتفل فيه الأمة جمعاء بأبنائها من رجال الشرطة الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل تحرير أرض مصر الطيبة من قوات الاحتلال البريطانى.

(١) للمزيد من الوقوف على تفاصيل أحداث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، راجع: الشرطة والنضال الوطنى، مرجع سابق، ص ١١٩ - ١٤٠ .

أثار موقف قوات البوليس فى معركة ٢٥ يناير تعليقات متعددة . فعلى المستوى العالمى أشادت الصحافة البريطانية، التى ملأها الإعجاب بالموقف الباسل لهؤلاء الأبطال ، الذين واجهوا قوة مسلحة ضخمة كاملة العتاد لا قبل لهم بها، فى غير تكافؤ مادى وإنما فى إصرار لا يعرف روح الهزيمة أو الاستسلام.

ففى مقالها الافتتاحى، صباح يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، كتبت صحيفة الديلى ووكر، تقول: " إن حوادث ٢٥ يناير هى بمثابة العار والخزى للشعب البريطانى". أما جريدة التايمز، فقد علقت قائلة:" لقد كانت شجاعة نادرة أن يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الإنجليزية التى تعتبر من خيرة القوات، فضلاً عن الدبابات".

وتحت عنوان "المقاومة المصرية تدهش القوات البريطانية"، نشرت جريدة المانشستر جارديان،" إن معركة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢، أسفرت عن مقتل ٤٥ فرداً من مجندى البوليس، وجرح ٧٢ آخرين، عندما قرر ألف من رجال البوليس أن يقاوموا القوات البريطانية بدلاً من الاستسلام لها، وأشارت إلى مصرع ثلاثة جنود بريطانيين، وإصابة ضابط واثنى عشر جندياً" (١)

وعلى المستوى المحلى، أصدرت وزارة الداخلية فى مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير بياناً عن طريق الإذاعة المصرية عن المجزرة التى حدثت فى الإسماعيلية فى ذلك اليوم ، وعدوان الإنجليز على المدينة ورجال البوليس فيها، وتناقلت الصحف والإذاعات أنباء معركة الإسماعيلية. وكان طبيعياً أن يتأجج سخط المصريين على فظائع القوات البريطانية، وبات المواطنون جميعاً ينتظرون رد الحكومة المصرية إزاء هذا العدوان الأثيم.

أما رجال الشرطة، فقد كان رد الفعل لديهم أكثر حدة، وأشد عنفاً. ففى الساعة السادسة من صباح يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، تمرد جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية. وامتنعوا عن التوجه إلى الأماكن المكلفين بحفظ الأمن فيها بالعاصمة. وخرج

(١) مركز بحوث الشرطة: الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١،المرجع السابق، ص ١٢٧ - ١٢٩ .

هؤلاء الجنود، حاملين أسلحتهم فى مظاهرة شبه عسكرية، يهتفون بسقوط الاستعمار، ويطالبون بالثأر لإخوانهم الشهداء الذين سقطوا فى مذبحة الإسماعيلية، وتوجهت المظاهرات مخترقة القاهرة إلى حرم جامعة فؤاد الأول بالجيزة، حيث امتزج الجنود بجموع الطلبة من مختلف الاتجاهات الوطنية، فى مؤتمر وطنى جامع، حضره عدد كبير من العمال والمثقفين، وشارك فيه بعض الضباط الأحرار[١].

توالت أحداث هذا اليوم، فاندلعت المظاهرات فى شتى أنحاء القاهرة. وقد اتجه بعض هذه المظاهرات نحو ميدان الأوبرا، وبدأ أول حريق بهذا الميدان بكازينو بديعة حوالى الظهر. ثم امتدت الحرائق بعد ذلك إلى العديد من المحال التجارية والأماكن العامة. وما لبثت القاهرة أن اكتست برداء من الدخان الأسود. وحتى الحادية عشرة مساء كان الحريق قد التهم ٧٠٠ محلاً، جرى إحصاؤها على النحو التالى: ٣٠٠ محلاً تجارياً، ٣٠ إدارة ومكتب لشركات، ١١٧ مكتب أعمال، ١٣ فندقاً، ٤٠ دار سينما، ٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات، ١٠ متاجر سلاح، ٧٣ مطعماً ومقهى وصالة، ٩٢ حانة للخمور، ١٦ نادياً، وبنكاً واحدًا وهو بنك باركليز الإنجليزى. وقد عبرت الجماهير بهذا الأسلوب المدمر العنيف عن سخطها ضد الاحتلال البريطانى، وفساد الحياة السياسية فى مصر.

كذلك خرج طلبة كلية الشرطة، بأسلحتهم، فى مظاهرة استمرت فى سيرها حتى وصلت إلى حديقة الأزبكية، مطالبين بالتوجه إلى الإسماعيلية للثأر من قوات الاحتلال، .

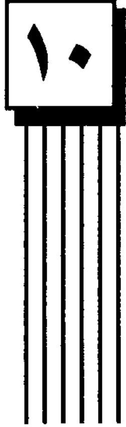
وهكذا مر الوطن بمحنة، احترق فيها أبناؤه بنيران البريطانيين فى القناة، واحترقت العاصمة بنيران الفساد السياسى والحزبى الذى كان سائداً حينذاك.

من الذى وراء حريق القاهرة..؟ تعددت الآراء والاتهامات وما زال السؤال يطرح نفسه حتى اليوم دون إجابة قاطعة وحاسمة.

وكانت كل هذه النذر ، مقدمة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، الطبعة الثامنة، ١٩٧٥)، ص ١١٤ .



١٠

تحديد إقامة فؤاد سراج الدين ... السياسية لا أمان لها:

إثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير، والاضطرابات والمظاهرات التى عمت العاصمة فى ذلك اليوم، أقيلت وزارة الوفد وعهد إلى نجيب الهلالى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، واختير أحمد مرتضى المراغى باشا وزيراً للداخلية.

وفى ٣ مارس ١٩٥٢، صدر قرار بتحديد إقامة فؤاد باشا سراج الدين وزير الداخلية الأسبق فى مزرعته ببساتين سراج الدين بجهة بلبيس. وهكذا السياسة ... لا أمان لها ولا منطق. واختير لمأمورية تنفيذ تحديد الإقامة الجبرية أربعة من ضباط الشرطة برياسة الأميرالاى محمود عبد المجيد مدير المباحث الجنائية بالوزاره وقتئذ، الذى عرف عنه عداؤه لحزب الوفد.

كنت واحداً من أفراد مجموعة الحراسة المنوط بها تنفيذ قرار تحديد الإقامة. وكنت وقتها مازلت أعمل بديوان مديرية الشرقية منذ إبعادى عن معسكر التل الكبير.

ذهبت إلى بساتين سراج الدين وقابلت رئيس المأمورية المكلفة بتنفيذ تحديد الإقامة. وكان من ضمن قوة هذه المأمورية مجموعة من عساكر الهجانة راكبى الجمال المتصفين بالصرامة والغلظة وعدم التفاهم. ونبهنا رئيس المأمورية إلى أهمية المهمة المنوطة بنا، وأن أى خطأ أو إهمال ولو كان غير مقصود من الممكن أن يودى بنا جميعاً ويضمنا إلى القائمة السوداء للضباط، نظراً للاعتبارات السياسية الهامة لطبيعة مهمتنا. وشرح لنا رئيس المأمورية مهمة كل منا، والواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتقنا، وأكد على ضرورة

الرجوع إليه فى كل ما يصادفنا من الأمور التى تستوجب ذلك.

بساتين سراج الدين عبارة عن مزرعة للبرتقال والنخيل والمانجو مساحتها عشرات الأفدنة ، ومسورة بأشجار الجزورين من جميع الجهات، ولها مدخل رئيسى واحد، وضعت عليه نقطة حراسة لمراقبة الدخول والخروج منه. وتتوسط المزرعة سراى أنيقة كاملة المرافق والتجهيزات، وبها أيضاً منزل لناظر المزرعة وبعض المرافق الأخرى.

وكانت مهمة الضباط تنفيذ قرار تحديد الإقامة ، والتواجد بمكتب النوبتجية ومراقبة الدخول والخروج والإشراف على قوة الحراسة. وتولى جنود الهجانة الأشداء حصار المزرعة للتأكد من عدم التسلل منها أو إليها. وسبحان مغير الأحوال ... وزير الداخلية الآمر الناهى بالأمس، هو اليوم رهن الحصار وتحديد الإقامة داخل أسوار مزرعته.

كان فؤاد سراج الدين ملتزماً كل الالتزام بإجراءات الإقامة الجبرية فى مزرعته. ولم يتسبب فى أى حرج أو إزعاج لمجموعة الحراسة التى قامت على تنفيذ إجراءات تحديد الإقامة. ولم يطلب طوال فترة إقامته السماح لأحد بزيارته، كما لم يحاول أى من أقاربه أو أصدقائه السياسيين أن يحرج أحداً من أفراد الحراسة بطلب الدخول لزيارته أو الاتصال به . وكان فؤاد سراج الدين يقضى الجانب الأكبر من وقته فى قراءة الصحف اليومية وفى اتصالات تليفونية تربطه بعالمه الخارجى.

يحضرنى فى هذا السياق واقعة معينة ذات دلالة اجتماعية وثقافية من إفرازات قيم المجتمع المصرى وتقاليده فى تلك الفترة، وفيها تعبير صريح عن أخلاق القرية المصرية. فعندما وصلنا إلى بساتين سراج الدين لأداء مهمتنا، صادفتنا مشكلة الطعام، من أين نجئ به ومن يقوم على إعداده ، وكيف ندبر ذلك. لم تكن هناك مشكلة بالنسبة لجنود الهجانة لأنهم كانوا عادة ينتقلون للمأموريات التى يكلفون بها ومعهم زادهم وتموينهم الكامل ، وهم يتكفلون بكل ما يتطلبه إعداد طعامهم.

وأما نحن الضباط فقد كان علينا أن نجد حلاً لمشكلتنا فكنا نرسل أحد الجنود إلى بلبيس لشراء احتياجاتنا من الطعام التى كانت تشمل فى كل الأحوال سندوتشات الجبنة الرومى والفول والطعمية.

فى اليوم التالى لبدء المأمورية دعانا فؤاد باشا للغذاء معه على مائدته بالسراى.

وكان يلازمه طوال فترة تحديد إقامته صديق حميم له، هو الأستاذ محمود الإتربى، الذى نقل إلينا الدعوة.حينما أبلغنا بدعوة الغذاء أحسسنا بالقلق وراودتنا المخاوف بأن تكون إجابة هذه الدعوة هى نهاية صلتنا بالمهنة، وذلك بسبب الظروف السياسية المضطربة التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، والصراع المعلن بين الأحزاب، وما كان يمكن أن يؤدى إليه من ضحايا حسنى النية لا ناقة لهم ولا جمل فى هذا الصراع الحزبى الذى جعل من وزير الداخلية حبيساً فى مزرعته بين عشية وضحاها.

اعتذر الأميرالاى محمود عبد المجيد عن الدعوة معللاً ذلك بأننا تناولنا الغذاء فعلاً. فطلب فؤاد باشا أن يلقانا، وذهبنا إليه بالسراى، وكانت مائدة الغذاء ممتدة حافلة بكل خيرات الله، عدا الفول والطعمية طبعاً. ودار الحديث التالى:

- فؤاد سراج: أنتم مش عاوزين تتغدوا معايا ليه؟

(لاحظ أن المتحدث وزير الداخلية بالأمس مع ضباط كانوا طوع يمينه وقتئذ.)

- الأميرالاى محمود عبد المجيد: يا أفندم إحنا اتغدينا فعلاً.

- فؤاد سراج الدين: عاوز أقول لكم حاجة ... بصرف النظر عن أى اعتبار، أنتم هنا ضيوف فى بيتى، وإحنا ناس فلاحين ونعرف الأصول، ولا يمكن أقبل وأنتم عندى أنكم تبعتوا تشتروا أكل من بلبيس.

- محمود عبد المجيد: يا افندم متشكرين جداً .. لكن إحنا اتغدينا.

تناول فؤاد سراج الدين التليفون، ولم نكن نتوقع أنه سوف يطلب وزير الداخلية الذى حدد إقامته بالأمس ... ودار الحديث التالى:

- فؤاد سراج الدين : أهلاً مرتضى باشا ... إن شاء الله الأحوال تكون طيبة ودولتك بخير.

- مرتضى باشا: ....(لم نسمع حديثه) .

- فؤاد سراج الدين : مرتضى باشا . طبعاً أنا وأنت فلاحين ونعرف الأصول ونحترم تقاليدنا فى الريف .. الضباط بتوع الحراسة اللى عندى رافضين الأكل بتاعنا، وبيبعتوا يشتروا أكل من بلبيس .. وده وضع لا أنا أقبله ولا معاليك تقبله لأنه عيب كبير علينا، وأنا رجائى الآتى:

- إما أن يقبل الضباط ان يأكلوا من أكلنا.

- وإما معاليك تسحبهم، وأنا أعدك بشرفى ألا أغادر أسوار المزرعة نهائياً طوال فترة تحديد إقامتى.

مرتضى باشا: .... (يرد)

فؤاد باشا للأميرالاى محمود عبد المجيد: معال الوزير عاوز يكلمك.

ويأخذ الأميرالاى محمود عبد المجيد السماعة ويتلقى توجيهات وزير الداخلية بأن نقبل الدعوة للغذاء.

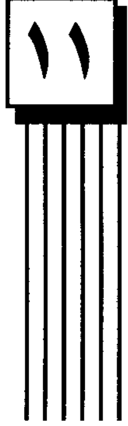
وكان هذا التوجيه من وزير الداخلية بمثابة انفراجة ما بعدها انفراجة فى أحوالنا المعيشية .

وتناولنا طعام الغذاء على مائدة وزير الداخلية الأسبق المحددة إقامته بدعوة منه وبحضوره.

وعبرة هذه الواقعة هى التذكرة بتلك القيم الاجتماعية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، والتى كانت ترسخ معانى "الأصول والكرامة، وتقاليد الأسر العريقة... إلخ" . على الرغم من الخلاف والصراع السياسى والحزبى الذى كان فى ذروته فى تلك المرحلة، والذى لم يكن ليفسد للود قضية.

ولما جاءت وزارة حسين باشا سرى فى ١٩٥٢/٧/٢، وشغل محمد هاشم باشا منصب وزير الداخلية، صدر قرار بإنهاء تحديد إقامة فؤاد باشا سراج الدين. وغادر مزرعته فى موكب حافل يضم بعض أعيان بلبيس وأصدقاءه ومعارفه متجهاً إلى الإسكندرية، حيث كانت أسرته تقضى بها فترة الصيف.

• • •



١١ البوليس السياسى ... والخروج من النعيم !

بانتهاء مأمورية تحديد إقامة فؤاد سراج الدين وعودتى لمقر عملى بمديرية الشرقية، صدر قرار بنقلى إلى البوليس السياسى بالقاهرة فى منتصف عام ١٩٥٢ . وكان اختيارى للعمل بهذا الجهاز تعبيراً عن الرضا والتقدير للجهود التى بذلتها فى الماضى، ومكافأة لىَّ على أدائى بمديرية الشرقية ، والدور الوطنى الذى أسهمت به خلال فترة عملى رئيساً لنقطة بوليس المعسكر البريطانى بالتل الكبير.

فى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات أصبح دور الأمن السياسى دوراً متميزاً وحيوياً. وكان جهاز الأمن السياسى يحظى برعاية النظام الحاكم وتدليله وثقته. وهذا الاستئثار بالدعم والثقة جعل الجهاز يسمو فوق كل رقابة خارجية وداخلية. فهو الجهاز الذى يسهر على حماية النظام القائم واستقراره واستمراره. والنتيجة الطبيعية أن هذه الحماية الصريحة للجهاز ، ومنحه سلطات واسعة خارج الإطار القانونى وحدود متطلبات أداء المهنة، قد أدت بالجهاز إلى الانحراف وإساءة استعمال السلطة.

ومن الإنصاف أن نذكر عاملين هامين كان لهما تأثيرهما فى نمو وتعاظم سلطة البوليس السياسى فى تلك الفترة. العامل الأول: هو الحصانة والدعم الذى استمتع به العاملون فى هذا الجهاز من القصر الملكى، والسفارة البريطانية، ورؤساء الوزارات الذين كانوا عادة يجمعون بين منصبى رئيس الوزراء ووزير الداخلية. والعامل الثانى: هو طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها مصر خلال هذه الفترة، والتحولات العالمية والمحلية التى كانت

ساحة العمل الوطنى تشهدها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفى مقدمتها الاستعمار، وعـدم اسـتـقـرار نظام الحكم، والاضطرابات الداخليـة، ونشـاط الأخـوان المسلمـين، والشيوعيين، والصهيونية، والإضطرابات العمالية، والبطالة، ومناخ ما بعد الحرب الذى غزى نزعات التخريب والاعتداء على المنشآت، والاغتيالات السياسية.

فى تلك الفترة كان أسلوب أداء رجال البوليس السياسى فى العمل هو محاولة الوصول إلى النتائج باستخدام الأساليب اللاإنسانية التى لا ترعى حقوق الإنسان أو حقوق المتهمين التى كفلها لهم القانون ووضع ضمانات لعدم إهدارها أو إساءة استخدام السلطة. وعن طريق التهديد والترغيب والتعذيب للمتهمين أمكن للبوليس السياسى أن يحقق نجاحاً سريعاً فى عدد من القضايا. كان المدخل إلى هذا النجاح هو استخدام هذه الأساليب المرذولة للحصول على اعترافات من بعض المتهمين .

ترتب على هذا النجاح ظهور عدد من الأسماء البارزة فى مجال الأمن السياسى والجنائى. فى مقدمة هذه الأسماء اللواء أحمد طلعت، القائمقام محمد إبراهيم إمام، البكباشى سعد الدين السنباطى، الصاغ محمد توفيق السعيد، الصاغ محمد الجزار، والقائمقام محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية.

ولقد كشف اللواء أحمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ ، فى شهادته أمام محكمة الثورة فى القضية المقامة ضد إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩)، عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس السياسى والوجود البريطانى عندما قال فى جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ : "لقد كانت مهمتى أن يعرض الضباط أوراقهم علىَّ فى مكتبى. وكان ضباط القسم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية، وللسراى، وللوزارة مباشرة. وأنا اللى عملته أنى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضباط اللى كانوا بيقوموا بهذا العمل".

فى ظل هذا المناخ السيئ استلمت عملى بمكتب القسم المخصوص بالبوليس السياسى بوزارة الداخلية. وكان يعمل به مجموعة من الضباط الذين عرف عنهم صلتهم الوثيقة

بالقصر الملكى، والسفارة البريطانية، والأحزاب السياسية. وكان هؤلاء الضباط يتعاونون فى سفور معلن مع هذه الجهات دون حرج فى وصفهم بالولاء للقصر أو السفارة أو حزب بعينه. بل لعل هذا كان مصدر زهو لهم ومصدر إحساس بالحصانة وبالكبرياء والتعالى على زملائهم من ضباط البوليس بمختلف مواقع العمل الأخرى. وكان أفراد هذه المجموعة من ضباط البوليس السياسى يتمتعون بالسلطة والحظوة كمراكز قوى بين أقرانهم ويعملون فى ترفع وعزلة.

حينما دخلت مكتب البوليس السياسى، أحسست بمناخ غريب تسوده مشاعر الريبة والشكوك تجاه القادم الجديد. فلم يكن ضباط القسم يسمحون لأنفسهم بالحديث فى أمور العمل فى حضورى، وكان كل منهم يمثل جزيرة منعزلة فى بحر الأسرار والاتصالات المريبة والتحركات غير المعلنة. وكان ضباط القسم يتفادون الحديث إلىَّ أو حتى مجرد التعرف بىّ، وكأننى جسم غريب غير مرغوب فيه داخل هذا الكيان الخاص جداً من مجموعة الضباط القدامى. وأكثر من هذا لقد كانوا فيما بينهم يتكتمون الاتصالات ويحجبون المعلومات عن بعضهم البعض، ويتسترون على المصادر والعلاقات فى عملية تعتيم تام على كل أوجه النشاط والعلاقات والاتصالات التى تتم.

أحسست بالغربة الشديدة داخل هذا المكتب. وعدم الارتياح النفسى إلى طبيعة العمل الذى ينتظرنى، وعدم القدرة على التكيف والتأقلم مع ظروف هذا العمل والضباط القائمين به. وكنت أشعر بضيق نفسى شديد وبضآلة شأنى، وبأن دورى هامشى بين ضباط المكتب. وبمرور أسبوعين كنت قد ضقت ذرعاً بعملى - أو تعطلى - فى البوليس السياسى، ولم أعد أطيق البقاء به. وفكرت فى الرحيل عن هذا المكتب إلى أى مكان آخر بأى وسيلة. وكنت متأكداً من الاستجابة لهذه الرغبة، ومن أن أمر نقلى سوف يكون أمراً سهلاً وميسوراً لأننى على أى حال - من وجهة نظر الوزارة - لم أكن أسعى للحصول على ميزة بل أطلب التنازل عن ميزة كبرى، وهى النقل من البوليس السياسى ذى الجاه والحظوة والصولجان إلى أى جهة أخرى.

وقتئذ كان الأستاذ صلاح مرتجى مديراً للأمن العام. وكانت تربطنى بزوج شقيقته اليوزباشى ضياء الدين بيبرس ، الذى كان ضابطاً بالمدفعية المضادة للطائرات بالجيش، صداقة شخصية وعائلية وطيدة. حدثت ضياء برغبتى فى النقل، فدهش ... كيف أفكر فى الخروج من الجنة، وأنا ضابط صغير محظوظ واتتنى هذه الفرصة النادرة على غير عادة وغير موعد، والتى لا يحلم بها أى ضابط آخر. شرحت له ما أعانيه نفسياً ومعنوياً، فاستجاب لرغبتى على غير اقتناع بها، وتحدث مع صهره وعرض عليه رغبتى.

طلبنى الأستاذ صلاح مرتجى لمقابلته. وفى مكتبه أبدى أيضاً دهشته من طلبى الغريب غير المألوف. وحكى لى أن النقل إلى البوليس السياسى هو أمنية غالية لأى ضابط طموح يتطلع للوصول إلى المناصب المرموقة، وأن هذه الميزة لا ينالها أحد من الضباط إلا الندرة..إلخ. قلت له إن ظروفى الاجتماعية لا تساعدنى على الحياة فى القاهرة، وأن أخوىَّ الكبيرين يعيشان فى سكن مناسب بالإسكندرية ويعملان بها، وأننى بحاجة إلى المعيشة المستقرة معهما حتى أستطيع تدبير أمورى الحياتية ... إلخ.

على مضض ، وعن غير اقتناع وجد مدير الأمن العام نفسه أمام ضابط "غير طبيعى" مُصِّر على "الخروج من النعيم" ، كما يراه هو وكما يقدره .

خيرنى مدير الأمن العام فى اختيار الجهة التى أرغب العمل بها بالإسكندرية، فطلبت العمل بإدارة جوازات ميناء الإسكندرية. وقد كان ... نقلت إلى هذه الإدارة فى نفس اليوم. وانضممت إلى أسرة الضباط العاملين بها فى ١٩٥٢/٧/٣٠ . وكانت تجربة جديدة مفيدة وشيقة، أعادت الهدوء إلى نفسى ، وساعدتنى على استعادة الإحساس بالأمن والاستقرار فى مهنتى ، والرغبة فى البذل والعطاء .

• • •

١٢

جـــوازات الأسكندرية ... فـتـرة ممتعة:

الأسكندرية ... ما أحلى الرجوع إليها. المثل القائل بأن من يخرج من الإسكندرية أشبه بالسمك إذا أخرج من البحر. يصدق هذا المثل علىَّ تماماً.

عشت بالإسكندرية أثناء الدراسة الثانوية. ولما التحقت بكلية البوليس كنت أتردد عليها فى عطلة نهاية الأسبوع وجميع العطلات الرسمية، والإجازة الصيفية كل عام. ولما تخرجت من الكلية استمرت علاقتى بالإسكندرية متصلة . حتى أن الكثيرين من زملائى وأصدقائى كانوا يظنون أننى "إسكندرانى". وكان هذا الظن يروق لى فلا أحاول أن أنفيه أو أصححه بأن موطنى الأصلى الدقهلية بحكم المولد، وأن الأسكندرية مقر إقامتى المفضل فقط. واليوم أعود إلى الإسكندرية ... لا متردداً عليها أو زائراً لها، وإنما للإقامة والاستقرار بها فى عملى الجديد بإدارة جوازات الميناء. أحسست بالسعادة والراحة النفسية والأمل والتفاؤل.

اختصاص إدارة جوازات الميناء بالدرجة الأولى هى مراقبة عمليات سفر ووصول المغادرين والقادمين بحراً من وإلى مصر، والقيام بإنهاء إجراءات السفر أو الوصول بالبواخر من وإلى الميناء. وكان معظم المغادرين والقادمين فى ذلك الوقت من الأجانب الذين يقيمون فى مصر أو السائحين الذين يترددون عليها للزيارة. وكان يربط الإسكندرية وموانى البحر الأبيض وأوروبا والولايات المتحدة وقتئذ عدد من خطوط الملاحة المنتظمة لبواخر الركاب الفاخرة، التى تقوم برحلات محددة المواعيد فى الذهاب والعودة. الأمر

الذى تأثر إلى حد كبير الآن بسبب نشاط النقل الجوى والرغبة فى السفر والتنقل فى أقصر وقت.

كان للعمل فى جوازات الميناء ميزة كبرى ... هى الاحتكاك بالعالم الخارجى دون حاجة إلى السفر وقطع المسافات والأعباء المالية المترتبة على ذلك.

فقد كانت عملية إنهاء إجراءات وصول أو سفر باخرة من دولة معينة بمثابة سفر إلى هذه الدولة والتعرض لمظاهر حضارتها ومناخها العام. فإذا تصادف وصول باخرة ركاب - أو أكثر - من بلد ما فى يوم ما إلى الميناء وصعودى إليها لإنهاء إجراءات وصول ركابها، كان ذلك بمثابة سفرى إلى تلك البلد والتواجد على أرضها والحياة بين شعبها بكل مقومات هذه الحياة من لغة وعادات وتقاليد وزى وطعام وشراب ... إلخ. وباختصار كانت كل باخرة أشبه بسفارة عائمة لبلدها، ترفع علمها وتمثل كل مظاهر الحضارة والحياة فيها.

فإذا كانت باخرة ركاب فرنسية مثلاً، فروائح العطر الفرنسى الأخاذة تستهويك، ونعومة اللغة الفرنسية تطربك، وأحدث أزياء الرجال والنساء شياكة تطالعك، والنبيذ الفرنسى يأخذ مكانه على موائد الطعام والشراب الفاخرة.

وإذا كانت الباخرة إيطالية، فأنت تسمع نغم اللغة الإيطالية يطربك فى طنين موسيقى، وتشم رائحة الصلصة التى تعد لوجبة الاسباجيتى الشهية، وأصوات عالية وصخب وحياة.

وإذا كانت هولندية، فرائحة السيجار الفاخر تشمها وأنت مازلت عند سلم الباخرة، ومظهر الأثاث الخشبى الذى يبعث الدفء فى النفوس، والقيافة والمظهر الجذاب لأطقم العاملين بالباخرة.

وهكذا كنت أشعر بأننى أغادر وأعود فى نفس اليوم من وإلى كل بلد متى تواجدت على باخرة تحمل علم ذلك البلد ... وما كان أجملها من تجربة ممتعة ومهمة شيقة. تعلمت منها الكثير، خاصة فى مجال العلاقات العامة والاحتكاك الاجتماعى. ساعدنى على ذلك

إجادتى للغة الإنجليزية من خلال تجربتى بمعسكر الجيش البريطانى بالتل الكبير ، وبعض الإلمام باللغة الفرنسية.

كانت المشقة التى تصادفنا ونحن نعمل بإدارة جوازات الميناء تنحصر فى أمرين:

الأول، هو محاولة صعود السلم المدلى بالحبال من جانب السفن الراسية بالميناء بعيداً عن الرصيف، خاصة فى أيام النوات واضطراب الأحوال الجوية وارتفاع الموج. يزيد من هذه المشقة سوء حالة زوارق البوليس "اللنشات" وقدمها شأنها شأن معظم مركبات الحكومة.

والأمر الثانى، هو مهمة الرجوع يدوياً إلى القائمة السوداء كما كانت تسمى "Black List". للكشف عن الممنوعين. وهو دفتر مسجلة به أسماء الممنوعين من السفر أو المطلوب ترقب عودتهم لاتخاذ الإجراءات المناسبة قبلهم. كان هذا الدفتر ضخماً ومهلهلاً لقدمه وكثرة تداوله، كما كان القيد به ركيكاً وغير منظم ، وبه حذف وإضافات متعددة بخط اليد بسبب تغير موقف المسجلين به على مر العصور والأزمان، وبسبب إفرازات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما أدخلته على هذا السجل من أسماء بالآلاف، وكذلك ما حذفته منه. وقد تطلبت عملية مراجعة وتنقية وتحديث هذا الدفتر فى عهد السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية، عمل لجان عدة لفترات طويلة، لاستبعاد أسماء لم تعد على قيد الحياة ، أو زالت صفتها أو الأسباب التى أدت إلى إدراجها، وإضافة أسماء جديدة إليها من ميراث الثورة، بسبب الانتماء للعهد البائد أو عدم الانتماء لأهداف الثورة أو مجافاتها أو لأسباب أخرى عديدة.

ورغم حالة هذه القوائم المهلهلة، والتى كانت مهمة البحث بها يدوياً أشبه بالبحث عن إبرة فى كومة من القش، فقد كان الخطأ فى عملية الكشف يترتب عليه عقوبات جسيمة. والحمد لله أن مهمة الكشف هذه كانت موكولة إلى عدد من قدامى الضباط المرقين من سلك الكونستبلات ، الذين عاصر بعضهم هذا الدفتر منذ بداية إنشائه وتمرسوا على التعامل مع البيانات المدونة به.

وبينما أعيش فى هذا المناخ من الترف الحضارى والاستقرار النفسى والسعادة بحياتى بالإسكندرية ... هذا المدينة الساحرة فى تلك الفترة - وفى الفترة الحالية أيضاً بفضل محافظها اللواء عبدالسلام المحجوب- وأتوق إلى أن أمضى بها حياتى كلها ، زارنى فى صباح يوم من أيام أغسطس ١٩٥٣، صديقان من دفعتى بالكلية هما اليوزباشى محمد بيومى نصار واليوزباشى هجرس أحمد هجرس، وكانا يعملان بالقاهرة وقتئذ. وأثناء قيامى بإعداد طعام الإفطار لنا، رأيتهما يتصفحان جريدة الأهرام ويضحكان فى خبث. أخذت الجريدة منهما، فإذا بها حركة تنقلات ضباط البوليس، وإذا باسمى بين أسماء الضباط المنقولين إلى كلية البوليس اعتباراً من ١٩٥٣/٩/١ ، وأحسست بصدمة، وأخذت اقرأ اسمى مرة ومرات أكاد لا أصدق عينى، ولا أستوعب النبأ.

نعم نقلت من هذه المدينة الجميلة التى أجد فيها ذاتى وأحبها وتتغلغل فى كيانى.

وأهجر هذا الاستقرار العائلى الممتع فى شقة على البحر المتوسط مباشرة، وأمامى اللانهاية من الماء والسماء، والنسمة التى تداعب البدن، وقطرة المطر التى تحيى الحياة وتنعش الأمل وتجعل للوجود معنى، وعملى الشيق استقبل فيه القادمين من أنحاء العالم وأودعهم إليها فى تواصل له متعة وله نغم.

هكذا بجرة قلم فى يد غير حانية جافة أرحل عن هذه المدينة الحبيبة إلى قلبى ونفسى، والتى قضيت فيها أجمل أيامى ولياليَّ منذ كنت طالباً بالعباسية الثانوية.

وأعطيت ظهرى للبحر .. ورحلت إلى القاهرة تطوف بخاطرى مشاعر من يأخذونه من أحضان أمه ليعيش على مضض منه مع امرأة أبيه.

● ● ●

١٣

كليــــة البــوليس... مــرة ثانيــة:

اتجهت إلى كلية البوليس بالعباسية حيث محطتى الجديدة فى طريق اخترته لنفسى على درب مهنة الشرطة.

استقبلنى قائد الكلية القائمقام محيى الدين أحمد، وهو من خيرة قيادات الشرطة ومن أكفأ الذين شغلوا هذا المنصب. وكنت أرى على وجهه إمارات الحرج وملامح الاعتذار . قال: "أنا عارف إنك كنت مستقر وسعيد فى الإسكندرية، وقد إيه كنت مبسوط هناك، وأنا أزعجتك بالنقل للكلية. لكن أنت عارف الثورة قامت، وكنا بندور على ضباط كويسين للعمل بالكلية لأنها الأصل والأم والمسئولة عن إعداد الجيل الجديد من الضباط، جيل الثورة. وأثناء البحث تذكرتك ولم أكن أذكر اسمك، فقلت للى معايا كان فيه طالب أسمر كان كابتن فريق السلاح بالكلية سنة ١٩٤٦، اسمه إيه .... ؟ قالوا : عبد الكريم درويش . فكتبت اسمك ضمن الضباط المرشحين للنقل للكلية. وأرجو ألا تكون متضايقاً، وأنا على استعداد أعمل اللى يريحك ..." شكرت القائد على ثقته فىَّ واختيارى للعمل بالكلية.

سألنى كبير المعلمين إن كانت لدى أى رغبة معينة. طلبت منه أن ألحق بسلاح الخيالة... وقد كان. وبينى وبين نفسى قلت أمرى لله .. عليه توكلت وإليه أنيب.

لقاء قائد الكلية كان فيه اعتذار رقيق أراحنى، وتقدير لشخصى أسعدنى، واستجابة لرغبتى فى العمل بالخيالة. كل هذه الاعتبارات جعلتنى أشعر بأنه يشعر بشعورى، وطمأننى على حسن تقديره لظروفى، وأنه يرغب فى أن يوفر لى مناخاً يساعدنى على

سرعة التكيف فى عملى الجديد. وقد ذكرنى هذا اللقاء بلقاء مدير مديرية الشرقية لنا ونحن ضباط جدد، وكيف أن هذين اللقاءين كانا طرفىَّ نقيض تماماً.

فى تلك الليلة لم أنم من الليل إلا قليلاً. فبعد أن هدأت نفسى وجدتنى مشدوداً إلى التفكير فى عملى الجديد بالكلية. أنا الآن ضابط معلم بنفس المعهد الذى تخرجت منه من ٧ سنوات. كيف انتهز هذه الفرصة لأن أكون مثل هؤلاء الضباط العظام الذين تركوا بصماتهم فى عقولنا ونفوسنا ونحن طلبة ... وما هو السبيل إلى النجاح؟

تذكرت الضباط الذين مروا علينا .. بعضهم مروا مرور الكرام، و بعضهم الآخر ترك صورة سلبية، وغالبيتهم كانوا ضباطاً عظاماً. كيف أكون ضابطاً عظيماً مثلهم ..؟ كيف أكون ضابطاً قدوة فى كل ما أفعل وما لا أفعل؟ كيف يكون لىّ تأثيرى فى سلوك طلبتى بحيث أصل من طريق القدرة على التأثير فى السلوك إلى تنمية علاقة قائمة على التقبل والفهم المتبادل، لا مفروضة عليهم منى؟ وهكذا قضيت ليلتى فى تفكير لا ينتهى حتى يتجدد.

كان بالخيالة وقتئذ مجموعة منتقاة من خيرة ضباط الشرطة خلقاً ومسلكاً والمتفوقين فى الفروسية والتدريب على ركوب الخيل. كان عدد ضباط الخيالة ثمانية ضباط: البكباشى لبيب نوحى، الصاغ يوسف غراب، الصاغ أنور العبد، اليوزباشى أحمد الوتيدى، اليوزباشى صلاح دسوقى، اليوزباشى كمال الحديدى، اليوزباشى مصطفى رفعت ، اليوزباشى فتحى الرشيدى ، وكانوا يكونون فيما بينهم مجتمعاً خاصاً متآلفاً ومتفاهماً، يعتزون بمكانتهم فى الكلية، ويركبون الخيل فى أناقة وبهاء بين عشرات الضباط المرتجلين أو المشاة. وكانوا أشبه بمجتمع شبه ارستقراطى، ويعيشون داخل مجتمعهم الصغير فى شىء من الاعتزاز بأنفسهم.

ومن الجدير بالتسجيل فى هذا المقام أن هذه المجموعة من ضباط خيالة كلية البوليس، هى نفس المجموعة التى وقعت أول بيان لتأييد الثورة بعد قيامها بيومين. ذلك البيان الذى أذاعه البكباشى أنور السادات باسم نادى ضباط البوليس.

ذهبت إلى سلاح الخيالة فاستقبلنى ضباط الخيالة استقبالاً ودياً. لم أكن غريباً عن معظمهم. فالضباط بالرتب العليا كانوا أساتذة لى وأنا طالب، والضباط بالرتب الأخرى جمعتنا صحبة طيبة ونحن طلبة أو بعد تخرجنا. كنت مع اليوزباشى كمال الحديدى واليوزباشى صلاح دسوقى، واليوزباشى مصطفى رفعت ونحن طلبة بالكلية، أنا بالنسبة الأولى وهم بالسنة النهائية. وكنت بفريق السلاح مع صلاح دسوقى وكان هو كابتن الفريق وقتئذ. وكنت ومصطفى رفعت معاً بمنطقة القناة نواجه القوات البريطانية، هو بالإسماعيلية وأنا بمعسكر التل الكبير.

سرعان ما اندمجت فى هذه المجموعة وصرت واحداً من هذه الصحبة الجميلة. وبدأت حياتى الجديدة فى تدريب الطلبة كل صباح فى طابور الخيالة، وبعده فى تدريب نفسى فى مجالات الفروسية، والترويض، وقفز السدود وألعاب الكلة والعروض. وتكيفت تماماً مع حياتى الجديدة، واندمجت أكثر فى مجموعة ضباط الخيالة. وبدت الحياة مزدهرة من جديد.

كان الطلبة الذين لم تكن لديهم فكرة عن التعامل مع الخيل ترتعد فرائصهم عند الاقتراب من الحصان لأول مرة. حتى أولئك الذين كانوا يجيدون ركوب الحمير لم يكن هذا مفيداً لهم فى تجربتهم مع الخيل، فما أعظم الفارق فى الحالتين. وكانت بداية انتظام الطلبة الجدد فى طوابير الخيالة أشبه بمأساة للبعض منهم، وكأنه سوف يركب مارداً ...! ما بين سقوط من فوق الحصان أو الإصابة برضوض، أو كسور، أو تسلخ الفخذين مع أضعف الإيمان فى كل مرة. وكان زملاؤهم يطلقون عليهم أسماء فكاهية مثل "المحمل، شيخ الطريحة، وملك السابلة ... إلخ". على أنه بمرور الوقت، واكتساب الثقة والمهارات والمرور بالتجربة كان معظم الطلبة يجدون فى طابور الخيالة متعة كبيرة، ويتنافسون فيما بينهم لكى يقع عليهم الاختيار للانضمام لفريق الفروسية من طلبة الكلية.

ومن الطريف أن هذه المجموعة من الضباط الذين عملوا بخيالة الكلية بعد الثورة، والذين أخذوا دور المبادأة فى تأييد الثورة فور قيامها، قد ورثوا الطبقة الارستقراطية من



الأمراء والنبلاء وعلية القوم فى رياضة البولو بالخيول. والبولو لعبة ارستقراطية، مكلفة جداً لم يكن يقدر على نفقات ممارستها سوى الندرة الغنية الارستقراطية، على العكس من اللعبات الشعبية. فلاعب البولو يلزمه عدد من الخيول القوية المدربة تدريباً عالياً على هذه الرياضة، كما يلزمه "سايس" أو أكثر ذو خبرة مناسبة، وأن تخضع الخيول لنظام تغذية ورعاية بدنية وطبية تحت إشراف دقيق.أما اللاعب نفسه فإلى جانب إجادته ركوب الخيل ومهارة أداء اللعبة، فهو بحاجة لاقتناء الزى الخاص للاعب البولو، وهو زى متميز ومكلف.

فلما ورث ضباط خيالة الكلية - ذوو الدخول المحدودة - هذه الرياضة كأحد مكاسب الثورة، كانت خيول الكلية "وسياسها" تحت إمرتهم بالمجان. وبقيت مشكلة واحدة هى مشكلة اقتناء الملابس الأنيقة الفاخرة للاعب البولو ومستلزمات ممارسة هذه اللعبة. ولما لم يكن باستطاعتهم شراء هذه الملابس فقد اكتفوا بملابس ركوب الخيل العادية، وبقيت مشكلة الخوذة البيضاء الأنيقة (أو الكاب) الخاص باللعبة. عمد كل ضابط إلى الحصول على "برنيطة كاكى" من الفلين التى كانت تستخدم لحماية عساكر المرور من ضربة الشمس، وطلاها باللون الأبيض. وذهب فريق بولو الكلية للعب بنادى الجزيرة لأول مرة، وكان هو النادى الوحيد الذى تتاح به ممارسة هذه الرياضة الأرستقراطية.

فوجئ وحيد باشا يسرى - زوج الأميرة شويكار - وهو بملعب البولو بمجموعة من الغرباء فى كل شئ يلبسون زياً غريباً على رياضة البولو يدخلون أرض الملعب. تساءل فى دهشة عمن هم، وجاء الرد بأنهم مجموعة ضباط خيالة كلية البوليس قد حضروا للعب. فأطلق عليهم مسمى "الهكسوس" . كان وحيد يسرى من المهتمين بهذه الرياضة، وهان عليه أن يراها تتدهور. أتاح وحيد يسرى للضباط الحصول على الزى الرسمى لرياضة البولو من محل "كلوناريس" للملابس الرياضية على نفقته الخاصة، حتى يحافظ على مستوى الرياضة وعلى مظهرها الأنيق. ومن الطريف أن اليوزباشى كمال الحديدى عندما تسلم ملابس اللعبة لم يجد "كابا" يناسب مقاس رأسه، ومع ذلك تشبث بواحد واسع رفض أن يخلعه عن رأسه خوفاً من أن تضيع عليه هذه الفرصة السانحة.

كانت رياضة البولو رياضة أرستقراطية، وكذلك كان جمهورها الأرستقراطى من الجنسين، مما أضفى على ملعب البولو الكثير من الأناقة والخصوصية.

إلى جانب عملى كضابط بالخيالة عهد إلى بتدريس مادة "البحث الجنائى" لفرقة ضباط المباحث الجنائية التى كانت تعقد بالكلية وقتئذ. وكانت فرصة مواتية لأن ينشط ذهنى وأعاود الإطلاع والقراءة، وأن استخدم المادة العلمية التى جمعتها فى هذا المجال وأنا ضابط نقطة يحاول شغل وقت فراغه. ووجدت فى التدريس وإعداد حالات للدراسة متعة وتحدياً يسعدنى.

كنت أحاول أن أجعل الدرس عملياً وتطبيقياً بالدرجة الأولى، عن قناعة بقيمة هذا الأسلوب من أساليب التدريب. وكان الضباط الدارسون عند بحث الحالات التى أعدها لهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى استخدام كل الإمكانات والوسائل المتاحة خلال عمليات التحقيق والبحث الجنائى، كاستعمال الأسلحة النارية، والاستعانة بالكلاب البوليسية، وجنود الهجانة فى قص الأثر، واستدعاء سيارات الإسعاف، وخبراء البصمات فى بعض الحالات المكتوبة التى يكلفون ببحثها وتحقيقها. وكنت أتكفل بتدبير مثل هذه الإمكانات وفق متطلبات كل حالة.



بعد ٦ شهور تقريباً من عملى بالكلية اخترت مع أربعة من الضباط العاملين بجهات مختلفة بوزارة الداخلية للسفر فى بعثة تدريبية إلى إنجلترا فى مجالات البحث الجنائى. وحصلت على أجازة دراسية من الكلية لهذا الغرض. وأخذنا نتردد على مكتب المجلس البريطانى بالقاهرة "British Council"، لتهيئتنا للسفر إلى إنجلترا. زودنا المجلس بالمعلومات الضرورية، وببرنامج الدراسة، وببعض الخرائط الإرشادية والنشرات الإعلامية، وأعدنا الإعداد الكافى لأن نقبل على هذه التجربة بشىء من الاطمئنان والدراية.



١٤

الدراسة فى اسكتلانديارد ... العلم والجريمة:

كانت هذه أول مرة أركب الطائرة. وكانت تجربة مثيرة ... لم يكن النقل الجوى فى بداية الخمسينات بالمستوى الذى هو عليه الآن. وصادفت الرحلة عدداً من المطبات الهوائية التى سببت لنا الكثير من الخوف والهلع، وجعلت كلاً منا يلجأ إلى تلاوة آيات من القرآن الكريم، وأخذ بعضنا يردد الشهادة ويقرأ فاتحة الكتاب.

وصلنا مطار لندن مساءً وكان فى استقبالنا مندوبة عن المجلس البريطانى المشرف على ترتيبات سفرنا وإقامتنا ودراستنا. ذكرتنى هذه المندوبة بنماذج المدرسات الإنجليزيات اللائى كن يعملن فى مصر فى تلك الفترة. كانت قصيرة، نحيلة الجسم والساقين، بارزة العظام، ناشفة الوجه، قصيرة الشعر، تلبس نظارة طبية، وحذاء أشبه بأحذية الرجال. وربما كانت هذه المندوبة تتوفر فيها المواصفات القياسية لأداء مهمتها مع مجموعة من الضيوف الشبان الأجانب. فقد وجدناها على اختلاف تام مع كل ما تتصف به الغالبية العظمى من بنات جنسها من نضارة وجمال أخاذ أثناء إقامتنا بإنجلترا . ومع ذلك كانت مضيفة على درجة كبيرة من الكفاءة.

أول ما يسترعى الانتباه عند زيارة انجلترا لأول مرة هو الإحساس بأن هناك شيئاً "غلط" ... ولا يطول بك التفكير لتدرك أن السيارات تسير فى عكس الاتجاه ، أى على اليسار . وهو نظام اعتاد عليه الإنجليز وألفوه .

بدأنا برنامج الدراسة فى اسكتلانديارد. وكان أول ما لفت النظر أن مبنى هذه الإدارة

الشرطية يشمل بضعة طوابق تحت سطح الأرض إضافة إلى ما فوقها، وربما كان ذلك لاعتبارات أمنية أو معمارية .

أخذنا خبرة كبيرة من التدريب والدراسة فى اسكتلانديارد، ومن زياراتنا لبعض إدارات الشرطة فى عدد من المدن الأخرى، منها مانشستر وبرمنجهام وليدز وويكفيلد وثوثهامبتون. ويسترعى الانتباه فى هذه التجربة حرص المسئولين على أن نلم بكل شيء، وأن نتعلم عنهم طرق الأداء السليم وأساليب البحث العلمى فى مجال الجريمة. وطبيعى أن روايات أرسين لوبين وشارلوك هولمز التى كانت ذائعة الصيت فى تلك الحقب قد ساعدت على نمو هذا الاتجاه فى البحث والتحرى والتحقيق، بل لعلها كانت نتيجة له، مما جعل من إدارة شرطة اسكتلانديارد ومفتشى هذه الإدارة أسطورة على المستوى المحلى والعالمى، ذوى قدرات عالية قادرة على حل كل ألغاز اكثر الجرائم تعقيداً. وكانوا يعتنقون فلسفة مؤداها أن الجريمة لا تجدى " Crime does not pay" ، وأنه لا يوجد ما يسمى "بالجريمة المتكاملة". بمعنى أنه مهما أتقن المجرم جريمته وأخذ كل الحيطة فى تنفيذها، فسوف توجد دائماً ثغرة أو دليل يودى به فى أيدى مفتشى اسكتلانديارد.

تعلمت الكثير من هذه التجربة. تعلمت قيمة الوقت فى مجالات التحقيق والبحث الجنائى ... وأن الدقائق المبكرة فى مباشرة البحث والتحقيق تغنى عن أيام وليالٍ طوال ومضنية فى مسيرة الوصول إلى النتائج. تعلمت قيمة عمل الفريق المتكامل المنسق الجهود فى البحث عن الأدلة بمكان الحادث وخارجه والمحافظة عليها وتحقيقها والاستفادة منها. تعلمت قيمة المعلومة العارضة التى قد تبدو تافهة فى نظر البعض حينما توضع هذه المعلومة فى سياقها الصحيح عند جمع الأدلة وسؤال الشهود واستجواب المتهمين.

تعلمت أيضاً وبصورة عملية وعلمية أن الباحث فى مجال الجريمة كلما اعتمد على الأساليب والوسائل العلمية ... مثل البصمات والمعمل الجنائى والطب الشرعى وفن وعلم التحقيق الجنائى ... أقول كلما اعتمد على مثل هذه الوسائل والأساليب كلما ابتعد عن استخدام الأساليب التقليدية البالية البدائية فى الوصول إلى نتائج سريعة غير مؤكدة،

كاستخدام العضلات والقوة البدنية والتعذيب ، أو ما إليها من أساليب منبوذة قليلة الجدوى قد تعرضه مستقبلاً للمساءلة والعقاب.

على أن أهم ما استرعى اهتمامى أثناء الدراسة هو نظام "البصمة الواحدة" فى تحقيق شخصية المجرمين الذين يتركون بصمة واحدة أو أكثر بأماكن ارتكاب جرائمهم.

ماذا يعنى هذا النظام... "البصمة الواحدة"؟ وما هى إسهاماته فى مجال البحث الجنائى؟

كان ما يجرى عليه العمل فى معظم دول العالم - ومن بينها وقتئذ مصر وأمريكا - هو التعرف على شخصية المجرم من خلال مقارنة ترتيب أشكال بصمات أصابع اليدين العشر للمتهم أو المشتبه فيه بما هو محفوظ فى سجلات تسجيل المجرمين الذين سبق أن حفظت بصماتهم بإدارات البحث الجنائى عند ضبطهم أو الاشتباه فيهم أو صدور أحكام عليهم فى جرائم معينة. وكانت المشكلة التى تواجهنا عند معاينة أماكن وقوع الجرائم وفحصها هى العثور على بصمة واحدة أو أكثر متفرقة بمكان الحادث. وكان يمكن أن تكون هذه البصمة مفيدة لو أن بين أيدينا متهمين أو مشتبهاً فيهم مقبوضاً عليهم حيث يمكن مضاهاتها على بصماتهم. وفى الحالات التى لا يكون لدينا متهمون أو مشتبه فيهم تصبح هذه البصمة - أو البصمات المنفردة - عديمة الجدوى وتحفظ مؤقتاً على أمل الاستفادة منها مستقبلاً إن طرأ جديد يدعو لذلك.

والنظام الذى وجدته فى اسكتلانديارد كان مفاجأة لىّ. فبموجب هذا النظام كان من الممكن فى الحالات التى لا يترك فيها الجانى سوى بصمة واحدة أو أكثر بمكان الحادث، ولا يوجد متهمون أو مشتبه فيهم للمضاهاة على بصماتهم ... فإنه يمكن أن تصنف هذه البصمة - أو البصمات - ويمكن تحقيق شخصية صاحبها من خلال مقارنتها بالبصمات المحفوظة وفقاً لنظام "البصمة الواحدة" ، الذى بموجبه تحفظ كل بصمة إصبع على حدة بالسجل الخاص بالبصمات الفردية للمجرمين والخطرين المسجلين باسكتلانديارد.

وعندما انتهت الدراسة، وعدت إلى مصر كنت مقتنعاً جداً بهذا الأسلوب الجديد فى التعرف على المجرمين، وكنت مهتماً بإدخاله فى مصلحة تحقيق الشخصية "مصلحة الأدلة الجنائية الآن"، إلى أن وفقت فى ذلك عندما اتيحت لى الفرصة.

وكان مما استرعى انتباهى أيضاً ونحن ندرس فى اسكتلانديارد، الطريقة المنظمة التى يستخدمونها فى تسجيل المجرمين فى نظام المعلومات الجنائية لديهم وفقاً للأسلوب الذى يتبعه المجرم المتخصص فى تنفيذ جريمة معينة. وهو النظام المسمى "بأسلوب الإجرام Modus Operandi" .

هذا النظام فى مجال نظم المعلومات الجنائية يقوم على أساس أن لكل مجرم متخصص أسلوباً معيناً يميزه ويكرره فى ارتكاب جرائمه ولا يحيد عنه عادة، بحيث يصبح هذا الأسلوب علامة مميزة له أشبه بالعلامة التجارية التى تميز السلع، أو البصمة التى تميز الأشخاص. ويؤدى هذا النظام فى التسجيل الجنائى خدمات جليلة فى التعرف على المجرمين، مما مكن شرطة اسكتلانديارد باستخدامه من الحصول على العديد من النتائج الإيجابية فى التعرف على المجرمين فى جرائم السرقات بصفة خاصة.

الأمر الملفت للنظر، أننى عندما عدت من الخارج، توجهت إلى حكمدارية بوليس القاهرة، وقابلت مأمور الضبط بها، وحكيت له عن نظام الحفظ وفقاً لأسلوب الإجرام المطبق فى اسكتلانديارد. استمع إلىَّ مأمور الضبط، وأحالنى إلى الموظف المختص بالحفظ وفقاً لهذا النظام. وهالنى ما استمعت إليه منه، وما شاهدته من بطاقات مبعثرة لا تمت إلى النظام بأى صفة، والبون الشاسع بين النظرية والتطبيق. وفى نهاية حوارى مع هذا الموظف قال:" يظهر أنك فاهم ...أما الرؤساء اللى فوق دول مش فاهمين حاجة خالص، وأنا عاوز أقول لك بصراحة على سر ... النظام ده كله فى دماغى أنا، واللى عاوز معلومة بيسألنى أنا ..."قلت له:" يعنى الأرشيف فى دماغك، ولما تأخذ أجازة يبقى النظام كمان فى إجازة. " قال: "هو كده تمام" . كتبت تقريراً بما رأيت وسمعت، وسلمته لمأمور الضبط، الذى أمر بتحديث النظام فى ضوء ما جاء بالتقرير.



من أهم الدروس المستفادة أثناء وجودنا باسكتلانديارد، زيارتنا لأحد أقسام بوليس مدينة لندن. فى هذا القسم حضرنا تحقيقاً مع لص ضبط متلبساً فى الليلة السابقة بسرقة إحدى الشقق . تابعنا إجراءات التحقيق ... إثبات أقوال المبلغ وسؤال الشهود، والشروع فى استجواب المتهم بإلقاء العبارة التحذيرية التقليدية عليه التى يتطلبها القانون، والتى تقول: "أنت غير ملزم بإبداء أقوال لا تريد أن تقولها، لكن أى شىء تقوله يمكن أن يستخدم كدليل ضدك". وبعد هذا التحذير يبدأ استجوابه . وفحص وتحريز الأدوات المضبوطة معه فى أكياس من البلاستيك، وأخذ بصماته والكشف عن سوابقه ... إلى آخر ما يتطلبه الموقف من إجراءات يقتضيها القانون وسلامة التحقيق. لم نجد شيئاً جديداً فى كل ما سردت سوى التحذير الذى أشرت إليه، والمعاملة الطيبة التى يلقاها المتهم أثناء التحقيق معه.

ثم كانت المفاجأة الكبرى التى لم نكن نتوقعها. فقد وجهت إلينا الدعوة لحضور جلسة محاكمة هذا المتهم فى نفس اليوم بالمحكمة المختصة بلندن.

ذهبنا إلى المحكمة، وأخذنا أماكننا فى قاعة الجلسة، وجىء بالمتهم، ومثل أمام القاضى، ووجه إليه ممثل الإدعاء التهمة، واعترف بجرمه دون مراوغة، ونودى على الشهود وأدلوا بشهادتهم. وتمت المحاكمة، وصدر الحكم. كل هذا يجرى ونحن لا نكاد نصدق ... بالله كيف اختزلت كل إجراءات التحقيق والإحالة للقضاء والمحاكمة وصدور الحكم فى يوم واحد؟ كان هذا الواقع الذى عايشناه وتعلمناه درساً ذا مغزى عميقًا جديرًا بالتسجيل، يعبر عن قمة الكفاءة وروعة الأداء فى إدارة العدالة الجنائية.

أين هذا مما يجرى عليه العمل فى بلادنا وفى العديد من بلاد العالم، حيث تبقى القضايا تتداول لسنين عديدة بالمحاكم، ويبقى المتهمون محبوسين لفترات طويلة يتعاظم خلالها اللدد فى الخصومة، وتتلاشى الغاية من الردع، ويتوارى مفهوم العدالة ... بل تصبح العدالة نوعاً من الظلم. حقاً إن تكلفة العدالة الجنائية فى بلادنا باهظة جداً، باهظة اجتماعياً وإنسانياً، وباهظة مادياً أيضاً للدولة والناس على حد سواء.

أقول، لقد كان من الصعب أن نصدق هذا الذى حدث لولا أننا كنا شهوداً عليه.

• • •

أما رجل البوليس فى لندن - وفى كل مكان بإنجلترا - فلم تكن تخطئه العين. أنيق فى زيه وسلوكه مما يضفى عليه الهيبة والوقار، يتحرك فى ثقة وتؤدة وخطى واثقة، على درجة عالية من الكفاءة فى الأداء والإلمام بمتطلبات المهنة، على علاقة حميمة بالشعب، يحظى بحب الناس عامة وباحترامهم وثقتهم، وبحب الأطفال بصفة خاصة ، ويداعبهم فى لطف ومودة.

هذه الدرجة الرفيعة لرجل البوليس فى إنجلترا نتاج فلسفة قامت عليها فكرة إنشاء البوليس الإنجليزى كهيئة مدنية ذات وظيفة اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى. وهى خدمة الشعب دون تعال أو تسلط مع الاحترام الكامل للحريات. ولأن البوليس يجب أن يتصف فى تعامله مع الناس بالود والدماثة فقد أصر مؤسسه «السير روبرت بيل» على أن يكون البوليس فى إنجلترا غير مسلح حتى أثناء قيامه بواجبات مهنته الشاقة، شأنه فى ذلك شأن رجال الإسعاف والإطفاء. فالبوليس هيئة مدنية ذات وظيفة اجتماعية وإنسانية... وهكذا يجب أن تكون. وهكذا بقيت كذلك فى إنجلترا رغم معاناة رجال البوليس فى بداية إنشائه من اعتداءات وتنكيل من رجال العصابات والمارقين.

إذا استوقفت رجل البوليس فى لندن لسؤال أو استفسار، لابد أن يبدأك بالتحية فى أدب وثقة قبل أن يجيب. وإذا لم يسعفه الرد ففى جيبه دليل صغير جمع فأوعى، مسجل به كل موقع وكل منشأة وكل مؤسسة وكل متجر وناد وفندق ومبنى حكومى، وكل ميدان وشارع وحارة ... إلخ. لذلك يندر أن يخذلك رجل البوليس فى إجابة طلبك.

وإذا استغثت ببوليس النجدة، فإن إدارة بوليس لندن تضمن وصول سيارة النجدة إليك أياً كان موقعك بالمدينة فى مدة أقصاها ٣ دقائق. وقد طلبوا منا إجراء تجارب استدعاء وقت نشاء أينما كان موقعنا لنتأكد بأنفسنا من دقة وسرعة الاستجابة. وبالفعل أجرينا بعض تجارب الاستدعاء، وكانت النتائج مؤكدة لكفاءة هذا النظام.

لقد صادفنا عدداً من المواقف التى تؤكد قدر الاحترام والثقة التى يمنحها الشعب فى إنجلترا لرجل البوليس، والمكانة المرموقة التى يحتلها فى قلب ووجدان المواطن. أذكر منها واقعتين: الأولى، تتلخص فى أننا كنا نحضر الاحتفال برأس السنة الجديدة بنادى "أعالى البحار" فى لندن. كانت قاعة الاحتفالات مملوءة عن آخرها بشباب وشابات أرادوا أن يجعلوا من هذه الليلة ذكرى غاية فى البهجة والسرور والمتعة. وكانت القاعة تعج بالصخب والموسيقى والصياح والضحكات الرنانة والطعام والشراب. وللأسف قامت مشاجرة بين فريقين من الشباب وحدث هرج ومرج، وتعالى الصراخ.

وفجأة ظهر رجل البوليس فى منتصف القاعة ، ورفع ذراعه لأعلى منادياً الجميع بالهدوء. وكأنه رفع عصا سحرية، ففى تجاوب سريع انتهى كل شىء ...انصاع الجميع ليد القانون ممثلاً فى رجل البوليس ، وعم الهدوء، وعادت القاعة إلى سابق عهدها. نظرت وزملائى إلى بعضنا البعض نتساءل ... "فين الخناقة ... عسكرى واحد يفض عركة زى دى ...؟ ما هذا الانصياع ..؟ دول مش جدعان...." لكن هذا هو قَدْر وقدَّر رجل البوليس فى وجدان الشعب هناك.

والواقعة الثانية، تتلخص فى أن أحد رجال البوليس فى مدينة صغيرة بشمال إنجلترا أراد أن يستوقف سائق شاحنة لتجاوزه إشارة المرور. فما كان من السائق المخمور إلا أن صدمه بالسيارةِ فسقط رجل البوليس شهيداً. قامت الدنيا ولم تقعد فى جميع أنحاء إنجلترا ... مصرع رجل بوليس أثناء وبسبب تأدية واجبه ... هذا أمر مفزع نادر الحدوث، بل مستبعد الحدوث. تناولت الخبر كل وسائل الإعلام، وكان أول نبأ يذاع فى جميع النشرات الإخبارية.

وجاءت صورة وقصة حياة رجل البوليس وعائلته وأطفاله متصدرة الصفحات الأولى فى كبرى جرائد الصباح، وصور جنازته المهيبة وباقات الزهور تتقدمها مع عمدة البلدة وكبار مسئوليها ومواطنيها.

واستقر الشهيد فى قبره، والتف الناس من حوله فى وداع أخير، وحول القبر صفت أكاليل الورد وباقات الزهور ... وكأنه قبر تشرشل الذى انتصر لبلده فى الحرب العالمية الثانية.



كانت الحياة فى إنجلترا فى ذلك الوقت ممتعة، فقد كان الإنجليز إنجليزاً حقاً بتقاليدهم وثقافتهم الأصيلة. ولم يكونوا هذا الخليط المتنافر من كل شعوب العالم ممن يعيشون على جزر المملكة المتحدة الآن. وكم من مواقف وطرائف صادفتنا وقفنا منها على قدر كبير من أنماط السلوك المتحضر وفن المعاشرة والعلاقات العامة والإنسانية.

أذكر أول مرة نحاول فيها ركوب الأتوبيس أن جرينا لملاحقته عند اقترابه من المحطة لنضمن الركوب، فقد كانت خبرتنا فى التعامل مع الأتوبيس فى مصر ما زالت تسيطر على سلوكنا. وإذا بمن حولنا ينظرون إلينا فى تعجب ودهشة، وربما فى سخرية أيضاً، ولا يجدون مبرراً لسلوكنا المضحك.

ووقف الأتوبيس فى المحطة ونزل منه ٤ ركاب، فنادى المحصل على طابور المنتظرين "أربعة ركاب من فضلكم"، وصعد الأربعة الذين عليهم الدور فى مقدمة طابور الانتظار فى هدوء وسلاسة ... ونظرنا إلى بعضنا البعض فى كثير من الحرج والخجل.

ذات مرة اشترى زميل لنا حذاء من ماركة معينة. وبعد أسبوعين من استعماله تبين ان به خطأ فى الصناعة، فأخذه إلى المتجر على استحياء وفى تردد وخجل. وبدون مناقشة أو جدل قدم له البائع حذاء جديداً بديلاً للحذاء المستعمل معتذراً فى أدب جم. وبعد يومين كنا نمر أمام نفس المتجر، فإذا بصاحبه ينادينا، ثم يخرج فى اثرنا ليستوقفنا، ويطلب منا مصاحبته إلى داخل متجره، ففعلنا. قال صاحب المتجر ..." لقد أعدتم لى منذ يومين حذاء به خطأ فى الصناعة وأعطيتكم بدلاً عنه ... لكن بقى لكم فرقاً فى الثمن أردت أن أرده لكم ...".

هكذا كان الإنجليز فى بلادهم فى تلك الأيام ... الجرائد والمجلات متروكة على الرصيف ليأخذ كل ذى حاجة حاجته ويترك ثمنها دون أى رقيب أو مختلس ... وزجاجات اللبن مملوءة فى الصباح وموضوعة على أعتاب أبواب المنازل والمحلات إلى أن يفتح أصحابها الباب فيأخذوها. وكنا عندما نستوقف مواطناً نسأله عن عنوان ... يبادرنا بخلع قبعته أولاً ، ثم ينحنى تحية للسائل، ثم يبدأ فى الرد على السؤال ... وهكذا. مثل هذه الأمور كانت فى زمانها بالنسبة لنا أموراً تستحق الإعجاب والتقدير.

وزرت إنجلترا أخيراً، وبحثت عن إنجلترا عام ١٩٥٣، فلم أجدها.

وتحدثت فى ذلك مع سفير إنجلترا فى مصر. أجابنى:" هذه حقيقة .. لقد تغير الكثير فى بلادنا الآن فى كل مهنة وكل متجر وكل مؤسسة وكل مكان، وخاصة بالمدن الكبرى، واختلط "الحابل بالنابل" لتجد مزيجاً غريباً من الشعوب والأجناس فى تنافر وتنافس، هم محصلة عملية التغيير السريع المذهل، وهم الذين يشكلون شعب المملكة المتحدة الآن".

وبانتهاء الدراسة بإنجلترا، عدت مرة ثانية إلى مصر، وإلى عملى بخيالة كلية البوليس.



١٥

تحـــــقـــــيق الشخصية ١٩٥٤ ... حكاية حالة مَـــرَضـــيَّـــة:

بعـد بضعة شهور من انتهاء دراستى بإنجلترا وعودتى لعملى بخيالة الكلية، استدعانى قائد الكلية القائمقام محيى الدين أحمد لمكتبه. وكانت مفاجأة غير سارة ... قال لى القائد: "طبعاً أنت عارف أنى أنا اللى طلبت نقلك للكلية ... لكن للأسف أنا مضطر أفرَّط فيك ..." ثم استطرد ويده ممدودة إلى بصحيفة يومية قائلاً: "خد إقرأ المكتوب النهارده فى الجريدة دى." وأشار إلى "زجل" كتبه الأديب بيرم التونسى ... مضمون الزجل يقول: إذا أردت أن تذهب إلى مصلحة تحقيق الشخصية، فتوجه إلى شارع منصور بباب اللوق، وتخير أقذر مبنى فى هذا الشارع، وأدخله وأنت مغمض العينين، حينما تفتح عينيك ستجد أنك بداخل مصلحة تحقيق الشخصية.

قال القائد أن السيد زكريا محيى الدين، وزير الداخلية، قد قرأ هذا الزجل ولم يصدقه. ولما كان مبنى مصلحة تحقيق الشخصية ملاصقاً لمبنى الوزارة الذى به مكتب الوزير، فقد نزل الوزير من مكتبه وتوجه إلى مبنى تحقيق الشخصية، وحاول الدخول ولكنه لم يكمل المحاولة بسبب الفوضى والأوضاع المتردية بها. فعاد إلى مكتبه من فوره، واتصل بقائد الكلية، وطلب منه ترشيح أحد الضباط للنقل إلى تحقيق الشخصية ليتولى "**عملية الإنقاذ** ..." وهو مفوَّض أن يفعل ما يراه محققاً للصالح العام. ووقع اختيار القائد علىَّ...!

لم أعلق على ما قاله، فقد كنت فى حالة صمم نفسى ومعنوى، وكأنى لم أسمع ولم

أفهم شيئاً، وأحسست بضيق شديد جعلنى أشعر بأن الصمت أفضل وسيلة للتعبير عن حالى. ولم يكن هناك مجال للنقاش أو التردد، فأنا جندى مأمور كتب علىَّ القتال والترحال، ولم يكتب لى الاستقرار فى العمل الذى أتوق إليه وأهنأ به ويسعدنى سواء بالإسكندرية أو بالكلية.

مصلحة تحقيق الشخصية - الأدلة الجنائية حالياً - من أهم مصالح وزارة الداخلية العاملة فى مجال الأمن العام. فهى العمود الفقرى للبيانات الأمنية كجهاز معلومات يضم سجلات المجرمين المحكوم عليهم وصحف حالتهم الإجرامية، وسوابقهم والأحكام الصادرة ضدهم. وهى المنوط بها حفظ بصمات الأصابع لكل هؤلاء لتحقيق شخصيتهم عند الضرورة . إلى جانب أنها تضم أيضاً المعمل الجنائى المركزى الذى يختص بفحص الأدلة المادية ومخلفات الجرائم كالأسلحة النارية وبقع الدم ومخلفات الحرائق وأنواع الطلاء والعدد والآلات المستخدمة فى ارتكاب الجرائم ... إلخ، هذا بالإضافة إلى قسم التصوير الجنائى، الذى يقوم بتصوير المجرمين ومسرح الجريمة ومتعلقاتها ومرتكبيها والحوادث المختلفة.

هذه فكرة مختصرة عن المحطة الجديدة فى حياتى المهنية. مصلحة ذات رسالة هامة وحيوية، وهى عصب العمل المعلوماتى الأمنى، لا تعتمد عليها وزارة الداخلية فحسب، بل أن نظام العدالة الجنائية والقضاء كلها تعول على المعلومات المستقاة من هذه المصلحة عند نظر القضايا والحكم فيها وتحقيق شخصية المجرمين.

ذهبت إلى شارع منصور، وتخيرت أقذر مبنى فيه، أغمضت عينىَّ ودخلته، ولم يخطئ حدسى، أنا فى مصلحة تحقيق الشخصية. وعلى الرغم من أنه مبنى حكومى مستقل ذو طابع معمارى مميز، فقد أصابته عوادى الدهر. واجهة المبنى من الخارج اكتست بلون أسود، فقد تراكمت عليها على مر السنين طبقات من دخان الفحم والمازوت الذى كان يستعمل وقتئذ وقوداً لقاطرات خط باب اللوق/ حلوان وبالعكس ... وجميع النوافذ "حصيرتها" تالفة وبالية ومعظمها معطل يتعذر تحريكه لأعلى أو لأسفل. ولوحة نحاسية

تأكسدت بفعل الصدأ تحمل اسم المصلحة ويتعذر قراءتها.

وفور الولوج من الباب الرئيسى يجد الداخل نفسه فى غابة من البشر من كل الأشكال والألوان والأزياء والسِحّن، اختلط عليهم الأمر جميعاً، فلا أحد يعرف مكان مقصده أو يجد غايته، وفوضى وزحام أشبه بسوق عكاظ.

ورائحة كريهة تفوح من دورات المياه العفنة، وقد اكتسى لون القشانى الأبيض بها بطبقة بنية داكنة لتراكم مخلفات البشر عليها دون نظافة. حوائط المبنى من الداخل اكتست أيضاً بلون أسود، ولكنها هذه المرة من فعل المترددين على المكان، يمسحون أيديهم بها لتنظيفها من الحبر الأسود بعد الانتهاء من أخذ بصماتهم .

أقسام المصلحة كلها منهارة وبدون لافتات. القسم الفنى مثلاً، وهو المختص بفحص البصمات، يعمل به ١٢٠ موظفاً، وبه كرسى واحد لرئيس القسم مربوط بحبل إلى رجل المكتب حتى لا يطمع فيه الطامعون. أما الموظفون فمعظمهم يقف على مدى ساعات العمل، وبعضهم ينزع أدراج المكاتب للجلوس عليها. المكاتب ركام، ودواليب حفظ "الفيشات" بحالة يرثى لها وغير صالحة للاستعمال، وأدراجها لا تتحرك إلا بعضلات عتال. ويكاد يكون الرجوع إلى بياناتها أمراً شاقاً وأحياناً مستحيلاً. الأرض خشبية، لكن الخشب تآكل وبلىَّ من كثرة سكب جرادل المياه عليه عند محاولة تنظيفه، وفقد استواءه وظهر به الكثير من التعرج والنقر، زجاج النوافذ معظمه محطم، ولمبات الإضاءة بين مفقود ومحترق. القذارة والمهملات والتلوث فى كل مكان. هذه بعض ملامح صورة الوضع المادى لأحد الأقسام، وهو الوضع السائد فى جميع أقسام المصلحة وقتئذ دون مبالغة.

ماذا عن قاعدة البيانات فى هذه المصلحة الهامة ذات الرسالة الخطيرة ؟

كانت "فيشات" المجرمين وصحف سوابق المحكوم عليهم المحفوظة بالدواليب بعضها قد بلىَّ على مر الزمن، وبعضها الآخر أصبح مهلهلاً وبحاجة ماسة إلى ترميم، بعض البيانات طمس، وبعضها تآكل، وبعضها وضع فى غير مكانه، وبعضها ضل طريقه إلى موضعه الصحيح حسب ترتيب البصمات الفنى عند إعادته إلى مكانه بعد الفحص. كانت الأخطاء

كثيرة وصارخة، وكان الموظفون يختصرون الطريق على أنفسهم حتى لا يتحملوا مشقة فحص البصمات وترتيبها ومقارنتها وبحثها فى السجلات، فيختمون أوراق "الفيش والتشبيه" بختم "ليس له سوابق" دون فحصها، وكفى الله المؤمنين شر القتال. وما أكثر ما كانوا يفعلون ذلك، وما أكثر ما كان ضباط المباحث فى المراكز والأقسام يناقضون تقارير المصلحة، ويكتشفون أن الصحيفة التى بين أيديهم والتى تحمل ختم "ليس له سوابق" صاحبها له عدد من السوابق مسجل لديهم محلياً.

وهكذا فقدت المصلحة - التى يفترض أنها المرجع المركزى للمعلومات - مصداقيتها وصلاحيتها، بل فقدت أهليتها فى نظر رجال الأمن الذين يعتمدون عليها أساساً كمصدر رسمى عليم موثوق فيه.

إلى جانب هذا كان المفترض أن طالب صحيفة السوابق يتسلمها خلال أسبوع. لكن بسبب الإهمال وعدم الانتظام فى العمل والتراخى وضعف نظام الرقابة والإشراف أخذت هذه الصحف تتراكم، ويتأخر تسليمها، إلى أن وصل المدى الزمنى للحصول عليها إلى ٦ شهور على الأقل. وبلغ عدد الصحف المتراكمة والمتأخر إنجازها قرابة ٧٠ ألف صحيفة مكدسة فى غرفة بالبدروم دون عناية. وإزاء هذا التأخير اضطرت الدولة إلى الاكتفاء بقبول إيصال طلب استخراج الصحيفة عند التعيين فى الوظائف، إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً وتصل الصحيفة بعد ٦ أو ٧ شهور.

أما الطامة الكبرى فهى صور الفساد والممارسات الخاطئة التى كان يلجأ إليها بعض موظفى المصلحة. كانت هناك صفقات تعقد فى إحدى مقاهى باب اللوق بين بعض الموظفين المنحرفين وبعض أصحاب الصحف الجنائية من معتادى الإجرام والمسجلين الخطرين والمحكوم عليهم فى العديد من الجرائم. بموجب هذه الصفقات يتقاضى الموظف خمسة جنيهات - أكرر خمسة جنيهات فقط - مقابل تسليم أصل الصحيفة الجنائية المحفوظ بالمصلحة لصاحبها ... بذلك تختفى الصحيفة وتختفى سوابق المحكوم عليه ويصبح غير مسجل بالمصلحة، ويمثل أمام القضاء وصحيفته بيضاء من غير سوء ... ! موظف درجة ثامنة أو سابعة يملك ما لا يملكه وزير العدل ، بل ما لا يملكه رئيس الجمهورية من اختصاصات .

ثم ماذا عن العنصر البشرى؟ كان موظفو تحقيق الشخصية وقتئذ ينعتون "بالمطاريد". أىُ مطاريد هم...؟" مطاريد جميع مصالح وإدارات وزارة الداخلية. كان أى موظف فى أى جهة بوزارة الداخلية يرتكب مخالفة جسيمة أو جرماً ويحقق معه ويوقع عليه جزاء، يقرن هذا الجزاء بعبارة "مع النقل إلى مصلحة تحقيق الشخصية"، وكأنها عقوبة تبعية نص عليها القانون. وهكذا تجمعت كل هذه النوعيات المنبوذة من البشر لسوء الأداء وسوء السلوك فى هذه المصلحة، وأطلق عليهم مصطلح "المطاريد" . كانوا فى حالة من الاستياء والضجر والضياع. لسان حال الموظف يقول "أنا فاقد فاقد ... سوف أفعل ما أشاء وقتما أشاء كيفما أشاء وليفعلوا بى ما شاءوا ... فماذا يضير الشاة سلخها بعد ذبحها...؟".

كان عدد موظفى المصلحة قرابة ٥٠٠ موظف جميعهم من المدنيين. أعلى نسبة حضور لم تكن تتجاوز ٥٠٪، والباقون غائبون أو متغيبون. هذا يبيع تذاكر فى شباك سينما، وذلك يعمل فى إصلاح أقلام الحبر، وثالث يعمل فى كشك سجاير، ورابع سائق تاكسى، وخامس يصلح الولاعات و ... و إلخ.

أما الفاجر منهم فهو يبيع صحف السوابق لأربابها، على بعد أمتار من عرين كل أجهزة الأمن العام والمباحث الجنائية ووزارة الداخلية ... !

لا أريد أن أتعرض للمظهر المادى للموظفين لسبب بسيط، هو أنهم كانوا عند المستوى الأدنى من الدخول، وبالكاد كانوا قادرين على مواجهة أعباء الحياة لموظف فى الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة على أكثر تقدير. ومن ورائهم أسر يعيش أغلبها على مرتب الموظف. فلم تكن عمالة النساء قد أخذت وضعها الحالى. وكان أغلب الموظفين ينفقون مرتباتهم الضئيلة خلال الأسبوع الأول من الشهر سداداً لالتزامات مطالبين بها، ثم يعيشون باقى الشهر "على الدفتر" أو "شكك" فى كثير من الضنك والمعاناة.

أما الجانب النفسى والمعنوى فقد كان فى الحضيض. فهم يعملون فى مصلحة مهمشة رغم أهميتها، هى مأوى للفاشلين والمشاغبين والمتسيبين. رؤساؤهم وصلوا إلى مناصبهم

بداية من قاع الهرم، ولا يعرفون شيئاً عن أساليب الإدارة الحديثة والتنظيم والعلاقات الإنسانية. معظمهم يعانى من حالة من الركود الوظيفى، ومعظمهم ينطبق عليهم مصطلح "الموظفون المنسيون " لسنوات عديدة، فى وقت لا تنسى فيه الحكومة علائق خيولها وبغالها يومياً . وحتى علاواتهم الدورية المستحقة لهم لم تكن تصرف فى مواعيدها وتتأخر شهوراً طويلة. لذلك لم يتورعوا عن الاتجار بصحف السوابق ومبادلتها بخمسة جنيهات يتيمة.

كان واضحاً بصورة جلية أن المصلحة تعانى بشدة من ظاهرة عدم إحساس العاملين بها بالانتماء إليها. فمكانة المصلحة فى نظر وزارة الداخلية وفى تقدير الرأى العام لم تكن تغريهم على الشعور بالفخر أو الزهو بعملهم بها، بقدر ما كانت تشعرهم بنوع من الخزى والخجل. كذلك لم يكن لدى العاملين إحساس قوى بالهدف الذى يعملون من أجل تحقيقه، وقيمة وخطورة المهمة التى تؤديها المصلحة كحلقة فى سلسلة الجهود الموجهة لمكافحة الجريمة وضبطها وتحقيقها وإقرار العدالة. كان كل ما يشعر به معظم العاملين بالمصلحة أنهم مسخرون لأداء عمل روتينى لا تبدو له بداية أو نهاية أو أهمية. وكانت علاقات العمل الاجتماعية والإنسانية واهية، وروح الفريق مفتقدة. فقد كان العاملون مشتتين بين أعمال خارجية تأتى فى المقام الأول من اهتماماتهم، وبين عملهم الرسمى ذى المرتبة الثانوية.

ولم يجد العاملون من يهتم بحقوقهم المشروعة الضائعة، فالعلاوات السنوية المستحقة لهم ضاقت بهم السبل للحصول عليها، وإمكانات العمل الضرورية لممارسة مهامهم غير متوفرة، والمناخ المادى والمعنوى غير موائم. وهكذا ساد مناخ العمل بالمصلحة إحساس بعدم التقدير، وعدم الرضا وعدم الاستقرار، ورغبة ملحة لدى معظم العاملين فى النقل إلى أى جهة أخرى. مما جعل الكيان التنظيمى والاجتماعى والإنسانى لمصلحة تحقيق الشخصية هشاً ومتنافراً وسقيماً، أقرب إلى التفكك والانهيار منه إلى التماسك والصلابة.

ثم ماذا عن جمهور المتعاملين مع المصلحة من طالبى صحيفة السوابق "الفيش والتشبيه" ، للتوظف بالحكومة أو للعمل بكافة الجهات والمهن التى تتطلبها أو لأغراض أخرى؟ كان عدد المترددين على المصلحة يومياً من هذه الفئات يتراوح بين ألف وألفىّ

شخص حسب مواسم الاحتياج إلى الصحيفة، مثل التخرج من المدارس والجامعات والسعى لطلب الوظيفة أو الالتحاق بالكليات العسكرية وكلية الشرطة، أو عند الإعلان عن وظائف والتوظف بالحكومة. كان راغبو الحصول على الصحيفة يحضرون منذ السادسة صباحاً ليضمنوا مكاناً لهم فى طابور الانتظار الممتد خارج المصلحة لعشرات الأمتار، والكثيرون منهم لم يكن يصادفهم الدور قبل انتهاء مواعيد العمل، وبعد انتظار لساعات طويلة ينصرفون وهم محبطون ومغلوبون على أمرهم يلعنون الظروف التى اضطرتهم للسعى للحصول على هذه الصحيفة.



وسط هذه الفوضى التى تعيشها المصلحة كان المترددون عليها لقضاء مصالحهم ضحايا سوء الإدارة وسوء التنظيم وسوء المعاملة. وحتى يجد المواطن طريقه داخل مبنى المصلحة المكون من بضعة طوابق لينجز حاجته، كان عليه أن يقطع ما لا يقل عن مائة متر فى بحث وتردد على المكاتب المتناثرة فى مواقعها بالأدوار المختلفة حتى ينتهى من قضاء مصلحته ... أى أن الألف مواطن يقطعون ما يعادل ١٠٠ كيلو متر يومياً سيراً على الأقدام داخل هذا المبنى، ومع تضاعف العدد تتضاعف المسافة.

مسألة لا تخضع لفكر سوى، أو منطق مقبول، أو أسلوب علمى. بل هى عملية عبث بمصالح الناس ووقتهم وأرزاقهم، عملية تعذيب ومضيعة للجهد والوقت، وسوء إدارة، وتدنى فى الأداء. إلى جانب سوء المعاملة التى يلقاها المواطن من موظفين منبوذين ومتعبين وفى حالة ضياع مادى ومعنوى.

وتنتهى هذه الحلقة الشريرة بأخذ بصمات الأصابع، ثم لا يجد المواطن وسيلة لتنظيفها من حبر البصمات سوى ملابسه أو بمسحها بحائط المبنى.

ويخرج المواطن وبيده إيصال هو كل ما يطمع فيه، لأن الصحيفة نفسها لم تكن تصدر قبل نصف عام أو يزيد.

استطيع أن استرسل فى السرد ... لكننى أعتقد أن ما قدمت يكفى لاستكمال إطار

صورة سلبية وقاتمة عن واقع الحال فى مصلحة تحقيق الشخصية عام ١٩٥٣، عندما شاء قدرى أن أنقل إليها لأشغل منصب "أركان حرب" المصلحة. ذلك المنصب الذى لم يكن مقرراً من قبل فى سابق تاريخها وبنائها التنظيمى.

مرة ثانية أدير ظهرى لمكان أعتز به، وعمل أحببته، وصحبة متميزة جميلة ... أدير ظهرى لكلية البوليس. اتجهت إلى وجهتى الجديدة، وعملى الجديد .. أركان حرب مصلحة تحقيق الشخصية. وفى شارع منصور بباب اللوق، أغمضت عينى، وشققت طريقى داخل المصلحة وسط الزحام والفوضى والضوضاء. وحين فتحت عينى كان هذا هو الحال الذى وصفته فى السرد الذى قدمته. وكنت أول ضابط يعمل فى هذه المصلحة منذ إنشائها.



مدير عام المصلحة كان يقضى عطلة الصيف بالخارج. ووكيل المصلحة يديرها فى غيابه. دخلت مكتب الوكيل، وكنت ارتدى زيىّ الرسمى برتبة يوزباشى "نقيب". وجدته محاطاً بمجموعة من الموظفين ورؤساء الأقسام، والكل مستغرق فى نقاش حاد وجدل عقيم حول العلاوات الدورية المتأخر صرفها لبضعة شهور ... ولم ينتهوا إلى شىء، ولم يشعر أحد بوجودى، ولعل البعض شعر ولكن أمرى لم يشغله عن الجدل والنقاش.

وأخيراً نظرنى الوكيل، وبادرنى بالتساؤل - وأنا ما زلت واقفاً بمكتبه - قائلاً: أى خدمة؟ قلت : أنا فلان، نقلت إلى هنا فى وظيفة أركان حرب المصلحة. قال: يعنى إيه أركان حرب؟ سكت....، وهو أيضاً لم يهتم بمتابعة الحديث معى. قال: « اتفضل ... » . قالها على مضض، ونادى على الفراش وطلب لى «شاى» دون أن يسألنى عن رغبتى. جلست ... وقلت بينى وبين نفسى "الحديث مع هذا الرجل غير مجدٍ ومضيعة للوقت". وعاد هو للنقاش والجدل مع حوارييه.

ربما كان هذا الوكيل هو نفس "المودل" الذى استلهم منه الأستاذان أحمد رجب ومصطفى حسين شخصية "عبد العاطى البيروقراطى". بدأ حياته الوظيفية من أسفل السلم الوظيفى حتى وصل إلى منصبه. ولأنه صعد من بين زملائه، ولأنه ضعيف

الشخصية والأداء، فلم تكن له هيبة أو مكانة - شكلاً وموضوعاً - وسط المجموعة الملتفة حوله، وكثيراً ما كان بعضهم يحتد عليه أو يُخَطّئه، أو يخرج أثناء الحديث عن حدود اللياقة فى التعامل بين الرئيس والمرؤوس، وهو مع هذا غير متأثر وغير مسيطر مما يوحى بأن نمط علاقات العمل ياخذ مساره المألوف. فلما جاءت ساعة الانصراف، ذهب كل إلى حاله، وعدت إلى منزلى بمصر الجديدة.

أخذت أفكر فى حالى وأحاول أن أتدبر أمرى. أثناء وجودى بمكتب وكيل المصلحة. استرعى انتباهى أحد العاملين بالمصلحة اسمه الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم ، يعمل سكرتير المدير العام الموجود بالخارج. لاحظت أنه شاب متفتح مهذب وودود، وهو أقرب من صادفنى إلى نفسى. فى صباح اليوم التالى اتجهت إلى مكتبه، واستأذنته فى البقاء معه إلى أن تدبر لىّ المصلحة مكتباً أباشر عملى من خلاله. رحب بىّ فى صدق و ارتياح، وأخذت مكانى فى مكتبه أقرأ الصحف وأشرب الشاى، وأتابع عن كثب ما يجرى.

انقضى أسبوعان وأنا على هذا الحال، كنت خلالهما قد انتهيت من مهمتى، وعزمت أمرى واتخذت قرارى. فقد كانت فترة الأسبوعين كافية لأن أحصل على كل المعلومات والبيانات وألم بالحقائق الأساسية والضرورية، والتى سوف تكون أدوات ومادة عملى الذى يتعين علىَّ أن أبدأه دون إبطاء.



إن العرض والوصف والتحليل الذى قدمته فى الصفحات السابقة عن حال المصلحة وأحوال العاملين بها والمترددين عليها، هو حصاد عمل الأسبوعين اللذين قضيتهما بمكتب سكرتير المدير العام. كنت أتظاهر بقراءة الصحف، لكننى بينى وبين نفسى كنت أقوم بمهمة أخرى. وفى نهاية الأسبوعين كنت قد انتهيت من هذه المهمة ...انتهيت من دراسة وتشخيص الحالة المرضية للمصلحة. وكانت كل الظواهر والأعراض معبرة عن نوع الأمراض والعلل التى تعانى منها.

وضعت خطة العمل، وبرامجها، وأعبائها المالية، ومراحل تنفيذها، وتوكلت على الله .

الأمـر الذى أدهشنى أننا كنا فى بداية العـام الثـانى لثـورة يوليـو ١٩٥٢ ، وكـان الدفع الثـورى فى ذروة مداه، يجـرف أمـامـه كل مـخلفـات الماضى، ويعـصف بكل مـقـاومـة تحـاول إبطاء خطاه أو إعـاقة حـركة التـغيير الثورى «الراديكالى» الذى يكتسح كل مـا يصادفه من مخلفات ومعـالم عهد "بائد". كانت مصر فى صحوة مـفاجئة، استيقظت معها كل اسباب الحيـاة فـيـهـا، وأسـرعت خطى التـغـيـيـر الثـورى ممـتـدة إلى كل شىء. تبنت الثـورة شعـار "الاتحـاد والنظام والعـمل " ، ويبـدو أن هذا الشعـار على كـثـرة ترديده يومـيـاً قـولاً وغناءً، بمناسبة ودون مناسـبة، لم يسترعِ اهتمام مـصلحـة تحقيق الشخصية والعاملين بهـا ، على الرغم من أنهـا تتبع وزيراً ثائراً وعضواً بـارزاً بمجلس قيـادة الثورة، هو السيد زكريا محى الدين رائد حـركة النهـضة والإصـلاح والتـحديث بوزارة الـداخليـة، وعلى بعـد خطوات منه والحائط فى الحائط، فبقيت على حالها تغط فى ثبات عميق وكأنها فى بلد غير مصر.

كانت مصلحـة تحقيق الشـخصية تمر بحـالة مـرضيـة متـأخـرة. فالمنظمـات مثل الأفـراد تمرض مثلمـا يمرضون، وتصيبهـا العلة والوهـن مثلمـا يعتلون، ويسوء حالها ويقعدها المرض مثلمـا يقعـدون. وكلما كـان العلاج مبكراً كـان الأمل فى البُرء والشفاء كبيراً. لكن حالة هذه المصلحـة كانت متـأخـرة جداً ، لا تجـدى معـهـا سبل العـلاج التقليدية، أو المهادنة والصبـر عليها. وأصبح الخيـار الوحيد الذى لا بديل عنه ... « **هو العلاج بالصدمة**». تمامـاً مثلمـا يلجـأ الطبيب النفسى إلى استـخدام الصـدمة الكهـربائية لعـلاج الحـالات المرضية المتـأخـرة والتى استنفذت معها كل أساليب ووسـائل العلاج الأخرى دون جدوى.

لقد قمت بتشخيص الحـالة بطريقة علمية . كان قـرار العـلاج بالصدمة هـو الاختيـار الذى لا بديل عنه من وجهـة نظرى. لابد من صدمـة قـوية تحدث عمليـة زلزلة تهز كـيـان المصلحة، فتحدث إفاقة وصحوة تعيد الوعى والحياة والحياء إليها.

لقد جئت إلى هذا المكان فى مـهـمـة إنقـاذ ... وأعى مسـئـوليتى، وأعـرف التـزامى بأن أحقق ما يؤمله المسئولون فىَّ، وأن أثبت لهم أن ثقتهم كانت فى موضعها الصحيح. كل هذه الاعـتـبـارات جعلتنى أعيش فـى تحدٍ مـسـتـمـر مـفـروض علىَّ من داخلـى ... أن أكون أو لا

أكون. لم يعد يشغلنى من أمور الدنيا سوى أمر هذه المصلحة، تأخذ بتلابيبى، وتسيطر على فكرى وكل حواسى ليلاً ونهاراً، وأسابق الزمن للوصول إلى نتائج.

بدأت بإعداد مكتب لىَّ. وفى نفس اليوم أعددت مشروعاً باختصاصات "أركان حرب مصلحة تحقيق الشخصية". فهذه الوظيفة جديدة على المصلحة، ولم تكن هناك اختصاصات محددة لها. وضعت مشروع هذه الاختصاصات فى ١٤ بنداً شملت كل شىء فى إدارة المصلحة.

وجاء البند الأخير (رقم ١٤) ، جامعاً مانعاً ينص على اختصاص عام وشامل ويعطينى ترخيصاً بأن أفعل كل شىء. يقول بند (١٤) من الاختصاصات:

"وله أن يقرر كل ما يراه محققاً للصالح العام".

و الواقع ان هذا البند جمع فأوعى، بل كان يكفى أن يتضمن مشروع الاختصاصات هذا البند فقط، فقد كان وحده كافياً للبدء فى عملية شاملة للإنقاذ دون تردد أو تمهل.

أرسلت مشروع الاختصاصات إلى السيد زكريا محيى الدين، عن طريق الصاغ صلاح دسوقى أركان حرب الوزارة، فى مقره المجاور بوزارة الداخلية . وأرفقت به مذكرة قلت فيها: "السيد البكباشى زكريا محيى الدين وزير الداخلية ... تحية طيبة، وبعد ... أتشرف بعرض مشروع اختصاصات أركان حرب مصلحة تحقيق الشخصية التى اقترحها، وأجدها ضرورية للبدء فى مهمتى بما يمكننى من إنجازها على الوجه المأمول. وفى حالة تعذر إقرارها، أرجو التفضل بالموافقة على عودتى إلى عملى بكلية البوليس.... ووقعت المذكرة.

مما يسترعى الاهتمام هنا أن مصر كانت فى مرحلة مبكرة من الثورة، وأن أسلوب العمل وقتئذ كان يسمح لأهل الثقة بأن يخاطبوا وزراء الثورة مباشرة دون إبطاء أو تعقيدات إدارية، كإجراء يضمن فاعلية نظام الاتصالات وفورية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

فى اليوم التالى لهذه الرسالة استدعانى وكيل وزارة الداخلية الأستاذ حسين رأفت لمكتبه (وهو مدنى). ذهبت إليه، واستأذنت فى الدخول، وأديت التحية الواجبة. وأثناء ذلك

لمحت أمامه مشروع الاختصاصات الذى أرسلته بالأمس للسيد زكريا محيى الدين، وعليه علامة صح (√) بالمداد الأحمر فى أعلى ورقة المشروع. كانت هذه هى طريقة السيد زكريا محيى الدين فى إبداء الموافقة على المذكرات التى تعرض عليه، وكان يكتفى بذلك، فاطمأنت نفسى إلى موافقته. وبادرنى وكيل الوزارة قائلا :

- أنت طالب اختصاصات لك ؟

- أيوه يا أفندم ... بس دى اختصاصات لوظيفة أركان حرب.

- أنت طالب اختصاصات أكثر من اختصاصات المدير العام ...!

- سعادتك تعلم أننى نقلت للمصلحة فى مهمة صعبة، والاختصاصات دى هى اللى ممكن تساعدنى فى أداء مهمتى وإنجاز المطلوب منى بنجاح.

- لكن بالطريقة دى حيكون فيه تضارب فى الاختصاصات ومشاكل فى العمل ...!

-إذا كنت سيادتك شايف كده اسمح لى أرجع الكلية تانى، لأنه بدون هذه الاختصاصات يتعذر عمل شئ. أنا فكرت أنه لإمكان النجاح فى مهمتى فإن هذه الاختصاصات ضرورية حتى تتوازن مع المسئوليات المنوطة بى.

-طيب شكراً ...... اتفضل.

أديت التحية، وانصرفت عائداً إلى مكتبى وأنا مطمئن إلى النتيجة.

وكنت واثقاً أن هذا "الديالوج" مع وكيل الوزارة كان مجرد جس نبض واستكمالاً للشكل، أو وسيلة للتعرف علىَّ ، وأن المقابلة والحوار عملية "تحصيل حاصل" لا جدوى منها، لأن الوزير أقر المشروع كما هو.

وفى اليوم التالى صدر قرار بالاختصاصات كما جاءت بمذكرتى، ونشر فى الأوامر العمومية لوزارة الداخلية، وفى الوقائع الرسمية.

• • •

من أين أبدأ ... ؟ هذا هو السؤال.

فى نفس اليوم الذى صدر فيه القرار بالاختصاصات سلمت نسخاً منه إلى وكيل المصلحة وإلى جميع رؤساء الإدارات والأقسام بها، ووضعت صورة منه فى مكان بارز بمدخل المصلحة. طلبت من إدارة المهمات بالوزارة صرف ساعة توقيعات من تلك التى يوقع بها العاملون ويظهر وقت التوقيع قرين أسمائهم. وعقدت اجتماعاً عاجلاً مع المديرين ورؤساء الأقسام وشرحت لهم المهمة المنوطة بىّ، وأكدت على أن تعاونهم معىّ أمر حيوى للنجاح. وطلبت من كل منهم أن يوافينى خلال ٤٨ ساعة بتقرير يتضمن مشكلات العمل وآراءه ومقترحاته بشأن حل المشكلات وتطوير أساليب العمل والنهوض بمستوى الأداء.

وصلت الساعة الخاصة بالتوقيعات فى نفس اليوم، ووضعت فى مدخل المصلحة بجوار كشك الاستعلامات، وأعلن الموظفون بضرورة إثبات حضورهم وانصرافهم بها .

فى صباح اليوم التالى، وأثناء وجودى بمكتبى، سمعت هرجاً ومرجاً بطرقات المصلحة، ثم هتافات تردد: "يسقط أركان حرب تحقيق الشخصية... " خرجت من مكتبى استجلى الأمر، فعلمت ان الموظفين رفضوا التوقيع وتجمهروا محتجين على هذا النظام الجديد. كان الموقف يفرض علىّ أن أدير هذه الأزمة بذكاء وحنكة دون انفعال أو تهور، حتى أتمكن من امتصاص الغضب والسيطرة على الموقف. وعلى الفور ابتلعت كبريائى، وبهدوء أصدرت تعليماتى بأن يذهب كل إلى عمله، وأن ينصرفوا من الطرقات دون توقيع. ففعلوا وساد الهدوء مرة ثانية.

استدعيت رؤساء الأقسام وكلفتهم بعمل حصر فورى للموظفين الذين تزعموا حركة التمرد. قدم رؤساء الأقسام البيان المطلوب، وتحققت منه.

وفى نفس اليوم كانت هناك مذكرة تحوى أسماء ١٦ موظفاً قادوا زملاءهم للتمرد. أرسلت المذكرة للسيد زكريا محيى الدين بمضمون ما حدث. وأنهيتها بأننى لن أسمح لهؤلاء الموظفين المشاغبين بدخول المصلحة فى اليوم التالى، وعلى الوزارة أن تتصرف معهم بالأسلوب الذى تراه مناسباً. فى نفس اليوم صدر قرار وزير الداخلية بنقلهم جميعاً إلى

قنا، على أن ينفذ النقل فوراً. ونزل الخبر على الموظفين كالصاعقة .

وكان هذا الإجراء هو بداية العلاج بالصدمة.

فى اليوم التالى استوقفنى موظف وأنا قادم صباحاً إلى مكتبى. ويبدو أنه استشعر من تجربة الأمس أننى يمكن أن احل مشكلته. قال إن له علاوة متأخرة لم يصرفها على مدى بضعة شهور. ولما أبديت تعجبى من هذا الأمر، قال:" ده مش أنا بس اللى علاوتى متأخرة، ده فيه موظفين كتير زى حالى". اجتمعت برؤساء الأقسام فى نفس اليوم، وطلبت منهم عمل حصر بكل الموظفين المستحقين لعلاوات تأخر صرفها، على أن يوافونى بهذا البيان فى ٢٤ ساعة. فى صباح اليوم التالى كان أمامى بيانًا كاملاً عن الموضوع ، به أسماء ٧٤ موظفاً استحقوا علاوات تأخر صرفها لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة شهور.

كانت هذه فرصة مواتية لأن أقنع العاملين بأننى استهدف خيرهم جنباً إلى جانب خير المصلحة، وأن شدة اهتمامى بأهداف العمل وصالحه يتوازى معها اهتمامى بأهدافهم الشخصية.

ومرة ثانية، أعددت مذكرة بالموضوع وأرسلتها إلى السيد زكريا محيى الدين. وفى نفس اليوم صدر أمر إلى جميع موظفى الحسابات والشئون المالية بوزارة الداخلية بعدم الانصراف من مكاتبهم حتى ينتهوا من تسوية موضوع العلاوات المتأخرة لموظفى مصلحة تحقيق الشخصية.

وفى اليوم التالى كنت أقف بمكتبى وبيدى ٧٤ شيكاً بالعلاوات المستحقة للموظفين، أسلمها لهم وهم لا يكادون يصدقون ما يحدث. كان حالى تماماً مثلما كان حال الرئيس عبد الناصر ونحن نشاهده وهو يسلم صكوك تملك الأراضى الزراعية التى خضعت لقانون الإصلاح الزراعى لصغار الفلاحين.

ومرة ثانية جاءت هذه الصدمة من توابع الصدمة الأولى، وإن كانت من نوع آخر ... كانت صدمة إيجابية فى الاتجاه الإنسانى. جعلت العاملين يوقنون بأن هذا القادم الجديد عليهم قادر على الحسم والإنجاز،، وأنه لا يبغى النيل من أحد بقدر ما هو قادر على تحقيق مصالحهم فى إطار من الحرص على تحقيق الصالح العام.

واستجاب الرؤساء من فورهم، وتتابع وصول تقاريرهم إلىَّ، وفيها حصر للمشكلات واقتراحات بالحلول. كانت هذه العملية فى حد ذاتها عملية إيقاظ ودافعاً لهم للتفكير فى حال المصلحة، وإحساسهم بالمشاركة فى تقرير الأمور، وبأهمية دورهم فى عملية الإصلاح. وبالنسبة لىّ كانت المعلومات التى حوتها التقارير كافية لأن تعطينى الإحساس بأنى قد عشت فى هذه المصلحة أمداً طويلاً.

وبدأت عملية الإفاقة ... وعملية الإلانة والتطويع ... وعملية بعث الحياة وترميم الروح المعنوية، واستثارة الحماسة والجوانب الإيجابية فى البشر. جنباً إلى جنب مع مواجهة فورية لكل المشاكل المتعلقة بالمظهر والتجميل والنواحى المادية والتجهيزات وإعادة الأعمار لكل جوانب الحياة الإنسانية والمادية والإدارية والتنظيمية فى المصلحة.

ودارت عقارب ساعة الحضور والانصراف ... وأمامها وقف طابور منضبط من موظفى المصلحة فى نظام وهدوء. وبدأت نسبة الحضور ترتفع من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ فى قفزة واحدة. واستمرت فى الارتفاع تدريجياً على مر الأيام حتى وصلت قرابة ٩٥٪. وهى نسبة عالية ومفاجئة، لم تدر بخلد أكثر المسئولين تفاؤلاً، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أعداد الموظفين المرضى والذين فى أجازات والغائبين لأعذار مقبولة.

عادت السيطرة التى كانت مفتقدة تماماً، وعاد معها الانضباط والنظام والعمل. وصدقت حكاية الأسد والذئب والثعلب فى كتاب «كليلة ودمنه» ، حينما استوعب الثعلب الدرس من فعلة الأسد بالذئب عندما أطاح برأسه بضربة من قبضته حين جاء رد الذئب على الأسد على غير هواه . فكان الثعلب لبقاً وداهية فى إجابته على الأسد حين سأله : من علمك الحكمة... ؟ فأجاب الثعلب : « رأس الذئب الطائر...! ».

عندما عاد المدير العام من الخارج. كان كل ما يجرى بالمصلحة مفاجأة له. ونقل إليه الوكيل والمديرون ورؤساء الأقسام شريط الأحداث للفترة التى انقضت منذ سفره للخارج. وحكوا له قصة الوافد الجديد على المصلحة الذى أخذ بناصية الأمور، وبدأ حركة التطهير والتغيير والإصلاح.



كان المدير العام الدكتور محمد زكى شخصاً مهذباً ومتزناً وذكياً. وكان من الجلى أنه فى تقييمه للأمور لم يسؤه أن أركان حرب المصلحة بيده سلطات واسعة، وموضع ثقة كبيرة، بقدر ما أسعده أن ما يحدث يحدث للصالح العام، ولصالح العمل، ولصالحه هوشخصيًا كمدير عام يهمه أن تنهض المصلحة وأن تتعافى، وأن تنطلق وتتجمل. فهو المستفيد الأول من ثورة التغيير الذى يأخذ طريقه دون تمهل، ودون أن يتكلف هو أعباءها وخوض معاركها وتحدياتها. ومن ناحية أخرى، أدرك المدير العام أنه لم يكن باستطاعته إيقاف مسيرة الأحداث وحركة الإصلاح أو إبطاء قوة اندفاعها، لأن طبيعة المرحلة التى كانت مصر تمر بها فى ذلك الوقت لم تكن تسمح بذلك. عشرات المهام أنجزت فى كل اتجاه وفى كل المجالات. نهضة شاملة تستهدف عمل "عَمرة كاملة" لكل عناصر هذه المنظمة، تشمل الإنسان والنظم وأساليب وطرائق العمل والأخذ بأسباب الإدارة العلمية، وترشيد الأداء والانضباط وإعادة التنظيم، وإشباع الحاجات النفسية والمادية الأساسية للعنصر البشرى، وتفعيل علاقات العمل وتحديث الكيان المادى ... إلخ.

وقبل مضى عام ونصف العام من بدء المواجهة الصريحة الشاملة الحاسمة للمشكلات كانت مصلحة تحقيق الشخصية قد تعافت تماماً وأخذت رونقها، وعاد لها اتزانها النفسى، واستقر كيانها التنظيمى والاجتماعى والمادى.

الشهادات تستخرج خلال أسبوع واحد، والمستعجل منها يسلم فى ٢٤ ساعة. صحف الحالة الجنائية المحفوظة "بالشانونات" تم ترميمها وعمل نسخ جديدة منها. طبقت أساليب الإدارة الحديثة ودراسات الوقت والحركة فى استخراج شهادات الحالة الجنائية، واختصار خطوات هذه العملية فى مسافة ٨ أمتار بدلاً من ١٠٠ متر، ونظمت خطوات استخراجها فى تتابع أشبه بخط الإنتاج. الروح المعنوية مزدهرة، والإحساس بالانتماء وبالثقة بالنفس وبالتقدير وبروح الفريق كلها فى تألق. الرغبة فى العطاء واستنفار الطاقات الكامنة ملموسة، مما مكن من إنجاز ٧٠ ألف شهادة متأخرة ومكدسة بالبدروم فى ٦ شهور خلال ساعات العمل الإضافى مدفوعة الأجر. أطقم أثاثات إيديال كاملة

وعصرية لجميع الأقسام. مكتب جديد وكرسى لكل موظف، ووسائل انتقال حديثة، وسيارة معمل جنائى متنقل مجهزة بكل الإمكانات لتنطلق إلى أماكن الحوادث وبها فريق من أكفأ الخبراء فى رفع البصمات ومضاهاتها أخذوا يحققون نتائج باهرة. إدخال "نظام البصمة الواحدة" الذى سبق أن ألمحنا إليه وكان تحديثاً غير مسبوق. دواليب حديثة لحفظ السجلات أدراجها تتحرك على "رمان بلى" ، إضاءة تغمر المكاتب بقاعات فحص البصمات. المبنى جميعه تم ترميمه وطلاؤه وإصلاح جميع مرافقه، الطرقات مضاءة فى بهاء، ومعلق على جدرانها لوحات جمالية وصور وبيانات عن إنجازات المصلحة والقضايا التى أسهمت فى ضبطها.

نباتات الظل، ولوحات إرشادية، ولافتات على كل الأقسام والمكاتب. فرق رياضية بزى مميز، كافتيريا، وفترة راحة أثناء ساعات العمل ... إلخ.

وباختصار بدت مصلحة تحقيق الشخصية وكأنها قد استعدت وتجملت ليوم افتتاحها. الكل يشعر بالانتماء والفخر والسعادة. وكم كنت فخوراً وأنا أشارك أسرة المصلحة سعادتهم بكل ما تحقق على مدى قرابة عامين من العمل الجاد. بل كم أشعر بالسعادة الآن وأنا استدعى هذا التاريخ الذى مضى عليه قرابة نصف قرن من الزمان. لقد كانت هذه الإنجازات فى زمانها تسبق عصرها، وبمثابة نموذج صالح للتطبيق فى مصالح الحكومة وأجهزة الدولة الأخرى ، متى توفرت عناصر ومقومات النجاح التى قامت عليها تجربة تحقيق الشخصية.

ومن واقع هذه التجربة المحدودة يتأكد أنه لولا دعم ومؤازرة وزير الداخلية السيد زكريا محيى الدين ما كان يمكن أن يكتب لهذه التجربة النجاح الذى حققته. فقد كان زكريا محيى الدين يعمل بمنهج ثورى، وبفكر خلاق مبدع، وبعقلية تنظيمية تقدمية، فأعاد صياغة رسالة الوزارة من مجرد جهاز لسيطرة الحزب الحاكم وضمان نتائج الانتخابات لصالحه، إلى جهاز عصرى خادم ذى أهداف أمنية قومية فى المقام الأول.

أصبحت المصلحة محط الأنظار والإعلام والزيارات والدراسات. الوفود الأجنبية التى تزور وزارة الداخلية تبدأ زياراتها بالمصلحة.

وطلبـة الدراسـات العليـا فـى الإدارة والتنظيم بتجـارة القـاهرة يزورونهـا مع أسـاتذتهم للوقوف على تجربة إدارية رائدة جديرة بالرصد والدراسة والتطبيق، وتحقيقات صحفية، وبرامج إعلامية ... إلخ.

وأصبح على من يقصد مصلحة تحقيق الشخصية أن يذهب إلى شارع منصور، وأن يبحث عن أجمل وأنظم مبنى فيه، ثم يغمض عينيه ويدخله، وحينما يفتحها سيجد نفسه داخل مصلحة تحقيق الشخصية...

وفعلها السيد زكريا محيى الدين، ومنحت أول وسام فى حياتى المهنية تقديراً لهذا الإنجاز.



الدروس المستفادة :

خرجت من تجربة مصلحة تحقيق الشخصية بعدد من الدروس الهامة :

الأول: أن كل حركة إصلاح جذرى "راديكالى" يجب أن تؤازرها القيادة السياسية بقوة دفع عالية لكى تحقق الانطلاق نحو تحقيق أهدافها. فتمنح القائمين عليها الثقة الكاملة، وتساندهم، وتحميهم من الطعنات الخلفية. وإلا فإن محاولة الإصلاح سوف تتعثر أو تكون محدودة النتائج، أو تبوء بالفشل.

الثانى: أن أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج هو الوسيلة المثلى الفعالة للأداء والإنجاز فى مثل هذه الحالة. وهذا يتطلب اختيار القيادة الصالحة – بكل مقومات الصلاحية – لمباشرة مهام عمليات الإصلاح والتغيير، ومنحها الصلاحيات والاختصاصات والسلطات اللازمة، مع تحديد المسئوليات المقابلة لذلك. وإطلاق يد هذه القيادة فى العمل واتخاذ القرارات الفورية دون التدخل فى الأساليب والطرق التى تستخدمها، فى ظل نظام فعال ومجزٍ وفورى للحوافز والروادع. على أن يتم التقييم على ضوء النتائج النهائية لا من خلال التدخل المستمر ومراجعة الأساليب والطرق المستخدمة.

الثالث: أن خلق درجة من التوتر الصحى الذى يهيئ مناخاً مواتياً لتحدى قدرات

العاملين، ويستثير حماستهم، ويجعلهم فى حالة يقظة ونشاط متجدد ينمى فيهم الرغبة فى التحديث والخلق والإبداع والتميّز والتنافس، ضرورة تقتضيها عملية إحداث صحوة واعية لخوض معارك التخلص من الماضى وتكريس الحياة للتغيير إلى الأفضل بروح وجسارة المحاربين، والحصول على الأفكار التقدمية ووجهات النظر المختلفة والنقد البناء. شريطة أن يكون التغيير هادفاً ومخططاً ومدروساً.

الرابع: أن العاملين المدنيين - مهما كانت أحوالهم وظروفهم المعنوية والمادية - يمكن أن يعبروا عن حقيقة معدنهم وأن يتحولوا إلى طاقة إيجابية منتجة متأججة النشاط والعطاء متى أتيحت لهم الظروف المناسبة للعمل فى منظمات تهتم بإشباع حاجاتهم الإنسانية والمادية الأساسية، وتهيئ لهم المناخ الصحى المناسب الذى يؤكد لديهم الإحساس بالهدف، والاعتراف بجهودهم، وينمى فيهم مشاعر الانتماء، والعمل بروح الفريق، ويحفزهم على استخراج أفضل ما فيهم من طاقات مبدعة وخلاقة.

الخامس: إن المنظمة تمر عادة بفترة محددة تكون خلالها فى حالة استعداد نفسى ومعنوى لتقبل محاولات التغيير مع قدوم قائد جديد . وعلى القائد أن ينتهز هذه الفرصة من فوره ويبدأ مهمته. وقد يؤدى الحرص على النجاح أن يتأنى القائد فى تقدمه، غير أن التباطؤ قد يفوت الفرصة المناسبة لانتهاز حالة الاستعداد والتعبئة النفسية، وربما يصعب على القائد إعادة تعبئة هذه الحالة إلى ما كانت عليه إذ ما تأخر فى البدء . بل وقد تكون عاقبة التأخر أن تطوى المنظمة القائد معها فيتأقلم مع الأنماط والأوضاع السائدة والأحوال المستقرة فيها ، فيفقد قدرته على الانطلاق فى ممارسة عمليات الإصلاح والتطوير والتغيير، وتكتسب المنظمة مناعة ضد تيارات فكره وآرائه ومحاولاته. وإذا أضاع القائد الفرصة المناسبة فإنها لا تصبح صالحة لأن تسمى فرصة.

السادس: أن التعلل بعدم توفر الإمكانات المادية والتمويل يمكن أن يكون خرافة كبيرة، وشماعة تعلق عليها خطايا الفاشلين والسلبيين وقليلى الحيلة. لم يصدق هذا الدرس فى تجربة مصلحة تحقيق الشخصية وحدها، إنما ثبتت صحته أيضاً فى كل التجارب التى خضناها ، وبصفة خاصة فى إنشاء وإدارة معهد تدريب الضباط، وإنشاء وإدارة أكاديمية

الشرطة ، وفى رئاسة اللجنة الأولمبية المصرية لدورتين متعاقبتين.

ذلك أن مهمة تدبير الاعتمادات المالية وتوفير الإمكانات الضرورية هى مسئولية القيادة الفاعلة الواعية، وتاتى فى مقدمة المهام والمعارك التى يجب أن يخوضها القائد مع الأجهزة المعنية دون استسلام أو إحباط حتى يحصل على بغيته. وهذا هو معيار التميز بين قائد جسور يعمل فى عزيمة وإصرار فيفوز بالاعتمادات المالية، وبين آخر يستسلم من أول مواجهة فيهيئ فرصة سانحة لغيره كى يقتنصها. والذين عرفوا النجاح فى شتى دروب الحياة يعلمون يقيناً أنه لا يأتى لمجرد حسن الحظ أو أداء ما ندرأ به المسئولية. فالنجاح يتطلب درجة من تقدير المسئولية تحملنا على أداء ما وراء متطلبات درء المسئولية ومطالب الوظيفة . والتفوق فى هذا الصدد ضرورة اجتماعية وسياسية تتطلب رؤى وقصداً وعزيمة وإصراراً.

السابع: إن النجاح على هذا الوصف، لا يمكن أن ينسب لشخص أو قائد بمفرده. وإنما هو عادة نتاج عمل فريق متكامل متعاون متضافر الجهود من قيادات مؤمنة بهدفها، على استعداد لتكريس جهودها من أجل تحقيقه. فى هذا المجال أذكر بكل الاعتزاز والتقدير زملاء من هيئة الشرطة هما اللواء يوسف بهادر واللواء عبد الفتاح رياض عالم التصوير الجنائى، واللواء الدكتور عبد العزيز حمدى عالم بحوث المعمل الجنائى "Criminalistics" . فقد كان لهم فى مرحلة تالية دورهم الرائد - كل فى مجاله - فى عمليات التحديث والتطوير بالمصلحة. كما كانت لكل منهم إسهاماته فى إذكاء الحركة العلمية بوزارة الداخلية فى مجالات البحث والتحقيق والتصوير الجنائى. كما أذكر بكل الاعتزاز والتقدير من قيادات العاملين المدنيين الذين سعدت برفقتهم الزملاء الأساتذة محمد إحسان، وسعيد الذهبى، وعبد الفتاح شفشق، وأحمد كمال، وفؤاد فريد، وشفيق إسكندر، ومحمد فهمى، ووديع بشارة، وفريد عوض، الذين لم يضنوا بجهد، وتعاونوا فى صدق، وأجزلوا العطاء هم وزملاؤهم ومعاونوهم.



١٦

مع الرئيس عبدالناصر ... من المنشية إلى باندونج :

في بداية ثورة ١٩٥٢ ، ومثل أى ثورة ، كان الهدف الأول للثوار هو تأمين الثورة . وأعتقد أن هذه قضية غير قابلة للجدل . لأن عنصر التأمين هو الذى يضمن للثوار الحياة والاستمرار فى مقاعد الحكم ، وللثورة الاستقرار والانطلاق لتحقيق أهدافها .

وخلال مراحل الثورة الأولى ، لم تكن الأجهزة الأمنية خارج وزارة الداخلية على درجة كافية من الخبرة والتمرس والدراية بالأبعاد المختلفة لمتطلبات عملية تأمين رئيس الجمهورية ، كما أنها لم تكن قد استكملت كوادرها المؤهلة لأداء هذه المهمة بكفاءة عالية . وكان التفكير فى تأمين شخص الرئيس جمال عبد الناصر بواسطة القوات المسلحة غير وارد فى ضوء عدد من الاعتبارات الهامة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت . الأول : أن الرئيس لم يكن راغباً فى أن يظهر فى المناسبات الشعبية والجماهيرية فى حراسة أفراد من الجيش ، وقد فجر ثورة شعبية تحظى بتأييد وحب مطلق من جماهير مصر وشعبها ، مخافة أن يساء فهم المظهر العسكرى للحراسة المحيطة بالرئيس ، ويؤل تأويلاً خاطئاً لا يتفق مع ما يتمتع به عبد الناصر من شعبية جارفة . الثانى : أن الجيش خلال تلك المرحلة المبكرة من مراحل الثورة كان منشغلاً بقضايا عديدة وأمور هامة وملحة فرضت نفسها على الساحة ، وكان على الجيش أن يتصدى لها ويحسمها . الثالث : أن أجهزة الأمن خارج وزارة الداخلية لم تكن لديها الخبرة الكافية بالتعامل مع المجتمع المدنى ، خاصة فى المناسبات الجماهيرية الضخمة التى كان يحضرها الرئيس عبد الناصر . تلك الخبرة التى

تكتسب عن طريق المرور بمثل هذه التجارب والمواقف فى الحياة العملية .

فى ظل هذه الأوضاع ، ومع القناعة بأن تأمين الرئيس مسألة حتمية تمليها ضرورة المحافظة عليه ، وعلى استقرار واستمرار الثورة التى فجرها هو ورفاقه ، اتجه التفكير إلى تشكيل مجموعة خاصة من ضباط الشرطة تختص بأمن الرئيس . وعهد الرئيس عبد الناصر إلى الصاغ صلاح دسوقى أركان حرب وزارة الداخلية وقتئذ بتنفيذ هذه المهمة .

كان صلاح دسوقى أحد الضباط الوطنيين المخلصين للرئيس وموضع ثقته الكاملة . وكان بينهما علاقة تفاهم وتعاون منذ مراحل الإعداد للثورة . إلى جانب أن صلاح دسوقى بوصفه ضابط شرطة ، كان أعلم رجال الرئيس بضباط الشرطة ، وبمدى إخلاص كل منهم وقدراته وإمكانية الاعتماد عليه . الأمر الذى لم يكن متاحاً لوزراء الداخلية من خارج هيئة الشرطة فى مراحل الثورة الأولى . هكذا كان صلاح دسوقى رجل الرئيس عبد الناصر فى وزارة الداخلية ليس فى ذلك شك أو إدعاء .

انتقى صلاح دسوقى عدداً من الضباط الموثوق فيهم وفى قدراتهم ، والمعروفين له شخصياً ، ويعلم مدى وطنيتهم وإخلاصهم وولائهم للثورة . هؤلاء الضباط كانت لديهم خبرة أمنية وافية ، ومدربين على مستوى عال ، ولديهم القدرة على حسن التصرف ومواجهة المواقف الأمنية الصعبة ، بما لم يكن متوفراً بنفس المستوى فى الأجهزة الأخرى خارج وزارة الداخلية . وتم تبصير هؤلاء الضباط بطبيعة المهمة المنوطة بهم والمسئوليات الضخمة الملقاة على عاتقهم . ولم تكن مهمة وأسماء هؤلاء الضباط معلنة بصفة رسمية . فقد كانوا يؤدون مهام وظائفهم الأصلية بصورة عادية . ويقوم صلاح دسوقى - عند الضرورة باستدعائهم للقيام بالتكليفات التى يعهد بها إليهم فى حراسة الرئيس عبدالناصر .

وقع علىّ الاختيار كأحد أعضاء مجموعة تأمين الرئيس من ضباط الشرطة . وكان الرئيس عبد الناصر يعرف معظم ضباط هذه المجموعة ، ويطمئن إليهم ، ويطلق عليهم " مجموعة صلاح دسوقى " . وقد بلغ من ثقة الرئيس فى صلاح دسوقى وفى ضباط المجموعة ، أن طلب الرئيس منه أن يتولى بعض ضباط المجموعة مهمة تأمين المشير عبد

الحكيم عامر أثناء زيارته لسوريا بعد قيام الوحدة . وبالفعل سافر عدد من ضباط المجموعة بطائرة خاصة إلى سوريا ، ليسهموا فى الإعداد للزيارة وتأمين المشير خلال وجوده هناك . وقد أسقطت إسرائيل هذه الطائرة على اعتقاد بأنها تحمل المشير عبد الحكيم عامر ، واستشهد جميع ركابها واعتبروا فى عداد المفقودين .

الجدير بالذكر أن مجموعة تأمين الرئيس عبد الناصر المكونة من ضباط الشرطة لم تكن لتحول دون قيام أجهزة الأمن والحراسة الأخرى بالمساهمة فى تأمين الرئيس . سواء المخابرات العامة ، أو حرس الرئيس ، أو الشرطة العسكرية ، أو غيرها . وقد ترتب على ذلك بعض الحساسيات فى عدد من المناسبات . وكان صلاح دسوقى يتولى حسم أى خلاف ينشأ . فقد كانت الخدمات التى تؤديها المجموعة بعلم الرئيس عبد الناصر ، الذى كان مقتنعاً بكفاءة الضباط التى يؤدونها ، ويثق فى القرارات التى يتخذها صلاح دسوقى.

وأذكر مرة عندما قدم الرئيس تيتو لزيارة مصر . حاول قائد الشرطة العسكرية أن يتدخل فى ترتيبات الأمن ، ويحدد المناطق والمهام التى تتولاها مجموعة التأمين الخاصة من ضباط وزارة الداخلية . فاعترض الصاغ صلاح دسوقى لأسباب عملية موضوعية . وأصر على أن مسئولية الأمن لا تتجزأ ، وأن مجموعة التأمين مسئولة عن أمن الرئيس وضيفه طالما أنهما خارج القصر الجمهورى . وبالفعل أقر الرئيس وجهة نظر صلاح دسوقى .



حادثان هامان فى مسيرة عملى بمجموعة تأمين الرئيس عبد الناصر . الأول ، حادث محاولة اغتياله بإطلاق الرصاص عليه وهو يخطب فى الجماهير من شرفة الغرفة التجارية بميدان المنشية بالإسكندرية فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٤ . كان الوقت مساء وكنا نحيط بالرئيس فى الشرفة ، صلاح دسوقى ، جلال عبد السلام ، إبراهيم أمين عبد الله، كمال الحديدى ، فتحى الرشيدى ، وأنا ، عند إطلاق الرصاص على الرئيس . وكان ميدان المنشية يضيق على سعته بالجماهير الغفيرة التى جاءت لتستمع إلى عبد الناصر . ودوى الرصاص .. على الفور دفعنا الرئيس إلى داخل المبنى رغماً عنه . وكانت هناك بقعة

حـمـراء تظهـر على جيب السـترة العسكرية التى يلبسـها . سـأله صـلاح دسـوقى .. هل أصبت ؟ أجاب الرئيس بالنفى.. وتبين أن البقعة نتجت عن قلم حبر أحمر بجيب الرئيس.

نجا الرئيس من المحاولة الآثمة الفاشلة . وفى داخل صالة الغرفة التجارية رقد " الحاج حسين " والد الرئيس فى شبـه إغمـاءة . جلس الرئيس عبد النـاصـر إلى جانب والده بضعة دقائق حتى اطمئن عليه . ثم خرج ثانية إلى الشـرفة .. خرج إلى الجماهير الغاضبة الصاخبة، ليقـول كلماته التـاريخيـة..." إذا قـتـل جـمــال عـبـد النـاصـر أو اسـتـشـهـد، فكلكـم جـمـال عبدالناصـر ..." والجدير بالذكر أن الجماهير هى التى قبضت على محمود عبد اللطيف الذى أطلق النار على الرئيس ، كما أنها هى التى عثرت على السلاح الذى استعمل فى الحادث .

أمـا الحـادث الثانى ، فهو يتعلق بتأمين سكن الرئيس عبدالناصـر بمنشية البكرى . فقد أنيط بمجموعتنا القيام بهذه المهمة إثر اكتشاف أن أحد أفراد الحرس الجمهورى قد تورط فى مؤامرة لاغتيال الرئيس . وقد كلفت مجموعة التأمين من ضباط الشرطة بحراسة منزل الرئيس . ومن الطريف أن صـلاح دسـوقى اقـترح على الرئيس تعـزيز هـذه الحـراسـة بأحـد الكلاب البوليسية المدربة . وطلب إلى الرئيس أن يتولى إطعام الكلب بنفسه حتى يعتاد عليه . وكان رد عبدالناصـر : « هو أنا قادر آأكل عيالى لما حاأكل الكلب بنفسى ... !» . وتولى قسم كلاب الأمن والحراسة بكلية البوليس هذه المهمة .



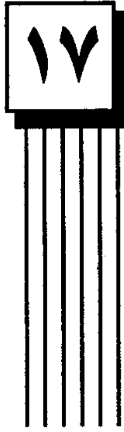
كان من حظى وزميلى اليوزباشى أحمد بلبل أن نسافر إلى أندونسيا عام ١٩٥٥ ، لعمل ترتيبـات أمن الرئيس مع السـفـارة المصـرية بجـاكارتا بمناسـبـة انعـقـاد مؤتمر دول عـدم الانحيـاز فى باندونج ، ذلك المؤتمر الذى حضره القادة العظام لمجموعة عدم الانحياز وفى مقدمتهم : نهـرو ، وتيتـو ، وشـواين لاى ، وسـوكارنو ، ونكرومـا ، وعـبـد النـاصـر . وانعقد المؤتمر وصـادف نجـاحـاً غيـر عـادى واهتمـامـاً إعلاميـاً عـالميـاً غيـر مسـبوق . وأذكر أننى سمعت الرئيس عبد الناصر يصرح بعد انتهاء الجلسة الختامية لبعض أخصائه قائلاً : "المؤتمر لم يأت بالمعجزات .. لكن يكفى أننا شغلنا العالم بقضيتنا بهذه الصورة التى لم

يسبق لها مثيل ، وجعلنا زعماء الدول الغربية يسهرون معنا حتى هذه الساعة المتأخرة من الليل" . جاء هذا المؤتمر كإنجاز هام لحركة عدم الانحياز . وأخذت الحركة قوة اندفاع غير عادية فى أعقابه كانت ثمرة من ثماره الطيبة .

كنت عند سفرى إلى أندونسيا قد اشتريت كتاباً من مضيفة طائرةKLM . الكتاب خاص بتعليم اللغة الاندونيسية فى ٥٠٠ كلمة . حاولت استيعاب بعض الكلمات قدر الإمكان وأصبحت قادراً على الحديث بالأندونسية بالكلمات الضرورية للتعامل اليومى . ولما وصل الرئيس ومرافقوه إلى اندونسيا . وكنا قد سبقناه بأسبوعين . كنت وبعض الزملاء نجلس بحديقة الفندق عند الغروب ، ولما بدأت الموسيقى تعزف بالداخل دخلنا إلى قاعة الاستقبال لنستمتع بالموسيقى . لم نكن قد دفعنا فاتورة الطلبات بالحديقة ، فناديت على " الجرسون " وحدثته بالأندونيسية محاولاً أن أستخدم يدىَّ وإشاراتى فى شرح ما أريد ، وطلبت منه فاتورة الحساب . أومأ برأسه فى أدب وانصرف . قضينا وقتاً ممتعاً ، وكانت الفرقة الموسيقية تعزف لنا كل ما نطلبه من مقطوعات مختارة فى استجابة تلقائية ومجاملة رقيقة .

فى نهاية السهرة أعدت طلب فاتورة الحساب . أحضرها الجرسون ، وكان بينها فاتورة بمبلغ ٢٨ دولاراً ، وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت . كنت متأكداً أن خطأً ما قد وقع . استعلمت من " الجرسون " عن هذا المبلغ . رد فى أدب جم : " سيدى أنت طلبت منى منذ فترة أن أسأل فريق الأوركسترا عن ما يريدونه من شراب على حسابكم " . استغرق زملائى فى الضحك ، وبعضهم تنصل من المساهمة معى فى دفع هذه الفاتورة .. قائلاً : " دى غلطتك وتتحمل النتيجة وحدك " . أيقنت حقيقة أن الجهل قد يكون باهظ التكلفة ... ودفعت .





١٧ المعهد القومى للبحوث الجنائية ... المسار العلمى :

ذات يوم فى أواخر شهر اكتوبر عام ١٩٥٦، دق جرس التليفون فى مكتبى بمصلحة تحقيق الشخصية، وحينما أجبت، قال المتحدث: "أنا أحمد خليفه مدير المعهد القومى للبحوث الجنائية". حييته ورحبت بحديثه. لم أكن أعرف الأستاذ أحمد خليفه معرفة شخصية، وكنت قد قرأت كتابه "علم النفس الجنائى والعقابى" الذى ألفه وهو فى سن مبكرة. تخرج أحمد خليفه بكلية الحقوق جامعة القاهرة. وعمل وكيلاً للنائب العام ، ودرس فى معهد العلوم الجنائية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، وحصل على درجة الدكتوراه فى عام ١٩٥٩ .

أبدى الأستاذ أحمد خليفه رغبته فى أن أتعاون معه فى نشاط المعهد كباحث بعض الوقت، وطلب أن نلتقى، واتفقنا على الموعد.

كان الأستاذ أحمد خليفه قد نجح عام ١٩٥٥، فى الحصول على موافقة لجنة الخدمات على إنشاء "المعهد القومى للبحوث الجنائية"، ليكون هيئة مستقلة يشرف عليها مجلس إدارة يرأسه وزير الشئون الاجتماعية وقتئذ "السيد حسين الشافعى" . وكان الأستاذ أحمد خليفه -بذكائه - قد استطاع أن يحصل على الموافقة على إنشاء المعهد، خاصة أنه قد وضع على رأس مجلس الإدارة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، مما جعل نجاحه فى ذلك أمراً مؤكداً.

وبصدور القانون ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء المعهد، عين الأستاذ أحمد خليفه مديراً له بقرار وزارى. وأخذ يعد لإنشائه علمياً وإدارياً، ليبدأ فى ممارسة نشاطه فى أول أكتوبر

١٩٥٦ . واتخذ المعهد مقراً له فى العمارة رقم ١٩ بشارع القصر العالى، بجاردن سيتى، واستأجرت إدارة المعهد شقتين متجاورتين بالدور الرابع لهذا الغرض.

وصدور هذا القانون كان يعنى حقيقة هامة وعلامة مضيئة على طريق البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية، وبالتحديد فى مجال الجريمة والإصلاح الجنائى والعقابى، والبدء بإجراء البحوث والدراسات العلمية عن ظاهرة الجريمة فى مصر والعوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامى، والكشف عن المجرمين ومعاملتهم أحداثاً كانوا أو بالغين. على أن يقوم بإجراء هذه البحوث والدراسات باحثون مصريون تدربوا خصيصاً لأداء هذه المهمة.

عندما ذهبت إلى المعهد القومى للبحوث الجنائية لأول مرة بمقره بجاردن سيتى لمقابلة الأستاذ أحمد خليفه، كنت أشعر بالسعادة والثقة بالنفس والتكريم الذى نلته بأن أصبح عضواً - غير متفرغ - فى مجموعة الباحثين العلميين فى هذه المؤسسة الجديدة فى فكرتها وأهدافها وزمانها. وكانت نواة المعهد من الأساتذة والباحثين قد أخذت تتشكل، وكان واضحاً أن المناخ الثقافى، داخل مقر المعهد غيره خارجه. وكما يقرر الدكتور سيد عويس عن حق، كان معظم أعضاء هيئة المعهد العلمية يمثلون فئة خاصة متميزة من فئات المجتمع المصرى وقتئذ.

قابلنى الأستاذ أحمد خليفه بترحاب وابتسامة لا تفارق وجهه. ووجدته شاباً وسيماً فى مقتبل العمر مملوءاً بالحيوية، شيق الحديث، ذا ذهن متفتح، طموحاً ولديه آمالاً عراضاً فى مستقبل المعهد. كان اللقاء يبعث على الارتياح، وكانت لديه القدرة على أن يجعل الإنسان يألف إليه فى التو واللحظة. قال :"إحنا ماكناش نعرف بعض، لكن أنا كنت متتبعاً لجهودك فى مصلحة تحقيق الشخصية والانقلاب اللى عملته فيها. إنما أنا معجب بصفة خاصة بالكتاب الذى ألفته فى "التحقيق والبحث الجنائى"، والذى يدل على عمق الدراسة والبحث مما يجعله مرجعاً على مستوى عالٍ فى مجاله. ولما قرأت الكتاب شعرت بأنه بيقدمك للإسهام معنا ضمن أسرة المعهد القومى للبحوث الجنائية، ويعبر عن عطائك وجهدك العلمى".

شكرت الأستاذ أحمد خليفه على تقديره لىَّ وإعجابه بالكتاب، وقلت فى دعابة :"على فكرة أنا ألفت الكتاب ده فى "الفُسحة" بضم الفاء. قال: "شىء رائع ... إزاى"؟

قلت: "أقصد فسحة الوقت عندما كنت ضابط نقطة بالأرياف ، كان حجم العمل هيناً، وكنت أحاول استغلال وقت الفراغ بين فترات العمل، فشغلت نفسى فى الاطلاع وقراءة بعض المراجع، وكتابة أفكار وآراء وملخصات واقتباسات. ولما استكمل العمل شكله ، واتيحت لىَّ الفرصة وضعته فى صورة مؤلف . اتفقت مع مطبعة على أن تقوم بطبعه على أن تخصم نفقات الطبع من المبيعات ... وصدر الكتاب ».

حدثنى الأستاذ أحمد خليفه فى حماسة عن المعهد وأهدافه، ورسالته، وأسلوب العمل به وطموحاته. وكان يبدو متفائلاً ومتعجلاً الوصول إلى نتائج تجذب اهتمام المسئولين وأنظار الرأى العام. فى الوقت الذى كانت فيه الهيئة العلمية فى سبيلها إلى التكوين، لا من حيث الكيان التنظيمى، وإنما بالدرجة الأولى من حيث التكوين العلمى. فقد كان أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ما زالوا فى بداية الطريق، وحتى الأساتذة كان لكل منهم مجال معين من المعرفة والخبرة ... وهكذا كانت آمال الأستاذ أحمد خليفه فيها كثير من الطموح والتفاؤل.

بدأت نواة أسرة المعهد العلمية تتكون من الأستاذ أحمد خليفه والدكتور سيد عويس والدكتورة آمال عثمان كعاملين كل الوقت. ثم بدأ ينضم إليهم بعض الزملاء الذين تقدموا لشغل وظائف باحث وباحث مساعد أذكر منهم الزميلات: هدى مجاهد، صفية هاشم، ناهد صالح، ليلى تكلا. وأذكر الزملاء: سمير الجنزورى، عبد الأحد جمال الدين، السيد يس، محمد عزت حجازى، مكرم سمعان، محسن عبد الحميد، على حسن فهمى. أما الدكتور حسن الساعاتى، والقائمقام يس الرفاعى، والبكباشى محمود السباعى فقد كانوا منتدبين بعض الوقت ويحضرون فى الفترة المسائية.

كنت أحضر للمعهد فى الفترة المسائية مع عدد من زملائى ضباط البوليس المنتدبين بعض الوقت للعمل به، أذكر منهم الصاغ مصطفى رفعت والصاغ أحمد والى، والصاغ نبوى إسماعيل.

وكان المعهد فى بداية نشأته يضم ثلاثة أقسام. هى:

- قسم بحوث الجريمة. ويشرف عليه الدكتور حسن الساعاتى، وهو أحد علماء الاجتماع البارزين.

- قسم بحوث الكشف عن الجريمة والمجرمين. ويشرف عليه البكباشى محمود السباعى، وهو من أبرز قيادات الشرطة فى المجالين العلمى والعملى.

- قسم بحوث العقاب. ويشرف عليه القائمقام يس الرفاعى، العالم المتخصص فى مجال العقاب.

كان الأول يشغل درجة أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة عين شمس، والثانى كان يعمل مديراً "للمباحث الجنائية بالأمن العام بوزارة الداخلية، والثالث كان يعمل بمصلحة السجون.

وعلى الرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، فقد كان معظم العاملين العلميين المعينين والمنتدبين بالمعهد من خريجى كليات الحقوق. وقد بان فى المستقبل القريب صعوبة التفاهم بينهم وبين غيرهم من خريجى الكليات الأخرى وخاصة من كانوا من المتخصصين فى علم الاجتماع وعلم النفس.

وقد تأكد صحة هذا على مر الزمن والمعهد يشق طريقه لبلوغ مرحلة النضج العلمى والاستقرار.

وكانت هذه التجربة مفيدة جداً عندما أصبح المعهد القومى للبحوث الجنائية مركزاً للبحوث الاجتماعية والجنائية فيما بعد عام ١٩٥٩، فقد تأكد للقائمين على أمر المعهد أن السلوك الإجرامى هو سلوك بشرى، ولا يمكن للقانونيين وحدهم أن يواجهوه، ولا يمكن أيضاً للاجتماعيين وحدهم أن يواجهوه، كما لا يمكن للنفسيين وحدهم أن يواجهوه.

والمقصود بالمواجهة هنا الفهم الموضوعى للعوامل والدوافع التى تؤثر فى هذا السلوك ومحاولة التشخيص العلمى ووضع الخطط والبرامج للتغيير إلى الأفضل.

وعلى الرغم من عملية الانتقاء والتفضيل بين أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد - دائمين ومنتدبين - فقد شد انتباهى إنسان فاضل من بين هذه المجموعة هو الدكتور سيد عويس. وجدته نموذجاً مختلفاً ... وقف حياته وكرس جهوده للعمل والبحث العلمى، فى إنكار للذات، وتواضع جم، وعطاء غير محدود، وحب لكل الناس. كانت آراؤه العلمية دائماً موضع التقدير، وكان زملاؤه الذين يختلفون معه يرجعون إليه بعد فترة مقتنعين بصواب رأيه. وكان عطوفاً ومجاملاً إلى أقصى الحدود. وكريماً مع العمال والسعاة والخدم الذين يتكفلون بشئون المعهد اليومية. كان الدكتور سيد عويس مثلاً يحتذى للإبن البار المحب لمصر ولناسها وترابها وتراثها.

وقد حصل الدكتور سيد عويس على جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٦٥، عن كتابه "من ملامح المجتمع المصرى المعاصر: ظاهرة إرسال رسائل إلى ضريح الإمام الشافعى". ثم حصل على جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٨٦، فى مجال العلوم الاجتماعية.

بعد أن استقرت أمور المعهد نسبياً، رأت إدارته أن يقام احتفال بافتتاحه حدد له يوم ٧ مارس ١٩٥٧، حضر الافتتاح عدد من الوزراء أعضاء مجلس قيادة الثورة منهم السادة حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية، وزكريا محيى الدين وزير الداخلية، وكمال الدين حسين وزير التربية والتعليم. وعدد من كبار رجال الدولة والإعلام ورؤساء الجامعات وأساتذتها.

وأثناء استماعى للكلمات التى ألقاها الوزير ومدير المعهد أحسست بأننى حقيقة عضو فى كيان علمى ضخم، له رسالة حيوية ودور مهم فى النهوض بالبحث العلمى فى مجالات الجريمة وخدمة المجتمع المصرى، من خلال الدراسات العلمية الميدانية التى تستهدف دراسة الظواهر الاجتماعية والإجرامية التى يمكن أن يكون لها أثرها فى حياة المجتمع.

كان نشاطى فى المعهد فرصة متاحة للتكوين والتشكيل الفكرى فى الاتجاه العلمى، وبداية تحديد المسار الجديد لحياتى. ذلك أن التعمق فى الدراسة والبحث العلمى كان يقودنا إلى فهم حقائق لم نكن ندركها من قبل. وعلى سبيل المثال تنبهت إلى حقيقة أنه لا

توجد أسباب محددة تدفع إلى تكوين السلوك الإجرامى، بمعنى أنه لا توجد رابطة سببية مباشرة بين الفعل ورد الفعل فى مجال السلوك الإجرامى، بقدر ما توجد عوامل مختلفة تفاعلت مع بعضها البعض لتفرز السلوك الإجرامى، وأن معظم هذه العوامل اجتماعية ونفسية قبل أن تكون مادية أو عضوية.

إن فكرة وجود اسباب محددة للسلوك الإجرامى تجعل مهمة مواجهة الجريمة والانحراف مهمة سهلة. ذلك أنه بالتصدى لهذه الأسباب والقضاء عليها أو زوالها تنحسر الجريمة أو تختفى. وهذا تصور غير واقعى وغير علمى.

وفى هذا السياق تبين لنا - على سبيل المثال - خلال فترة العمل بالمعهد، ونحن ندرس ظاهرة انحراف الأحداث بمدينة القاهرة فى ذلك الزمن المبكر، أن هناك عوامل عديدة تتفاعل مع بعضها البعض وتتداخل وتختلط لتفرز فى النهاية السلوك المنحرف. فى مقدمة هذه العوامل عاملان هامان أود أن أسترعى الانتباه إليهما للأهمية القصوى التى يستأثران بها. العامل الأول: هو التفكك الأسرى، أو التصدع العائلى، أو المناخ العائلى غير الصحى وغير السوى. والعامل الثانى: هو رفاق السوء أو صحبة السوء، أو بلغة الواقع "الشلة" ذات الثقافة المنحرفة. هذان العاملان - فى تقديرى - يسهمان بالدرجة الأولى فى الوقت الحاضر فى تنامى ظاهرة خطيرة هى « أطفال الشوارع» بالقاهرة والمدن الكبرى .

هذا مثل واحد من أمثلة عديدة. فقد كان للمعهد إسهاماته فى نضجنا العلمى، ودوره فى إعادة صياغة طريقتنا فى التفكير، وترشيد منهجنا فى البحث. كل هذا كمردود لدراسة مناهج البحث العلمى، وعلوم الجريمة والعقاب، وعلم النفس الجنائى، وعلم الاجتماع، وعلم الإحصاء وغيرها.

هكذا كانت القيمة الحقيقية لدور معهد البحوث الجنائية فى حياتى، وهى إتاحة الفرصة لى للتعود على استخدام المنهج العلمى والتفكير المنطقى فى الوصول إلى المعرفة وإلى الحقائق. هذا الدور كان له أثره الإيجابى فى مساعدتى فيما بعد على السير فى

دراساتى الأكاديمية بخطى أكثر وعياً وفكر أكثر استنارة، ومهد لى السبيل لكى أتابع دراساتى فى سبيل الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بقدر أفضل من النضج فى التفكير والالتزام بالمنهج العلمى.

وفى إيجاز، كان عملى - بعض الوقت - بالمعهد القومى للبحوث الجنائية محطة مهمة وعلامة طريق بارزة فى تحديد المسار الذى اخترته لحياتى فيما بعد ... ليس فقط مسار الحياة العلمية، و إنما أيضاً مسار الحياة العائلية.



الجدير بالذكر أن المعهد القومى للبحوث الجنائية قد أعيد تنظيمه بقرار من السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣١ لعام ١٩٥٩ ، وأطلق عليه اسم : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وبموجب هذا القانون أصبح فى مقدمة أهداف المركز النهوض بالبحوث العالمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع، والمشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى ، وذلك بغرض وضع الأسس اللازمة لسياسات اجتماعية رشيدة».

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف أصبح من اختصاصات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : إجراء البحوث والدراسات والإشراف عليها ، وتنظيم البرامج والدورات التدريبية ، وإيفاد الباحثين فى منح علمية وعملية، ونشر البحوث والدراسات العلمية وتبادلها ، وعقد المؤتمرات والاجتماعات العلمية وإبداء الرأى فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية .



١٨

معهد الإدارة العامة ... نقطة التحول:

أنشئ معهد الإدارة العامة بموجب القانون ٦٥٧ لسنة ١٩٥٤ ، وقد ساهمت الأمم المتحدة فى إنشاء المعهد والتعاون مع الحكومة المصرية فى إدارته والإنفاق عليه خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشائه. وذلك ضمن سياسة الأمم المتحدة فى مساعدة الدول النامية والدول حديثة الاستقلال على النهوض بأجهزتها الحكومية وتطوير أدائها، ومعاونتها على تنمية كوادر إدارية وطنية قادرة على سد الفراغ الذى خلفه رحيل الكوادر الاستعمارية عن المنظمات الحكومية بالدول حديثة الاستقلال. وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت معاهد مماثلة ولنفس الغرض فى كل من تركيا والبرازيل.

ويعد إنشاء معهد الإدارة العامة فى مصر نقطة تحول مهمة فى تاريخ الإدارة العامة والدراسات الإدارية بها. وذلك لأن المعهد يمثل حقيقتين مهمتين: الأولى، توجيه الدراسات الإدارية خارج دائرتها التقليدية، أى خارج الدراسات القانونية والتاريخية، إلى وجهة دراسة الإدارة كعلم مثل كل العلوم. والثانية، إتاحة فرص التدريب والتنمية الإدارية أمام العاملين بالأجهزة الحكومية والهيئات العامة، بهدف الارتقاء بمستوى أدائهم، وتزويدهم بالعلوم والمهارات الإدارية المختلفة التى تمكنهم من رفع كفاءة هذه الأجهزة، الأمر الذى لم يكن متاحاً من قبل.

لقد كانت الفكرة السائدة عن الإدارة وقتئذ تكاد تكون منحصرة فى المدخل القانونى لدراسة الإدارة فى نطاق القانون الإدارى، الذى يهتم بالجوانب الدستورية والعلاقة بين

السلطات المركزية والهيئات المحلية، والأوضاع الإدارية، والسوابق القضائية. وفى هذا الصدد يقول الدكتور سليمان الطماوى بحق:

"فى صيف ١٩٥٦ طلبت إلىَّ دائرة الإدارة العامة بالجامعة الأمريكية ببيروت إلقاء بعض المحاضرات فى علم الإدارة العامة. ولقد دار بخلدى عند قبول تلك الدعوة أن مدلول ذلك العلم هو المدلول المألوف فى نطاق القانون الإدارى. ولكن عند اتصالى بالقائمين على تدريس هذا العلم تبين لىَّ أن مدلوله يختلف إلى حد بعيد عن معناه المتعارف عليه فى نطاق القانون الإدارى".

بدأ المعهد نشاطه فى عام ١٩٥٥، وكانت إدارته وقتئذ مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية. كان مدير المعهد أجنبياً، وكذلك معظم المحاضرين به. وقد اختارتهم الأمم المتحدة من دول مختلفة منها الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وبلجيكا. وفى بداية إنشاء المعهد بدا كمنارة تشع فكراً جديداً فى مجالات دراسة الإدارة العامة وسط ظلمة من التخلف فى هذا المجال[1].

وقد كان للأمم المتحدة الفضل الأول فى دعم هذا المجال من الدراسات بعد أن لمست حقيقة الأوضاع الإدارية المتردية والمتخلفة بالدول النامية، وفى منح المعهد دفعات قوية ساعدته على النجاح والانطلاق نحو تحقيق أهدافه على النحو التالى:

- التوسع فى برامج المعهد بشكل ملحوظ. فقد بدأ نشاطه ببرنامج واحد فى الإدارة والتنظيم، زادت إلى ثمانية عشر برنامجاً فى خلال ١٠ سنوات.

- الزيادة المستمرة فى أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، والاتجاه نحو تمصير هذه الهيئة. ففى خلال السنوات العشر الأولى من بدء نشاطه تناقص عدد الخبراء الأجانب بالمعهد من سبعة خبراء حتى لم يعد به خبير واحد، بينما زاد عدد الأساتذة المصريين من ثلاثة فى البداية حتى وصل إلى ١٨ من هيئة المعهد الفنية، بالإضافة إلى ٢٨ من المتخصصين من خارج المعهد.

(١) أصبح معهد الإدارة العامة نواة لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فيما بعد.

- اتجاه المعهد نحو ممارسة البحث العلمى كأحد المجالات المهمة التى يسهم بها فى عملية التنمية والإصلاح والتطور الإدارى. وكان البحث العلمى فى مجال الإدارة والتنظيم غير معروف بالحكومة قبل إنشاء المعهد.

- تنفيذ برامج "تنمية القادة الإداريين" الذى يهدف إلى تنمية القادة بالمستويات التنفيذية العليا بالوزارات واجهزة الدولة المهمة فى المجالات الإدارية والتنظيمية، ومساعدتهم على التعرف على الاتجاهات الإدارية المعاصرة، وتحقيق مزيد من التعاون بينهم وبين القيادة السياسية.

- الاستفادة من المنح الدراسية التى قدمتها الأمم المتحدة للمتفوقين من الدارسين بالمعهد، بما يتيح لهم فرص استكمال دراستهم بالجامعات بالخارج، كما يعود بالنفع على أعمالهم ويخدم أغراض التدريب والتدريس للعاملين بالحكومة فى بلادهم.

هذا التقديم لمعهد الإدارة العامة كان لابد منه. لأن هذا المعهد هو علامة الطريق الثانية فى التسلسل التاريخى - بل لعلها الأولى فى الأهمية - بالنسبة لتحديد مسار حياتى فى المستقبل.

لقد لقيت برامج المعهد إقبالاً ملحوظاً من الجهات الحكومية، فحرصت كل وزارة على ترشيح العناصر الواعدة بها للدراسة به. وكان من نصيبى أن أحظى بترشيح وزارة الداخلية للالتحاق بالمعهد عام ١٩٥٧ . وبقدر ما أسعدنى هذا الترشيح، بقدر ما أخذت أفكر فى الأمر. فقد كان عملى فى مصلحة تحقيق الشخصية يستغرق كل وقتى نهاراً، وكنت مساءً أذهب إلى المعهد القومى للبحوث الجنائية كباحث غير متفرغ. وكان ترشيحى للدراسة بمعهد الإدارة العامة يعنى أننى سوف انقطع عن عملى بتحقيق الشخصية صباحاً. واخيراً حزمت أمرى والتحقت بالمعهد.

كانت الانطباعة الأولى عن هذا المعهد أنه مبنى عريق وأنيق فى ١٤ شارع رمسيس، يوحى إلى القادم الجديد أنه يلج مكاناً ذا كيان مستقل ورونق، وأن مناخه مختلف عما ألفناه فى الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخدمية. للوهلة الأولى يسترعى الانتباه

الإحساس بالنظافة والنظام والهدوء. وهذه المزايا الثلاث يفتقدها المجتمع المصرى فى كثير من مؤسساته وأوجه حياته. كان المناخ غير تقليدى، وكان يمكن بمجرد الملاحظة أن يتعلم منه القادم الجديد دروساً مفيدة دون حاجة إلى الاستماع إليها. ومن تجربتى فى تحقيق الشخصية أدركت أن هذا المناخ الذى أحسه فى المعهد لابد أن تكون وراءه إدارة كفء، شاءت أن تعلن للكافة أن هذا معهد للإدارة، وأنه يناله فعلاً من هذا المسمى الشئ الكثير، ويدار على مستوى يجعله جديراً بهذا الاسم.

وجهنى موظف الاستعلامات إلى حيث ينبغى. التقيت بالمسئول عن التسجيل فوجدت ملفى جاهزاً لديه. أكملت إجراءات التسجيل، وأعلننى بنظام الدراسة وأجابنى على تساؤلاتى. وعلمت أن مدير المعهد أجنبى، وكذلك معظم الأساتذة المحاضرين، مما يضفى على الدراسة طابعاً خاصاً وقدراً كبيراً من الجدية التى لا تتوفر فى معاهد التدريب الأخرى، أو برامج التدريب التى كان يعدها ديوان الموظفين وقتئذ، والتى كانت فى واقعها فرصة للموظفين المتقاعسين ليبتعدوا عن جو العمل غير المناسب ويستريحوا من أعبائه ومن رؤسائهم، أو ليستريح الرؤساء منهم، مثلما كانت فرصة للمحاضرين "للاسترزاق" بمكافأة مالية دون إسهام حقيقى منهم فى عملية تدريب جادة وهادفة.

كانت مجموعة الدارسين التى انضممت إليها تمثل فى جملتها عينة منتقاة - غير عشوائية - من موظفى الدولة بالوزارات والهيئات العامة المختلفة.

وكان هذا التميز يبدو بصورة واضحة فى المظهر العام وفى الشخصية وفى السلوك والمستوى الثقافى والعلمى. كل هذه الاعتبارات وفرت مناخاً صحياً من التنافس بين الدارسين والرغبة فى تحقيق الذات وإقناع الآخرين بالجدارة والتفوق.

لفت نظرى تميز هيئة التدريس، واحترام المواعيد، والانضباط التام فى عملية التعليم والتدريب، والجدية والرغبة فى العطاء. هذه القيم فى ذاتها كانت من أهم المدخلات التى حددت أنماط سلوكنا وعلاقاتنا فى المعهد سواء مع بعضنا البعض أو بيننا وبين هيئة التدريس.

لا يقل أهمية عن كل ما تقدم ما تميز به برنامج الدراسة بالمعهد من مواد جديدة لم نسمع عنها من قبل، ودراسات لم نألفها، ومصطلحات ورموز كان علينا أن نفك شفرتها. نسمع من الأساتذة عن مادة "O & M"، أى التنظيم وطرائق العمل، و"Time & Motion 'Studies" أى دراسات الوقت والحركة، و"Work Simplification"أى تبسيط الإجراءات، و"Scientific Management" أى الإدارة العلمية، و"Performance Standards" أى معدلات الأداء، و ... و ... إلخ. ربما أصبحت هذه المصطلحات الآن دارجة ومألوفة، ولكنها فى ذلك الزمن منذ قرابة نصف قرن كانت جديدة علينا وعلى سمعنا وفهمنا لما ترمز إليه.

رياح التغيير بدأت تهب على أذهاننا، وشهيتنا تتفتح على الدراسة، ومواصلة الإطلاع والتردد على مكتبة أنيقة فى بداية تكوينها تحوى عدداً لا بأس به من المراجع الأجنبية والعربية، وهو ما لم نكن قد تعودنا عليه أو مارسناه من قبل. باختصار كانت الدراسة والحياة فى هذا المعهد مثمرة وجذابة ولها مذاق خاص وتبعث فى النفس الأمل والتفاؤل. وكنا ننفتح معها على مفاهيم جديدة ومجالات حديثة فى الإدارة نسمع عنها لأول مرة، مع الإحساس بالاستفادة والرغبة فى الاستزادة.

واختير الدكتور محمد توفيق رمزى أول مصرى رئيساً لمجلس إدارة المعهد. وكان هذا الاختيار علامة طريق بارزة فى مسار المعهد. درس الدكتور رمزى - كما كنا نحب أن ندعوه - فى الولايات المتحدة، وحصل فيها على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة ميتشيجان، ولما عاد إلى مصر عمل أستاذاً بكلية التجارة جامعة القاهرة.

كان طرازاً فريداً من الأساتذة. يحكى هو عن نفسه، أنه عندما عاد من أمريكا كان متأثراً بالحياة البسيطة الواقعية التى عاشها هناك كطالب دون إدعاء أو مظهرية. وتصور أنه بعد عودته وزوجته الاسكتلندية كان يمكن أن يستمر فى هذا النوع من الحياة دون أن يزج أحد بأنفه فى أسلوب حياته، أو أن يشغل نفسه بمظهره. كانت إمكاناته المالية لا تساعده على شراء سيارة، فاشترى "موتوسيكلاً" كان يذهب به إلى الجامعة، مرتدياً

"جاكيت" من الصوف ذو "كوعين" من الجلد. ويقول الدكتور رمزى أن زملاءه وطلبته شغلوا أنفسهم بالتندر على مظهره بالموتوسيكل والجاكيت أكثر من اهتمامهم بمكانته العلمية وأفكاره ومبادئه وفلسفته فى الحياة. مما جعله يقتنع بأن المجتمعات المتخلفة تعطى اهتماماً للمظهر أكثر مما تعطيه للجوهر والفكر والعلم والمبادئ.

الدكتور محمد توفيق رمزى - فى زمانه - فى تقدير العارفين الذين يصدق رأيهم من المصريين والأجانب، أحد الشخصيات المصرية المرموقة علماً ومسلكاً فى المجتمع المصرى. وأول رائد من رواد الإدارة العلمية العصرية فى تاريخ الإدارة العامة بمصر والعالم العربى. بل ومن أبرزهم فى العالم الثالث. من الصعب - وأنا أحاول أن أكون موضوعياً - أن أفى هذا الرجل حقه، أو أن أعبر عن مدى تأثيره فى أجيال متعاقبة من طلبته ودارسيه، أو أثر فلسفته فى الحياة على الآخرين، أو تقدير مدى فضله على مسار دراسة الإدارة العامة وتطبيقاتها فى مصر والدول العربية الأخرى التى لجأت إلى استشارته. لقد استنهض الدكتور رمزى باختصار شديد همم الآلاف الذين أثر فيهم وطبعهم بطابعه العلمى الرصين وبفكره المستنير وبمسلكه الشخصى. كان مدرسة شاملة متكاملة يندر أن تتكرر.

لماذا أقول هذا عنه؟ وأنا مهما قلت أعجز عن الوفاء بقدره ومكانته.

يشاركنى فى هذا كل الذين عرفوه ودرسوا على يديه وتأثروا به. لا اقولها مجاملة أو نفاقاً ، فقد رحل الدكتور رمزى عن دنيانا. وقد يكون هذا المسلك من جانبى رغبة فى إحقاق حق هذا الرجل على مصر، وعلى الكثيرين غيرى، أو تعبيراً عن طبع الوفاء الذى يجب أن نفى به لمن كانت لهم بصمات لا تمحى فى مجال تخصصهم، أثمرت ثماراً يانعة خلال مرحلة من مراحل التطور كان الوطن فى أشد الحاجة إليها.

اتجه الدكتور رمزى بنشاط معهد الإدارة العامة من ذلك الحيز الذى يشغله بمبنى المعهد فى شارع رمسيس، لينتشر تأثيره فى دوائر تتسع وتتمدد عاماً بعد عام داخل أجهزة الدولة وهيئاتها العامة، وهو يثير فى بركة الإدارة الراكدة التى ألقى فيها بجهوده دوائر آخذة فى الانتشار والتوسع محملة بتيارات متجددة من الفكر الإدارى المعاصر والدراسات والبحوث الميدانية، وجهود الإصلاح والتطوير. وعهد إلى الدارسين بالمعهد بالقيام بمهمة

عمل الأبحاث الميدانية التطبيقية، والدراسات الهادفة إلى الوقوف على العلل والمشكلات والعوامل التى جعلت من الأجهزة الحكومية أدوات معوقة بل ومستفزة ومحبطة لجماهير المتعاملين معها، ونماذج بيروقراطية هزيلة ومتخلفة تبعث على الرثاء واليأس.

واكتشف المعهد أن إحدى العقبات الكأداء فى سبيل نجاحه فى أداء رسالته هى نماذج البيروقراطيين التقليديين المحافظين فى قمة الهرم التنفيذى. كان هؤلاء المسئولون الكبار حينما يستقبلون خريجى معهد الإدارة العامة بعد انتهاء دراستهم بالمعهد - إذا شاءوا أن يستقبلوهم أصلاً - يحاولون تثبيط هممهم، ومقاومة محاولات التطوير والتحديث التى يبدأونها، والاستهانة بهم وبالأفكار الجديدة التى عادوا بها من المعهد والتى كانت تزعجهم وتتحدى قدراتهم المحدودة. وطالما رددوا المقولة المرذولة: "احنا بقى لنا عشرين سنة ماشين على كده وكويسين أوى ... وانسوا الكلمتين اللى اتعلمتوهم فى معهد الإدارة"، وهم لا يستشعرون أن هذه المقولة فى حد ذاتها تهزم أهدافهم قبل أن تهزم دعاة الإصلاح، وأنهم إذا كانوا قد ساروا على نهج دون تغيير إلى الأفضل عشرين عاماً فأولى بهم أن يغيروه الآن وبلدهم يحاول اللحاق بما فاته فى عالم يتغير بسرعة عالية.

أدرك المعهد أن نجاحه فى الإصلاح والتغيير إلى الأفضل مرتبط بالتغيير الذى يمكن أن يدخله على هؤلاء الرؤساء والمديرين ، وعلى أفكارهم التقليدية ومعارفهم الإدارية المحدودة، واسلوبهم العقيم فى إدارة شئون وحداتهم. لم يكن من السهل ان يقبل هؤلاء الرؤساء فكرة أن يتدربوا ، فتحايل المعهد على ذلك بأن دعا إلى عقد ما أسماه "مؤتمرات القادة الإداريين". ليكون المسمى مغرياً جذاباً ويتناسب مع مقامهم الوظيفى.

كانت الدعوة فى ظاهر الأمر لحضور مؤتمر، بينما فى باطنه وواقعه كان الهدف ممارسة عملية تدريب وتنمية لهؤلاء القادة بكل أبعادها. كان برنامج المؤتمر يتضمن العديد من الموضوعات التى أحسن اختيارها، والندوات التى عنى بالتخطيط لها، وحلقات النقاش التى حقنت بموضوعات تتناول أسس ومفاهيم وتطبيقات الإدارة العلمية الحديثة.

وحينما وجه المعهد الدعوة إلى عدد من القادة لحضور المؤتمر الأول، اعتذر معظمهم للأسف عن عدم الحضور. ولم يستطع أحد أن يلزمهم بالحضور أو يرغمهم عليه، ولم

يُعقد المؤتمر. فى ذلك الوقت كان المهندس حلمى السعيد يعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية - الرئيس جمال عبد الناصر - وكانت عملية التنمية الإدارية إحدى مهامه، بما فى ذلك مهمة الإشراف على معهد الإدارة العامة، والمعهد القومى للإدارة العليا الذى أنشئ فى بداية الستينات برئاسة الدكتور فؤاد شريف، واختص بتنمية القيادات فى القطاع العام.

أعاد معهد الإدارة العامة محاولة عقد "مؤتمر القادة الإداريين" لكن بأسلوب أكثر حنكة وفاعلية. فوجهت الدعوة عن طريق رياسة الجمهورية ... وعقد المؤتمر، ولم يتخلف أحد... ونجحت المحاولة بنسبة ١٠٠٪.... !

عقد المؤتمر بمقر المعهد وحضره عدد من القادة المرموقين الذين أحسن اختيارهم. وأذكر أن عدداً منهم شغلوا مناصب وزارية فيما بعد، منهم المهندس محمود عبد السلام، المهندس محمود رياض، الدكتور نزيه ضيف، الأستاذ أحمد زندو. وهكذا انتعش الأمل فى أن تأخذ جهود الإصلاح الإدارى طريقها المأمول عن قناعة وإدراك لجدواها عبر طبقات التدرج الرئاسى بأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة. وكان الدكتور رمزى أسعد الناس بهذا النجاح.



جانب آخر مهم من نشاط معهد الإدارة العامة كان موجهاً لإجراء البحوث الميدانية بأجهزة الدولة وهيئاتها العامة، فى محاولة للوقوف على المشكلات والعقبات التى تواجه أدائها، والأسباب التى تؤدى إلى بطء الأداء، وتنامى الفاقد والضائع فى مجالات الخدمات والإنتاج. ومحاولة مساعدة الأجهزة الحكومية على مواجهة مثل هذه الظواهر والمشكلات وإدخال أساليب وطرائق العمل العصرية بها.

من بين البحوث الميدانية التى أجراها المعهد فى هذا الصدد، دراسة لمعدلات الأداء بجمرك الإسكندرية. قام فريق من الباحثين بإجراء هذه الدراسة التى استغرقت بضعة شهور من العمل المتواصل، والبحث الجاد، واللقاءات، وتصميم استمارات الاستبيان، وجمع المعلومات وتفريغها وترتيبها وتحليلها، واستخلاص النتائج، وكتابة التقرير. جاء التقرير

معبراً عن حجم الفاقد والضائع فى الجهد والوقت والمال، وسوء الإدارة وتدنى الأداء. وأظهر التقرير الحاجة الملحة إلى تطبيق معايير قيست قياساً علمياً وجربت وثبت كفاءتها، واقتراح حلول للمشكلات، وتوصيات بما يجب أن يتبع.

نشر ملخص مفيد لهذه الدراسة فى صفحة كاملة بجريدة الأهرام، باعتبارها عملاً رائداً يدعو إلى سرعة التدخل لتصحيح الأوضاع تحقيقاً للصالح العام. إلى جانب أنها ثمرة من ثمار نشاط معهد الإدارة العامة.

فوجئ المعهد بوصول خطاب رسمى من وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الجمارك بالإسكندرية، يحتج فيه بشدة على "الفعلة الشنعاء" التى ارتكبها المعهد دون علمه، ... ومتى ... وأين ... ومن أين استقت الدراسة معلوماتها وبياناتها ومادتها؟ وكيف أن المعهد لم يحصل على إذن مسبق بها؟ وكيف لم تجر الدراسة تحت إشرافه وبتوجيه منه؟ وكيف يتم النشر دون علمه أو استئذانه؟ ... إلخ .

هكذا كانت اتجاهات القيادات وقتئذ، وموقفها الرافض للبحث العلمى فى مشكلاتها، ومقومات الأداء لديها، والتحديات التى تواجهها بهدف الإصلاح والتطوير ابتغاء الصالح العام. واعتقادها بأن أى بحث أو دراسة فى دائرة اختصاصها يجب أن تخضع لإشرافها، وأن تنتهى إلى نتائج إيجابية فيها "طنطنه" تدعو إلى الإشادة والتقدير ثم التكريم ...! وكانت هذه الاتجاهات صورة من صور الصراع الذى كان قائماً وقتئذ بين « أهل الثقة ، وأهل الخبرة » .

جاء هذا الخطاب الرسمى مفاجأة غير سارة ومخيبة للآمال بالمعهد، فى الوقت الذى كان ينتظر فيه الثواب والتقدير وكلمة شكر على جهده. وكان على المعهد أن يرد لسببين: الأول : أنه قام ببحث علمى موضوعى محايد بإحدى وحدات الدولة التنفيذية، فى محاولة للتعاون والمساعدة على تطوير الأداء والارتفاع بكفاءة هذه الوحدة. وهذا من صميم أهدافه واختصاصه.

السبب الثانى: أن المسئول الذى بعث بالخطاب - وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الجمارك - كان أحد القادة العسكريين السابقين من أهل الثقة الذين يتعذر إهمال الرد عليهم. وكان يعتبر قطاعه "دومينا خاصا"، ليس لأحد أن يتعدى حدوده أو يخطو داخله،

حتى ولو كان بهدف البحث العلمى ولخدمة أغراضه.

اجتمع الدكتور رمزى بالهيئة الفنية بالمعهد وقرأ عليهم الخطاب الذى وصله من مدير عام مصلحة الجمارك. ثم أملى الرد على سكرتيرته. وعبأ هذا الرد بالمصطلحات والرموز العلمية، والكلام الكبير، والمفاهيم والأسس والمبادئ التى بنى عليها البحث.

منتهزاً الفرصة كلما سنحت ليبدى رأياً أو يقرر حكماً مؤسساً على أسانيد من واقع مناهج البحث العلمى ، وأصول الإدارة الحديثة.

وبعد أن انتهى من الإملاء. طلب من السكرتيرة أن تقرا الرد علينا ... وفعلت ... ونظر إلى الحضور وسألهم : "أنتم فاهمين حاجة؟" هزوا جميعاً رؤوسهم بالنفى ... قال الدكتور رمزى لسكرتيرته: "اكتبى الجواب ده على الماكينة، وبعد أن أوقعه أرسليه إلى وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الجمارك. "وفعلت. وحتى اليوم لم يرد وكيل الوزارة ... وقضى الأمر ... وطوى الموضوع .

كان الدكتور رمزى يقول: "إذا كنت مضطراً لأن تنهى الجدل مع شخص غير قابل للتفاهم، ويشعر بالاستعلاء عن جهل، استعمل المصطلحات العلمية المعقدة، والكلام الكبير، وحاول ان تميع الموضوع وتجعله قابلاً لمختلف الاحتمالات والرؤى".

أسوق هذا المثال للتذكير والتدليل على طبيعة المناخ الفكرى والإدارى الذى كان سائداً فى تلك الحقبة، والذى كان على معهد الإدارة العامة أن يواجهه ويحاول تغييره إلى الأفضل.

استطاع الدكتور رمزى بعلاقاته الدولية المتميزة ومع الأمم المتحدة، أن يحصل على عدد محدود من المنح لا يزيد عن منحة أو اثنتين كل عام لخريجى المعهد المتفوقين.

وفى عام ١٩٥٨، رشحنى المعهد للحصول على منحة دراسية مقدمة من الأمم المتحدة لدراسة الإدارة العامة بجامعة نيويورك لمدة ٩ شهور.

هل كنت مبالغاً إذن عندما ذكرت فى بداية الحديث عن معهد الإدارة العامة أن دراستى بالمعهد كانت أهم نقطة تحول فى مسار حياتى؟.

• • •

١٩

الدراسة في أمريكا ... وقرار مصيري:

عندما قابلت المستشار الثقافي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة قبيل سفري للدراسة بجامعة نيويورك ، قدم لي نصيحة غالية بجوانبها الاجتماعية والسياسية والثقافية. قال المستشار ..." أرجو ألا تحكم على أمريكا من واقع التجربة التي ستمر بها في نيويورك ... فنيويورك ليست أمريكا، إنها مدينة ذات طابع مختلف ولا تعبر عن المجتمع الأمريكي. إذا شئت أن ترى أمريكا فاذهب إلى واشنطن أو إلى أي مدينة أخرى، خاصة بولايات وسط وغرب أمريكا حيث تجد الأمريكيين الحقيقيين". كانت حقاً نصيحة غالية جداً. اتفق عليها معظم الأمريكيين والأجانب الذين صادفتهم، وكانوا جميعاً حريصين على ألا تكون انطباعاتي عن نيويورك والحياة فيها هي التي سوف تشكل فكرتي عن الولايات المتحدة الأمريكية.

حين وطأت قدماي مطار نيويورك الدولي في سبتمبر عام ١٩٥٨، كان أول ما استرعى انتباهي أن جميع من يقومون بأعمال نقل الحقائب والنظافة وخدمات الركاب من الزنوج. وكانت هذه الصورة من الوضوح بدرجة جعلتني أشعر بشيء من الانقباض إزاء هذا المنظر الذي لم يصادفني من قبل، والذي يرمز بإفصاح إلى التفرقة والتمييز العنصري. نعم الجنس الأسود هم الحمالون وعمال النظافة وجامعو القمامة والخدم.

إذا تجاوزنا هذه الملاحظة الأولى التي لفتت نظري لأول وهلة، فقد وجدت في انتظاري شاباً يحمل بطاقة عليها اسمي وبجواره فتاة، تقدمت إليهما، وقدمت نفسي، وتأكدا أنني

القادم اللذين ينتظرانه. تعارفنا، وفهمت أنهما من أعضاء جماعة من طلبة جامعة نيويورك المتطوعين لاستقبال الطلبة الجدد الوافدين لأول مرة إلى أمريكا ومساعدتهم. وأخذانى إلى مضيفة من إدارة المعونة الفنية بالأمم المتحدة كانت هى الأخرى تنتظرنى بالمطار. تلك الإدارة التى تختص بالإشراف على دراستى وتمول هذه الدراسة. رافقونى إلى الفندق، وكان فى الشارع ٤٢ بنيويورك، على مقربة من مبنى الأمم المتحدة. وقالت المضيفة أنها سوف تمر علىَّ صباح اليوم التالى لتأخذنى لمقابلة المختصين بالإشراف علىَّ والتعرف عليهم.

مبنى السكرتارية العامة للأمم المتحدة ذو طابع خاص مميز لا تخطئه العين، وصف الصوارى التى تحمل الأعلام الرسمية للدول الأعضاء تضفى عليه مهابة ومكانة خاصة. والقادم إلى هذا المبنى لأول مرة، والعابرون أمامه بالطريق الأول بنيويورك "1st Rd." يشعرون بهذه الخصوصية والقيمة الكبيرة التى يرمز إليها المبنى. فما بال الذين يعملون به وينتمون إليه.

قابلت السيدة مارجريت روكاڤينا - من فنزويلا - المسئولة عن برنامج دراستى، ورحبت بىّ، وأعطتنى المعلومات الضرورية عن علاقتى بإدارة المعونة الفنية بوصفى أحد الدارسين على منحة مقدمة من الأمم المتحدة. ونبهتنى إلى أن إقامتى بالفندق لن تستمر أكثر من أسبوعين، على أن أسعى خلالهما جدياً فى البحث عن سكن فى حدود المنحة التى أحصل عليها (٢٠٠ دولار شهرياً). وطمأنتنى إلى أن الأمم المتحدة سوف تتكفل بسداد فاتورة الفندق .

فى اليوم التالى ذهبت إلى مقر الجامعة بميدان واشنطن بالمنطقة الجنوبية لمدينة نيويورك التى تسمى بالڤيليدج (أى القرية)، حيث يعيش المتمردون على أنماط الحياة التقليدية أحراراً فيما يفعلون وفيما لا يفعلون. وهى أشبه بحى سوهو فى لندن ومونمارتر فى باريس. وفى هذه المنطقة أيضاً يوجد أشهر وأغنى شارع فى العالم وهو "وول ستريت" مقر النشاط المالى والتجارى وأضخم البنوك والمؤسسات المالية فى العالم، فى تناقض

سافر مع أحوال المنطقة نفسها.

مبنى إدارة الإدارة العامة، رقم ٤ فى ميدان واشنطن " No.4 Washington Sq." كما يطلقون عليه، قديم ذو طابع مميز شأن معظم مبانى هذا الحى. استقبلتنى الموظفة المختصة، وقدمتنى إلى الأستاذ المشرف على برنامجى. تعارفنا، ورحب بى. أبديت له رغبتى فى أن أسجل للحصول على درجة الماجستير فى الإدارة، وكنت قد قررت بينى وبين نفسى عندما علمت بامر سفرى للدراسة بأمريكا أننى لن أعود منها قبل أن أحصل على درجة الدكتوراه.... **وكان قرارًا مصيريًا** .

فحص الأستاذ أوراقى واقتنع بموقفى الدراسى ووافق. وناقش معى المواد التى أرغب فى دراستها بالفترة الأولى من العام الدراسى، وعرفنى بأن جميع المحاضرات مسائية لطلبة الدراسات العليا. واستلمت بطاقات الدراسة، وكنت سعيداً جداً أننى قبلت للتسجيل لدراسة الماجستير.

استرعى انتباهى البساطة المتناهية والتلقائية وعدم الكلفة التى وجدتها فى لقاء عميد الكلية البروفيسير سبيرو "Spero" . وتعجبت أكثر لمظهر المكتب الذى يشغله، مكتب صغير لا تتجاوز مساحته ٦ أمتار مربعة، وبه من الأثاث مكتب ومكتبة صغيرة وكرسيان فقط، أحدهما يجلس عليه العميد والاخر للزائر. وتساءلت بينى وبين نفسى كيف فى جامعة نيويورك وهى من أغنى وأغلى جامعات أمريكا يتجلى هذا الحرص الشديد على حسن استخدام المساحات واستغلالها الاستغلال الاقتصادى، دون مظهرية أو إسراف ؟

وفى تجربة أخرى تكرر نفس الموقف. كانت إحدى أمانىَّ أن ألتقى بالبروفيسير تاپان "Tappan" . كنت وأنا باحث بالمركز القومى للبحوث الجنائية أسمع عنه واقرأ له بوصفه واحداً من أميز أساتذة علم الإجرام فى العالم الناطقين بالإنجليزية. وكنا نحن مجموعة الباحثين بالمركز نتنافس على اقتباس آرائه ونعرضها كحجة فى مجال البحث تحسم أى جدل أو حوار. وتحققت أمنيتى فقد وجدت البروفيسير تاپان أحد الأساتذة المحاضرين لنا

فى موضوع الجريمة والانحراف وإدارة العدالة الجنائية.

وسعدت بأن أكون أحد طلبته وفى علاقة مباشرة معه، وليس من خلال مؤلفاته وأبحاثه. وكان مصدر زهوى أن أردد أننى درست على يد البروفيسير تاپان شخصياً دون إدعاء أو مبالغة. هذا الأستاذ العظيم حدد لى موعداً للقائه فى مكتبه بغية طلب النصيحة فيما يتعلق باختيار مواد دراستى للفترة الثانية بالجامعة. ولما دخلت مكتبه كدت لا أصدق عينىَّ. هذا الأستاذ الذى ذاع صيته فى الآفاق حتى كنا ندرس نظرياته وآراءه ونحن فى مصر، واحتوى علمه مراجع ضخمة ذات انتشار عالمى، وجدته غاية فى التواضع. كان يحتويه مكتب ضيق لا يتسع لأكثر من شخصين فى مبنى جامعة نيويورك بميدان واشنطن...! وهذه البساطة فى المظهر والجوهر اختزلت فارق ومسافة المكانة بيننا وجعلت لقاءنا فيه ألفة وود، أفسح صدره لىّ وقدم لىّ النصيحة فى تواضع ... حقيقة القيمة فى الشخص وليس فى المكان، وهكذا تحيا الأمم .. بالأفكار والجد والعطاء والجوهر، وليس بالمظهر.



وبدأت المواجهة بينى وبين الجامعة من أول محاضرة. دخلت قاعة المحاضرات وأخذت مكانى، مجموع الطلبة فى حدود ٢٥ طالباً هم خليط من الأمريكيين والأجانب الوافدين بنسبة ٤ إلى ١ تقريباً. ودخل الأستاذ ... حيانا، وأخذ مكانه على المنصة، ووضع أمامه مجموعة من الأوراق، طلب إلى كل منا أن يأخذ نسخة منها. أخذت نسختى، وكانت من صفحتين. قال الأستاذ: "أرجو أن أكون مفيداً لكم فى دراسة مادة أسس الإدارة العامة، والورق الذى وزع عليكم به قائمة المراجع التى يتعين عليكم الرجوع إليها فى دراسة هذه المادة ."

ذهلت ... كانت الورقة الموزعة علينا تحوى ٣٢ مرجعاً فى الموضوع، الستة الأولى منها يتعين قراءة الكتاب كاملاً، والستة والعشرين الأخرى كان المطلوب قراءة موضوعات معينة أو أجزاء معينة بكل كتاب. الأمر الملفت للنظر أننى لم أجد من بين الاثنين والثلاثين كتاباً مرجعاً واحداً يحمل اسم الأستاذ المحاضر البروفيسير ويلكى. أحسست بدوار وأنا ابدأ هذه التجربة الجديدة بجامعة نيويورك. كيف يتسنى لى أن أقرأ ٣٢ كتاباً باللغة الإنجليزية

فى مادة واحدة من بين خمس مواد سوف أدرسها بالفترة الأولى من العام الدراسى؟ وماذا يمكن أن يكون عليه عدد المراجع فى باقى المواد الأربع الأخرى؟

وداعاً إذاً لكتاب الأستاذ المقرر علينا فى كل مادة فى دراستنا الجامعية بمصر. ذلك الكتاب الذى يحفظه الطالب ثم يسترجعه فى ورقة الإجابة ليضمن النجاح . هذا الكتاب المقرر بجامعاتنا أعتبره آفة التعليم الجامعى فى مصر .. بل إن شئت قل : كارثة التعليم الجامعى فى مصر والمعول الحقيقى فى هدم فلسفة وبناء نظام التعليم الجامعى .. بل ومفهوم الجامعة ذاته .

ولكم عانيت من هذا الأسلوب فى التعليم الجامعى عندنا وأنا منتدب لتصحيح أوراق الإجابة فى مادة الإدارة العامة لطلبة كلية التجارة بجامعة القاهرة. كان عدد أوراق الإجابة يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف ورقة. وبعد قراءة الورقة الخامسة أو السادسة كنت أكاد أشعر بغثيان، وبأننى ضحية عملية تعذيب تمارس علىَّ، لا أجد فكراً أو رأياً أو اجتهاداً أو مبادرة خلاقة فى أى إجابة ... وإنما تصادفنى فى كل صفحة جملة تتكرر ... "قال أستاذنا الفاضل..." ثم يورد الطالب ما جاء بكتاب الأستاذ، مع حذر شديد من إغفال هذا النص. وأجد أن إجابة الطلبة تكاد تكون متطابقة تماماً ... وكأننى أما مجموعة ببغاوات يرددن ما لقنوه دون وعى أو فهم.

نماذج إجابات صبت فى قوالب. وكأننا فتحنا رأس كل طالب وختمنا على ذهنه بخاتم من حديد، لنضع فيه قالباً محدداً ورأياً جامداً لا يقبل التعديل أو المناقشة، فشكلنا فكر جميع الطلبة فى اتجاه محدد وموحد. فإذا جاء يوم الامتحان استرجع الطلاب هذه المعلومات، نسخة طبق الأصل مما لقنوا دون أى إضافة أو رأى أو عرض أو تحليل، وربما دون فهم أيضاً ...!

وعلى غرار أسلوب تلاميذ الكتاتيب فى حفظ القرآن الكريم، يحفظ الطلبة الكتاب المقرر.

إن نظام تعليم هذا وصفه لا يخرج متعلمين ناضجين يملكون حرية التعبير، وحرية الاختلاف فى الرأى، وحرية التفكير والمبادأة، بقدر ما يخرج ببغاوات وحفاظ كتب وضعت

وقررت واستمرت على حالها لسنوات عدة.

لقد تضاءل مفهوم الجامعة عندنا - من وجهة نظرى - من حيث أنها مكان للمعرفة والتكوين العلمى الحر، والتفكير الخلاق، وإعمال العقل، وحرية الاختيار والاختلاف، والنمو المعرفى، والنضج الثقافى.

معذرة وأنا أتوقف عند هذه المقارنة بين نظام التعليم الجامعى عندنا وعندهم. فأنا أشارك كل المفكرين المصريين فى أن هذا الاتجاه السائد فى أسلوب التعليم الجامعى المصرى - التلقين وحفظ كتاب الأستاذ المقرر- هو المعوق الحقيقى دون تنمية الأجيال الجديدة من خريجى الجامعات المصرية فى الاتجاه السليم الذى يعدهم لمواجهة تحديات العصر ومتطلباته، وبناء مستقبل أفضل لمصر، وتحمل أعباء هذا المستقبل.

أعود مرة ثانية إلى أول محاضرة فى جامعة نيويورك، ماذا أفعل بهذا الكم الضخم من المراجع فى مادة واحدة ...؟ كيف يتاح لى أن أقرأها جميعاً ...؟ ومن أين لى بهذه المراجع وأنا أتقاضى ٢٠٠ دولاراً شهرياً للمعيشة، والسكن، والانتقال، والطعام، واللبس، ومصاريف نثرية أخرى عديدة. وثمن الكتاب يتراوح بين خمسة وعشرة دولارات على الأقل فى ذلك الوقت ؟ قالوا لى ... لا عليك بهذا كله، عليك بالمكتبة ...! مكتبة الجامعة بها كل المراجع والكتب، والاطلاع عليها واستعارتها متاح بالمجان.

خرجت من قاعة المحاضرات متجهاً إلى مبنى المكتبة. مبنى من ثلاث طوابق. كل طابق به قاعة فسيحة للاطلاع الداخلى تسع حوالى ٣٠٠ طالباً، كلٌ يجلس إلى مكتب مستقل. عندما اقتربت من القاعة خيل إلى أنها خاوية، لا حس، ولا صوت، ولا حركة. ولما دخلتها وجدتها تكاد تكون مملوءة عن آخرها. طلبة يجلسون فى صمت رهيب وتركيز شديد وكأنهم رهبان عاكفون على صلواتهم، حتى ليخيل للمرء أنهم يحبسون أنفاسهم ويقلبون الصفحات فى رفق حتى لا يذهبوا بتركيز الآخرين. اتجهت إلى "الكونتر" الخاص بالاستعارة، وطلبت المرجع المراد، وجاءنى على الفور واستلمته.

اتجهت إلى أحد المقاعد وجلست، وفتحت الكتاب، وقرأت البطاقة الخاصة بحركة

تداوله، وتبينت أن الكتاب لا يكاد يستقر يوماً واحداً على الرف دون استعارة.

وتذكرت آلاف الكتب بمكتباتنا التى تبقى لسنوات طويلة هامدة دون حركة يعلوها التراب.

كان الكتاب الذى أمامى من النوع الذى يحوى عدداً من المقالات العلمية لعدد من الكتاب، يعالجون نفس الموضوع الواحد من وجهات نظر مختلفة.

ومثل هذا الكتاب يطلق عليه عادة مصطلح "Book of Readings".

قرأت المقال الأول عن "شغل المناصب بالحكومة" وهل يكون بالأقدمية أم بالاختيار. عالج الكاتب الموضوع معالجة علمية مستفيضة ومقنعة مؤيداً مبدأ الأقدمية، لأنه يحقق الاستقرار فى كيان الجهاز الحكومى، ويعترف بجدوى اكتساب الخبرات والتدرج الوظيفى، ويؤمن مستقبل العاملين، ويحول بين قناصى الوظائف من خارج الجهاز، ويحد من الاعتبارات الشخصية عند الاختيار ... إلخ وبانتهاء القراءة كنت مقتنعاً تماما بالأخذ بمبدأ الأقدمية عند شغل الوظائف.

وقلبت الصفحة لأبدأ قراءة المقال التالى، فوجدت منهجه وفكرته فى الاتجاه المعاكس تماماً. ليست الأقدمية هى المعيار الرشيد لشغل الوظائف ، فهى ملاذ الكسالى والمتواكلين ومحدودى القدرات. وهناك معيار آخر يفضلها وهو "الاختيار". بمعنى اختيار الأفضل على أساس الصلاحية والكفاءة والجدارة. وعرض الكاتب مبررات هذا الاتجاه من حيث إتاحة فرصة اختيار أفضل وأكفأ للصالحين لتولى الوظيفة، وما يحققه هذا من حقن الجهاز الحكومى بعناصر جديدة وواعدة تتصف بالمبادأة والخلق والابتكار، جديرة بشغل المناصب العليا، وتسهم فى تنشيط الدورة الدموية للجهاز، وبعث الحيوية فى أوصاله، مع تحقيق طموحات أولئك المتميزين الواعدين، القادرين على العطاء المتجدد، ومكافآتهم على جدهم واجتهادهم ... إلخ.

بعد قراءة المقال الثانى وجدتنى فى حيرة، وتساءلت بينى وبين نفسى ... ماذا يريد هذا الكتاب منى أو بىّ ...؟ فقد أصبحت متردداً بين هذا الفكر وذاك، فكلاهما مقنع. إذن على أن أفكر وأن أختار. وهذا بالضبط ما يريده هذا التنوع الفكرى الخلاق من الدارس... أن يفكر ويحتار، وأن يتساءل ويمحص حتى يجد ضالته فيختار. وهذا هو

السبيل إلى المعرفة الحقيقية.

لقد دفعتنى قراءاتى لمقالات هذا الكتاب إلى الإحساس بأنه يدفعنى دفعاً إلى إعمال الفكر، ويحملنى على ألا أقبل رأيًا معيناً كقضية مسلمة ... هناك دائماً الرأى والرأى الآخر الذى قد يكون له وجاهته ومبرراته. وعلىَّ أنا أن استعمل عقلى عند الموازنة والاختيار. وهى عملية يقصد به إلانة الذهن "ومطه" ليتسع لكل الأفكار وكل الآراء والاتجاهات.

مسئوليتى أن أفكر وأن أختار، وأن أراعى عند عملية الفحص والتمحيص والاختيار ما يتناسب وظروفنا وأحوالنا وطبيعة المرحلة التى نعيشها فى مصر. والاختيار هنا محكوم بالعوامل البيئية أولاً، التى تجعل من المجتمع المصرى مجتمعاً ذا خصائص وسمات وأحوال معينة، فى ظل اعتبارات الزمان والمكان والسكان والتعليم والدين والتراث والحضارة والعادات والتقاليد ومرحلة التحول التى يعيشها.

معذرة ... كانت هذه مداخله فرضتها علىَّ معايشتى فى الوقت الحاضر للاهتمام الممنوح لتطوير التعليم فى مصر، وإثارة قضايا التحديث والمعاصرة فى هذا المجال. وأردت بكل ثقة وتواضع أن أقول أن هذه هى الرسالة الحقه للجامعة ... وإلا يتعين أن ننتقى لها مسمى أخراً غير مصطلح جامعة "University".

وأعود مرة ثانية إلى دراستى فى جامعة نيويورك ... فعلى الرغم من سابقة عملى كضابط اتصال بمعسكر الجيش البريطانى بالتل الكبير، ودراستى فى إنجلترا، فقد وجدت أن سرعة قراءتى فى المراجع العلمية باللغة الإنجليزية - مع الاستعانة بالقاموس - لا تتجاوز أربع أو خمس صفحات فى الساعة الواحدة. من أين لى إذن بالوقت الذى يكفى لقراءة كل المراجع فى كل المواد الخمسة التى أدرسها خلال الشهور الأربع الأولى للعام الدراسى؟

ناهيك عن أننا كنا مطالبين بإعداد بحث " "Term Paper" ، فى كل مادة دراسية. هذا البحث وحده كان يتطلب الرجوع إلى عدد آخر من المراجع لبلورة الأفكار والآراء وجمع المعلومات وتنظيمها وعرضها.!



كانت جارتى فى قاعة المحاضرات سيدة تجاوزت الأربعين، بادرتنى بمحاولة للتعرف بىّ.. قالت :" ما اسمك .. ومن أين جئت؟"، ذكرت لها اسمى، وقلت :"جئت من مصر." قالت: "أنا مونيكا سويدلو، جئت من إسرائيل." كانت مفاجأة غير مريحة. ففى تلك الحقبة كانت العلاقات بين مصر وإسرائيل فى أسوا مراحلها. تلك المراحل التى كانت – وما زالت – كلها مراحل سوء، ذروتها الاعتداء الثلاثى على بورسعيد من تحالف إسرائيل وفرنسا وإنجلترا عام ١٩٥٦ ، وكانت الحرب الباردة بيننا أوارها مستعر ومشتعل.

أصبحت هذه السيدة مبعث توتر شديد لىّ. وعلى الرغم من أننا فى مجال الدراسة والتحصيل العلمى، فقد شعرت بأننى فى قاعة الدرس قد دخلت مع هذه السيدة فى منافسة وتحدٍ مباشر بين مصر وإسرائيل. هكذا كان الاتجاه السائد فى الفكر خلال تلك المرحلة. حقيقة عانيت كثيراً لكى أثبت ذاتى وجدارتى، خاصة أن معظم جمهور جامعة نيويورك من الأساتذة والطلاب من اليهود ... وفرصة العربى المسلم بها غير متكافئة. الأهم من هذا أن هذه السيدة كانت حاصلة فعلاً على درجتى دكتوراه، الأولى، فى الخدمة الاجتماعية، والثانية، فى التعليم، وجاءت تدرس للحصول على الدكتوراه الثالثة فى الإدارة العامة. أى أنها من النوع الذى لا يفارق القراءة والبحث والكتب والمراجع، والتى ينطبق عليها المصطلح المتداول "دودة الكتب Book Worm" . كان واضحاً تفوقها واختلافها عن بقية زملائها الطلبة بالدراسات العليا، مثلما كان واضحاً أن فرصة تفوق أى طالب عليها كانت ضعيفة.

أذكر هذه الوقائع فى محاولة لمساعدة القارئ على التعرف على المناخ والظروف والصعاب والتحديات التى وجدت نفسى أواجهها عند بدء دراستى بالجامعة . استأجرت سكناً مشتركاً، غرفة فى شقة متواضعة قريباً من مقر الجامعة . ولأول وهلة كان يتحتم على أن أدع جانباً فكرة الأكل خارج المسكن. فالمائتى دولار التى أتقاضاها شهرياً للوفاء بجميع متطلبات حياتى تسمح لىّ بأن أعيش كطالب فقط. أما إذا فكرت فى تناول وجبة واحدة مع زميل أو زميلة بأحد المطاعم المرموقة، فإن المائتى دولار تكاد تكفى هذه الوجبة.

بدأت أتعلم الطهى "الطبخ"، واستدعيت شريط ذكرياتى وأنا أرقب أمى وشقيقاتى أثناء إعداد الطعام. ومن التجربة والخطأ تفوقت فى هذا المجال.

وأذكر أننى من شدة سعادتى وإعجابى بهذا الإنجاز " كطباخ" ، أرسلت خطاباً للوالدة أحمل إليها هذه البشرى. وقد علمت بعد ذلك أنها أصيبت بخيبة أمل كبيرة، ورددت.. «ابنى الضابط يروح أمريكا علشان يدخل المطبخ ويطبخ ... أنا مش مصدقة" . هكذا كان اتجاه معظم أمهات الخمسينات من القرن الماضى.



نعود للدراسة مرة ثالثة.

فى الأصل كان سفرى إلى أمريكا من أجل دراسة برنامج خاص فى الإدارة العامة، تنظمه الأمم المتحدة بجامعة نيويورك للعاملين بحكومات الدول النامية، بهدف تنمية كوادر إدارية يمكن الاعتماد عليها فى تطوير الإدارة ببلادهم بعد العودة من الدراسة، فى محاولة لملء الفراغ الواضح بالكوادر الإدارية المؤهلة بهذه الدول بعد استقلالها. وهذا البرنامج مدته ٩ شهور، يحصل بعدها الدارس على دبلوم الأمم المتحدة فى الإدارة العامة.

لكننى كما ذكرت حينما التحقت بالدراسة بجامعة نيويورك،انتهزت الفرصة ولم أتردد فى التسجيل للحصول على درجة الماجستير فى الإدارة العامة، تمهيداً لاستكمال الدراسة للحصول على الدكتوراه. وحتى يمكن أن اختزل الوقت لدراسة الماجستير، كان يتعين علىَّ أن أدرس أقصى عدد مسموح به من المواد فى الفترة الدراسية الواحدة "Term"، وهو خمس مواد. على أن أنتظم فى الدراسة ثلاثة فصول متوالية فى السنة الدراسية الواحدة، بما فى ذلك فترة الإجازة الصيفية.

هذا الحمل الثقيل من المواد الدراسية فى إطار نمط الحياة التى كان يتحتم علىَّ أن أعيشها، والتحديات التى أواجهها جعلنى أعيش فى شبه طاحونة دوارة تكاد تسحقنى. أذهب إلى الجامعة فى أول المساء، لأنتهى من المحاضرات فى العاشرة مساء، لأعود إلى مسكنى فى العاشرة والنصف، فأرتمى على فراشى لاستيقظ عند منتصف الليل، فأعد

طعامى وأتناول العشاء، ثم أجلس إلى مكتبى بين الكتب والمراجع، واندمج فى الاطلاع وإعداد البحوث إلى أن تسطع شمس نيويورك منعكسة على زجاج نافذة حجرتى المتواضعة، فأسدل الستائر وآوى إلى فراشى. ثم استيقظ ظهراً لأعد غذاء أتناوله، ثم أغتسل واستبدل ملابسى، وأترك مسكنى. وآخذ طريقى إلى الجامعة، فالمكتبة، فالمحاضرات ، فالعودة مساء .. وهكذا.

مازالت قوة إبصارى حتى الآن والحمد لله بحالة جيدة. ولكن بعد الشهور الثلاثة الأولى من دراستى بجامعة نيويورك منذ قرابة ٤٥ عاماً، وكنت مازلت شاباً، وبسبب نمط تلك الحياة التى وصفتها والإرهاق ، أصبح من المتعذر علىَّ أن أقرأ بسهولة لافتات الشوارع والإعلانات وأن أميزها نتيجة للإجهاد والإعياء.

ولم يكن بمقدورى أن افعل شيئاً سوى أن أستمر فى مواصلة هذه الحلقة المضنية من المعاناة .. ممتثلاً لمقولة : "من طلب العلا سهر الليالى".

ولكن، وأنا بين فكى هذه الرحا التى لا تكف عن الدوران .. كان هناك شئ رائع يملأ كيانى .. هو متعة طلب العلم والإحساس بالنمو، والتكوين الفكرى، وسعادة الشعور بالنضج والتغيير. كانت كل قراءة أشبه بوجبة شهية صحية دسمة تغذى كيانى وذهنى وفكرى، وتجعلنى أشعر بأننى أحيا، مع الإحساس بالنهم والحاجة للمزيد فى محاولة لملء فراغ لا يملأ. يصاحب ذلك إحساس عميق بالمزيد من الجهل، وبأن ما أوتيت من العلم إلا القليل.

فأمامى ملايين الكتب والمراجع بمكتبة الجامعة ومكتبة مدينة نيويورك ومكتبة الكونجرس الأمريكى، أقصى ما أمكننى أن اقرأه هو قطرة فى محيط.

بانتهاء الفترة الدراسية الأولى "1st term" ، أديت الامتحانات، وقدمت الأبحاث المطلوبة. وسجلت للدراسة بالفترة الثانية، واخترت المواد الدراسية الخمسة التى سأدرسها خلال تلك الفترة. فى هذه الأثناء وصلنى خطاب من عميد الكلية يهنئنى على الدرجات التى حصلت عليها فى الامتحانات، ويخطرنى بان الجامعة فى ضوء هذه النتيجة قد قررت منحى منحة بما يعادل ٥٠٠ دولار إعفاء من مصاريف الفترة الدراسية الثانية.

سعدت بهذا الخطاب جداً. ولما كنت لن أستفيد من هذا الإعفاء لأن جميع نفقات

دراستى تتحملها الأمم المتحدة، فقد كتبت للعميد شاكراً ومقدراً هذه اللفتة الكريمة، واقترحت عليه أن يوجه المنحة المقدمة لىَّ من الجامعة لمساعدة طالب آخر يستحقها ويتحمل سداد نفقات دراسته.

انتظمت فى الدراسة بالفترة الثانية، وانتهيت منها بنجاح. وأفادتنى دراستى بمعهد الإدارة العامة بالقاهرة فى احتساب مواد الدراسة به ضمن المواد المعتمدة بجامعة نيويورك. وبذلك كنت قد وفيت بدراسة المواد المقررة للدراسة للحصول على الماجستير، وبقى على أن أتقدم بمشروع رسالة الماجستير للكلية لمناقشته، واعتماده، ثم البدء فى كتابة رسالة الماجستير.

فى هذه الأثناء وصلنى خطاب من إدارة المعونة الفنية بالأمم المتحدة يخطرنى بانتهاء مدة المنحة التى حصلت عليها، وعلىَّ أن أبدأ ترتيبات العودة، وبداخل الخطاب تذكرة العودة للقاهرة. عرضت الخطاب على عميد الكلية وشرحت له ظروفى، وأننى فى منتصف الطريق للحصول على درجة الماجستير، وأن عودتى بمثابة إعاقة للجهد الذى بذلته وخيبة أمل كبيرة لىّ فى إتمام دراستى. أعطانى العميد خطاباً من الكلية لمدير المعونة الفنية يثنى فيه على جدى واجتهادى، ويطلب إتاحة الفرصة أمامى لاستكمال دراستى، وذلك بمد المنحة سنة دراسية أخرى.

أخذت الخطاب إلى المسئولة عن برنامج دراستى بالأمم المتحدة. وتناقشنا ... وقالت:"إن سياسة الأمم المتحدة هى إعداد كوادر على علم ودراية بالإدارة للنهوض بالإدارة فى بلادهم، على أن يعودوا فى نهاية البرنامج المعد لذلك دون تأخير، وليس من سياسة برنامج المعونة الفنية أن يقدم منحاً لأشخاص يبغون الحصول على درجات علمية. وبعد المناقشة والاطلاع على خطاب التزكية من العميد، وعدتنى بأن تدرس الموضوع مع مدير إدارة المعونة الفنية وستحاول مساعدتى.

قبل مضى أسبوع من هذا اللقاء وصلنى خطاب الموافقة من الأمم المتحدة على مد المنحة لمدة ٩ شهور أخرى. وكان هذا الخطاب بمثابة إعادة بعث للأمل من جديد فى حياتى الدراسية. واتجهت بكل عزم وتصميم نحو الانتهاء من الحصول على درجة

الماجستير فى عامين. وخلال العام الثانى، وقد انتهيت من دراسة المواد المؤهلة للماجستير.

وبينما أقوم بإعداد الرسالة، طلبت من الجامعة أن أبدأ دراسة المواد المؤهلة للحصول على درجة الدكتوراه. وقد كان ... وانتهت المهلة الثانية، أو المنحة الثانية التى حصلت عليها من الأمم المتحدة، وتكرر نفس الموقف. وصلنى خطاب العودة إلى مصر وتذكرة السفر. وكررت نفس الأسلوب الذى لجأت إليه فى المرة الأولى. أخذت خطاب تزكية من الجامعة بمد المنحة نظراً لأننى قد سجلت للحصول على درجة الدكتوراه. وقابلت المشرفة على البرنامج بإدارة المعونة الفنية، وسلمتها الخطاب وعرضت موقفى والتمست عونها للمرة الثانية. ابتسمت، وكادت تقول لى: "إنت محتال . كفاية عليك كده أوى" ، وإن كانت قد قالتها فى عبارة مهذبة، واعتذرت. وقطعت المنحة، وتركت مكتبها وأنا لا حول لى ولا قوة، وقد أصبحت مفلساً ومحبطاً فى نيويورك.

أحسست وأنا أقطع المسافة بين مبنى الأمم المتحدة وبين سكنى أنى أسير فى نفق مظلم. وأن سبيلى إلى إتمام دراستى وتحقيق هدفى يكتنفه ضباب كثيف. لكن شيئاً داخلى جعلنى لا أشعر باليأس. وعزمت أمرى على أن لا أعود إلى مصر مهما كانت الظروف دون تحقيق هدفى .. "الدكتوراه"، مهما كلفنى هذا، حتى لو عملت فى غسل الأوانى أو أى وظيفة هامشية اتكسب منها قوتى ونفقات دراستى. ولما دخلت مسكنى هدانى تفكيرى للكتابة إلى أستاذى الدكتور محمد توفيق رمزى، رئيس مجلس إدارة معهد الإدارة العامة، أشرح موقفى وأساله العون والنصيحة، وفعلت.

كانت مؤسسة فورد الأمريكية وقتئذ قد قدمت عدداً محدوداً من المنح للمتفوقين من الدارسين بمعهد الإدارة العامة، بعد توقف برنامج معونة الأمم المتحدة للمعهد. وضعنى الدكتور رمزى على واحدة من هذه المنح لأستكمل دراستى.

وكانت انفراجه كبرى. وساعتها أحسست بأن طريقى لاستكمال دراستى للحصول على درجة الدكتوراه أصبح ممهداً ومضيئاً.



وحان موعد الحصاد وجنى الثمار ... يوم التخرج. كان يوماً مشهوداً فى احتفال رائع بساحة الجامعة فى شمال نيويورك... أشبه بالكرنفال. الطلبة والطالبات الخريجون بالمئات فى أروابهم الجامعية الملونة. وخريجو كل كلية يميزهم لون خاص للروب. الغالبية العظمى منهم استأجرته - وأنا وزوجتى منهم - لهذه المناسبة من محلات تختص بذلك.

وفى ساحة الاحتفال الضخم جلس خريجو وخريجات كل كلية فى مكانهم المحدد. أمامهم منصة كبيرة يعتليها أعضاء مجلس أمناء الجامعة ورئيسها وعمداء الكليات بأروابهم المميزة الزاهية فى رونق ووقار. ويقف رئيس الجامعة يلقى خطاب التخرج، كلمة يوجهها إلى الخريجين ... فيها التهنئة، وفيها أيضاً رسالة إليهم يحملهم مسئولية المستقبل، وأمانة المسئولية عن أن يضعوا كل ما تعلموه فى خدمة أوطانهم وعالمهم والإنسانية جمعاء . ثم يعلن مقدم الحفل الاستعداد لمراسم منح الدرجات العلمية على الخريجين، فيقف الجميع، مسئولون وأساتذة وطلبة وطالبات فى لحظة صمت معبرة مؤثرة . ويتقدم رئيس الجامعة ليضفى الدرجات العلمية على الخريجين ، ويقرأ الصيغة الرسمية لهذا التقليد ... وحينما ينتهى من قراءته تصدر عن الخريجين صيحات وتهاليل الفرح، ويقذفون بقبعات التخرج فى الهواء ، ويتعانقون مهنئين بعضهم البعض ، ويلتقطون الصور التذكارية فى سعادة غامرة. حقيقة ما أحلى تلك اللحظة. وما أعظمها وأروعها، وما أعزها على النفس ... فنحن الآن نحمل درجة الدكتوراه فى فلسفة الإدارة العامة.

ومرة ثانية يلتزم الجميع الهدوء والسكينة، انتظاراً لإعلان اسم الطالب المثالى فى جامعة نيويورك للعام الدراسى ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، وهذا تقليد تحرص عليه الجامعة فى كل حفل تخرج سنوى. فتختار طالباً مثالياً من بين خريجيها لتضفى عليه هذا الشرف وفق معايير معينة. ومرة ثانية تعلن مكبرات الصوت على هذا التجمع الضخم أن إدارة جامعة نيويورك قد استقر رأيها على اختيار كل من عبد الكريم درويش وليلى تكلا من مصر لينالا شرف اختيارهما طالبين مثاليين للعام الدراسى ١٩٦١ - ١٩٦٢ . كان من بين مبررات الاختيار أننا كنا أول أسرة تحصل على درجة الدكتوراه فى حفل واحد وفى يوم واحد ومن

نفس الكلية. وأن هذه الأسرة كان يحضر معها أيضاً هذا الحفل جنين فى الشهر السابع من الحمل ... هو ابننا ماجد.

عدت من حفل التخرج ، ولدى إحساس بأننى قد أهديت نفسى أنفس هدية يمكن أن يعتز بها إنسان ... وهى حصولى على درجة الدكتوراه. أعظم استثمار أقدمت عليه فى حياتى. أشعر الآن أننى إنسان مختلف تماماً عن ذلك الذى بدأ الدراسة فى عام ١٩٥٨ . إحساس بالنمو والتغير فى الفكر والشخصية والاهتمامات وطريقة الحياة. إحساس بالثقة والأمن والاستقرار، وبأن مهنتى بحاجة إلىَّ الآن أكثر من حاجتى إليها ... حقاً ما أمتع وأروع العلم.

وتذكرت زملاء لى فى مصر، فهم ما زالوا على ما هم عليه ، يدورون فى حلقة الحياة المفرغة، ويقتلون الوقت بالتسلية، ويرددون نفس الأحاديث والنكات، ويتطلعون إلى غد لا إثارة فيه ولا طموح ... ويمر بهم العمر دون استثمار حقيقى ذى معنى . وعمر الإنسان هو الشىء الوحيد الذى يسلب منه دون أن يقدر على استرداده ... هكذا كنت أشعر، وقد أكون مخطئاً.



رسالة الماجستير موضوعها "العلاقات العامة لجهاز الأمن". خلصت فيها إلى أن أى جهاز أو هيئة أو مؤسسة مهما دعت، ومهما وعدت، ومهما أنفقت، ومهما تقلدت مختلف الشعارات من أجل بناء علاقات عامة طيبة وسوية وراسخة بينها وبين الجماهير التى تحاول مخاطبتها وكسب ودها وثقتها وتعاونها ... كل هذه الأساليب والوسائل لن تكون فعالة أو مجدية فى تحقيق هذا الهدف، متى كانت خبرة الناس بهذه الهيئة أو المؤسسة وتجربتهم عند التعامل معها نتائجها سلبية، أو تفيد عكس ما تدعو إليه الهيئة أو تنادى به أو تتقلده من مختلف الشعارات . وأن الجوهر الحقيقى والبنيان الراسخ لإقامة صرح علاقات طيبة بين هيئة وجمهورها يتمثل فى معادلة بسيطة، أجمع عليها كل العلماء وأساتذة العلاقات العامة والإدارة وذوى الخبرة، مؤداها:

العلاقات العامة الطيبة = الأداء المتميز + الإخبار الصادق عنه .

أما عن رسالة الدكتوراه فى فلسفة الإدارة العامة، فموضوعها "البيروقراطية والتغيير الاجتماعى فى مصر الحديثة "Bureaucracy and Social Change in Modern Egypt"

ويلاحظ أن هذه الرسالة كتبت فى عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفى مناخ معاصر لما استقدمته الثورة من تغييرات جذرية استهدفت معظم أوجه الحياة فى المجتمع المصرى من واقع أهداف الثورة الستة :"القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، بناء جيش وطنى قوى، إقامة حياة ديمقراطية سليمة".

ومن المسلم به فى النظريات السياسية، أنه فى ظل أى نظام حكم أياً كانت النظرية التى يقوم عليها، توجد قلة حاكمة وأغلبية ساحقة محكومة. وحتى فى أفضل النظم الديمقراطية يتمتع قلة بالسلطة وصلاحية إصدار القوانين واتخاذ القرارات التى تمس حياة السواد الأعظم من المواطنين، وهم الشعب. هذه القلة الحاكمة أو الصفوة الحاكمة فيما تقرر وفيما لا تقرر تؤثر فى مصير الملايين. وحتى يمكنها تحقيق الأهداف التى وضعتها وتسعى لتحقيقها فإنها تعتمد فى ذلك على جهاز حكومى مرتبط بهذه الأهداف وقائم على تنفيذها فى حرص ودأب.

وفى حالة تغيير النظام الحاكم، خاصة بصورة "راديكالية" كما فى حالة الثورة، واستقدام نظام جديد يتبنى أهدافاً جديدة تكون عادة فى تناقض مع أهداف النظام الذى قامت الثورة للقضاء عليه، يجد القادة الجدد - الثوار - أن المهمة الملحة والعاجلة التى تواجههم هى ضمان تأمين أهداف الثورة وتنفيذها.

وهذا يفرض حتمية إجراء تغييرات بالجهاز الحكومى الملتزم بأهداف ما قبل الثورة والقائم فعلاً بتنفيذها. ويصبح هذا التغيير فى الجهاز الحكومى الموروث - عن العهد البائد - ضرورة علمية وضرورة عملية ملحة وأساسية لنجاح الخطط والسياسات وتحقيق الأهداف التى أتت بها الثورة[١]

(١) فى هذا المعنى يقول لينين: "إن القضاء على الروتين كلية وفى الحال أمر ضرورى، وهذا هو الكمال. على أن التخلص من الجهاز البيروقراطى القديم بأكمله وفى الحال، والبدء فى إنشاء جهاز جديد ليس هو الكمال فحسب ولكنه أيضاً مهمة مباشرة وحتمية لثورة الطبقة العاملة".

كان علىَّ أن أثبت صحة هذه النظرية فى مصر عقب قيام الثورة فى عام ١٩٥٢، والتى جاءت كأحد الفروض الأساسية فى الرسالة. وكان علىَّ أيضا أن أثبت أن الثورة قامت فعلاً بإحداث هذا التغيير الحتمى فى الجهاز الحكومى الموروث عن عهد ما قبل الثورة. وأن أدلل على صحة هذا الفرض بعرض بيانات ومجالات وأبعاد هذا التغيير. خاصة فى المناصب القيادية والعليا ذات الاختصاصات المؤثرة فى تنفيذ السياسات والخطط واتخاذ القرارات المصيرية. وكان من أبرز ملامح التغيير فى هذه المناصب قرارات العزل والإقالة وعمليات تطهير هذه المناصب من القادة الذين لا يؤمنون بمبادئ الثورة، أو المنتمين إلى ما سمى بالعهد البائد، أو أولئك السلبيين والمترددين من ذوى المواقف غير المحددة، أو غير القادرين على مجاراة سرعة الدفع الثورى.

لكى أثبت صحة هذا الفرض طلبت بيانات من المسئولين المختصين فى مصر عن عمليات العزل والفصل وقرارات التطهير التى اتخذتها الثورة، وزيادة فى الحيطة طلبت نفس البيانات من ثلاث جهات مختلفة. بأمل أن ترد إحداها على الأقل.

طلبت من وزارة المالية لاحتفاظها ببيانات الوظائف ورواتبها، ومن ديوان الموظفين المسئول عن موظفى الدولة، ومن جهاز الإحصاء العام. وانتظرت الرد، وطال الانتظار، ولم ترد على أى من هذه الجهات الثلاث. ولما ألححت فى الطلب وصلنى خطاب من صديق يقول فيه إن هذه بيانات محظورة ...! وتملكتنى الدهشة كيف تكون هذه بيانات محظورة والصحف ووسائل الإعلام تتداولها يومياً بوصفها إنجازاً هاماً من إنجازات الثورة .

عرضت الأمر على الأستاذ المشرف على الرسالة، فأفهمنى بأن هذا الفرض الذى قدمته يصبح غير قائم فى غياب البيانات الموثوق بها التى تدعمه وتثبت صحته وتضفى على الرسالة صفة البحث العلمى، وليس كلاماً دعائياً مرسلاً على علاته. وكدت استبعد هذا الفرض من الرسالة على الرغم من أنه أساسى وحيوى، لولا أن مكالمة تليفونية جاءتنى بعد يومين من الأستاذ المشرف ... قال: "أنت تبحث عن بيانات عن التغييرات والتطهير الذى قامت به الثورة للجهاز الحكومى فى مصر؟" أجبته بنعم. قال "أرجع إلى مقال لجون بادو - الذى كان مديراً للجامعة الأمريكية فى القاهرة - منشور فى مجلة السياسة الدولية بتاريخ ..سوف تجد فيه البيانات التى تبحث عنها." وبالفعل وجدت فى هذا المقال البيانات الكاملة عن تطهير الجهاز الحكومى الذى قامت به الثورة بناء على المعلومات التى

قدمتها لجان التطهير التى شكلت لهذا الغرض ، وتم نشرها كإنجاز عظيم للثورة ...!

كان واضحاً من واقع البيانات التى حصلت عليها أن عملية التطهير تمثل هرماً مقلوباً، قاعدته لأعلى وقمته لأسفل. حيث جرى التطهير بأعداد كبيرة فى الدرجات والوظائف العليا صاحبة الاختصاصات والسلطات المؤثرة، وبدرجة أقل فى الوظائف الوسطى، وبدرجة محدودة جداً فى الوظائف الدنيا التى لا تأثير لها على رسم السياسات أو اتخاذ القرارات المهمة، وهذا أمر منطقى.

كما كان واضحاً أيضاً أن التطهير كان بأعداد كبيرة فى وزارات السيادة والإعلام والتعليم وهى الوزارات التى لها صلة بالسياسة الخارجية والأمن والدفاع والتعليم وتربية النشء والإعلام ومخاطبة الشعب.

هكذا كانت هناك حالة من الإحجام عن تداول المعلومات حتى التافه منها ، أو التى يمكن تصنيفها من قبيل إنجازات الثورة فى اتجاه الإصلاح والتخلص من تركة الماضى الموالى لنظام ما قبل الثورة. وهو اتجاه من سمات النظم الشمولية المتسلطة يعوق حرية الرأى والفكر وجهود الدراسة والبحث العلمى. ناهيك عن الافتئات على حق المواطن فى أن يعرف حقائق الأوضاع والأمور التى تهمه. بينما كانت كل هذه البيانات والحقائق متاحة ومنشورة فى الخارج دون محاولة لمناقشتها أو تبيان مدى مصداقيتها أو صحتها.



انطباعات وتجارب

إن الدراسـة فى أمـريكا لا يمكن أن تكون مكتملة - من وجهة نظرى - ما لم نعرض بعض التجارب والخبرات التى صادفتنا، والتى أجدها معبرة عن بعض جوانب الحياة هناك. ذلك أنه مع حدوث المواجهة مع المجتمع العلمى ، تحدث عملية إفاقة وصحوة على عالم جديد ورائع ، يوفر كل إمكانات وفرص التفوق وإثبات الذات والنبوغ دون أى معوقات أو إحباط .

وفى هذا الصدد أود أن أؤكد أن الطالب النابه المجد الوافد إلى أمريكا يجد فرصاً متاحة ومتكافئة وعادلة فى المعاملة مع زملائه الأمريكيين وغيرهم من الأجانب الوافدين من دول أخرى. لا أقول هذا من تجربتى الشخصية فقط، ولكن من تجارب العديد من الزملاء الذين سبقونى أو عاصرتهم أو ذهبوا من بعدى. أقوله لأن بعض الذين لم يوفقوا فى الدراسة بأمريكا لا يريدون أن يشيروا بأصابع الاتهام بالفشل إلى أنفسهم، وإنما كالعادة يرددون أن هذا الفشل يرجع إلى اضطهاد الآخرين لهم، وتعصبهم ضدهم بسبب أنهم عرب. ويكفى أن أدلل على صحة وجهة نظرى أن أشير إلى بعض تجارب النجاح التى حققها مصريون وعرب فى أمريكا أمثال د.فاروق الباز، ود. أحمد زويل وغيرهم. الطالب الجاد المجد لا يقف فى طريقه أحد، وإذا حدث فلن يكون هذا عادة بسبب أنه مصرى أو عربى، وإنما شأنه شأن كل الناجحين الذين يقف أعداء النجاح والحاقدون والغيورون فى طريقهم. هكذا كان شأن الحال هناك حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وهذه حقيقة .

حقيقة ثانية: هى سيادة المصالح - شخصية أو وطنية - على الساحة السياسية فى الولايات المتحدة، وصدق مقولة أن عالم السياسة الأمريكية هو عالم مصالح بالدرجة الأولى. وأذكر فى هذا الصدد واقعة كان لى فيها دور وتجربة شخصية. فى عام ١٩٥٩، وأنا أدرس بنيويورك وصلت إلى الميناء سفينة شحن مصرية صغيرة اسمها كليوباترا. وتآمر عمال ميناء نيويورك على هذه السفينة بتحريض من المنظمات الصهيونية، فقاطعوا السفينة لا تفريغ ولا شحن ولا تموين. واستغلت الحكومة المصرية هذا الحادث - على

الرغم من أنه لم يكن فى ذاته حادثاً جللاً - وعملت منه حكاية إعلامية ضخمة بتوجيه من الرئيس عبد الناصر، مع التركيز على أن اللوبى الصهيونى وراء هذه المقاطعة. وصدرت بيانات احتجاج رسمية، واتصالات دبلوماسية وزخم إعلامى يدين هذه المقاطعة دون جدوى.

طلب إلىَّ الأستاذ عبد الموجود حسن مستشارنا الإعلامى فى وفد مصر بالأمم المتحدة بنيويورك وقتئذ ، أن أحضر مؤتمراً فى هارلم أمكن تنظيمه بالتعاون مع بعض قيادات الزنوج، لأحاول أن أقنعهم بالعدول عن مقاطعة السفينة، وألا يكونوا أداة فى أيدى الغير، خاصة وأن مصالحنا وآمالنا وأهدافنا مشتركة باعتبارنا من أصل وقارة واحدة. وفهمت منه أنه اضطر للعدول عن الذهاب بنفسه بناء على توجيهات من السفارة بواشنطن حتى لا ينسب إلينا التدخل الرسمى فى الشئون الداخلية للولايات المتحدة، وأفهمنى أن الاختيار وقع علىَّ بصفتى طالباً لا صفة رسمية له فى أمريكا.

عندما هممت بالانصراف من مكتب المستشار الإعلامى طلب منى رقم تليفون سكنى لمداومة الاتصال بى. أجبته بأن ليس لدى تليفون لانشغالى بالدراسة وعدم وجود وقت للسير فى إجراءات طلب تركيب تليفون . وتداعى إلى ذهنى المعاناة التى كنا نصادفها فى مصر وقتئذ فى سبيل الحصول على تليفون . وكانت قوائم الانتظار تمتد إلى ثمانى وعشر سنوات. سلمنا، وافترقنا. وأثناء عودتى لسكنى توقفت "بكوفى شوب" لتناول وجبة خفيفة. عند وصولى إلى سكنى، وجدت من يستوقفنى، ويسألنى عما إذا كنت "مستر درويش". قلت :"نعم". قال: هذا هو التليفون الذى طلبت تركيبه فى سكنك بناءً على اتصال تليفونى. كان الذى طلب لىّ التليفون هو المستشار الإعلامى وبمكالمة تليفونية ...! التليفون عندهم سلعة يروج لها وتسوق تليفونياً بنفس السرعة التى يستغرقها طلب الوجبات السريعة تليفونياً.



أعود لأصل الحديث .. ذهبت فى الموعد المحدد إلى مكان الاجتماع فى هارلم. وتحدثت إلى الحاضرين. واسترعى انتباهى تواجد عدد وفير من المصورين وكاميرات التليفزيون

التى كانت تسجل اللقاء ... على الرغم من عدم تمتعه أو تمتعى بأهمية تستدعى كل هذا التواجد. وقد تبين لى فيما بعد، وبعد أن اكتسبت المزيد من الخبرة بالحياة فى أمريكا ، أن معظمها كان كاميرات مكلفة بتسجيل الاجتماع من قبل الأجهزة الأمنية.

كل النشاط السياسى والإعلامى والاتصالات والاحتجاجات التى صدرت عن مصر لم تكن مجدية فى فك الحصار عن الباخرة كليوباترا. عامل آخر بالغ التأثير ظهر على الساحة. فقد دعا اتحاد العمال العرب إلى إضراب العمال فى كل الموانى العربية عن التعامل مع البواخر الأمريكية ومقاطعتها. ونفذ الإضراب من موانى البصرة شرقاً إلى الدار البيضاء غرباً ، ومن عدن جنوباً إلى الإسكندرية شمالاً. وفى ساعات قليلة كانت عشرات البواخر الأمريكية الضخمة التى تنقل البضائع والسلع تقف مجمدة فى معظم الموانى العربية دون شحن أو تفريغ. وقبل مضى ٢٤ ساعة من بدء الإضراب فك حصار كليوباترا وانتهت مقاطعتها.

ألم أقل إنه عالم مصالح ... هل يعى العرب ذلك ؟ وهل يدركون حقيقة مصدر قوتهم ...؟ إنه اتحادهم .



وبمناسبة ذكر مجتمع هارلم من الزنوج فى مدينة نيويورك، كان من دواعى عجبى وتساؤلى وأنا أعيش فى أمريكا هو كيف يتسنى لمشكلة التمييز العنصرى أن تبقى داخل المجتمع الأمريكى كما عاصرتها فى أواخر الخمسينات، وكما استوقفتنى واسترعت انتباهى فور وصولى إلى مطار نيويورك كما سبق أن ذكرت. وذلك على الرغم من أنه نفس المجتمع الذى كان يدين هذا التمييز خارجه فى أنحاء أخرى من العالم؟ كيف تبقى هذه الظاهرة حية لزمن طويل داخل مجتمع ينادى بالديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، مما جعل حياة الملونين الزنوج حياة لا إنسانية؟

أذكر زميلاً لى فى الدراسة بالجامعة من الأمريكيين الملونين «الزنوج»، فاجأنى مرة بسؤال، قال لى:" هل تدرك مشاعرى ونحن نسير الآن معاً على رصيف الشارع الخامس

فى نيـويورك؟" قلت له ... بماذا تشـعـر" قـال: "أشـعـر أن كل هؤلاء البـيض الذين يمرون بجوارى يدفعوننى دفعاً إلى الحائط ...!" تألمت بداخلى، وقلت له :" يوماً ما سوف ينتهى كل هذا ... فقد خلقنا الله من نفس واحدة".

لقد تبين لى من تجربتى فى أمريكا أن من أهم أسباب استمرار ظاهرة التمييز العنصرى داخل المجتمع الأمريكى بين البيض والسود لزمن طويل، أن هذا المجتمع - كما أسلفت - مجتمع مصالح بالدرجة الأولى. فالمعلوم أن ظاهرة التمييز العنصرى تسود فى ولايات الجنوب حيث يمارس التمييز بصورة فارقة لا إنسانية عما هو عليه فى ولايات الشمال. ومن حقائق المجتمع الأمريكى أن معظم رؤوس الأموال لأهل الشمال تستثمر بولايات الجنوب فى مشروعات ضخمة صناعية وزراعية، بسبب رخص الأيدى العاملة والضرائب المنخفضة والإمكانات المتاحة هناك. وفى كل مرة يحاول أعضاء الكونجرس التقدميون من ولايات الشمال مناقشة قضية التمييز العنصرى، يهددهم زملاؤهم من الجنوب بالإضرار بمصالحهم واستثماراتهم فى الجنوب، وبزيادة الضرائب عليها ... لتبقى مشكلة التفرقة العنصرية مستمرة . حقاً إنه مجتمع مصالح... قومية كانت أم عالمية.



فى ١٥ ديسمبر ١٩٦١ ، تزوجت من زميلتى فى الدراسة ليلى تكلا، عندما تزوجنا لم يكن باستطاعتى شراء خاتم زواج قيِّم لزوجتى، واكتفينا بدبلتين من الذهب اشتريتهما من محل ماسيز "Macy's" . هذا الوضع لم يكن مريحاً بالنسبة للدكتورة عايدة تكلا شقيقة زوجتى، والتى تعيش فى لوس انجلوس مع زوجها الأمريكى. وفى لفتة رقيقة منها خلعت خاتم زواجها "السوليتير" ووضعته فى إصبع شقيقتها العروس. وعند مغادرتها نيويورك وعودتها إلى لوس أنجلوس فى اليوم التالى حاولت زوجتى أن ترد لها الخاتم، فأصرت على أن يبقى معها إلى أن تطلبه. بعد فترة طلبت الخاتم، وسألتها عن كيفية إرساله لها. أجابت: "أرسله بالبريد، وأمن عليه بمبلغ خمسة آلاف دولار." بينى وبين نفسى كنت متردداً فى إجابة طلبها مخافة فقد الخاتم متأثراً بخبرتى بالبريد عندنا.

وبعد يومين اتصلت بنا وقالت إن الخاتم لم يصلها، قلت لها إننى لم أرسله مخافة فقده. أصرت فى غير تردد على إرساله بالبريد مع التأمين عليه.

فى اليوم التالى توجهت إلى مكتب البريد بعد أن وضعت الخاتم فى علبة صغيرة وغلفتها بعناية وعنونتها، وقدمتها لموظف البريد بالشباك، وطلبت التأمين على الرسالة بما قيمته خمسة آلاف دولار. استلم الموظف العلبة، وسألنى عما بداخلها. قلت إنه خاتم سوليتير قيمته خمسة آلاف دولار. طلب منى أربعة دولارات ونصف قيمة التأمين، دفعتها وسلمنى الإيصال .

وبحركة تلقائية قذف بالعلبة خلفه دون أن يلتفت وراءه، لتستقر على سير متحرك وتأخذ طريقها للداخل ... كانت حركة مفاجئة لىّ فأخذتنى الدهشة.

أدرك الموظف ذلك ... وسألنى عما إذا كنت أجنبياً، أجبت بالإيجاب. فسحب قصاصة من جريدة موضوعة أسفل زجاج مكتبه، وطلب منى أن أقرأها.

هذه القصاصة تحكى قصة خاتم سوليتير ثمنه مليون ونصف المليون دولار أرسل عن طريق البريد بنفس الأسلوب الذى جرى أمامى، ووصل إلى صاحبه سالماً. نظر إلىَّ الموظف... وبادرنى قائلاً: "ما الذى يقلقك على الخاتم وبيدك إيصال التأمين عليه، وهو يعطيك الحق فى استرداد مبلغ التأمين -أى ثمن الخاتم -فوراً فى حالة فقده ... أنا الذى يتعين علىَّ أن أقلق ، فقد أصبحت مسئولاً عن سلامة الخاتم .... " ثقة غير محدودة فى كفاءة أداء البريد عندهم.

ذكرنى هذا الأداء الواثق لخدمة البريد بخطاب وصلنى من القاهرة مكتوب عليه الآتى: " السيد/ أ. درويش ...الشارع الأول، أمريكا" . لا يوجد اسم مدينة، أو اسم ولاية، أو رقم منزل، أو كود بريدى على المظروف. وعلى الرغم من ذلك وصلنى الخطاب. ووجدت المظروف قد كتب عليه بواسطة إدارة البريد: "حاول واشنطن." ثم شطبت هذه العبارة لعدم الاستدلال علىَّ فى واشنطن، ثم كتب ثانية: " حاول نيويورك". وفى نيويورك توصلت إدارة البريد إلى عنوانى. واستلمت الخطاب رغم افتقاده إلى البيانات الأساسية التى يتعين

كتابتها على المظروف.

ولأن خدمة البريد كان لها دورها الحيوى فى خدمة الاقتصاد الأمريكى وقتئذ، وقبل ظهور البريد الإلكترونى وثورة الاتصالات والمعلومات، فقد كانت إدارة البريد تضمن للمواطن أن أى خطاب يرسله قبل السادسة مساء سوف يصل إلى المرسل إليه صباح اليوم التالى أياً كان مكانه فى أمريكا.

وهم يعبرون عن تقديرهم للأهمية القصوى لخدمة البريد فى حياتهم وفى خدمة الاقتصاد القومى ، بذلك الشعار الذى يضعونه على مكاتب البريد، والقائل :" على الرغم من المطر والثلج والجليد، فإن رجالنا الشجعان سوف يسلمون الرسائل البريدية فى مواعيدها".



وبمناسبة الزواج أقمنا حفلاً متواضعاً بمسكننا الجديد، ودعونا إليه عدداً من الأصدقاء والزملاء للاحتفال بهذه المناسبة. أثناء الحفل رن جرس الباب، وعندما فتحت فوجئت بوجود أحد رجال البوليس أمامى. قال فى أدب: "جارتكم تشكو من الضجيج فى وقت متأخر". ذكرت له المناسبة التى نحتفل بها وبدون ضجيج. قال:" أقترح أن تدعو جارتك للمشاركة معكم فربما يكون لديها إحساس بالوحدة... " قلت له: "نحن لم نتعارف بعد".

قال: "ولوّ ...جرب" . وجربت... وكانت نصيحة فى موضعها الصحيح. لبت الجارة الدعوة وكانت غاية فى السعادة والمجاملة، وشاركتنا الاحتفال ، وزالت أسباب الشكوى والشعور بالوحدة .



وفى موقف آخر مختلف يتصف بالغرابة وعدم اللياقة – من وجهة نظرنا كشرقيين – حدث أن توفى أحد جيراننا سكان نفس العمارة التى نقيم بها فى نيويورك.

لم تكن تربطنا به صلة قوية أكثر من مجرد علاقة الجوار. عندما قرأت النعى فى

الصحيفة اليومية، أحسست - بحكم التقاليد الشرقية - : برغبة فى أداء واجب العزاء، وتوجهت إلى دار المناسبات بالعنوان الموضح بالنعى.

وعند اقترابى من مدخل الدار شد انتباهى أن جميع المعزيين يرتدون ملابس رسمية أشبه بملابس السهرة، ويتناولون الشراب ويتسامرون.وكأنهم فى حفل استقبال. وعندما هممت بدخول الدار سألنى الواقف بالباب عما إذا كنت أحمل بطاقة دعوة .. دهشت طبعاً، وأحسست بحرج شديد، فلم أكن أعلم أن أداء واجب العزاء يتطلب وجود بطاقة دعوة. واعتذرت وعدت أدراجى، وأنا أحدث نفسى وأتساءل كيف يحدث لىَّ هذا وأنا مجامل حسن النية يجهل التقاليد - الغبية من وجهة نظرى- لهؤلاء الناس، فيكون جزائى هذا الحرج البالغ فى موقف جديد علىّ.



ذهبنا لنحتفل بليلة رأس السنة الجديدة لعام ١٩٦٢ ، كنا نجلس على منضدة بمفردنا، ويجلس إلى جوارنا على منضدة أخرى زوجان فى الخمسينات من عمرهما. ولأن الناس عادة فى مثل هذه المناسبة يقبلون عليها بأحاسيس اجتماعية طيبة، ويتبادلون الأحاديث الودية والتهانى وتزال الكلفة، فقد بادرنا جارنا على منضدة مجاورة بالسؤال عما إذا كنا أجانب. أجبناه بنعم.

قال: "من أى بلد؟"، فلما قلت أننا من مصر، وأننا طلبة ندرس. كان رد فعله وكأنه "لقى لقيه". وعاد يكرر كلمة مصر فى اهتمام واضح. واستأذن إذا كنا نرغب فى ضم المنضدتين إلى بعضهما. وفعلاً أصبحنا الأربعة تضمنا جلسة واحدة. وقضينا مع هذه الصحبة العفوية ليلة جميلة. وعند افتراقنا تبادلنا العناوين وأرقام التليفونات. وكان صاحبانا فى السهرة هما مستر ومسز جارييش، وهو من رجال الأعمال.

بعد أسبوع وصلتنا دعوتهما لزيارتهما فى منزلهما الريفى خارج نيويورك، ومرفق بالدعوة تذكرتىّ السفر والعودة. وصلنا إلى ما أسموه المنزل الريفى، فإذا بنا فى إقطاعية... إقطاعية بمعنى الكلمة. مزارع لا نرى لها نهاية. بداخلها طرق مرصوفة،

ومحطة تموين سيارات خاصة، ومرفأ بحرى خاص على المحيط الأطلسى عليه يخت فاخر وعدد من الزوارق، وكل ما يمكن أن يتصوره إنسان من إمكانات متنوعة ومتكاملة.

كان واضحاً أن هذه الأسرة ذات ثراء باذخ، فسجادة البهو الكبير مساحتها حوالى ٤×٨ مترًا من الأوبيسون الفاخر ... وتمتلك الأسرة عدداً من اللوحات الزيتية لمشاهير الرسامين العالميين أمثال رينوار وجوجان وفان جوخ، تطوف للعرض بعدد من الولايات الأخرى . لاحظنا أن كل التحف والمقتنيات وأطقم الطعام والأثاث تحمل حرفى "BC" ، وأصبحنا فى شغف وحب استطلاع لأن نعرف ما الذى يرمز إليه الحرفان. وبالمصادفة البحتة فهمنا أنهما يرمزان إلى الحرفين الأولين من اسم سيدة البيت "برنيس كرايزلر". فهى ابنة صاحب أحد أضخم مصانع السيارات الأمريكية المشهورة .. هى بنت كرايزلر.. !

أسوق هذه المقدمة لأصل إلى لب وجوهر الموضوع ... أقمنا فى ضيافة هذه الأسرة ثلاثة أيام ... حياة رغد ورفاهية لا توصف. فى صباح اليوم الأول لإقامتنا ونحن نتناول الإفطار وصل بريد الأسرة على صينية من الفضة، وضعت إلى جوار مضيفتنا. واستأذنت فى فتح خطاب من ابنتها المتزوجة فى شيكاجو. وبدأت تقرأ وأمارات الدهشة تبدو على وجهها وملامحها، ثم التفتت إلينا وقالت: "أمر غريب جداً ... أنا وزوجى كنا فى زيارة للاتحاد السوفيتى أخيراً، وكنا من أوائل الأمريكيين الذين زاروا موسكو، وقد اشتريت بالطو من الفراء "الاستراكان" هدية لابنتى، وكنت أعتقد أننى سوف أسعدها بهذه الهدية. فإذا بها تطلب منى فى خطابها هذا أن أكف عن شراء هذه الهدايا باهظة الثمن، لأنها وزوجها لا يملكان أن يتبادلا معى هدايا على نفس المستوى، بالرغم من أننى لا أتوقع منها رداً للهدية أصلاً..." وتلقائياً تبادلت وزوجتى النظرات وتعجبنا ... ولم نعلق ... !

فى اليوم التالى لاستضافتنا. اتصل الابن تليفونياً من بوسطن، وأخبر والده بأنه سوف يحضر لزيارتهم مع صديق له، وسوف يبقيان بالمزرعة أسبوعاً. كان رد الأب : « مرحباً بكما... لكننا سوف نقيم لكما خيمة بجوار حمام السباحة لتقيما فيها، ونمدكما بالطعام والشراب، وذلك مقابل عملكما ثلاث ساعات يومياً فى اقتلاع الحشائش الغريبة من النجيلة حول حمام السباحة... " . قلت بينى وبين نفسى سبحان الله ...الأب يستضيف

ابنه وصديقه فى خيمة ويشترط عليه العمل فى مقابل الإقامة والطعام ... ونحن نقيم فى جناح من ضمن عدد كبير من الأجنحة المخصصة لضيوف الأسرة، كل منها يمثل عصراً من عصور التاريخ، من هارون الرشيد إلى لويس التاسع عشر، إلى قيصر روسيا إلى محمد على باشا ...الخ.

هذه الصورة التى قدمتها جزء من واقع المجتمع وطبيعة الحياة الاستقلالية فى الأسرة الأمريكية.، والإحساس الزائد بالذات، والرغبة فى شق الطريق وبناء المستقبل فى اعتماد على النفس، شأن أسلافهم المستوطنين الأولين الذين نزحوا إلى القارة الجديدة والذين نتابع تاريخهم ومغامراتهم فى أفلام "الكاوبوى". ومن الطبيعى فى ظل هذه الحضارة - إذا أمكن أن نسميها حضارة - أن الصغار عندما يكبرون يصبح كل منهم مسئولاً عن نفسه، وينفصل الأبناء والبنات عن الأسرة، وينخرطون فى الدراسة أو العمل ، ويتكفلون بنفقاتهم. وربما كانت طريقة الحياة هذه التى نصفها أحياناً بالتفكك وأحياناً أخرى بالاستقلالية، هى مصدر قوة وصلابة المجتمع الأمريكى.

أعتقد أن الرسالة التى أردت أن أبعث بها إلى القارئ لنموذج من طريقة حياة الأسرة الأمريكية وأسلوبها فى تنشئة الأولاد قد وصلت دون لبس.



وأنتقل إلى تجربة أخرى من تجارب الحياة فى أمريكا، وهى التناقض الواضح فى القيم وفلسفة الحياة بين الإنجليز والأمريكان. لاحظت من تجربتى فى إنجلترا أثناء الدراسة بها، أن الإنجليز يعتزون بقيم وفلسفة معينة فى الحياة قد تكون فى تناقض مع تلك التى يعتنقها الأمريكيون. فالإنجليز يعتزون مثلاً بقيم "القدم/ الصغر/ الرخص".

فتسمع الرجل الإنجليزى يعتز مثلاً بسيارته القديمة الصغيرة الرخيصة:

"My Tiny, Old, inexpensive Car."

بينما الأمريكى يتفاخر بسيارته الجديدة الضخمة الغالية :

"My New, big, Expensive Car.".

هذا التناقض فى الفلسفتين يلحظه المراقب المتأمل فى كثير من أوجه الحياة فى المجتمعين الإنجليزى والأمريكى.

وهذا الاختلاف فى القيم فى تقديرى من أهم عوامل التأثير فى حياة المجتمعين. فبينما الإنجليز تقليديون محافظون، نجد الأمريكيين قد اختزلوا الزمن فى تغيير مجتمعهم وحياتهم فى قرابة ثلاثة قرون، تتسلط عليهم نزعة المغامرة وتلح عليهم الرغبة فى التغيير ونبذ القديم، مما يضفى على حياتهم قدراً كبيراً من الحيوية والحداثة والإثارة.

وربما كان هذا الاختلاف الواضح فى القيم بين المجتمع الإنجليزى المحافظ والمجتمع الأمريكى الديناميكى، لو نظرناه فى إطار الصورة الشاملة الأعم، فى مقدمة الأسباب والعوامل التى مكنت أمريكا اليوم من أن تكون القوة العظمى، ويكون لها السبق فى غزو العالم والسيطرة عليه فى اتجاه العولمة والهيمنة، بينما بقيت إنجلترا تابعاً مطيعاً لها.



وتجربة أخيرة. فى صيف ١٩٥٩، انتظمت بدورة تدريبية خاصة لمدة أسبوعين بجامعة سيراكوز شمال نيويورك، بناء على ترتيب من الأمم المتحدة. كانت الدورة منعقدة بكلية الإدارة فى هذه الجامعة. وكان عميد الكلية وقتئذ هو هارلين كليفلاند، الذى أصبح فيما بعد أحد مستشارى الرئيس كيندى، ثم وكيلاً لوزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط. وقد كانت الدورة مفيدة للغاية، وكان كليفلاند محاضراً متمكناً ودارساً متعمقاً فى مشكلات العالم الثالث "والدول المتخلفة" ، كما كانت تسمى وقتئذ. وكان هو أحد المعترضين على هذه التسمية التى ترمز إلى الاتجاهات الاستعمارية والحط من شأن دول العالم الثالث، ويقترح أن يستبدل مصطلح "الدول النامية" بمصطلح "الدول المتخلفة".

خلال هذه الدورة دعيت مع مجموعة الدارسين لزيارة مركز للدفاع الجوى قريب من سيراكوز. كان معى زميل من الهند، وآثر كلانا ألا نحرج منظمى الزيارة باعتبارنا أجانب خاصة أن مكان الزيارة منشأة أمنية عسكرية هامة. وفى الموعد المحدد للذهاب أخذنا نتلكأ. لكننا فوجئنا بأن المندوب المرافق للزائرين يبحث عنا ويطلب منا سرعة التواجد لركوب الأتوبيس المعد للزيارة. ذهبنا، ودخلنا مركز الدفاع الجوى بعد إجراءات أمنية

مشددة شملت الجميع ...أمريكيين وأجانب. خلال الزيارة استمعنا إلى شرح مستفيض لوظيفة هذا المركز وجدواه وأهميته وأسلوب عمله.

وباختصار فهمنا أنه مركز تجميع البيانات والمعلومات التى يغذيه بها عدد من مراكز المراقبة الجوية الأخرى المنتشرة فى النصف الشرقى لأمريكا، بما فى ذلك ساحل المحيط الأطلنطى. هذه البيانات توفر معلومات كاملة عن جميع الطائرات التى تحلق فى سماء هذا القطاع، بحيث تتجمع فى هذا المركز الرئيسى فيما يسمونه بالكمبيوتر الأب "Father Computer"، كل البيانات التفصيلية عن حركة الطيران، بما يخدم أغراض نظام الدفاع الجوى المتكامل لشرق الولايات المتحدة.

وبعد انتهاء الزيارة جلسنا فى قاعة الاجتماعات بالمركز نستمع إلى شرح وافٍ من أحد ضباط المركز، وعرض لخرائط ورسوم بيانية تساعدنا على فهم ما شاهدناه وما نستمع إليه.

بعد انتهاء الشرح والعرض الذى قدمه الضابط، نظر كلانا - أنا وزميلى الهندى - إلى بعضنا البعض فى شىء من الاستغراب، ولسان حالنا يقول:

"كيف سمحوا لأجانب مثلنا بأن يدخلوا هذا المكان الذى يجب أن يكون محظوراً حتى على الأمريكيين العاديين أنفسهم ...؟ وفى بلادنا أماكن فضاء أو غير ذات أهمية معلق عليها لافتات تقول: "ممنوع الاقتراب والتصوير".

وعندما فتح الضابط المجال للأسئلة ... رفعت يدى، وأعطانى الكلمة .. قلت : "أنا من مصر وزميلى هذا من الهند .. كيف سمحتم لنا بأن ندخل إلى هذه المنشأة العسكرية بالغة الأهمية والسرية؟" .

شكرنى الضابط على سؤالى، وبدأ يجاوب عليه بالرد التقليدى المعهود. قال: "أولاً: نحن مجتمع حر ومن حقوق المواطن الأمريكى حقه فى أن يعرف، ولا نملك أن نخفى أى معلومات عن المواطنين، وجانب مهم من حريتنا هو حرية المعرفة وتداول المعلومات. ثانياً: من واجبنا أن يعلم المواطن دافع الضرائب فيما ننفق أموال هذه الضرائب التى يدفعها. وهذا الإنفاق العسكرى يتكلف مبالغ طائلة، ومن هنا نسمح بزيارة مثل هذه الأماكن

ليطمئن المواطن إلى أن الأموال التى تحصل منه تنفق فى مشروعات غاية فى الأهمية والحيوية. ثالثاً: الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أخطر تحدٍ لنا يعلم الكثير عن هذا المركز ووظيفته وطريقة عمله" . ونظر إلىَّ وإلى زميلى الهندى وصمت ...! وكأنه أراد أن يقول: "وأين تكونون أنتم على خريطة الصراع بين الدول العظمى." كانت "ثالثاً" هذه كافية لأن نصمت نحن أيضاً.



ثلاثة أحداث تاريخية ذات معنى لدىَّ وقعت فى زمانها، خلال فترة دراستى بأمريكا، شاهدتها وأعتز بذكرياتها.

الأول: حدث فى اليوم التالى لوصولى إلى مدينة نيويورك فى سبتمبر ١٩٥٨، وأثناء عودتى من مقر الأمم المتحدة إلى الفندق، أن تصادف أن شاهدت الرئيس دوايت إيزنهاور يمر أمامى فى موكب بسيط فى شارع ٤٢ ، كان ايزنهاور فى زيارة رسمية لنيويورك بوصفه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من (١٩٥٣ - ١٩٦١). سعدت بأن أتيحت لى هذه الفرصة - التى لم أكن أتوقعها فور وصولى - لأرى واحداً من أعظم القادة العسكريين الذين قادوا بلادهم إلى النصر، وأيضاً واحداً من أعظم الرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيامها.

الثانى: كنت أحد الشهود العيان لهذا الاستقبال الأسطورى لأول رائد فضاء أمريكى "آلان شبرد"، إثر عودته سالماً من رحلته التاريخية فى غزو الفضاء. وقتها كانت هذه الرحلة عملاً خارقاً غير مسبوق. تعلقت فيه القلوب والأنظار بأول سفينة بداخلها رائد فضاء تتجه عائدة من الفضاء الخارجى للأرض. وباتت دقات القلوب تحسب مدى تقدم السفينة فى ذهابها وعودتها، والدعوات تلاحقها، والرجاء يحفها، فى متابعة تليفزيونية مباشرة لما يحدث، والناس لا يكادون يصدقون، وأجهزة المتابعة الأرضية فى وكالة "ناسا" الأمريكية للفضاء وكل مواقع المتابعة الأخرى فى أنحاء العالم ترصد ما يحدث وتحكى وقائع الحلم الأمريكى الذى يتحقق. إلى أن استقرت السفينة فى مهبطها على الأرض وبداخلها آلان شبرد حياً سعيداً منتصراً. وكان أن احتفلت أمريكا بعودته يوم ١٩٦١/٥/٥،

فى موكب أسطورى لا يوصف، وكنت شاهداً على هذا الاحتفال. وأى محاولة لوصفه سوف تكون غير منصفة لأنها سوف تعجز عن التعبير عن مشاعر النشوة والفرحة والاعتزاز والشموخ التى تفجرت فى نفوس وقلوب الملايين من مواطنيه، ومن الأجانب أيضاً، بوصفه إنجازاً خارقاً يحق للبشرية جمعاء أن تسعد به وتحتفل برائده.

الثالث: كنت فى نيويورك وقت افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦١، وعايشت ذلك الافتتاح التاريخى الذى سجل حضور معظم قادة دول العالم من الملوك والرؤساء والحكام. وكذلك حضور زعماء دول مجموعة عدم الانحياز وفى مقدمتهم عبد الناصر، نهرو، تيتو، سوكارنو، شواين لاى، نكروما. كان كيندى رئيساً لأمريكا، وخروشوف رئيساً للاتحاد السوفيتى، وفيدل كاسترو رئيساً لكوبا فى ذلك التاريخ ..وحضر هؤلاء الفرقاء جميعاً افتتاح الجمعية العمومية، مما أضاف على هذه الدورة أهمية خاصة، وطابعاً مميزا، وتابع العالم أجمع أعمالها.

وقد شهدت هذه الدورة نشاطاً مكثفاً لمجموعة دول عدم الانحياز، وهى تؤكد من فوق منبر الأمم المتحدة على مبادئها وأهدافها فى السلام والاستقلال والحرية والرخاء. وتبرز كقوة ثالثة فاعلة على مسرح الأحداث والسياسة الدولية، وتحاول تحقيق التوازن بين القوتين العظميين وقتئذ ... أمريكا والاتحاد السوفيتى. ورأيت عن كثب الرئيس عبد الناصر والحفاوة التى استقبل بها وهو يخاطب العالم بأسره من فوق منبر الأمم المتحدة، ويدعو إلى التحرر والتخلص من الامبريالية والاستعمار، ويحظى بتقدير واحترام الحضور.

كانت الحرب الباردة وقتها على أشدها، وكان الصراع محتدماً بين الشرق والغرب، وسباق التسلح ومحاولات استقطاب الدول لصالح أحد المعسكرين نشطة ودؤوبة. وكان للدور الفاعل الذى تمثله كتلة عدم الانحياز ثقله وفاعليته فى توجهات السياسة الدولية.



أسعدنى بصفة خاصة لقاء شخصية مصرية فريدة فى نيويورك ، هى السيدة أم كلثوم، حضرت أم كلثوم إلى أمريكا لإجراء بعض الفحوص الطبية ، وتوقفت فى نيويورك ؛ وكان من حظنا أن اجتمعنا بها وتناولنا الغذاء معها بمطعم مبنى الأمم المتحدة ، كنا خمسة

أشـخاص ، أم كلثوم وزوجها الدكتور الحفناوى والدكتور كمال هجـرس قنصل مصر العام فى نيويورك ، وزوجتى الدكتورة ليلى تكلا ، كان حديث أم كلثوم فياضا وشيقا ، كل كلمة قالتها وكل إيماءة منها عكست حبا عميقًا لمصر، ودراية كاملة بأحوالها ، تكلمنا عن الثقافة والفن ... قلت لها : « سوف نكتب يوما أننا عشنا عصر أم كلثوم . » وهذا ما أسجله الآن !



بعد أن تخرجنا، بدأنا ترتيبات العودة لمصر. وقتها كانت زوجتى فى بداية الشهر السابع من الحمل. وكان علينا أن نعود بالباخرة، ومعنا كل ما اقتنيناه من أثاث وسيارة وأجهزة وكتب. نصحنا الأطباء بأن نرجئ العودة إلى ما بعد الوضع لأن السفر بالباخرة غير مناسب فى هذه المرحلة من الحمل، خاصة وأن رحلة عبور المحيط الأطلسى قد تكون غير ملائمة، وقد يكون الجو مضطرباً فى بعض مراحل الرحلة، مما قد يعرضنا لبعض المتاعب. شاءت الظروف أن نبقى فى نيويورك لحين الوضع أخذاً بنصيحة الأطباء.

وفى يوم ١١ سبتمبر ١٩٦٢، دخلت زوجتى مستشفى الأطباء " Doctors Hospital » بمدينة نيويورك ، على "الإيست ريفر"، للوضع. وأدخلوها غرفة التوليد، وانتظرت بالصالون الملحق بها. حضر إلىّ الطبيب المختص استأذننى فى الموافقة على إجراء عملية قيصرية لأن الموقف يقتضى هذا. رآنى متردداً ... فقال: "لا تقلق الولادة القيصرية أسهل وأقل إيلاماً للمرأة ... ثم إنها هى "الموضة" حالياً التى تفضلها كل نجوم هوليود ...!" وافقت، وانتظرت فى صبر وقلق.

بعد فترة خرجت من غرفة التوليد ممرضة مسرعة فرحة، ما أن رأتنى حتى صاحت ... : " Dr. Darwish you got a boy، أى د. درويش ... جالك ولد ....!". كانت انفراجة كبيرة لىّ. سعدت جداً، وقلت بينى وبين نفسىّ. "مفيش فرق بين الأمريكان وبيننا ... الولد يكسب ...!" وخرج الطبيب يهنئنى ويطمئننى على الأم، ويكرر : "جالك ولد ... وأنت مدين لى بسيجار". وهى عادة متبعة بأمريكا فى حالة إنجاب الولد.

وكان ميلاد الابن العزيز ماجد الحادث السعيد الأول فى حياتنا العائلية... ومازال.





نعم ... نيويورك ليست أمريكا :

أما مدينة نيويورك... السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والترفيه، والمجتمع، والتناقضات والصراعات فيتعذر وصفها. بها بشر من كل الأجناس والجنسيات والملل ...على الأقل ١٥٠ جنسية كانوا يمثلون دول العالم الأعضاء بالأمم المتحدة وقتئذ. هذه المدينة الغنية بالمال، أو بمعنى أصح عاصمة المال فى العالم، وأيضاً الحافلة بالتنوع البشرى مقامة على جزيرة .

ولأنها جزيرة فلم يكن من الممكن أن تتوسع أفقياً، فاتجهت المدينة إلى النمو الرأسى لترتفع بها ناطحات السحاب متعددة الطوابق إلى عنان السماء، خاصة فى حى مانهاتن[١].

وفى شمال مانهاتن تقع منطقة هارلم حيث يعيش الزنوج فى مجتمع يكاد يكون مغلقاً عليهم ومن صنعهم. مجتمع مختلف تماماً وله خصوصيته، لا أمان فيه للغرباء عنهم، مجتمع تنتشر فيه الجريمة والانحراف والمخدرات والضياع. مجتمع يقترب منه رجال البوليس فى حذر شديد، وإذا حدث هذا فالأفضل أن يكونوا من السود أملاً فى تفاهم أفضل وطلباً للسلامة. ووسط مدينة نيويورك يوجد منتزه مترامى الأطراف" Central Park " . وهو بمثابة رئة ضخمة ومتنفس فسيح للمدينة . وعلى الرغم من توسطه مدينة نيويورك فالدخول فيه ممنوع بعد الغروب باعتباره منطقة غير آمنه .

هذه المدينة الفريدة يتعذر وصفها مثلما يتعذر استيعاب الحياة بها، وليس لها شبيه على قدر معرفتى. فهى رائعة، مضطربة، قلقة، سريعة الإيقاع، نشطة شريرة، مجنونة ماجنة، متحدية جامحة، لا مكان فيها للمستضعفين أو السذج. فى نيويورك تتجمع كل الثقافات والحضارات والتراث وأى لون من ألوان الحياة ... التجانس والتفرقة العنصرية، أصحاب الملايين ومحدودى الدخل، السعداء والبؤساء، الأسوياء والمجرمون، وجماعات الهبيز والمافيا والجريمة المنظمة، الطبيعيون والشواذ، والغرباء والفرقاء، المهاجرون والمتسربون،

---

(١) هذه المدينة مقامة على جزيرة عند بداية نهر الهدسون محاطة بالمياه من كل جهة، وهى أكبر مدن أمريكا. وتتكون من خمسة أحياء هى: مانهاتن، برونكس، كوينز، بروكلين، ريتشموند. وقد استوطنها الهولنديون عام ١٦٢٤، وأسموها "أمستردام الجديدة " "New Amsterdam " ودفعوا ثمناً لسكانها الأصليين من الهنود الحمر ما يعادل ٢٥ دولاراً من الخرز والأقمشة الملونة. وفى عام ١٦٦٤، استولى عليها البريطانيون وسميت نيويورك وللعلم فإن نيويورك ليست عاصمة ولاية نيويورك وإنما عاصمتها البنى ."Albany"

وأيضـاً مـراكز البـحوث والجـامـعـات والمؤسـسـات العلمـيـة والماليـة، والميـديا والمسـارح ودور العـرض، وحـانات موسـيقى الجـاز، والملاهى والأوبرا والفـيلهارمـونيك، والمتـاحف والمعـارض، والمؤتمرات، بيوت الأزياء، المطاعم والمشـارب لكل الأجناس، فنادق لكل المسـتويات، سـيـاحة وترفيه ... ومقر الأمم المتحدة. إنها حقاً مدينة ساهرة لا تهدأ ولا تنام، مدينة لا توصف.

وبعـد أن زرت واشنطـن، ولوس أنجلوس، وسـان فـرانسـيـسكو وهيـوسـتـون، وشـيكاجـو، ونيوجـرسى، وأتلانتا، وسـيراكوز، ... وغـيرهـا ، تأكد لى حقيقـة أن نيويورك ليست أمريكا. نيـويورك مـختلفـة، وليس من الإنصـاف أن نحكم على أمـريكا من تجـربـة نيـويورك. وصـدق الذين نبهونى 'إلى هذا منذ البداية ، وشكراً لهم .



بعـد انقضـاء الشـهور الستة الأولى من حياتى فى أمريكا، راودتنى فكرة ساذجـة ، وهى كتابة مـذكراتى عنهـا ... وكمـا أسلفت، فـإن عبء الدراسـة الذى كنت أنوء بحمله لم يتح لى الفـرصـة لأن أحـقق هذه الرغـبة التـى كانت تلـح علىّ. وعند انتهـاء إقامـتى بأمـريكا حـمدت اللّه على أننى لم أتسـرع فى هذا الأمـر، فـقـد أدركت أننى بالكاد قـد بدأت أفـهم المجـتـمع الأمريكى، والدولة ومؤسـسـات الحكم، وعلاقات السلطة والضـوابط والتوازنات ،، والأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، وطريقة الحياة الأمريكية " American Way of Life" .

كنت حتى آخـر يوم لـىّ فى نيـويورك مـا زلت اكتـشف الجـديد فى هـذه المدينة العـمـلاقة رغـم انقـضـاء مـا يزيد على أربع سنوات من حيـاتى فيهـا . وفكرة التسـرع فى الكتـابة كان يمكن أن تكون هفوة لا أغفرها لنفسى.



٢٠

العودة إلى مصر... وجنى الثمار:

عدنا إلى مصر فى نوفمبر ١٩٦٢، نحمل إضافة غالية تثرى حياتنا ومستقبلنا وتجعل لها مذاقاً ومعنى يجل عن الوصف ... ابننا العزيز ماجد فى عمر شهرين، ودرجة الدكتوراه فى فلسفة الإدارة العامة حصلنا عليها أنا وزوجتى، واختيارنا طالبين مثاليين لخريجى جامعة نيويورك ١٩٦٢ .

عدنا بالباخرة "اكستر" عبر الأطلنطى فالبحر المتوسط فالإسكندرية، تحملنى وزوجتى وابننا وكل متاعنا وكتبنا التى أمكننا اقتناؤها فى الخارج.

ووجدنا الأسرة والأصدقاء فى انتظارنا بالميناء، وكان لقاء الأحباء الذين استبد بهم الشوق ما ينيف على أربع سنوات. أسعدنى بصفة خاصة أن يكون بين المستقبلين المقدم ممدوح سالم الذى كان وقتها يشغل منصب مفتش أمن الدولة بالإسكندرية. وحمل إلىَّ تحيات وتهانى السيد عبد العظيم فهمى وزير الداخلية وقتئذ، والذى كان أول ضابط شرطة يشغل هذا المنصب فى تاريخ وزارة الداخلية.

المكتب الفنى لوزير الداخلية :

ألحقت بالمكتب الفنى لوزير الداخلية وكنت برتبة الرائد[1] . وكانت مهمتى إعداد التقارير والمذكرات بالرأى فى الموضوعات الهامة والفنية التى تتطلب العرض على الوزير.

(١) لاحظ أن مسميات البوليس ورتب الأفراد قد تبدلت إلى ما هى عليه حالياً بعد الوحدة مع سوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .

كان السيد عبد العظيم فهمى دقيقاً وحريصاً جداً فى نظر هذه المذكرات ومراجعتها. ويبدو أن عمله رئيساً للمباحث العامة لفترة طويلة قبل توليه الوزارة قد شكل سلوكه فى هذا الاتجاه الذى كان سائداً خلال مراحل التغيير الثورى. فقد كان يصاحب هذه الفترة العديد من الشكاوى الكيدية والافتراءات والتهم التى تساق جزافاً، ورغبة محمومة من مرضى النفوس من أدعياء الموالاة للنظام الجديد والذين يرتدون عباءة الانتماء إليه فى تصفية حسابات قديمة.

وبالنسبة للقادم الجديد إلى هذا المكتب بعد الحياة لسنوات فى أمريكا، وجدتنى أمر بتجربة جديرة بدراسة علمية لأنماط السلوك البشرى فى المجتمع المصرى، وما يمر به من تحولات خلال هذه المرحلة من مراحل التطبيق الاشتراكى. مما كان يستوجب عمل دراسة اجتماعية إنسانية تتناول مشاعر العداوة والحقد ومحاولات النيل والكيد للآخرين. كانت فترة تعلمت منها الكثير، وبدأت أرى الناس على حقيقتهم، وقد تعرت مشاعرهم وأحاسيسهم أمامى، وسقطت عنهم الأقنعة والزيف والنفاق الذى يخفى وراءه الكثير من مشاعر الكراهية والحقد والرغبة فى التنكيل والانتقام والتسلق والسير على جثث الآخرين.

ذات صباح طلبنى السيد/ عبد العظيم فهمى لمقابلته. ذهبت إليه وحييته. سألنى من فوره: «أنت لك مين فى رياسة الجمهورية؟» أجبته:" لا أحد" . قال ... : "أنا مصدقك." قلت : " هو فيه حاجه ؟" فتح الوزير درج مكتبه، وأخرج منه خطاباً موجهاً إليه من أمين عام رئاسة الجمهورية يطلب فيه ندبى للعمل برئاسة الجمهورية. وقال الوزير: "الجواب ده وصلنى من شهر ، وأنا تعمدت أركنه فى مكتبى لأعلم من وراء إرسال طلب ندبك للعمل بالرياسة، ولما لم يتصل بىّ أحد تأكد لىَّ أنك ليس لك دور فى هذا الموضوع، وإلا كنت استعجلت الموافقة على الندب وألححت علىّ فى ذلك " .

وتفضل الوزير مشكوراً بإعطائى فكرة عن مناخ العمل بالرياسة، والأجواء السائدة بين العاملين بالسكرتارية الخاصة بها وقتئذ. ونبهنى إلى أننى مهما كنت كفئاً ومؤهلاً فأنا من

خارج هذه الدائرة المغلقة وغريب عنها، وليس لى عيش طويل فيها. وأننى بوزارة الداخلية فى بيتى وبين أهلى وزملائى، ولى إنجازات ورأى عام يقدرنى ... إلخ. وفى النهاية قال الوزير :" لك حرية الاختيار دون أى حرج ، وإذا شئت تنفيذ النقل إلى الرياسة من باكر فسوف أوافق لك الآن".

شكرت الوزير ، ومن فورى قلت له : "أفضل البقاء بوزارة الداخلية ، حيث أنتمى ، وأجيد عملى ، ويقدرنى رؤسائى" . قال الوزير : "لن تندم على هذا القرار، وبكره تقدر نصيحتى" . ومرت الأيام، وحقاً كان السيد عبد العظيم فهمى على حق، وكانت نصيحة غالية أقدرها له.

لم يكن العمل مع السيد عبد العظيم فهمى سهلاً، فقد كان له كما قلت طابعه المميز، وهو إمعانه فى الحذق والتدقيق فى الأمور التى تعرض عليه. وكانت فترة عملى بمكتبه الفنى مواكبة لبداية البث التليفزيونى فى مصر فى أوائل الستينات. وكان بين البرامج المهمة التى يعرضها التليفزيون قيام كل وزير بعرض جهود وزارته وإنجازاتها والمشروعات المستقبلية التى سوف تقوم بتحقيقها. وجاء دور وزير الداخلية للظهور على التليفزيون ومخاطبة الشعب. طلبنى الوزير وكلفنى بإعداد "موضوع" هذا البرنامج.

سعدت بهذا التكليف، وكانت المهمة من وجهة نظرى هينة لسببين. الأول: خبرتى الطويلة بمتابعة مثل هذه البرامج أثناء وجودى فى أمريكا وتعودى عليها. والسبب الثانى: أننى درست أثناء الإعداد للدكتوراه مادة "العلاقات العامة والميديا". ومن فورى شرعت فى إعداد المطلوب وانتهيت من ذلك خلال يومين، واحتفظت بالتقرير فى مكتبى، وسافرت إلى الإسكندرية لأقضى عطلة نهاية الأسبوع.

لم أكد أصل إلى المعمورة، وإذا بالتليفون يدق. أجبت، وكان مدير مكتب الوزير هو المتحدث. قال:" الوزير زعلان جداً، بيقول إزاى يكلفك بمهمة وتسيبه وتروح تتفسح على الشاطئ". أجبته بأن المهمة نفذت تماماً ، والتقرير جاهز بالمكتب. قال :" مش معقول ... إزاى التقرير جاهز والوزير مكلف لجنتين واحدة برياسة وكيل الوزارة، والثانية برياسة

مدير الأمن العام لإعداد نفس الموضوع، وكل لجنة قدامها أسبوعين للانتهاء من إعداد تقريرها." قلت له إننى سوف أعود لتسليم التقرير الذى أعددته.

وفعلاً عدت من فورى وتوجهت مباشرة إلى الوزارة وأخذت التقرير للوزير. حينما لقيته كان عابساً ومقطباً ... قدمت له التقرير، وهو لا يكاد يصدق. كان التقرير يعالج الموضوع بأسلوب علمى وسلس وواضح وهادف. ضن الوزير علىَّ بالتعليق والشكر. وانصرفت. وفى اليوم المحدد للبرنامج التليفزيونى جلست أتابع الحديث، وكنت سعيداً وفخوراً بأن عرض الوزير للموضوع اتبع نفس المنهج الذى أعدته، والسيناريو الذى حددته.



أثناء عملى بالمكتب الفنى لوزير الداخلية، أسند إلىَّ إدارة المكتب المركزى للشرطة الدولية الجنائية فى ١٩٦٤/٩/١٥ ، ويختص هذا المكتب بملاحقة المجرمين الدوليين الذين يفدون إلى مصر، أو المصريين الذين يرتكبون الجرائم ويفرون خارج البلاد ويلجأون إلى دول أخرى. وفى سبيل ذلك يتعاون المكتب مع المكاتب المماثلة بالدول التى بيننا وبينها اتفاقيات تسليم مجرمين. كما يتعامل أساساً مع المكتب المركزى للشرطة الجنائية الدولية بباريس. وكانت هذه المهمة الإضافية فيها إثراء لخبراتى فى مجال لم أكن قد مارسته من قبل.



خلال هذه الفترة واتانى الحدث السعيد الثانى فى حياتى العائلية . ففى عصر يوم ٢٨ مايو ١٩٦٥ ، كنت أصطاد السمك بشاطىء المعمورة . وعلى غير العادة اصطدت كمية وفيرة من سمك القاروص متماثلة الأحجام ، يبدو أنها كانت ضمن سرب اقترب مصادفة من الشاطئ . ولأن الصيد «رزق» ، فقد كنت متفائلاً جداً بالمولود الذى ننتظره أنا وزوجتى. ولما انتهيت من الصيد عدت إلى منزل صهرى الدكتور بقطر أنطونيوس فى مصطفى باشا . وجدت زوجتى "مقموصة" ، لأننى تركتها وهى فى حالة وضع وذهبت للصيد . عندما رأى أهل البيت السمك الوفير الذى اصطدته ، صاحوا جميعاً "إلعب غيرها ... السمك ده إنت شاريه من السوق ... بدليل إن أحجامه كلها واحدة" .

لم أأبـه لما قـالـوا : ... وبيـنى وبيـن نفـسى قلـت : "المولود القـادم رزقـه واسـع .. إن شاء الله" .

فى نفس المساء توجهنا إلى مستشفى المواسـاة ، وهناك منَّ الله علينا بإبننا العـزيز «كريم» . والحمد لله .

• • •

كـانت نفسى دائمـاً تتـوق إلى أن يكون لىَّ بنت .. فكانت **«نـاديـــة»** - ابنة شـقـيـقـتى الكبـرى الحـاجـة أمينـة - بمثابة ابنتى الروحيـة التى حـقـقت لىَّ هذه الأمنيـة الغـاليـة بكل محبه وتفانٍ وعطاء لا ينضب .

• • •

21

مدير معهد تدريب الضباط ... بداية مرحلة الانطلاق :

في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦، اختير السيد شعراوى جمعه وزيراً للداخلية. وكان قد عمل من قبل ضابطاً بالقوات المسلحة، ونائباً لرئيس المخابرات العامة، ومحاضراً بكلية أركان حرب، وتقلد منصب محافظ السويس قبل اختياره وزيراً للداخلية. وقد عرف عنه إيمانه بالثورة وبالرئيس عبد الناصر وولاؤه له، وأنه كان أحد الناصريين المقربين الذين ينتظرهم منصب مرموق ومكانة بارزة فى النظام الناصرى. إلى جانب هذا الاتجاه والعقيدة السياسية، امتاز السيد شعراوى جمعه بأنه كان يؤمن بالتطوير والتحديث فى إطار تخطيط هادف وعلمى. كما كان يؤمن بضرورة « تسييس » جهاز الشرطة ، وبجدوى إقامة علاقات عامة طيبة بين جهاز الشرطة والشعب . باعتبار ذلك مدخلاً لبناء ودعم علاقات الشعب بالنظام الناصرى الذى تخدمه الشرطة. وقد أعطى الوزير هذا الاتجاه فى أسلوب العمل الشرطى اهتماماً واضحاً فى محاولة لترسيخ شعار "الشرطة فى خدمة الشعب".

الاتجاه الآخر فى سياسة وزير الداخلية، هو دفع جهاز الشرطة فى اتجاه التحديث والتطوير والأخذ بالأساليب العلمية فى البحث والتحقيق الجنائى ، ومنح نشاط التعليم والتدريب لجميع فئات هيئة الشرطة اهتماماً واضحاً.

يؤكد هذا الجهود التى بذلها الوزير للارتقاء بمستوى رجل الشرطة العامل بالدرك من خلال تبنيه لنظام أمناء الشرطة من حاملى شهادة الثانوية العامة والشهادات المعادلة لها، وإنشاء معهد أمناء الشرطة عام ١٩٦٦ ، هذا النظام حظى باهتمام ورعاية فائقة وحرص من الوزير على متابعة أداء الأمناء شخصياً بعد تخرجهم، بهدف توفير رجل الشرطة

العصرى المؤهل عند مستوى القاعدة، تلبية لرغبة شعبية ومطالب جماهيرية بالارتقاء برجال الشرطة والنهوض بمستوى أدائهم ومظهرهم.

وفى نفس الاتجاه اهتم السيد شعراوى جمعه بنشاط التدريب فى وزارة الداخلية. ولأول مرة انشأ إدارة مركزية للتدريب ذات اختصاصات عامة تشمل الأفراد والضباط، وتقوم على وضع السياسة العامة لتدريب أفراد هيئة الشرطة من جميع الفئات، ووضع الخطط والبرامج التى تكفل الارتقاء بمستوى الأداء، والنهوض بالمستوى العلمى والفنى للأفراد، والإشراف على مؤسسات التدريب التابعة للوزارة وتقييم أدائها.

فى هذا السياق، أصدر السيد شعراوى جمعه قراراً بإنشاء مصلحة التدريب فى عام ١٩٦٧، بديلاً للإدارة المركزية للتدريب، وبإنشاء معهد تدريب ضباط الشرطة، فى إطار البناء التنظيمى للمصلحة.

صدر قرار وزارى بتعيينى مديراً لمعهد تدريب ضباط الشرطة، وكنت برتبة العقيد. وكان المعهد يعبر عن فلسفة واضحة فى ذهن الوزير ترجمت إلى قرار وزارى بإنشائه. وكان يتعين علىَّ وقد اخترت مديراً لهذا المعهد أن أبدأ من الصفر عملية تخطيط مؤسسى لهذا المولود الجديد بحيث تخرج الفكرة بكل وضوح إلى حيز الواقع . بكل ما يتطلبه ذلك من بدء عملية إدارية متكاملة ونشطة تشمل تحديد الأهداف، والتخطيط، والتنظيم، وتدبير الإمكانات والتمويل، ووضع النظم واللوائح، واختيار العاملين، وتوزيع المهام والاختصاصات، ووضع البرامج، والمناهج وأساليب العمل، وتوفير المعينات السمعية والبصرية والمكتبة و ... و ... إلخ.

من وجهة نظرى، كان اختيارى أول مدير لمعهد تدريب الضباط ، وإسناد مهمة إنشاء هذا المعهد إلىَّ، بمثابة اختبار وتحدٍ جديد. كان على أن أثبت أننى جدير به، وأن الثقة التى أوليتها جاءت فى موضعها. وعلى الفور تحدد موقع المعهد فى بقعة خالية داخل أسوار كلية الشرطة، كان قد وقع عليها الاختيار لتكون مقراً لإحدى المنشآت.

وكما ذكرت سلفاً بدأتُ عملية تخطيط مؤسسى "Institutional Planning" ، وفق تصور لما تتطلبه خطة شاملة تتضمن كل مكونات إنشاء مؤسسة تدريبية عصرية. بما

يقتضيه ذلك من السير فى كل الاتجاهات التى تحقق تكامل مكونات عملية الإنشاء بكل أبعادها الإنشائية والتجهيزية والتمويلية، وتحديد الاحتياجات التدريبية لكل مستوى ، ووضع المناهج، وتحديد المواد، واختيار هيئة التدريس، وإصدار التكليفات بوضع البرامج العلمية، ومراجعتها وطباعتها، وإعداد المكتبة ، وتوفير مساعدات التدريب العصرية، واختيار هيئة إدارة المعهد وإعداد برنامج إعداد وتأهيل لهم، ووضع النظم واللوائح والقواعد التى تنظم سير العمل والدراسة وشئون الدارسين، وتحديد الفرق التدريبية التى سوف يبدأ بها المعهد، وإعلان الضباط الذين سوف يقع عليهم الاختيار لحضور هذه الفرق، والأعباء المالية ... إلخ. وكان يتعين أن يكون تنفيذ هذه المهام فى تكامل وتنسيق تام ومحكم بحيث تنتهى جميعها فى الموعد المحدد لافتتاح المعهد.

استدعى الأمر تشكيل عدد من اللجان المتخصصة التى قامت بإنجاز كل هذه المهام فى حوالى ستة شهور، أمكن خلالها للمكتب العربى للتصميمات والإنشاءات الهندسية من تشييد مبنى المعهد، وفق تصور حددناه يسمح بأن يكون نموذجياً بقدر الإمكان فيما يتعلق بالتوزيع الداخلى "Lay out" وباستخدامات مساحات ومرافق المبنى.

كان هناك أمر يلح علىَّ دائماً ويشغلنى. وهو كيف يمكن أن أجعل من هذا المعهد تجربة إدارية رائدة. فقد كنت قد استثمرت فترة غالية من حياتى فى دراسة الإدارة ، فما أحرى بىّ أن أستثمر حصيلة ما درسته لأغراض الحياة العملية فى مشروع أنا المسئول عن التخطيط الكامل له. لقد حرصت على أن أوفر معظم مقومات النجاح للمعهد فى المجالات التى أختص بها والتى يمكننى السيطرة عليها.



على أن مشكلة بالتحديد استوقفتنى وباتت تؤرقنى فى بحث عن حل علمى وعملى لها... كانت المشكلة خارج نطاق اختصاصى وسيطرتى، لأن جذورها ممتدة أصلاً عبر طبقات التربة الثقافية والحضارة المصرية، وتتصل بالقيم والعادات وأنماط السلوك التى استقرت وأصبحت جزءاً من التراث الحضارى ، ألا وهى مشكلة الوقت الفاقد والضائع والمقاطعات التى ترتبها الزيارات العشوائية والتردد على المكاتب دون سابق موعد – وفى أحيان كثيرة دون سابق معرفة – من مواطنين يختارون أن تكون مكاتب الحكومة امتداداً

للمضايف ودواوير العمد والمقاهى ... ومكاناً للتزاور والتسلية وتناول المشروبات، أو الذين يترددون خلال ساعات العمل لقضاء حاجات أو مصالح شخصية عن طريق طلب التوسط فى أمور قد لا تمت بأى صلة لاختصاص صاحب المكتب.

الأمر الذى كان يحيرنى هو كيف يمكن أن أنجح فى المواءمة بين متطلبات الإدارة العصرية خاصة فى مجال ترشيد إدارة الوقت، وبين أنماط السلوك والقيم النابعة من ثقافتنا وحضارتنا دون الوقوع فى صدام صريح ومعلن معها. وكان يتعين علىَّ أن تكون محاولة التغيير فى غير تناقض مع قيم مجتمعنا، وإلا سوف تكون محاولة غير مفهومة وغير متقبلة، وقد تكون مبعثاً للتندر بل للسخرية، وقد تأتى بنتائج عكسية غير محمودة العاقبة لخروجها عن المألوف وما يتوقعه الناس من ذوى المناصب "الذين فتح الله عليهم".

ووصلت إلى حل توفيقى سعيد لهذه المعادلة الصعبة. وأقول سعيداً لأنه يرضى معظم الأطراف. مضمون هذا الحل التوفيق بين متطلبات وأساليب الإدارة العصرية، وبين القيم الاجتماعية والحضارية والمناخ الثقافى الذى يشكل سلوك الناس.

خصصت قاعة أنيقة وثيرة الأثاث والتجهيزات فى مدخل المعهد فى مواجهة مكتب مسئول العلاقات العامة النقيب ممدوح البدرى.

وكان يمكنه من خلال الحائط الزجاجى أمامه رؤية أى زائر قادم للمعهد، فيستقبله ويرحب به ويصطحبه إلى "الصالون" المخصص للزوار ويقدم له التحية، ويعرف منه سبب حضوره. فإن كان الحضور لغير سبب يتصل بعمل المعهد يعتذر له بأن الضابط الذى قدم لزيارته فى اجتماع، ويأخذ منه مذكرة بالموضوع. وإذا كان الأمر ملحاً يتيح للزائر فرصة الاتصال بمن قدم لمقابلته بالتليفون الداخلى ، وتنتهى الزيارة عند هذا الحد. وفى الحالات القليلة التى يحضر فيها زائر يجد رئيس مكتب العلاقات العامة حرجاً فى أن يصرفه بهذا الأسلوب، يخطر الضابط بوصول الزائر لينزل للقائه بالصالون على عجل ، ويقف على سبب قدومه، ويعده بعمل اللازم إن كان ممكناً، دون إضاعة الوقت.

وجدنا فى هذا الأسلوب وضعاً مريحاً للطرفين. لا إفتئات على وقت العمل، ولا تنكر للقيم والعادات، "وتطييباً" لخاطر الناس. حدث هذا فى الستينات، وربما رآه البعض فى

ذلك الوقت إجراء فجأ أو بدعة، وربما نراه الان مألوفاً ونحن فى الحقبة الثالثة من القرن الحادى والعشرين. ولكن الدرس المستفاد أننا عندما نصر على نجاح تجربة عصرية ورائدة، ونقنع الناس بأنها للصالح العام، ونثبت أننا أقوى من القوى الرجعية الرافضة، عندئذ لا يصح إلا الصحيح، ويتقبل الناس التغيير، وتسير القافلة.



فى يوم ١٩٦٨/١/٢٨، افتتح السيد شعراوى جمعه وزير الداخلية المعهد بحضور عدد من الوزراء والمسئولين وقيادات هيئة الشرطة، وايضاً ٢١٠ ضباطاً يبدأون التدريب لأول مرة بالفرقتين الحتميتين: الأولى، للضباط من رتبتى الملازم أول والنقيب، والثانية، للقيادات الوسطى من رتبتى الرائد والمقدم.

كان هذا اليوم يرمز إلى معنى عميق. وهو أن التدريب أصبح نشاطاً حتمياً للضابط، وحقاً طبيعياً بل ميراثاً مهنياً يتغلغل حياته الوظيفية فى جميع الرتب، بحيث تعم الصحوة والنشاط العلمى والذهنى كل مستويات جهاز الشرطة. وبحيث يتم تحريك المياه الراكدة فى الحياة الوظيفية للضباط، وبعث الحيوية فى أذهانهم، وتمكينهم من ملاحقة كل تطور وجديد فى مجال المهنة ومجالات الحياة العامة كلها، من أجل الارتقاء بمستوى الأداء وإحداث التغيير المستهدف فى السلوك والاتجاهات.

وعندما جاء دور السيد شعراوى جمعه ليلقى كلمته فى حفل الافتتاح، بدأها بقوله : "لقد ولد هذا المعهد عملاقاً، وكأننى أضغط على زر ليبدأ دوران عجلة جهاز ضخم بكل المقومات والمكونات التى تحقق له النجاح".

حقيقة كان يستطيع كل المهتمين بمراقبة أحداث هذه الفترة متابعة مراحل التغيير الاجتماعى العميق الذى كانت مصر تمر به. لم تكن رؤية السيد شعراوى جمعه محدودة فى أن يكون دور المعهد قاصراً على أمور التدريب فى المجالات المهنية فحسب، وإنما كانت ممتدة إلى ما هو أبعد وأعمق من هذا. كان شعراوى جمعه كما ذكرت ناصرياً مؤمناً بالرئيس عبد الناصر، ومؤمناً بالنظام الاشتراكى الذى يمثله الرئيس. لذلك حرص على أن يكون للمعهد دوره ورسالته فى تشكيل فكر وسلوك الضباط الدارسين فى هذا الاتجاه، وبحيث يؤدى المعهد دوراً مماثلاً لدور المعهد الاشتراكى الذى يعد كوادر الاتحاد الاشتراكى.

من هنا حرص الوزير على أن يحضر بنفسه لقاءات شبه أسبوعية بالضباط الدارسين وطرح أفكاره عليهم، وتعبئتهم نفسياً وذهنياً فى هذا الاتجاه. كما حرص على أن يسهم أساتذة متخصصون فى المشكلات الدولية وقضية الصراع العربى الاسرائيلى ، فى مقدمتهم المفكر العربى الدكتور أحمد صدقى الدجانى، وكذلك ناصريون بارزون فى التنظيم السياسى من بينهم الأستاذ صبرى مبدى والأستاذ محمد عروق فى لقاء مساء الثلاثاء من كل أسبوع، والذى كان مخصصاً للتوعية السياسية ويضم جميع الضباط الدارسين بكل الفرق التدريبية.

حظى المعهد فى بداية انطلاقه باهتمام واضح من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، خاصة فى ظل الرعاية التى يوليها له الوزير، وحضوره شخصياً فى فترات قريبة للقاء الدارسين به. والتحدث إليهم وفتح حوار صريح ومفتوح معهم فى كل الأمور التى كانت موضع اهتمامات الرأى العام خلال تلك الحقبة. وأيضاً فى كل الأمور الشخصية التى تهم الضباط وهم يجلسون إليه وجهاً لوجه فى كثير من الصراحة والألفة. وهى فرصة لا تتاح لهم عادة وهم فى أماكن عملهم . وإذا تصادف أن أتاحت الظروف اجتماع الوزير بهم فى مواقعهم فهم عادة لا يناقشون مشاكل وعلاقات العمل مع رؤسائهم بمثل هذه الصراحة والروح التى يوفرها مناخ اللقاءات بالمعهد.

كنت حريصاً على أن يكون مناخ المعهد مختلفاً تماماً عن مناخ جهات العمل التى أتى منها الدارسون بالمصالح أو الإدارات أو مديريات الأمن أو المراكز والأقسام. وكانت الفلسفة التى تقوم عليها هذه الفكرة أن الضابط يجب أن يستشعر بمجرد ولوجه باب المعهد فى أول يوم يأتى إليه، بصدمة ممتعة تستحوذ على انتباهه. هذه الصدمة تؤدى دورها فى أن يدرك الضابط أنه قد انتقل من مقر عمله الذى تعوده وألفه إلى مكان جديد مختلف فى كل شىء ... فى قيمه وتقاليده ، فى نظامه وتنسيقه وانضباطه وجماله، وفى سلوك العاملين به، وفى نظام استقبال الدارسين والترحيب بهم وتعريفهم بالمكان، ونظام التسجيل بالدورة وتسلم كل الوثائق والمذكرات فى أول يوم،... إلخ. وتستقبله الموسيقى الكلاسيكية الخافتة التى تنبعث فى أرجاء المعهد، على الرغم من جفاف النظام الاشتراكى.

كنا على ثقة أنه متى حدثت هذه الصدمة المستهدفة تحقق أمر مهم وحيوى لممارسة المعهد دوره بنجاح، وهو تفتح الضابط على عملية التدريب، وإقباله عليها، وتقبله لما يحاول أن يمارسه المعهد عليه من تغيير وإعادة صك قيم النظام والانضباط، وحسن إدارة الوقت، وكفاءة الأداء . تلك القيم التى يذوى معظمها ويصيبها الضمور خلال سنوات الخدمة والعمل الميدانى.

خطف المعهد الأضواء، أو كما يقال "أخذ الرياح من شراع الآخرين، " وانطلق بخطى واثقة من نجاح إلى نجاح لتحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئ ولها يعمل. وللنجاح ثمنه وضريبته ومعاناته على يد المتربصين وأعداء النجاح. وصدق الرئيس عبد الناصر حين قال ذات مرة فى مؤتمر عام ... "أنا قدرت على كل شىء فى البلد دى إلا الحقد".

وكانت الأمم المتحدة قد طلبت إلىَّ مرتين أن أعمل خبيراً بها، ولكننى اعتذرت فى كل مرة عن عدم القبول اعتزازاً بالعمل فى وطنى، واعتزازاً برسالتى وبالهيئة التى أنتمى إليها، وبمهنتى، وبمنصبى مديراً لمعهد ذى رسالة ضخمة. وهذا ما كنت أصر على ان أؤكد عليه فى لقاءاتى بالضباط الدارسين. كنت أقول لهم : "عليكم بالعلم فإن ما يمكن أن تختزنه فى عقلك هو الشىء الوحيد الذى لا تستطيع الدولة ان تسلبه منك أو تستولى عليه أو تؤممه فى ظل النظام الاشتراكى".

ساعدنى اتجاه السيد شعراوى جمعه فى أن يجعل من المعهد مؤسسة علمية تتيح الفرصة للتعبير عن الرأى والحوار الصريح، ومناقشة الأمور والأحداث العامة - الأمر الذى لم يكن متاحاً فى ظل الحكم الشمولى - على أن أجعل من فترة تدريب الضابط فى المعهد - ثلاثة شهور - فرصة لمناقشة القضايا السياسية المعاصرة والاحداث الجارية ، ولعرض مشكلات العمل ودراسة السلبيات وإيجاد الحلول لها، خاصة تلك السلبيات المتوارثة والتى أصبحت نمطاً سيئاً سائداً من أنماط الأداء.



واكب افتتاح المعهد فترة عصيبة من تاريخ مصر ... هى فترة هزيمة يونيو ١٩٦٧، والتى أطلق عليها تجاوزاً « النكسة» . وكان الضباط الدارسون بالمعهد يتناولون أحداث هذه الحرب وتداعياتها بالمناقشة والنقد فى كثير من المرارة مع كبار المسئولين الذين يحاضرون بالمعهد .

وما كان ذلك الصوت المحتج عالى النبرة ليزعج إدارة المعهد . فقد كان المبدأ الذى أرسيناه من البداية أن من حق الدارس فى معهد علمى أن يبدى رأيه بصراحة تامة دون خوف أو تردد ، ولن يؤاخذ أحد على فكره أو آرائه طالما يعرضها بالأسلوب اللائق ، وكانت موجهة للصالح العام ، وتهدف للبناء لا للإثارة أو التجريح أو الهدم .

لم تكن قضية الهزيمة هى الشغل الشاغل الوحيد لضباط فرقة القيادات الوسطى فى رتبتى الرائد والمقدم . فقد كانت هناك قضية أخرى تشغلهم جميعًا وتركت جرحا عميقًا فى نفوسهم ... هذه القضية هى اعتقال زميلهم « الرائد محمد عبدالحليم موسى » بمعرفة الشرطة العسكرية ، ثم فصله من الخدمة . كانت الشرطة العسكرية وقتئذ مكلفة بمهمة ما أطلق عليه «تصفية الإقطاع » ، ووشى بعض ضعاف النفوس بمحمد عبدالحليم موسى بتهمة مساندة « صلاح الفقى» وهو من عائلة معروفة فى كمشيش . وكان صلاح الفقى قد قبض عليه وعذب بتهمة التحريض على قتل أحد المنتمين إلى اليسار الشيوعى فى ذلك الوقت .

عندما حدثنى الضباط فى موضوع اعتقال محمد عبدالحليم موسى وفصله من الخدمة ، والمحنة التى يمر بها ، أكدت لهم أن هذا الأمر لن يحسمه سوى وزير الداخلية شخصيًا ، وأنه لا جدوى من إثارة الموضوع أو مناقشته مع أى مسئول آخر بالوزارة .

فى أول لقاء للدارسين مع السيد شعراوى جمعه ، عرض الرائد « محمد السعدنى » الموضوع على الوزير وطلب منه باسم زملائه الدارسين إعادة فتح ملف هذه القضية الملفقة، وإعادة التحقيق فيها وتقييم موقف محمد عبدالحليم موسى . وبدورى أيدت الضابط فيما طلبه ، وقلت للوزير إن هذا الموضوع يمثل قضية رأى عام ومشكلة مثارة فى محيط الضباط تستدعى أن يوليها اهتمامه الشخصى وأن يحسمها .

استجاب الوزير ، واستدعى محمد عبدالحليم موسى لمكتبه ، واستمع إليه على مدى فترة طويلة ، حكى خلالها كل تفاصيل الموضوع ، وأن كل ما اقترفه من « ذنب» ، هو أنه وقف مع صلاح الفقى وهو يتقبل العزاء فى والدته ، فلم يسلم من الوشاية به لدى الشرطة العسكرية .

لم تمض أيام حتى استصدر شعراوى جمعة قرارا جمهوريًا بإعادة محمد عبدالحليم موسى للخدمة ..

وألحق بمباحث التموين .... ودارت الأيام ، وتولى اللواء محمد عبدالحليم موسى منصب وزير الداخلية ، وكان وفيا لشعراوى جمعه وأسرته بعد اعتقاله كأحد مراكز القوى إبان حكم الرئيس السادات .



من بين السلبيات التى كان يجمع عليها الضباط وتستثيرهم ويناقشونها فى صراحة تامة سوء استخدام القوى العاملة، والإسراف فى تشغيلها، واستنزاف القوات فى الخدمات، والفاقد والضائع من الوقت دون مبرر عملى وإنما عادة نتيجة الخوف من المسئولية، أو الحرص الزائد على توخى الحذر فى أداء الخدمات الميدانية، بسبب عدم اليقين من كفاءة تلبية تنفيذ الأوامر أو ضعف السيطرة عند المستويات المتدرجة من القيادات الميدانية.

طالما شكا الدارسون مثلاً من الإسراف فى خدمات الاصطفاف بالشوارع والميادين العامة فى المناسبات المهمة أو التى يحضرها رئيس الجمهورية - وما كان اكثرها خلال تلك المرحلة - ولجوء الرؤساء إلى الحيطة غير المبررة فى بدء عمليات الاصطفاف، حتى أنها كانت تبدأ فى معظم الأحيان قبل مرور رئيس الجمهورية أو كبار الزوار بأربع أو خمس ساعات، تكون القوات المصطفة خلالها قد أرهقت وأصابها الكلل والملل والإعياء الشديد، بل وأصبحت غير قادرة على أداء مهامها بالمستوى المأمول عندما يصل الموكب.

مثل هذه الأمور وثيقة الصلة بالأداء كان يناقشها الضباط الدارسون فى كثير من الصراحة، والتعبير عن عدم الرضا بل والاستياء، ويحاولون تقصى الأسباب التى تدعو لذلك. ويصلون فى نهاية الأمر إلى أنه بالتخطيط السليم، والسيطرة الواثقة على القيادات الميدانية، والثقة فى كفاءتهم، وتوفير وسائل النقل الكافية، والارتقاء بمستوى التدريب، يمكن أن تنتظم عمليات الاصطفاف قبل موعد أى مناسبة بساعة واحدة فقط.

أقول مثل هذه المشكلات ذات الصلة المباشرة بالأداء وواقع الحال فى بيئة العمل، هى التى كان المعهد يشغل نفسه بدراستها ويوليها مرتبة أولى من الأهمية وحقها من الاهتمام،

بأمل المساعدة فى تغيير أنماط السلوك وأساليب الأداء، ومساعدة الضباط على التخلص من ميراث الماضى الذى لم يعد صالحاً لمتطلبات الحاضر وروح العصر. بما يعود فى محصلته النهائية بالجدوى والمردود الإيجابى الذى يحقق صالح العمل. وكانت تقارير المتابعة والتقييم الذى يقوم به الرؤساء لأداء الضباط الخريجين بعد عودتهم للعمل تؤكد نجاح المعهد فى أداء دوره بنسبة تزيد على ٣٠٪ فى الاتجاه الإيجابى .



وفى ذات صباح - وكان يوم خميس - طلبنى مدير عام مصلحة التدريب التى يتبعها المعهد، وأبلغنى بأن الوزارة أعلنت حالة الطوارئ - الحالة ج - بسبب توقع ظروف تستدعى ذلك. وطلب منى المدير العام أن أعلن هذا للضباط العاملين فى إدارة المعهد - وليس الضباط الدارسين به - على أن يكون هؤلاء الضباط العاملون متواجدين به يومى الخميس والجمعة طوال الوقت. حاولت أن أقنع المدير العام بأن ضباط المعهد لا علاقة لعملهم بإعلان حالة الطوارئ لأنهم ليسوا ضباط أمن عام أو أمن جنائى أو سياسى أو خدمات نظامية أو قوات طوارئ، وليست هناك أى تكليفات أو مهام أمنية أو نظامية مطلوبة منهم، وأن مجرد تواجدهم بالمعهد دون عمل ليس له ما يبرره ويعد من قبيل سوء التشغيل والإسراف، وأن مثل هذا الاتجاه فى استخدام القوى العاملة هو من المفاهيم التى يحاول المعهد الدعوة إلى تغييرها وإقناع الدارسين بعدم ممارستها سعياً إلى الترشيد والتحديث.

تمادى المدير العام فى إصراره على تنفيذ رأيه، وحاولت جهدى أن أقنعه فى ترو ومنطق ، حتى وصل الجدل والنقاش إلى قوله:"أنا مدير عام المصلحة، وبأمرك بتنفيذ الحالة ج، وأن يبقى الضباط فى المعهد" . وفى رد فعل انفعالى قلت: "أنا مدير المعهد، ولا أرى مبرراً لوجود الضباط بالمعهد دون عمل ودون الحاجة إليهم، لأن هذا يعد من قبيل إساءة استخدام القوى العاملة" . أنهى المدير العام المكالمة ... وفعلاً سمحت للضباط بالانصراف. لكن بالطبع لم ينصرف غضب المدير العام وثورته علىَّ.

كنت قد تجاوزت حدودى بمفهوم الضبط والربط وإطاعة الأوامر. وربما كان ردى فيه شىء من النزق أو الانفعال أو كليهما . لكننى بينى وبين نفسى كنت أدرك أننى تصرفت عن قناعة بموقفى، وأدافع عن قضية مبدأ وأسلوب أداء أحاول أن أقنع الدارسين به ويتعين أن

أنأى بنفسى عن مخالفته، وأنه من العار علىّ أن أنهى عن خلق وآتى مثله.

ساد العلاقة بينى وبين المدير العام توتر شديد، وأعلن علىَّ حرباً غير متكافئة من جانب واحد، ولجأ إلى الأساليب التى يستخدمها الرؤساء عادة للنيل من مرءوسيهم وتصيد أخطائهم.

بعد أسبوعين من هذه الواقعة، احتفل المعهد بانتهاء الدورات التدريبية التى كانت منعقدة به. وجاء حفل التخرج. وهو عادة مناسبة مهمة وسارة يحضرها وزير الداخلية وكبار المسئولين والأساتذة المحاضرون ومساعدو الوزير وقيادات الوزارة. كان الوزير مقطباً غير باش كعادته. ولم يشغلنى هذا كثيراً فى بادئ الأمر، فقد أرجعت ذلك إلى مهامه ومسئولياته الجسيمة.

ألقيت كلمة التخرج رحبت بالوزير، وشكرت الحضور، وهنأت الخريجين، وعرضت النتائج والتقييم. وألقى مدير المصلحة كلمته. ثم جاء دور السيد شعراوى جمعه ليلقى كلمته. وفوجئت بأن الرسالة التى تضمنتها الكلمة - على غير عادته وفى غير سياق المناسبة - كانت فى مضمونها تتحدث عن الغرور والتعالى والحذر من تجاهل الرؤساء. فهمت ما أراد الوزير أن يقوله بين السطور. وكنت واثقاً أن الرسالة موجهة إلىَّ. وبانتهاء الحفل ودعته وأنا أشعر بالكثير من الإحباط والتجنى. الإحباط لأن جهود المعهد الضخمة فى تدريب هؤلاء الخريجين، وكان عددهم قرابة ٢٧٠ ضابطاً، والنتائج الطيبة التى تحققت، طغت عليها مشاعر شخصية أو رأى خاص كان من الممكن أن يستدعينى الوزير إلى مكتبه ويعلننى به ويناقشه معى ويفعل بىَّ ما يشاء. فقد كنت من وجهة نظرى أحاول أن أرسى المبادئ التى من أجلها أنشئ المعهد وأنفذ سياسة الوزير وفلسفته فى أسلوب أداء المعهد. أما التجنى، فلأن الوزير قد استمع إلى الواقعة من جانب واحد، ولا أدرى ما الذى قاله المدير العام، وبناء على ما نقله إليه أصدر حكمه على بالغرور والتعالى وتجاهل الرؤساء.

ودعت الوزير. كان وداعاً مقتضباً رسمياً، لم تبدر منه - على غير عادته أيضاً - حتى كلمة شكر وتقدير. ومن الطبيعى أن أسرة المعهد من الضباط، وكذلك عدد من قيادات الوزارة، فطنوا إلى ما يجرى. وقلت فى نفسى أى غرور هذا الذى أُتهم به وأنا أشارك الدارسين فترات الراحة بالكافتيريا، بل وأقوم بخدمتهم فى حب وتواضع بهدف تنبيههم إلى أهمية تعويدهم على جدوى العلاقات الإنسانية، وأن وقت العمل للعمل ، ووقت الراحة

للتواصل فى غير تعالٍ أو تفريط.

فكرت ... الموقف إذن أكثر تعقيداً مما تصورت. لم تعد مهمتى قاصرة على مواجهة غضب المدير العام وحده. وإنما أيضاً أصبح علىَّ أن أواجه الموقف الذى أعلنه وزير الداخلية حيالى. انتهيت إلى قرار بينى وبين نفسى ...على أن أستمر فى أداء مهام منصبى دون أن أدع ثغرة ينفذ منها إلىَّ أى متربص بىّ، وليكن عملى وأدائى وسلوكى هو خط الدفاع الوحيد الذى استمسك به.

هذا القرار الذى اتخذته يبدو وكأنه أمرًا سهلاً فى النظرية ... لكنه كان أمراً شديد الصعوبة فى واقع الحال. لسبب جوهرى جداً ، هو أن طرفىّ الموقف غير متكافئين فى السلطة والقدرات والأساليب. وهذا ما جعلنى أعيش فى حالة "انتباه" وحذر ويقظة كاملة، وتوتر وقلق نفسى لفترة طويلة قاربت العامين وأنا فى منصبى مديراً لمعهد تدريب الضباط لا أدرى ما سوف تأتى به الأيام.

إلى أن حدثت المواجهة ... كنت أشارك فى ندوة مع الدكتور فؤاد محيى - الذى كان محافظاً للشرقية وقتئذ - موضوعها "القيادة الإدارية فى المحليات". كان يحضر الندوة سكرتيرو العموم بجميع المحافظات، وكانت منعقدة بأحد فنادق القاهرة. وكان دورى فيها تناول موضوع الإدارة والقيادة من مدخل الأسس والمبادئ العلمية. وكان دور الدكتور فؤاد محيى الدين تناول هذا الموضوع من الناحية التطبيقية بوصفه محافظاً يعايش ميدانياً مشكلات الإدارة والقيادة على مستوى المحافظة.

انتهيت من تقديم وعرض الموضوع من وجهة نظرى. وأثناء حديث الدكتور فؤاد محيى الدين، وضع أحد الإداريين ورقة أمامى يخطرنى فيها العقيد عثمان عبد العزيز، كبير المعلمين بالمعهد، بأن السيد شعراوى جمعه موجود بالمعهد فعلاً. فكرت بسرعة هل أعتذر عن الاستمرار فى الندوة، وأنصرف لألحق بالوزير أثناء تواجده بالمعهد، أم أستمر؟ واستقر رأيى على الاستمرار فى الندوة، خاصة وأنا أتناول موضوع القيادة، وليس من القيادة فى شىء أن أبدو مهزوزاً متناقضاً مع ما كنت أعرضه من الخصائص والسمات التى يجب ان يتحلى بها القائد.

انتهت الندوة، وعدت من فورى إلى المعهد، وجدت جميع الضباط العاملين به ينتظرونى

بالمدخل ويبدو عليهم القلق. وكان الوزير قد انصرف بعد أن أمضى بعض الوقت فى تفقد المعهد، ومشاهدة فيلم تعليمى يعرض على ضباط فرقة البحث الجنائى عن حادث سطو وقع على أحد البنوك فى إنجلترا.

سألت كبير المعلمين : هل أبدى الوزير أى ملاحظة أو توجيه من خلال زيارته؟ أجاب ، بالعكس كانت الزيارة إيجابية جداً ، حتى أنه جلس يروح عن نفسه ويتابع مع الدارسين فيلماً تعليمياً عن حادث سطو وقع على أحد البنوك وجهود الشرطة فى ضبطه وتحقيقه . سألت كبير المعلمين ... لماذا القلق إذن ؟ قال ، إن الوزير عند مغادرته المعهد أمر بعودة الضباط العاملين بالمعهد المنتدبين من جهات أخرى إلى جهاتهم الأصلية . كان عدد الضباط العاملين بالمعهد وقتئذ ١٤ ضابطاً ، من بينهم ١٠ ضباط منتدبين ، وأربعة فقط أصليين غير منتدبين .

وجدت نفسى أواجه موقفاً صعباً يتطلب الحسم لأكثر من سبب . أولاً : توجد استحالة عملية فى إدارة المعهد بأربعة ضباط فقط ، بينما العدد الموجود هو الحد الأدنى لمباشرة الاختصاصات والمهام الموكلة إلى كل منهم . ثانياً : إن المعهد كان به أكثر من ٢٥٠ ضابطاً من مختلف الرتب منتظمين بالفرق التدريبية المختلفة . وفى غياب العدد الكبير من الضباط المنتدبين للعمل بالمعهد كان يمكن أن يصاب أداء المعهد بالشلل إن لم يكن بالتوقف. ثالثاً: أن حالة القلق والاضطراب التى كان عليها الضباط كان يمكن أن يكون لها انعكاس سلبى على الضباط الدارسين ، ويصبح المعهد الذى يرونه منارة للتقدم والارتقاء ونموذجاً للإدارة الرشيدة موضوع تندر وخيبة أمل .

فى مثل هذا الموقف الصالح العام يجب أن يتسيد مهما كانت النتائج . ماذا كان رد فعلى ؟ الذى فعلته يشهد عليه زملائى الضباط الأحياء الذين عاصروا هذا الموقف ، ومن بينهم الزميل اللواء حسام عبد الغنى الذى كان مديراً لقسم شئون الدارسين بالمعهد وقتئذ، واللواء عادل أبو زيد واللواء عادل عبد الحليم واللواء محمد السباعى واللواء إسماعيل صالح واللواء ممدوح البدرى . قلت لزملائي الضباط : "اعتبروا أمر الوزير كأن لم يكن ، وكل واحد منكم يستمر فى أداء عمله وكأن شيئاً لم يحدث" .



ليست الحياة دائمًا زهورا ورياحين ، والحياة العامة مليئة بالمتناقضات ، وربما تكون عاقبة النجاح أقسى من عواقب الفشل .

كان قد مضى علىّ قرابة عامين كما ذكرت منذ واقعة التصادم مع المدير العام . هذان العامان كانا أقسى وأسوأ فترة مررت بها فى حياتىّ الوظيفية . فقد كنت أعيش في قلق وتوتر مستمر وأحاول أن أخفى هذا عن أسرتى والعاملين معى . وكان مبدأ : "عملى يدافع عنى"، قد رتب علىَّ أعباء إضافية نفسية وذهنية وبدنية . فأطراف الموقف غير متكافئين فى المناصب والسلطات . حزمت أمرى، ومن فورى ذهبت إلى مكتبى ، وأغلقت الباب علىَّ وبدأت أكتب مذكرة للعرض على الوزير فى نفس اليوم . قلت فيها :

كنت أشارك فى مؤتمر عندما شرفتم معهد تدريب الضباط بالزيارة اليوم . وكم كان يسعدنى أن أعلم مسبقاً بموعد هذه الزيارة حتى أكون فى شرف استقبالكم . ومع ذلك فقد سعدت بأن تمت الزيارة فى غيابى حتى تتأكد سيادتك من أن هذا المعهد يعمل كمؤسسة منتظمة الأداء عالية الكفاءة بصرف النظر عن وجود مديره داخله أو خارجه ، وأن النظم الموضوعة والقواعد المرعية فى إدارته تضمن انتظام العمل به وإحكام الأداء فيه « كنظام System" كفء منضبط تحت كل الظروف ، بصرف النظر عن شخصىَّ .

وحينما عدت إلى المعهد كنت سيادتك قد غادرته . ووجدت الضباط العاملين به فى حالة قلق واضطراب نفسى بادى على وجوههم . وعلمت منهم أن سيادتك قد أمرت بعودة الضباط المنتدبين للعمل بالمعهد إلى الجهات التى ندبوا منها .

ولما كنت أدرك أن استمرار الضباط على هذه الحالة من القلق والاضطراب يمكن أن يكون لها تداعيات سلبية على الأداء ، وعلى استقرار الأمور بالمعهد ، مثلما يكون لها آثار عكسية على اتجاهات الضباط الدارسين بالمعهد - وعددهم بالمئات - الذين يرون فى المعهد بادرة إيجابية قوية ، ورمزاً حياً على تصميم وزارة الداخلية على الأخذ بأساليب الإدارة الحديثة والشرطة العصرية ، وتغيير الاتجاهات وأنماط السلوك التقليدية والأساليب المتخلفة فى إدارة أجهزة الشرطة ، حينما يرون ضباط المعهد على هذه الحالة من فقدان الثقة بالنفس والتوازن ، وأن مناخ العمل بالمعهد لا يختلف كثيراً عما ألفوه فى

مواقع عملهم . ولما كان القلق معدياً ، فقد رأيت من واجبى حتى أنهى حالة التوتر والقلق التى كان عليها الضباط أن أطلب منهم أن ينصرف كل إلى عمله ، وأن يعتبروا أمر السيد الوزير كأن لم يكن حتى أعرض عليكم الأمر .

السيد الوزير : نظراً لأننى قد استشعرت خلال الفترة الماضية بعض التصرفات ولمست بعض الإجراءات التى اتخذتها سيادتك قبل المعهد وإدارته فإننى بهذه المناسبة أود أن أعرض الآتى .

أولاً : أردت سيادتك أن يكون هذا المعهد نموذجاً للمؤسسة التدريبية العصرية ومنارة للرأى الحر ، وأن تسعى فى مقدمة ما تحاول تحقيقه إلى تغيير سلوك الضباط المتدربين واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم فى اتجاه عصرى تقدمى ، وأن ترتفع بمستوى الأداء بما يعود على العمل بنتائج إيجابية ومردود متميز وأن يتيح المعهد الفرصة للحوار المقنع والرأى الحر ، والفكر المستنير ، والمصارحة ، والنقد الموضوعى ، ومناقشة الأخطاء المسلكية للضباط ، والسلبيات في الأداء ، من خلال الدراسة والبحث العلمى والتحليل المنطقى ومناقشة مشكلات العمل .

وعندما حاولت كمدير للمعهد أن أقنع مدير عام المصلحة برأيى الذى يتسق مع فكر وزير الداخلية ووجهة نظره فى رسالة المعهد ، في قضية لا تحتمل الجدل لبداهتها ، رفض قبول وجهة نظرى وثار واتخذ منى موقفاً عدائياً . ويبدو أن سيادتك كنت مقتنعاً بوجهة نظره - بالرغم من أنك لم تسمع دفاعى أو تقف على وجهة نظرى على الأقل - فكان ما جاء فى حديثك فى حفل التخرج على مرأى ومسمع من الضيوف والمدعوين والضباط الخريجين . ولو أننى كنت شخصاً غير قادر على مواجهة مسئولياتى عندما تسوء الأمور لتجمد نشاطى واهتز أدائى ووقفت مضطرباً لا أعرف ماذا أفعل .

ثانياً : اتخذت سيادتك قراراً منذ بضعة أشهر بوقف صرف مكافآت الأساتذة المحاضرين بالمعهد بدعوى أنها مبالغ فيها ، مما أثر على انتظام سير العمل به . وفى هذا الصدد فإن الأساتذة الذين ينتدبون للمحاضرة بالمعهد ، وهم جميعاً من خيرة المحاضرين المتميزين فى المكانة العلمية ، قد رشحوا للتدريس بالمعهد بعد عرض أسمائهم عليكم نظراً لحساسية دور المعهد فى تكوين رجال الأمن . وقد وجدت من واجبى أن أرفق مع هذه

المذكرة بياناً رسمياً لمكافآت التدريس والتدريب المقررة بمعهد الإدارة العامة ، والمركز القومى للبحوث الجنائية ، وبرامج الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ومعهد العلوم الاستراتيجية . وسوف تجد سيادتكم أن مكافآت التدريس بمعهد ضباط الشرطة هي أدنى من المكافآت المقررة في نظرائه من المعاهد المذكورة .

ثالثاً: اتخذت سيادتك قراراً بمنع قيام ضباط الشرطة بالتدريس بالجامعات أو خارج نطاق وزارة الداخلية . والواقع أن عدد ضباط الشرطة المؤهلين علمياً للتدريس بالجامعات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . وتسعى الجامعات لجذب هؤلاء الضباط لينضموا إلي هيئات التدريس بها . وأنا واحد من هؤلاء ، إذ أقوم كما تعلم سيادتك بالتدريس بدبلوم الدراسات العليا بكلية التجارة جامعة القاهرة ، وبالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وببرامج القادة الإداريين ، وذلك بموافقة من المجلس الأعلى للشرطة .

وفى الوقت الذى يتوسط فيه لديكم الضباط للنقل إلى حرس الجامعات فى إلحاح شديد باعتباره جهة عمل متميزة ، لكى يقوموا بمهمة تأمين الجامعات وحراسة أسوارها ومنافذها والوقوف على أبوابها، اتخذت سيادتك قراراً يحول بين الضباط الذين أمكنهم بجدهم واجتهادهم أن يرتقوا منابر العلم داخل الجامعة ، ليعلموا الجيل الجديد من الشباب ويسهموا فى تشكيله وليعطوهم فكرة طيبة ونموذجية عن ضباط الشرطة ، وليربطوا هذا الجيل بالشرطة من خلال عملية علاقات عامة غير دعائية وغير مصطنعة بروابط ووشائج واتجاهات إيجابية ، ليس فى مقدور وزارة الداخلية تحقيقها بنفس الدرجة من الفاعلية والتأثير بأي وسيلة أو أسلوب آخر مهما دعت ومهما تقلدت مختلف الشعارات ومهما أنفقت من مال .

رابعاً : اتخذت سيادتك أثر زيارتك اليوم للمعهد قراراً بعودة الضباط المنتدبين من جهات أخرى للعمل به إلى جهاتهم الأصلية . وهذا القرار يعنى عودة عشرة ضباط من إدارة المعهد إلي جهاتهم الأصلية ، ويبقى بالمعهد ٤ ضباط فقط لتصريف كل أموره ومباشرة جميع الاختصاصات والمهام والواجبات اليومية . وهذا بالطبع أمر يستحيل معه أداء المعهد لرسالته واستمرار نظامه ، ويهدد بانهيار خدماته والسمعة المتميزة التى يتمتع بها .

وحقيقة الأمر فى هذا الصدد أن البناء التنظيمى لمعهد تدريب ضباط الشرطة ، الصادر بقرار وزارى من سيادتكم ، قد حدد مقررات المعهد الوظيفية من الضباط العاملين به في مختلف الوظائف بثمانية وعشرين ضابطاً . فإذن المعهد الآن وهو يعمل بكامل طاقته يؤدى وظائفه ويقوم بمسئولياته بنصف العدد المقرر له فعلاً فى قراركم الوزارى . فكيف يتسنى له أن يعمل بأربعة ضباط فقط ؟

خامساً : ------------

سادساً : ------------

سيادة الوزير :

وجدت من واجبى ومن مسئوليتى عن إدارة معهد تدريب ضباط الشرطة ، تلك المنارة الفكرية والعلمية التى أوقدت شعلتها ، ووثقت بى في إدارتها ، أن أضع هذه الحقائق بين يديك . قبل أن أنفذ قراركم بعودة الضباط إلى جهات عملهم الأصلية .

فإذاً كان لك بعد هذا الإيضاح موقف معين منى ، أو كنت غير راضٍ عن إدارتى للمعهد فأرجو التفضل باتخاذ ما تراه مناسباً فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وقعت المذكرة ، وأرسلتها فى نفس اليوم إلي السيد الوزير مع مندوب خاص .

• • •

كنت على ثقة من موقفى ، وأن وجودى أو عدم وجودى فى منصبى أمر تتساوى فيه النتائج التى تسفر عنها هذه المواجهة . وكنت أيضاً على ثقة من عدالة الوزير .

فى مساء نفس اليوم اتصل بىّ الرائد فتحى بهنسى مدير مكتب الوزير ، وأبلغنى بأن الوزير يريدنى أن أذهب للقائه فى العاشرة صباح اليوم التالى . وبعد قليل اتصل بى اللواء على صلاح مدير كلية الشرطة - وكان على علاقة طيبة بالوزير - وألح علىَّ فى أن أرسل له نسخة من المذكرة التى بعثت بها إلى الوزير "لأنه سمع عنها" ... وفهمت بالطبع أن الوزير قد حدثه بشأنها .

ذهبت فى الموعد ، وعندما رآنى مدير المكتب طلب إلىَّ الدخول للوزير على الفور ، وكان بابه مفتوحاً. طلبت من مدير المكتب أن يبلغه بحضورى . قال ... "الوزير منتظرك ، أدخل على طول" .

ما كاد السيد شعراوى جمعه يرانى أدخل مكتبه حتى قام وقابلنى فى وسط المكتب، حييته ... سلم علىَّ وشد على يدى ، وطلب منى أجلس . أحسست داخلى براحة عميقة ، وأحسست أيضاً بأن الأمر قد حسم .

قال الوزير : "أنت تعرف ماذا يعنى معهد تدريب ضباط الشرطة بالنسبة لى ، فأنا أراه فى مقدمة إنجازاتى كوزير للداخلية ، وقد اخترتك أول مدير له لثقتى فى أنك سوف تدير هذا المعهد بالفلسفة والأسلوب الذى أرجوه له . وقد نجحت في ذلك تماماً . وقد حاول الحاقدون والغيورون النيل منك ، فوصفوك بأنك "أميركانى" لا تؤمن بالنظام الاشتراكى ، وبأنك تعتبر المعهد معهداً خاصاً بك ، وبأنك أدخلت فى معهد الضباط نظاماً للموسيقى الخفيفة بما لا يتفق مع الضبط والربط على الرغم من أننى قدرت هذه المبادرة جداً . و...و... إلخ . ولأول مرة أصارحك أيضاً بأننى على مدى السنتين الماضيتين قد وضعتك فى اختبارات عديدة ، ولجأت فى ذلك إلى كافة الأساليب التى تلجأ إليها الأجهزة الأمنية. وأصارحك بأننى لم أجد ما يمكن أن آخذه عليك ، وهذا ما دعانى إلي الإبقاء عليك فى إدارة المعهد طوال هذه الفترة لكفاءتك والتزامك . وذلك على الرغم من أن مديرك كان قد طلب منى كتابة عقب صدامك معه أن أمنحك إجازة مفتوحة أو أحيلك إلى الاحتياط ...! كما طلب أيضاً نقل جميع الضباط العاملين معك بالمعهد لارتباطهم بك ، وفشله فى تجنيدهم واستمالتهم إليه ، ورشح آخرين غيرهم . ومع ذلك فلم استجب له" .

"وقد قرأت المذكرة التى أرسلتها إلىَّ بالأمس . ولك الحق فى كل ما ذكرته بها . ولكن التمس لىّ العذر فقد كنت متأثراً بما كتبه اللواء مدير المصلحة عنك ، حتى أنه فى أحد التقارير السنوية أعطاك تقدير (جيد) فقط، ولعلمى بأن هذا التقدير غير موضوعى وغير منصف ، فقد أمرت برفعه إلى تقدير (ممتاز) عن قناعة ، ولأن جميع تقارير خدمتك منذ تخرجك بتقدير (ممتاز)".

وأخرج الوزير من درج مكتبه المذكرتين اللتين كتبهما مدير المصلحة بطلب منحى إجازة

مـفـتـوحـة - وهو إجـراء كـان يتم دون إبداء أسـبـاب فـى تلك المرحلة من مـراحل النظام الشمولى لاستبعاد غير المرضى عنهم - أو إحالتى إلي الاحتياط . وكذلك طلبه الخاص بنقل ضباط المعهد وترشيح بدلاً عنهم ، وقرأت المذكرتين .

ثم استطرد الوزير قائلاً : "عاوز أقول لك إن المعهد من اليوم سوف يتبعنى مباشرة فى كل أموره ، وليس لك علاقة بمدير المصلحة ، وقد أبلغته بذلك" . خرجت من مكتب الوزير لا أكاد أصدق ما حدث ، ونظرت إلى مدير المكتب فوجدته يبتسم، ذلك أنه كان قد قرأ المذكرة التى بعثت بها للوزير قبل أن يعرضها عليه ، وربما كان قد توقع هذه النهاية .

استشعرت قدر شعراوى جمعه وقدرته على إحقاق الحق ، والتراجع دون حساسية أو حرج عن موقف تسرع فى تقديره بناء على معلومات وصلته من طرف واحد .

هذه شهادة حق فى حق رجل فى ذمة الله ، بصرف النظر عن انتمائه أو عقيدته السياسية .



حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

أثناء فترة عملى مديراً لمعهد تدريب ضباط الشرطة . وقعت حرب أكتوبر . كان يوم ٦ أكتوبر يوم سبت ، بداية الأسبوع ليوم عمل بدا عادياً . وكان الضباط الدارسون قد انتهوا من محاضراتهم وإنصرفوا من المعهد . وكنت وضباط المعهد على وشك الانصراف حينما أعلن النبأ .. نبأ عبور القوات المصرية لقناة السويس جواً وبحراً ..

كانت مفاجأة مذهلة ... استغرقنا بعض الوقت لنستوعب ما يحدث . كانت ضربة الطيران المُعّجزة افتتاحية سيمفونية النصر . مائتا طائرة حربية من السلاح الجوى المصرى بقيادة اللواء طيار / محمد حسنى مبارك تدك الحصون المنيعة لجيش إسرائيل الذى لا يقهر شرق القناة ، وتطارد فلول القوات الإسرائيلية المذعورة التى أخذت علي غرة، والجيوش الميدانية تعبر القناة وتكتسح القلاع الحصينة ، والمرابض الخرسانية والخنادق والسواتر . وتقيم رؤوس الجسور، وتقتحم خط بارليف وتذيبه وتخترقه إلى سيناء الحبيبة. والمهندسون العسكريون يقيمون الكبارى لتعبر المدرعات إلى شرق القناة .. **وتنسف نظرية الأمن الإسرائيلى خلال الساعات الست الأولى للحرب ...!**

الذين لم يعاصروا حرب ١٩٧٣، - وكذلك الإعلام الذى لم يسجلها - فاتهم الكثير . وسوف يستعصى عليهم إدراك ما حدث ، أو الإحساس بمشاعرنا نحن الذين عاصرناها ، وبصفة خاصة أولئك الذين ذاقوا مرارة الهزيمة والهوان فى حربى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ . الذين عاصروا انتصارات حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ ، عاشوا أمجد لحظات حياتهم ، وأعظم فرحة فى قلوبهم ... نعم الجيش المصرى عبر قناة السويس. عبر الهزيمة والانكسار والخزى والهوان على النفس . وهؤلاء هم المصريون الحقيقيون رجال أشداء بواسل ومحاربون شامخون ... انتزعوا الغُصة من حلوقنا ، والمرارة من نفوسنا ، وضمدوا الجراح ، وشفوا الغليل ، وآسوا الثكلى .

كان إحساس كل مواطن ومواطنة مع صيحات "الله أكبر" تنطلق من أفئدة وحناجر الجنود البواسل العابرين ، أن عليه أن يهب من ثباته لكى يحارب ، أو ليفعل شيئاً يسهم به على أى صورة فى هذا الحدث العظيم والنصر المبين ... كان كل منا يريد أن ينال شرف الانضمام إلى كتائب المحاربين الأشداء المحررين لأرضنا وترابنا ، ومطاردة هذا العدو البغيض الذى جثم على صدورنا فى صلف وغرور . وكانت بداخلى رغبة عارمة تكاد تفجر

عـروقى فى أن أفـعل شيئـاً . أريد أن أحـارب ، أريد أن أسهـم فى تحـريـر وطنى ، أريد أن أقـوم بـعـمل يجـعل للحيـاة فى تلك الآونة مـعنى وقـيـمـة . وأثق فى أنه كـان نفس شعـور كل مصرى ومصرية.

لم أكن أقـدر على أن أقف عـاجـزاً حـائـراً مـشلولاً لأننى لست فـرداً من أفـراد قـواتنا المسلحـة . قلت لنفسى إذا لم أكن أحـارب بالسلاح ، فـإن القلم سـلاحى . وانتـهى قـرارى وزوجـتى إلى أن نشـارك فى حـرب أكتـوبر بـأسلوبنا الخـاص .. أن نكتب هذه الملحـمـة .. ملحمة العبور والنصر وتدمير نظرية الأمن الإسرائيلى .

بدأنا على الفـور فى وضع مـؤلفنا عن حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ . وجـعلنا عنوانه: "حـرب الساعـات الست" . ليس فقط للرد على كتاب "حـرب الأيام الست" . الذى صدر فى أعقاب حـرب ١٩٦٧، للإشـادة بانتصـار جيش إسـرائيل وهـزيمة جيش مصـر فى ست أيام . وإنما أيضاً لتأكيد حقيقـة أن القوات المسلحـة المصرية قد حققت أهدافها بعبور قناة السويس، واجتيـاح خط بارليف ، ومطاردة القوات الإسـرائيليـة الهـاربة خلال السـاعـات الست الأولى لحرب ١٩٧٣ . وفى هذا المعنى يقول الرئيس السادات في مقابلة شخصية مع المؤلفين:

"لست أتجاوز إذا قلت إن التاريخ العسكرى سوف يتوقف طويلاً بالفحص والدرس أمام عملية يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ . حين تمكنت القوات المسلحة المصرية من اقتحام مانع قناة السويس الصعب ، واجتياح خط بارليف المنيع ، وإقامة رؤوس جسور لها على الضفة الشرقية من القناة ، بعد أن أفقدت العدو توازنه فى ست ساعات" .

ويستطرد الرئيس السادات :

"ولقد نسـأل قادة إسـرائيل اليوم : أين ذهبت نظرية الأمن الإسرائيلى التى حاولوا إقامتها بالعنف تارة ، وبالجبروت تارة أخرى طول خمس وعشرين سنة ؟ ... لقد انكسرت وتحطمت".

استـغرق إعداد هـذا الكتـاب ستة شـهور فـى عمل دؤوب متصل ليـلاً ونهـاراً نسـابق به الزمن . والتزمنا فى إعداده بالمنهج التحليلى الوصفى والدراسة العلمية لحرب أكتوبر من مـدخل علم الإدارة ، باعتبـارهـا عـملية إدارية متكاملة ورائعة ذات حلقـات مـترابطة ، بدءاً بتحديد الهدف واتخاذ قـرار الحـرب، والتخطيط والإعداد لها ، وإدارتها ، وانتهاء بتدمير نظرية الأمن الإسرائيلى .

ورغبة فى إثراء هذا العمل ، وفى سبيل تأصيل الأفكار والوقائع التى وردت به ، طلبنا لقاء الرئيس السادات ، وتحدد موعد ومكان اللقاء باستراحة الرئيس بالهرم . جلسنا مع الرئيس خلف حائط زجاجى مطل على الأهرامات الرابضة عند سفح الربوة التى تعلوها الاستراحة . ولا يملك الناظر من علٍ إلى الأهرامات إلا أن يتملكه الإحساس بروعة المكان وبالأصالة والتراث وعبق التاريخ التليدٌ .

كان الرئيس السادات مازال يعيش بروح أكتوبر ونشوة النصر . صفق بيديه ليطلب لنا ما نشربه ، لكن لم يحضر أحد ، أعاد التصفيق مرة ثانية ، وتكرر الموقف ، وبعد برهة كرر التصفيق للمرة الثالثة ، فلما لم يجاوب أحد نظر إلينا وقال فى شئ من المزاح : « أديكو شايفين ... ما حدش بيسمع كلامى فى البيت ده ! » .

استأذنت الرئيس فى أن نسجل الحديث ، فوافق ، وضعت جهاز التسجيل فوق المنضدة وضغطت على مفتاح التشغيل فلم يعمل الجهاز ، بالرغم من أننى كنت قد اختبرته العديد من المرات قبل اللقاء .

حاولت مرة ثانية وثالثة وأنا محرج . ثم نظرت إلى الرئيس وقلت :

« من يوم سيادتك ما اتكلمت عن أجهزة التسجيل بتاعت مراكز القوى ... وكل الأجهزة فى مصر بتخاف منك، مع إننى حاطط الجهاز فوق الترابيزة مُش تحت الترابيزه زى مراكز القوى ما كانوا عاملين . » استغرق الرئيس فى الضحك ... وأخيراً دار الجهاز .

قدم الرئيس الكتاب بخطه وتوقيعه ، بمقولته المأثورة المنشورة هنا .

قمنا بالرجوع إلى المصادر العليمة، والقيام بمقابلات شخصية مع عدد من القادة العظام الذين خططوا لهذه الحرب، وأداروها، وقادوا عملياتها، ونفذوا مهامها على أعلى مستوى من كفاءة الأداء وتميزه، مما كان موضع دهشة وانبهار العالم أجمع[1] .

نلنا على هذا العمل أعظم التقدير والرضا من داخل أنفسنا أولاً ، ونلناه أيضاً من قواتنا المسلحة الباسلة، ومن القراء .



(١) عبدالكريم درويش، ليلى تكلا : حرب الساعات الست ، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة : ١٩٧٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس

عاهدت الله وعاهدتكم على أن جيلنا

لن يسلم أعلامه إلى جيل سوف يجئ بعده

منكسة أو ذليلة، وإنما سوف نسلم أعلامنا

مرتفعة هاماتها، عزيزة صواريها...

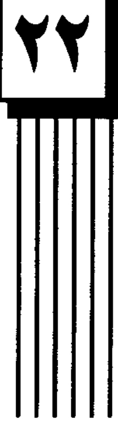
وقد تكون مخضبة بالدماء... ولكننا ظللنا

نحتفظ برؤوسنا عالية في السماء، وقت أن

كانت جباهنا تنزف الدم والألم والمرارة.

أنور السادات

١٩٧٤/٢/٢٢



٢٢

مدير كلية الشرطة ... على غير موعد :

كنت أقضى عطلة الصيف فى المعمورة فى صيف ١٩٧٤ . وكنت معظم الوقت أمارس هوايتى المفضلة فى صيد السمك . وعند عودتى من الصيد فى غروب يوم ٢ أغسطس ١٩٧٤، دق جرس التليفون بالشاليه. كان الأخ نبوى إسماعيل مدير مكتب السيد ممدوح سالم وزير الداخلية هو المتحدث . قال: « مبروك » . قلت: « خيراً ». قال : " السيد ممدوح سالم عينك مديراً لكلية الشرطة". جاء النبأ مفاجأة سارة لىّ . وغمرتنى الفرحة والسعادة . فلم أكن أفكر فى تولى هذا المنصب الرفيع فى ذلك الوقت، لسبب بديهى وبسيط، وهو أن أقدميتى فى الرتبة لم تكن تسمح بأن أتخطى بعض أبناء دفعتى - ١٩٤٦ - الأقدم منى ، فأتولى منصب مدير عام الكلية، وهى فى مستوى مصلحة من مصالح وزارة الداخلية. ثم إن هذا المنصب بالذات هو الذى كنت أتطلع إليه كتطور طبيعى بعد منصبى كمدير لمعهد تدريب الضباط.

أخذت أجول بخاطرى بعد الحديث التليفونى ، وأنا لا أكاد أصدق أننى سوف أجلس فى نفس المقعد الذى كان يجلس فيه محمد بك البابلى ثم أحمد بك لطفى اللذين تعاقبا على إدارة الكلية وقت إن كنت طالبا بها . وكنا نجلهما ونعتز بشخصيتهما المتزنة وعلمهما الغزير .

لعل أول ما يخالج المرء عند علمه باختياره لمنصب قيادى جديد - بجانب مشاعر الغبطة والسرور- مشاعر الهيبة والإحساس بالمسئولية الملقاة على كاهله ، والتفكير فى

المستقبل والحرص على النجاح. وكان أول خاطر يمر بذهنى هو مدى قبولى لدى الضباط والعاملين بالكلية كمدير جديد . إذا يتوقف على ذلك مدى نجاحى فى كسب السلطة وقيادة الكلية .. وهى عملية ليست سهلة بل معقدة . وذلك بسبب أن نظام العمل بالكلية كان قد استقر وتعود عليه العاملون ويحرصون على استمراره ، وأن كبار الضباط كانت لهم علاقات وميزات تقررت يودون الاحتفاظ بها ، وأن هناك تنظيماً غير رسمى معترف به - قائم إلى جانب التنظيم الرسمى - لفترة طويلة تمت خلالها تنمية علاقات عمل وأيضاً علاقات شخصية. لذلك فإن تعاقب القادة لا يقتصر أثره على حياة الكلية كوحدة تعليمية نظامية ، بل له آثاراً عميقة فى حياتها الاجتماعية والإنسانية باعتبارها أيضاً خلية بشرية تنبض بالحياة والمشاعر والانتماءات والاتجاهات والصراعات .

إلى جانب ما تقدم كانت هناك تركة موروثة تنتظرنى . ورثت أولاً ، التنظيم الرسمى القائم بهيكله ووظائفه واختصاصات هذه الوظائف ، والشاغلين لها . وورثت ثانياً ، القيادات فى المناصب العليا الذين لم أكن أعرف جيداً شخصياتهم وقدراتهم واتجاهاتهم . وورثت ثالثاً ، التنظيم غير الرسمى القائم على العلاقات والانتماءات والصداقات والأدوار التى يؤديها كل فرد ، والذى له أيضا دوره المؤثر فى حياة الكلية اليومية. كان علىَّ أن أدرك كل هذا ، وأدرك مدى تأثيره على سرعة عملية قبولى لدى الآخرين ، أو تأخير هذه العملية . وأن سلوكى فى الفترة الأولى يتوقف عليه إلى حد كبير محاولة كسب القيادة أو خسارتها . وأننى سوف أكون موضع رقابة وتقييم من كل من حولى فى محاولة لاستكشاف أى نوع من الرؤساء أكون.

بدأت عملى مديراً للكلية فى أول سبتمبر ١٩٧٤ ، وكأننى كنت بها بالأمس ، كل شىء على حاله منذ نقلت منها إلى مصلحة تحقيق الشخصية عام ١٩٥٤ . عشرون عاماً مضت وكأن هذه المؤسسة العلمية وقفاً أو أثراً لا تمتد إليه يد التغيير أو التحديث . المنشآت والميادين والساحات والمرافق هى كما هى عليه . زاد عليها فقط أن اعتراها المزيد من مظاهر البلى والتدهور وعوامل التعرية ، مع حرص شديد على الحفاظ على الوضع القائم

الذى كان لا يصلح "للاستخدام الآدمى" فى عدد من المواقع. أذكر منها على سبيل المثال مطبخ الكلية الذى بدا بدائياً ومتهالكاً . أما المخزن الملحق به، والذى تحفظ فيه المواد الغذائية تموين العام للطلبة والجنود من الفول والأرز والعدس والجبن والسمن والزيت والسكر والشاى ... إلخ. فقد كان على حال يتعذر وصفه من الإهمال وسوء التخزين والقذارة والحشرات . كذلك وجدت الفصول والمدرجات وقاعات الطعام .. وغيرها .

صالة التدريب على السلاح التى كانت أنيقة ومكاناً مفضلاً لارتياد كبار الزوار ونحن طلبة نتدرب بها، انهار سقفها وتعرت جدرانها من المقتنيات الأثرية التى كانت تزينها ، بل ومن الطلاء أيضاً ، وأغلقت أبوابها لتهالك سقفها وعدم صلاحيتها للاستعمال . أما مدرج الطلبة المقابل لها فقد تفككت أوصال مقاعده وبعضها طريح الأرض، وتآكلت أخشابها وأخشاب أرضه ، وتحطم معظم زجاج النوافذ ، وأصبح غير صالح لاستقبال الطلبة فأغلق بابه أيضاً . وباختصار شديد كانت مرافق كلية الشرطة عندما دخلتها ليست أفضل حالاً من ثكنات بلوكات النظام ، بل إنها قد انهارت عما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً عندما كنت طالباً بالكلية .

هذه لقطات من الكيان المادى للكلية عام ١٩٧٤ . أما الكيان التعليمى التربوى الاجتماعى الإنسانى على مستوى الضباط والطلبة والصف والجنود والمجندين ، فلم يكن أفضل حالاً مما قدمت . كان بالكلية مجموعة من قدامى الضباط فى الرتب العليا الذين عملوا بها لفترة طويلة . أفضل ما يتميزون به تنافسهم فى أداء التحية العسكرية بأفضل طريقة ترضى غرور القادة ، يقابل ذلك أسلوبهم الصارم فى معاملة الطلبة . عسكرية صماء ، تجهم مصطنع لفرض الطاعة والانضباط ، حناجر تنطلق بالصياح ، مباراة فى اختيار أساليب تنغيم النداءات العسكرية ، واهتمام أقل بأصول التربية والإدارة والعلاقات الإنسانية والرعاية الاجتماعية للطلاب .

كان مكتبى عند بدء عملى يجعلنى أشعر بالضيق ، على عكس مشاعر الأمل والتفاؤل والإحساس بالراحة النفسية التى كنت أجدها فى مكتبى وأنا مدير لمعهد الضباط. كنت

أحس بالضيق لأن أهم أدواتى فى إحداث التغيير ، وهى التركة الموروثة من قيادات القطاعات المختلفة ، فى تناقض واضح مع فلسفتى وأسلوبى فى العمل . ومع ذلك ، كنت مملوءاً بالحماسة والرغبة فى التحديث والتغيير إلى الأفضل وإحداثه فى أقصر وقت ممكن ، فى مواجهة فريق من الضباط التقليديين المحافظين. وكان هذا يتطلب النجاح فى العمل بروح فريق يجمعه إطار ذهنى وفكرى موحد، وتفاهم ورغبة مشتركة فى العمل المشترك، وتضافر جميع الجهود من أجل عمل جماعى منسجم .

السيد ممدوح سالم عندما ذهبت لأشكره على اختيارى مديراً للكلية، كانت توجيهاته أن تبدأ عملية تغيير شامل لكل الأوضاع دون تمهل . وروى لى واقعة شخصية أثارت غضبه واستياءه وخجله. فقد ذهب لحضور احتفال فى إحدى المناسبات الرسمية ، وكانت هناك فرقة موسيقية نحاسية فى مدخل الاحتفال. قال: "لقيت فرقة هزلية شكلاً وموضوعاً ، تلبس ملابس مبهدلة ، لا هندام ولا تناسق ولا نظافة، والآلات النحاسية يعلوها الصدأ مثلما يعلو أزرار الزى الرسمى، غطاء الرأس - البريهات - زى الطواقى . افتكرتهم كمبارس من شارع محمد على ، ولما سألت عنهم ... قالوا دى فرقة موسيقى كلية الشرطة. شخطت فى الصول اللى معاهم، وقلت له إنصرف فوراً من هنا، قِلّتكم أحسن من الفضائح دى ... مصدقتش نفسى ، وقلت بقى دى فرقة موسيقى الكلية اللى كانت معتمدة رسمياً من الإذاعة قبل التليفزيون ما يبتدى ، وكنا نستمتع بعزفها صباح كل يوم جمعة فى كشك الموسيقى بحديقة الأزبكية ، توصل للحال المزرى ده ؟ "ثم عاد ليوجه الحديث إلىَّ .. قائلاً: "فيه حاجات كتيرة لازم تتغير بسرعة ، وأى مشكلة تصادفك وتستعصى عليك ، اعرضها علىَّ دون تمهل" .

صادفنى موقف مماثل لما تعرض له السيد ممدوح سالم ، عند بدء عملى مديراً للكلية . فقد دعيت لحضور حفل توزيع جوائز التفوق الرياضى على مصالح وزارة الداخلية وإداراتها ومديريات الأمن والوحدات الفائزة. ولأننى عاصرت مرحلة ازدهار الرياضة بكلية الشرطة وأنا طالب بها، حيث حصلت الكلية على كأس الملك فاروق عام ١٩٤٦ ، بعد

أن فازت فى معظم الألعاب الرياضية المختلفة على مستوى الجامعات والكليات العسكرية ، وقت أن كان عدد طلبتها لا يتجاوز ٣٠٠ طالباً . فقد كنت واثقاً وأنا فى طريقى إلى حفل توزيع الجوائز من أن الكلية سوف تحصد معظم الجوائز ، وستكون فى المرتبة الرياضية الأولى بين أجهزة الشرطة دون منافس، خاصة بعد أن أصبح عدد طلبتها عشرة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٤٦ .

ذهبت إلى الاحتفال أملاً فى أننى سوف أعود للكلية بنصيب الأسد من الكؤوس والدروع والهدايا التذكارية . كان الاحتفال بنادى ضباط الشرطة بالجزيرة، وتولى السيد ممدوح سالم وزير الداخلية مهمة تسليم الجوائز . وأخذ مقدم الحفل يعلن أسماء الجهات الفائزة ليتقدم رئيس كل جهة ويتسلم جائزته بين التكريم والتصفيق ... وانتظرت وأنا فى شبه ذهول وحسرة أن ينادى على كلية الشرطة ولو فى الرياضات المقررة رسمياً ببرامج التدريب بها كالفروسية والرماية ... وطال الانتظار ، وانتهى الحفل وأنا صفر اليدين .. وحمدت اللّٰه على أن المعلق لم يقل فى سخرية : « كلية الشرطة لم يفز أحد » ، على غرار إعلان نتائج النجاح فى الشهادات العامة . وعدت وقد خُيبّت آمالى وفى نفسى مرارة .

كان يهمنى بالدرجة الأولى أن أعرف أسباب هذا الانهيار أو "الخيبة الأوية" . فى صباح اليوم التالى اجتمعت بقيادات الكلية ، وتساءلت فى دهشة ... كيف لم تفز الكلية بهيلمانها وطلبتها وإمكاناتها سوى بكأس الهوان على النفس ؟ قالوا فى تبرير ذلك ، لأن الكلية بعد إدخال نظام الليسانس بها عام ١٩٥٣ ، اتجه كل الاهتمام إلى التركيز على المواد القانونية حتى يتفرغ الطلبة لدراستها فلا تتأثر نتائج الامتحانات فيها بسبب الانشغال بالنشاط الرياضى ...! لذلك فإن إدارة الكلية تمنح كل الاهتمام للتركيز على الدراسات القانونية ، وترى أن أى نشاط آخر يجب أن يكون هامشياً ، ومن هنا انحسر الاهتمام بالرياضة، واختزلت التدريبات العسكرية وعلوم الشرطة عند حدودها الدنيا .

التمست بعض العذر لإدارة الكلية فى ظل الظروف والتحديات التى مرت بها عملية الارتباط الذى تحقق بين كلية الشرطة وكلية حقوق جامعة عين شمس - وربما عملية

التبعية - والتزام كلية الشرطة بنفس المناهج والمقررات الدراسية بكلية الحقوق بالجامعات المصرية ، وبأساتذتها ومؤلفاتهم ، وقيامهم بوضع الامتحانات وتصحيح أوراق الإجابة وإعلان النتائج . وكانت عملية الارتباط هذه قد شهدت صراعاً محتدماً ومعلناً بين إدارتى المعهدين ، كلية الحقوق ترفض فكرة "التوأمة" ، وكلية الشرطة ووزارة الداخلية تصران على تحقيق هذا الإنجاز المهم والتطور التاريخى كأحد منجزات الثورة ، والهادف إلى أن يصبح خريج كلية الشرطة حاملاً لدرجة الليسانس فى القانون والشرطة من كلية حقوق جامعة عين شمس .

كان رئيس جامعة عين شمس وقتئذ الأستاذ الدكتور إسماعيل غانم ، وكان عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس الأستاذ الدكتور عز الدين عبد الله . وكان رئيس الجامعة متفقاً فى الرأى مع وجهة نظر وزارة الداخلية ، مما أتاح الفرصة للحصول على موافقة مجلس جامعة عين شمس برغم معارضة الدكتور عز الدين عبد الله عميد كلية الحقوق وعدم تأييده للفكرة .

ربما كانت خلفية الصراع هذه هى الدافع القوى لإحساس المسئولين عن إدارة كلية الشرطة بأن عليهم أن يثبتوا جدارتهم بهذا الإنجاز الذى تحقق، من خلال الحرص على منح دراسة المواد القانونية أولوية وأهمية قصوى فى ظل النظام الجديد، وحتى لا يتعثر الطلاب فى الدراسة وتسوء النتائج. خاصة أن القائمين على التدريس وواضعى الأسئلة والمصححين معظمهم من أساتذة كلية حقوق جامعة عين شمس غير الخاضعين لإدارة كلية الشرطة . آخذين فى الاعتبار أن رسوب الطلاب بكلية الشرطة له انعكاساته الأدبية والمادية ، فهو ذو تكلفة اقتصادية باهظة فى ضوء ما ينفق على الطالب المقيم بالكلية خلال سنوات الدراسة من مال . ومن هنا تدنى الاهتمام بالرياضة والأنشطة الأخرى .



خلال الأسبوع الأول لإدارتى للكلية عقدت اجتماعاً مع القيادات والضباط العاملين

بهـا. شرحت أفكارى وفلسفتى فى العمل ، وسياستى وأسلوبى فى إدارة هذه الموسسة التعليمية ذات الرسالة المهمة والمسئولية الضخمة فى تعليم وإعداد ضابط الشرطة على أعلى مستوى . وعبرت عن تفاؤلى وأملى فى أن نتعاون جميعاً فى سبيل تحقيق هذه الرسالة .

ثم عقدت اجتماعاً مماثلاً مع طلبة السنة النهائية ، وكان عددهم قرابة ٨٠٠ طالباً . تصدرت قيادات الكلية والضباط العاملون بها الصفين الأولين بالمدرج الذى عقد به الاجتماع . ومن خلفهم امتلأ المدرج عن آخره بطلبة السنة النهائية بالكلية . تحدثت إليهم، وطرحت كل ما عندى من فكر وفلسفة وآمال وتطلعات ، وركزت بصفة خاصة على الجوانب السلوكية وأسلوب العمل والتعامل والعلاقات التى يجب أن تسود مجتمع الكلية ، بحيث نوفر مناخاً صحياً قوياً مترابطاً ومتعاوناً ومنضبطاً .

عندما انتهيت من حديثى فتحت باب الحوار والأسئلة . رفع طالب كان يجلس بآخر صف بالمدرج يده طالباً الكلمة . بدأ حديثه بالشكر على اهتمامى بالمبادرة بالاجتماع بهم والحديث إليهم والحرص على رعايتهم ... ثم تطرق إلى القول بأن ما سمعه منى يعد نهجاً مثالياً للحياة بالكلية والعلاقة التى يجب أن تسود بين الطلبة والضباط . وأنهى الطالب حديثه بعبارة : "الكلام اللى سيادتك قلته ما سمعنهوش من حد قبل كده ... بس ياريت السادة الضباط كمان ينفذوه.. » . استدار للخلف أحد الضباط الجالسين بالصف الأول وتعرف على الطالب، ثم طلب الكلمة ... قال الضابط : " يا أفندم الطالب ده أسوأ طالب عندنا فى الكلية ، وهو مستهتر وفاقد ولا يستجيب للأوامر ... و .... إلخ" .

حاولت أن أخفى استيائى من حديث الضابط لأنه جاء فى غير موضعه، ولأنه أهدر آدمية هذا الطالب بصورة علانية جماعية. وفى أصول التربية والإدارة يكون المديح علانية ويكون القدح أو الذم على انفراد حفاظاً على ماء وجه الآخرين وعلى كرامتهم ، وحتى نمنحهم الأمل والرغبة فى إصلاح أنفسهم . وبينى وبين نفسى أدركت أن الطالب كان محقاً فى رأيه وفى الملاحظة التى أبداها بصدد سلوك الضباط حيالهم ، فقد أكد هذا ما قاله

الضابط فى حق الطالب بهذه الصورة العلانية المحبطة المهينة عند محاولته الرد عليه. لم أعلق على ما قاله الضابط ، واستكملت الحوار مع الطلبة .

عقب الاجتماع عدت إلى مكتبى ، وطلبت سجل الطالب الذى تحدث فى اللقاء . راجعت السجل ، فتبين لىّ أن هذا الطالب ذو حظ وافر من الجزاءات ، وأنه لا يكاد يمر أسبوع دون أن يوقع عليه جزاء ، وأن مجموع الجزاءات الموقعة عليه بالحرمان من الفسحة وعدم الخروج من الكلية أثناء العطلات تتجاوز مدة الفترة الزمنية الباقية له بالكلية وهو بالسنة النهائية. وبمراجعة أسباب هذه الجزاءات وجدتها مرتبطة بالانضباط أو السلوك المغاير أو الإهمال ، أو ما إلى ذلك... وليس من بينها ما يمكن أن يصنف كانحراف .

طلبت لقاء هذا الطالب بمكتبى دون مراسم ، أى دون أن يحضر فى صحبة ضابط سريته والحرس التقليدى الذى يصاحب عادة الطلبة المطلوبين لمكتب مدير الكلية . دخل الطالب مكتبى بمفرده وأدى التحية العسكرية وحييته . وربما حدث اللقاء بهذه الصورة لأول مرة فى تاريخ الكلية . قلت له: "سجلك أمامى ، واطلعت عليه ، وسمعت ما قاله قائدك عنك بالمدرج ، ولن أتطرق إلى الماضى ، ولكننى طلبتك للقائى على انفراد لنتحدث عن المستقبل . فقد استشعرت من حديثك فى المدرج قدرتك على التعبير عن رأيك وشجاعتك فى إبداء الرأى، وهذا شجعنى على أن أتحدث إليك على انفراد . وسوف أسألك سؤالاً يبدو هيناً ، لكنه فى مضمونه يحمل معنى ضخماً عميق المغزى من وجهة نظرى .. وعليك ألا تتسرع فى الرد لأن مضمون السؤال أضخم مما يبدو ومما تتصور . "قال الطالب : "سيادتك تأمر يا أفندم" . قلت وأنا أحاول أن استنفر خصاله الإيجابية ، سؤالى لك : "هل أنت رجل بمعنى الرجولة المتكامل ؟ " أجاب : "راجل يا أفندم . "قلت : "نحن الآن فى النصف الثانى من أكتوبر ١٩٧٤ ، وستتخرج فى يونيه ١٩٧٥ ، هل تعدنى وعد الرجال بألا يوقع عليك أى جزاء حتى يوم تخرجك؟ "أجاب: " أعدك يا أفندم" .

صرفت الطالب من مكتبى . وفتحت أجندة المكتب على يوم أول يونيه ١٩٧٥ ، وكتبت .. "يراجع موقف الطالب (س) بالسنة النهائية" .

ومرت الشهور ، وشغلتنا الشواغل والمهام والأحداث . ونسيت الموضوع ، كما نسيه الجميع . حتى جاء أول يونيه ١٩٧٥ ، لأقرأ ما سبق أن دونته بالأجندة . طلبت سجل الطالب وراجعته ... ولسعادتى الغامرة وجدت صفحته بيضاء من غير سوء منذ تاريخ لقائى به بمكتبى وعهده لى بالانضباط والالتزام .

فى أول فرصة واتتنى للاجتماع بالضباط ، عرضت عليهم حالة الطالب موضوع الحديث . قلت لهم أن الهوة سحيقة بين ممارسة السلطة وبين أصول التربية ... واجبنا هنا ومهمتنا الحقيقية أن نكون مربين بالدرجة الأولى ، وأن ندرك أن دورنا التربوى لا يقل أهمية عن دورنا التعليمى وتحقيق الانضباط ، وأن نعترف بقيمة الإنسان ونحترم ذكاء الآخرين ، كيف نتعمق فى فهم الطالب ، كيف نستثير أفضل ما فيه من خصال حميدة ، كيف نساعده على تحمل المسئولية والوفاء بالعهد .. كيف نتيح الفرصة أمامه لاستخراج طاقاته الكامنة وقدراته الخلاقة، كيف نشترك معه فى مسئولية إصلاح حاله ، كيف نستثمر نقاط القوة عنده ونمكنه من التغلب على نقاط الضعف فيه ... إلخ .

قلت : " التربية علم ككل العلوم يؤسس على قاعدة من الأسس والمبادئ العلمية ، إن لم ندرسها ونعيها فنحن نجنى على هؤلاء الأبناء الذين عهد إلينا بأمانة تربيتهم وتعليمهم وإعدادهم على أفضل وجه ، ونحن فى هذه الكلية أسرة بديلة لأسرة الطالب الطبيعية" .

قلت : " إن مهمتنا فى هذا الصرح التعليمى التربوى أن نصل بالطالب إلى نوع من العلاقة المنضبطة التى تجعل الطاعة تلقائية لقناعة الطالب تماماً بنا وبما نفعل . حينئذ تكون الطاعة مسبغة علينا من الطلبة فى محبة ورضا ، لا مفروضة عليهم فى جفاء وتعسف . وهذا هو مفهوم القيادة والطاعة العلمى الاجتماعى ». وقلت لهم : « أن هناك حكمة صينية تقول : "إنك تستطيع أن تقود الحصان إلى الماء ، لكنك لا تستطيع أن ترغمه على الشرب منه" . علينا إذاً أن نجعل عملية الإدارة والقيادة فيها الكثير من الحكمة والتبصر والأمل والاقناع والاقتناع ... ولتكن تجربة الطالب التى عرضتها عليكم درساً ذا مغزى عميق لنا جميعاً » .

• • •

أكرر ... التغيير عملية مؤلمة ... تؤلم من يمارسها ، مثلما تؤلم من تمارس عليه . ولم تكن عملية التغيير جديدة علىَّ ، فقد سبق أن مارستها فى ظل ظروف وعوامل أصعب وأسوأ حالاً ، وذلك خلال تجربتى بمصلحة تحقيق الشخصية التى تناولتها فى شىء من التفصيل فى موضعها من هذه الأوراق .

كنت والسيد ممدوح سالم متفقين على أمر واحد ... هو أن التغيير ليس ضرورة ملحة فحسب ، ولكنه ضرورة علىّ أن أسابق الزمن لإنجازها ، وأن استثمر روح نصر أكتوبر التى أثبتت أنه لا مستحيل ، وأن أنتهز فرصة الاستعداد النفسى لدى أسرة الكلية لتقبل التغيير مع قدوم المدير الجديد ... والفرصة تسمى "فرصة" متى انتهزت ... وبدأت الصحوة .

التغيير المادى أمر سهل ، لكن ما أصعب تغيير البشر ، الذى قد يكون مستعصياً فى بعض الأحيان . وكان أول ما يشغلنى هو اختيار فريق العمل الذى لديه القدرة والاستعداد والمؤهل لأداء هذا الدور . وكان من الجلى - كما ألمحت سلفاً - أن هناك عدداً من قدامى الضباط بالمناصب القيادية الذين يصعب الاعتماد عليهم فى هذه المرحلة لعجزهم أصلاً عن أن يغيروا من أنفسهم ، ومن ثم لا يمكن التسليم بأنهم سوف يكونون قادرين على أداء هذا الدور قبل الآخرين . لذلك فإن محاولة الاعتماد عليهم سوف تكون محاولة محدودة النجاح ، بل قد تتعثر وتبوء بالفشل . وكان القرار طلب نقلهم إلى جهات أخرى تتفق وخبرتهم فى المجالات التى عملوا بها بالكلية . كان عددهم ١٧ ضابطاً نقلوا إلى مواقع مناسبة فى إطار منطقة القاهرة الكبرى .

استقدمت بدلاً عنهم عدداً من الضباط الذين أثق فى كفاءاتهم والذين يتميزون بالمسلك القدوة والفكر المستنير والقدرة على القيادة وتحمل المسئولية وحسن التصرف . عدد من هؤلاء الضباط كنت قد خبرتهم خلال عملنا معاً فى جهات مختلفة . والعدد الأكبر انتقيتهم من خريجى الدفعات التى التحقت بمعهد تدريب ضباط الشرطة وأنا مدير له ، والذين توسمت فيهم الكثير من النبوغ والتفوق والمسلك القدوة وتوقعت لهم مستقبلاً باهراً ... وهذا ما أكدته التجربة خلال سنوات عملهم معى فيما بعد . وكانوا بمثابة الجيل الجديد الذى يمكن الاطمئنان إليه فى إدارة الكلية ، وخاصة فيما يتصل بقيادة الطلبة وتصريف مختلف شئونهم بأسلوب تربوى هادف .

بدأت العمل فى عدة اتجاهات من خلال لجان شكلت لهذا الغرض ، وفى تنسيق وتكامل حتى تتحقق النتائج فى وقت واحد وتؤتى ثمارها المرجوة . احتل تطوير العملية التعليمية المرتبة الأولى من الاهتمام . وتناول التطوير كل مقومات هذه العملية بدءاً بالمناهج واختيار أعضاء هيئة التدريس ، وتحديث المراجع وطباعتها ،وتزويد المكتبة بالمراجع الحديثة ، وتطوير مساعدات التعليم والتدريب ، خاصة وسائل الإيضاح والمعينات السمعية والبصرية ، وتطوير ميادين التدريب المختلفة . ومنح اهتمام خاص لعلوم الشرطة وتطويرها ، وزيادة عدد الساعات المقررة لها لتحقيق نوع من التوازن بينها وبين المواد القانونية .

وحظيت الأحوال المعيشية للطلبة باهتمام ملحوظ من خلال تجديد عنابر الإقامة وأثاثها وفراشها . وتحديث المطبخ بأجهزة ومستلزمات الطهى العصرية، والعناية بالوجبات التى تقدم للطلبة ، وشراء عربات مجهزة لنقل الطعام ساخناً إلى المطاعم . وتطهير وتنسيق مخزن المواد الغذائية بواسطة شركات إبادة الحشرات ، وشراء ثلاجات ضخمة لحفظ اللحوم والألبان والمواد الغذائية القابلة للتلف ... وغير ذلك من المهام الملحة .

كما حظى النشاط الاجتماعى والترويحى برعاية خاصة لإضفاء لون من الحيوية والمتعة والجاذبية على الحياة داخل أسوار الكلية . وشكلت لجان من الطلبة لتشجيع الهوايات والنشاط الأدبى والفنى والرياضى .

المشكلة كانت فى تطوير المبانى والمنشآت وترميمها وتحديثها . فقد كانت تتطلب اعتمادات ضخمة ، وكنت على ثقة من أن عملية إعادة البناء أكثر سهولة وأقل تكلفة من عملية الترميم . ومع ذلك كان يتعين علىَّ أن أبدأ الإصلاحات والترميم دون توقف . وأذكر أنه من من بين ما بدأت به كان إزالة سور ڤيلا مدير الكلية المتمثل فى نباتات صادفها الإهمال ، فبدا معظمها جافاً غير منسق وغير معتنى به ، وممتدًا فى كل اتجاه دون تهذيب ، حتى بدت على حالة من العشوائية والقبح عند مدخل إدارة الكلية . وكان رد فعل مجتمع الكلية لهذا الإجراء استحساناً ودهشة ، وكأننى أزلت "حائط برلين" نظراً لخصوصية هذا المبنى .



السؤال المحيّر:

طالما سئلت من العامة والخاصة ، ممن لم يصادفوا حظاً من الثقافة ومن المثقفين أيضاً ، ممن صدقت نواياهم ومن المغرضين ... سؤالاً واحداً يتردد من كل هؤلاء : « هل كلية الشرطة تعلم الطلبة السباب والشتائم والألفاظ النابية والغلظة والقسوة وسوء المعاملة ؟ »

وفى كل مرة استمع إلى مثل هذا التساؤل يتملكنى الغيظ ، إذ كيف يدور بخلد إنسان يفكر أن تكون هذه هى مهمة معهد علمى تربوى يعد جيلاً من خيرة شباب هذا الوطن لأداء رسالة نبيلة وحيوية جوهرها تحقيق الأمن والسلامة والسكينة للوطن والمواطنين ... أقول كيف يمكن أن يكون فكر الناس عنه بهذا السوء ؟ أو أن تكون إدارته وضباطه وأساتذته ومعلموه وطلبته على هذا النحو من الظن السيئ والاتهام الظالم ؟

وفى كل مرة أواجه بهذا السؤال .. أو الاتهام ، أحاول أن أخفى استنكارى للسؤال ، ودهشتى من سذاجة السائل ، وأتجنب أن أرد رداً منفعلاً أفحم به السائل، أو أبدى استخفافى بذكائه . إلى أن صادفت موقفاً لم أجد من الحكمة أن ألتزم بالصمت حياله .

كنت أحاضر عن الإدارة والقيادة فى مؤتمر للقادة الإداريين يحضره جمع من القيادات التنفيذية العليا بالحكومة والقطاع العام . وبانتهاء المحاضرة فتح المجال للحوار والتعليق والأسئلة . استأذن أحد المشاركين فى المؤتمر فى طلب الكلمة ، وبدأ بالاعتذار لأن سؤاله خارج موضوع المحاضرة ومحرج . وإذا به يوجه إلىَّ نفس التساؤل ، قال : "سيادتك مدير كلية الشرطة، وأتساءل هل يتعلم طلبة كلية الشرطة السباب والشتائم والعنف واستعمال القسوة وهم بالكلية ؟". تساءلت بينى وبين نفسى ... إذا كان مثل هذا السؤال يجول بخاطر المواطن العادى ، فكيف يتسنى للسائل - وهو فى مركز مرموق - أن يكون عند هذا المستوى من سوء الظن برسالة الكلية وبأسلوب إعداد ضابط الشرطة ... شكرت السائل . ووجدتها فرصة مناسبة ومتاحة - دون أى افتعال لها - لأتحدث عن دور الكلية فى إعداد طلبتها ليتخرجوا ضباطاً مثاليين بقدر الإمكان . وفى هذا المجال العلمى ، والمستوى العالى من قيادات العمل التنفيذى ، كان يتعين علىَّ أن ألتزم الموضوعية والصدق والوضوح .

قلت لسائلى :

يتخرج ضابط الشرطة فى مصر بعد إعداده علمياً ومهنياً وفق أحدث النظم المعمول بها فى أرقى معاهد الشرطة بالعالم . وقبل التحاقه بكلية الشرطة يمر باختبارات صحية وبدنية ونفسية دقيقة ومتعددة ، مع فحص شامل لبيئته وماضيه . ويمضى فى الكلية أربع سنوات يحصل فى نهايتها على درجة الليسانس فى القانون والعلوم الشرطية . ويدرس خلال هذه الفترة حوالى ٢٥٥٠ ساعة مواد قانونية ، شأنه شأن طلبة الحقوق ، ويزيد عليها ٧١٠ ساعة فى علوم الشرطة والأمن والجريمة والعلاقات العامة . ويتلقى تدريبات فى جميع أنواع المهارات التى يحتاجها عمله كاستعمال الأسلحة المختلفة ، والاشتباك والدفاع عن النفس ، وركوب الخيل ، وقيادة السيارات ، والرياضة والتدريب العسكرى وتصل مدتها إلى ٧٧٠ ساعة .

وهو يتدرب على ضبط النفس والتذرع بالصبر والتزام الحكمة وحسن معاملة الجمهور، واتباع الأسلوب الإنسانى ، والأخذ بالطريقة العلمية فى دراسة الأمور ، والحيدة بين أطراف النزاع ، وطرح المشاعر الشخصية جانباً . مثلما هو مدرب على التصدى للشغب والفوضى وشتى أنواع الخروج على القانون .

ويحظى الضابط خلال حياته الوظيفية بتدريب مستمر ، يضمن التجديد والنمو فى المهارات التى يحتاجها فى مجالات الإدارة والعلاقات العامة والإنسانية وتنفيذ القانون ومكافحة الجريمة . كما يتلقى أنواع التدريب التخصصى الملائم لمجال عمله فى الأجهزة المتخصصة ، كما ينمى قيادياً لتولى أعلى المناصب فى جهاز الشرطة .

أما كيف يعمل الضابط بعد تخرجه فهذا هو جوهر المشكلة . فهو لايعدو أن يكون مواطناً يؤدى مهاماً وواجبات كان يتطلب من المواطن العادى أداؤها لو أن لديه الوقت والقدرة على ذلك . فحماية الأرواح والأموال ومكافحة الجريمة هى فى مجموعها واجبات كل مواطن صالح يهمه أمر مجتمعه . وهو حين قبل الضابط القيام بهذه المهمة نيابة عن المجتمع ، كان يدرك حق الإدراك أنه يعمل فى مهنة شاقة ، وفى ظل ظروف صعبة ، تتطلب منه ضمناً أن يهجر الدعة والاستقرار ، وأن يمنح حياته للواجب متى تطلب الواجب

تضحية بالنفس ، وأن يتعامل مع معتادى الإجرام والمنحرفين والخارجين على القانون .

وضابط الشرطة مسئول عن تنفيذ القانون ، ومع ذلك فهو غير مسئول عن القوانين التى لا تروق للمواطن ، لأنها ليست من وضعه . وهو مطالب بأن ينفذ القانون بدرجة من التبصر والمرونة وحرية التصرف . وأن يفعل ذلك بشىء كثير من اللباقة والكياسة وحسن التفاهم . تاركاً أقل آلام ، إن كان ثمة آلام يمكن أن تنجم عن تنفيذ القانون .

وبين يدىّ الضابط سلطات واسعة ، وقد يؤدى استعمال بعضها إلى مضايقات للمواطن. ولكن الذى لا يدركه المواطن أحياناً أن الضابط لا يعمل لحسابه الخاص ، وإنما للصالح العام كما يقرره القانون . وليست إرادته هى التى تسود ، وإنما إرادة مجموع المواطنين . ومع أنه يختص أصلاً بنوع معين من الواجبات ، فمعظم نشاط ضابط الشرطة اليوم ذو صفة اجتماعية وإنسانية ، وخدماته تمتد إلى كل مجالات الحياة وتتصل بأعمال معظم أجهزة الدولة الأخرى . وهو يكرس وقته لأداء الواجب حتى فى الأيام المقررة لراحته، وفى الأعياد والإجازات الرسمية ، ويستمر فى عمله مع دوران عقارب الساعة ، أى أنه لا يتوقف أبداً ، فيبقى ساهراً والناس نيام ، يقظاً وهم مسترخون ، وهذه هى طبيعة حياته .

مشكلة الضابط الحقيقية أنه يعمل فى ظل مناخ الجريمة والخروج على القانون ، وأنه يحاول تحقيق الانضباط والنظام .. فى مواجهة جمهور لا يجد الضابط منه التعاون الكامل فى هذا الصدد ، بل قد يجده غير مكترث بذلك .

واستطرد فأقول لسائلى :

لكن الأمر الملح هو أن يتعاون المواطن معه بما يمكنه من تحقيق أهدافه ذلك أن السلطة التى يتمتع بها ضابط الشرطة مسبغة عليه أصلاً من الشعب . وكفاءة الضابط فى أفضل صورها مصدرها الأول علاقة المواطن به ، وثقته فيه ، وتعاونه معه . وأول ما يجب على المواطن فى سبيل معاونته هو أن يكون ملما بالقوانين والنظم ملتزماً باحترامه لها ، وغرس ذلك فى نفوس أبنائه . فالشعب هو الذى وضع هذه القوانين بواسطة ممثليه فى مجلس الشعب ، والشعب هو الذى ألقى على عاتق الضابط عبء تنفيذها . وخدمة المواطن يمكن

إنجازها بصورة أفضل وأسرع لو تعاون مع الضابط وأدرك صعوبة مهمته حياله وحيال الآخرين ، وكان متفهماً لموقفه بدلاً من أن يتخذ منه موقفاً سلبياً أو عدائياً . فلا يغضب حين لا يروق له تصرف الضابط ، أو حين لا يستجيب لرغبته فى أن يستعمل سلطاته لصالحه ، فهناك دائماً الطرف الآخر الذى هو أيضاً جدير برعاية الضابط وعدالته . وقد يكون للمركز الاجتماعى أو السطوة أو الجاه أثراً واضحاً فى سلوك المواطنين حيال الضابط . وهذا كثيراً ما يحدث فى الحياة العملية، فيحاول التأثير عليه أو توقع معاملة خاصة ، ومع ذلك فعليه أن يدرك أن الناس سواء أمام القانون ، وفى الحقوق والواجبات .

وأن أفضل ما يجب على المواطن عمله إذا لم تكن المعاونة المباشرة فى مقدوره شخصياً هو أن يطلب له النجدة عندما يجده فى موقف صعب . والمعلومات أو الشهادة التى يقدمها المواطن للضابط تساعده فى بلوغ ما يستهدفه المجتمع من خدماته ، وأن إحجامه عن أداء الشهادة قد يضيع قضايا لا حصر لها .

وإذا وقع من المواطن ما يعتبر خروجاً على القانون فلا يحاول أن يشترى ضمير الضابط . وجدير به أن يعترف بالخطأ إذا كان مخطئاً ، فإذا كان يرى أنه على حق ، فيمكنه أن يناقش قضيته مع القيادات أو أمام القضاء . وليتذكر دائماً أن ضابط الشرطة فى خدمته ، وأن دوره الأساسى ليس مجرد القبض على الخارجين على القانون ، وإنما توفير مناخ يتسيد فيه الأمل على الخوف ، وينصرف الناس فى ظله إلى العمل والإنتاج وكسب الرزق . ولذلك فإن حوالى ٨٠٪ من خدمات الشرطة ذات طابع سياسى واقتصادى واجتماعى وإنسانى ، والبقية منها موجهة إلى مجال مكافحة الجريمة ومنعها وضبطها .

واستطردت أقول لسائلى : قد يكون ضابط الشرطة إبناً أو أخاً أو قريباً أو صديقاً أو لك به معرفة . ويمكنك أن تراجع أياً من هؤلاء ، وأن تستوثق من أننا لا نعلم الطالب إلا كل ما يمكن أن يجعل منه ضابطاً مثالياً . ولكن الزمن والمناخ الردىء، وجمهور الجريمة والإنحراف الذى يتعامل معه الضابط ، وطبيعة المهنة كلها، عوامل قد تغير من صورته المثالية كما نريدها جميعاً .

قلت للمشاركين فى المؤتمر : أستأذنكم فى أن أسرد لكم واقعة حقيقية ذات مغزى عميق وارتباط وثيق بما أردت أن أقوله بصدد السؤال المثار .

حدث فى إحدى جامعات كاليفورنيا ، أن أحد أساتذة علم الاجتماع بإحدى كليات الجامعة كان دائم التعرض بالنقد الشديد والتعليق الجارح على شرطة مدينة لوس أنجلوس خلال المحاضرات التى يلقيها على طلبته ، وقد أدرك عمدة المدينة ومدير الشرطة بها مدى التأثير السلبى الذى يمكن أن ينجم عن مسلك الأستاذ فى تشكيل اتجاهات طلبة الجامعة فى اتجاه معادٍ لشرطة المدينة . ومع تمادى الأستاذ فى موقفه ، وإدراك العمدة ومدير الشرطة لمدى ما يمكن أن يترتب على مسلكه هذا من نتائج سلبية ، وإسهامه فى تكوين رأى عام ليس فى صالح شرطة المدينة بأية حال ، أستقر رأى الاثين على فكرة ذكية.

وجه العمدة ومدير الشرطة الدعوة إلى الأستاذ ليلتحق كمتطوع للعمل بشرطة لوس انجلوس لمدة ٣ شهور ، كتجربة عملية تثرى دراساته الأكاديمية . وقبل الأستاذ هذه الدعوة ، مرحباً بها تعميقاً لخبراته فى مجال علم الاجتماع وعلم الإجرام بصفة خاصة . ألحق الأستاذ بشرطة المدينة . وأعد له برنامج تدريب مكثف على ممارسة مهام رجل الداورية بالمدينة . بانتهاء فترة التدريب ألحق الأستاذ بأعمال الداورية اللاسلكية « النجدة » .

كتب الأستاذ فى مذكراته بعد انتهاء التجربة .

« فى أول يوم باشرت فيه مهام عملى كرجل الداورية اللاسلكية ، تلقيت بلاغاً باقتحام ثلاثة لصوص مسلحين إحدى الحانات بالمنطقة التى أعمل بها . وعلى الفور وجهت سيارة الداورية تجاه مكان الحادث . وفور وصولى اتجهت نحو الحانة « البار » ، وكان اللصوص فى سبيلهم للفرار منها . وفاجأنى أحدهم على الفور بلكمة طرحتنى أرضا ، وفر ثلاثتهم هاربين . حاولت استجماع قواى ، وقد هانت علىَّ نفسى ، وأيقنت مدى خطورة المهنة التى تطوعت لتجربة العمل بها ، واستوعبت الدرس الأول فى عمل رجل الداورية .

وفى اليوم التالى ، وأثناء مرورى بسيارة الداورية ، رأيت سيارة تسير بسرعة تتجاوز الحد المقرر داخل المدينة . حاولت اللحاق بها ، ولكن قائدها تمادى فى سرعته ، ولما اقتربت منه ضيق على الخناق حتى اضطرنى للاصطدام بإفريز الطريق ، وكادت سيارتى

أن تنقلب بىّ . طلبت المعاونة لاسلكياً ، وفعلاً وصلت ٣ سيارات أخرى من المواقع القريبة ، وضيقت الخناق على قائد السيارة المخالفة وألقى القبض عليه .

وفى اليوم الثالث لعملى بالداورية اللاسلكية بشرطة مدينة لوس انجلوس ، قابلت عمدة المدينة ومدير الشرطة بها ، ورويت لهما خبرتى المحدودة جداً بعمل الشرطة ، واعتذرت عن عدم إمكانى الاستمرار فى التجربة التى كادت تكلفنى حياتى " .

يقول الأستاذ فى مقال منشور له : " الدرس الأعظم الذى خرجت به من هذه التجربة هو التغيير الذى طرأ على فكرى واتجاهاتى نحو الشرطة . أما محاضراتى بالجامعة فقد أخذت منعطفاً مختلفاً تماماً بمقدار ١٨٠ درجة عن ذى قبل . لقد أيقنت من التجربة المحدودة التى مررت بها أن عمل الشرطة ذو طبيعة شاقة غير مألوفة ، وغير عادية ، تحفه المخاطر والصعاب والمواقف المتأزمة التى قلما يتعرض لها الشخص العادى " .

قلت لأعضاء المؤتمر : « لعلنى قد وفقت فى الرد على السؤال الذى طرحه الزميل الفاضل».



هذا التوضيح الذى قلته داخل مؤتمر مغلق لم يكن ليغير من طبيعة الأمور. فقد كان من الواضح أن هناك مشكلة رأى عام سائد فى غير صالح رجال الشرطة . وكان حقاً علينا أن نواجه هذا الموقف ، وأن نعمل على تغييره . ولم تكن عملية التغيير هينة ، لسبب جوهرى ، هو أننا لا نستورد الضباط ولا نصنعهم ، وإنما نختارهم من بين الراغبين فى الالتحاق بكلية الشرطة من أبناء مجتمعنا ، بكل ماله وما عليه ، وبكل ما فيه من قوة أو ضعف ، صلاحية أو عدم صلاحية. ومن ثم فإن عملية الاختيار هذه هى نقطة البداية فى تكوين كادر الضباط ، وهى الأساس الذى يمكن أن يبنى عليه أساس نظام هيئة الشرطة . وإذا تجاهلنا هذا الأمر فإن كل ما يبنى على باطل فهو باطل . وقرار الاختيار السيىء لا يمكن تقويمه مستقبلاً بأى أسلوب أو وسيلة أخرى .

هذا ما كان يجب علينا أن نواجهه فى سياسة اختيار الطلبة الراغبين فى الالتحاق بكلية الشرطة مستقبلاً ، لكى نبدأ من نقطة البداية السليمة الجديدة ببناء نظام شرطة عصرية ملتزمة .



٢٣

أكـــاديميـــة الشـــرطـة ... الزمن الجميـل :

إذا كنت تحلم بشىء فافعله.

مقولة ذات مغزى عميق، كان لها أثرها البالغ فى حياتى العملية. ففى عام ١٩٧٥، وبعد قرابة عام من عملى مديراً لكلية الشرطة ، صدر القانون رقم ٩١ بإنشاء أكاديمية الشرطة، وهذا ما كنت أحلم به. وكان من حظى أن أكون مؤسسها وأن أعين أول رئيس لها . شأن الحال تماماً فى تجربة معهد تدريب ضباط الشرطة. وكان اللواء الدكتور حسين إبراهيم مدير كلية الشرطة الأسبق قد بدأ فى إعداد الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

وبصدور قانون الأكاديمية - وبمقتضى أحكامه . رقيت إلى منصب « مساعد وزير الداخلية ».

ومرة ثانية شاء القدر أن أسبق زملائى ضباط دفعة ١٩٤٦، فى الأقدمية.

سجل هذه الدفعة غير عادى ومتميز. إذ لم يحدث فى تاريخ هيئة الشرطة أن كان من بين خريجى دفعة واحدة من الضباط ثلاثة وزراء للداخلية، هم: اللواء محمد نبوى إسماعيل، واللواء أحمد رشدى، واللواء زكى بدر. وأيضاً نائبان لوزير الداخلية أعضاء فى تشكيل الحكومة، هما :اللواء فاروق الحينى، وشخصىّ، ومحافظ هو اللواء عبد الرحمن الفرماوى. إضافة إلى تاريخ هذه الدفعة المشرف كان من بين أعضاء المجلس الأعلى للشرطة ١٢ ضابطا من خريجيها أثناء رئاستى لهذا المجلس، هم: اللواء فاروق الحينى، اللواء أحمد رشدى، اللواء عبد الرحمن الفرماوى، اللواء حسين كامل زكى، اللواء يوسف

عبد الحكيم، اللواء عصمت الرخاوى، اللواء أحمد شوقى حجازى، اللواء عبد المنعم جابر ، اللواء أحمد فؤاد كامل ، اللواء سامى أسعد فرج، اللواء محمد عبدالفتاح المرقى ... حقاً إنها دفعة فريدة ومتميزة.

مكثت فى منصبى رئيساً للأكاديمية ١١ عاماً. وهى أطول مدة استمر خلالها رئيس واحد للأكاديمية فى هذا المنصب منذ إنشائها. كما شرفت برئاسة المجلس الأعلى للشرطة ست سنوات متصلة ، وهو مالم يتكرر بعد ذلك .

لم يكن غريباً خلال هذه الفترة أن أشعر بأن الأكاديمية أصبحت جزءاً من كيانى، بل أصبحتُ كيانى كله، ومحور حياتى واهتماماتى، ومصدر سعادتى. كذلك أصبحتُ جزءاً منها، و رمزاً لها، وأقرن بها. وأحمد الله أننى بقدر ما أعطيت الأكاديمية، بقدر ما أعطتنى، بل وأكثر. فمازلت حتى اليوم، وفى كل يوم، أجنى ثمار هذا العطاء المتبادل ... محبة واحتراماً وتقديرا ووداً من آلاف ضباط الشرطة السابقين والمعاصرين، الذين سعدت بزمالتهم وبتعليمهم وتدريبهم وتخريجهم ، بما فيهم ثلاثة وزراء للداخلية : اللواء محمد عبد الحليم موسى ، اللواء حسن الألفى ، اللواء حبيب العادلى ، والذين يسعدونى الآن كل السعادة ويملأون علىّ حياتى بمبادرات التواصل والوفاء وبأجمل الذكريات.

بل أرانى أكثر الناس حظاً وتوفيقاً وثراءً بما أجنيه من عائد متجدد لا ينضب من ثمار علاقة ذات معنى عميق، وذكريات غنية لا يعفو عليها الزمن ولا تفتر، ألمسها من ضباط من مختلف الرتب والمناصب ممن ألقاهم أو أصادفهم أو يتصلون بىّ. وهى صلات لا تنقطع ولا تذبل على مر الزمن، لأنها لم تكن نتاج علاقة رئاسية أو علاقة عمل، بقدر ما هى رابطة أستاذ بزملائه وبأبنائه وطلبته مهما ترقوا فى الرتب أو بلغوا من شأوٍ فى مناصب وزارة الداخلية.

حياتى مع الأكاديمية أجنى ثمارها كل يوم حتى يومنا هذا . أنا وأسرتى وأصدقائى ومعارفى وكل من يلجأون إلىّ مدينون للإخوة والزملاء الأوفياء بكل هذا الإحساس بالثراء والوفاء ، حصاد ذلك الزمن الجميل .



أقول ... أكاديمية الشرطة، هذا الصرح العظيم ... الجامعة الشرطية العلمية العصرية الشاملة، يمر بها الكثيرون مرور الكرام. وربما يعجبون بالمنشآت ومظهرها الأنيق الأبيض المتميز. وصفها السيد/ كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء الأسبق ذات مرة فى إحدى جلسات المجلس، بأنها من أجمل وأنظف المبانى التى لا تخطئها العين بالعاصمة كلها.

وقال وزير داخلية المانيا أثناء زيارته للأكاديمية : « لم أصادف معهدا شرطيا على هذا المستوى العلمى الرفيع المتكامل ، وعلى قدر معرفتى لا يوجد نظير للأكاديمية» .

وقال السفير الأمريكى وهو فى زيارة للأكاديمية فى أوائل الثمانينات:

« تتميز الأكاديمية بتوفر ثلاثة عناصر المجتمع المصرى بحاجة إليها « الانضباط والنظام والنظافة»».

وقال المستشار الثقافى بسفارة هولندا أثناء مروره بطرقات مبانى الأكاديمية: «أكاد أأكل من فوق الأرض لشدة نظافتها والعناية بها».

لكن المعنى الحقيقى، لأكاديمية الشرطة - كما نراه - يتجلى فيما ترمز إليه كجامعة شرطية عصرية متكاملة، يندر أن يوجد لها مثيل فى أى دولة من دول العالم. ذلك أنه - حتى الآن - لا توجد مؤسسة علمية شرطية مماثلة تمنح خريجيها درجة علمية جامعية هى درجة الليسانس فى الحقوق وعلوم الشرطة ، ثم تتيح لهم بعد ذلك فرصة الالتحاق بها لمتابعة الدراسات العليا للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى علوم الشرطة، وإلى جانب هذا توفر لهم فرص التدريب والتنمية خلال مراحل حياتهم العملية . كما أنها تخرج ضباطاً متخصصين فى مهن مختلفة كالطب والهندسة والصيدلة .. وغيرها.

والأكاديمية عند هذا الحد تعد بمثابة علامة طريق بارزة فى تاريخ تطور الشرطة المصرية، بل الشرطة العربية، بسبب الارتباط الوثيق بين رسالتها وبين المستوى العام المسلكى والعلمى والمهنى لضباط الشرطة. ذلك أن جوهر رسالة الأكاديمية يتضمن

مسـئولياتها عن إعداد ضباط هيئة الشرطة وقياداتها، وتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم وتميتهم، وعن استمرار الحركة الفكرية والثقافية والمهنية لهم فى حالة نمو وازدهار. وهذا الدور الذى تؤديه الأكاديمية هو البداية السليمة والركيزة الأساسية للاعتراف بالشرطة كمهنة مستقرة مؤسسة على مجموعة من العلوم والمعارف القانونية والاجتماعية والشرطية، تؤهل الضباط لأداء مختلف المهام الأمنية والشرطية والاجتماعية والإنسانية ، وإدارة سائر أجهزة وزارة الداخلية، وتوفير مجتمع تسوده السكينة العامة والأمن والنظام.

ومن الواضح فى ضوء هذه الأهداف أن مهمة الأكاديمية لا تقتصر على الحدود التقليدية لمهمة هيئة الشرطة، ولكنها تمتد إلى أبعد من هذه الحدود حينما تقصد إلى إعداد وتأهيل وتنمية أجيال متعاقبة من ضباط الشرطة القادرين على خدمة أغراض مجتمع يمر بمرحلة تغير سريع، وربطهم بحقائق التقدم العلمى والتكنولوجى، وممارسة البحث العلمى وتشجيعه، وتطوير العلوم والدراسات الشرطية والقانونية وربطها بالمجتمع واحتياجاته، والمشاركة فى بناء صرح الشرطة العربية العصرية المهيئة لمواجهة تحديات العولمة، والجريمة المنظمة والعابرة للقارات، والجرائم المستحدثة. و ذلك فى حرص تام على توفير مناخ تسوده الحرية والديمقراطية، ويرعى حقوق الإنسان.

وبموجب قانون الأكاديمية تضمن هيكلها التنظيمى أربع كليات: هى كلية الشرطة، كلية التدريب والتنمية بمعهديها : معهد القادة ، ومعهد تدريب الضباط. كلية الدراسات العليا، كلية الضباط المتخصصين. وكل من هذه الكليات فى مستوى مصلحة من مصالح وزارة الداخلية. ثم مركزاً للبحوث فى نفس المستوى.

وبموجب هذا القانون أيضاً تحقق للأكاديمية - خاصة كلية الشرطة - استقلالها وتحررها من التبعية لكلية الحقوق بجامعة عين شمس. ولا أعنى بالاستقلالية هنا الانفصام عن النهج الجامعى. وإنما أعنى حرية القرار، وحرية الاختيار، وحرية الحركة. فقد أصبحت أمور الدراسة من شأن الأكاديمية وحدها فى الحدود التى نص عليها

القانون. وفى مقدمة هذه الأمور حرية إدارة العملية التعليمية بكل مكوناتها ومقوماتها، وحرية اختيار أعضاء هيئة التدريس ، وتحديد المراجع العلمية، وتحقيق التوازن بين الدراسات القانونية وبين دراسة علوم الشرطة والأمن والجريمة، وإعادة النظر فى المناهج، وتطوير عملية اختيار الطلبة للالتحاق بكليات الأكاديمية.

كان القانون الجديد بمثابة انطلاقة، أعطتنا حريتنا وأطلقت أيدينا فى العمل فى كل اتجاه. وكان شعورنا وكأن كلية الشرطة على وجه التحديد قد استخلصت من بين أيدى إدارة كلية حقوق جامعة عين شمس، لتصبح إداراتها وتبعيتها وكل شئونها خالصة لوجه وزارة الداخلية ومجلس إدارة الأكاديمية ورئاستها وكلياتها ، لتأخذ مسارها الواضح فى تحقيق أهدافها. وكان من نتائج هذا التحول فى الوضع القانونى والمؤسسى والتعليمى أن حققت الأكاديمية طفرات وإنجازات شهد بها ولها العامة والخاصة، وفى مقدمتهم أساتذة كليات الحقوق و رؤساء الدولة.

ومنذ صدور هذا القانون قطعت الأكاديمية أشواطاً طويلة وجادة فى اتجاه التطوير والتحديث والنمو والازدهار. بفضل المؤازرة والدعم الذين منحهما السيد/ ممدوح سالم لها. وبفضل استمرار هذه القوة الدافعة للأكاديمية فى عهد خلفه اللواء/ السيد فهمى وزير الداخلية، الذى سار على نفس النهج من الإيمان برسالة الأكاديمية والتقدير لدورها الفاعل فى النهوض بتعليم وتدريب وتنمية ضباط الشرطة. وكذلك بفضل ما حظيت به الأكاديمية من رعاية واهتمام خاص من جانب جميع الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الداخلية.

ويطيب لىّ فى هذا المجال أن أشيد بفضل جميع القادة الذين تولوا رئاسة الأكاديمية من بعدى. وأن أسجل هذا بكل التقدير والاعتزاز، وهم:

١- اللواء فاروق القصاص.

٢- اللواء حسين جوهر.

٣- اللواء فخر الدين خالد.

٤- اللواء الدكتور عمر عدس.

٥- اللواء الدكتور نشأت الهلالى.

إنهم جميعاً زملاء أعزاء سعدت برفقتهم وإسهامهم وتعاونهم معى أثناء فترة رئاستى للأكاديمية. وكان لهم دورهم البناء المتميز فى تحقيق كل ما صادفته الأكاديمية من تقدم وازدهار.

وجدير بالذكر أنه قد تم وضع حجر الأساس لمقر الأكاديمية الحالى "أكاديمية مبارك للأمن"، فى شهر فبراير عام ١٩٩٥، فى عهد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، واللواء دكتور عمر عدس رئيس الأكاديمية وقتئذ. وقد افتتح السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية، والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة، مقر الأكاديمية الجديد فى ٢٥ يناير ١٩٩٧، بمناسبة أعياد الشرطة. وفى ١٩٩٩/١٠/١ ، انتقلت الأكاديمية إلى المقر الجديد، فى عهد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، واللواء دكتور نشأت الهلالى رئيس الأكاديمية.



تجدر الإشارة هنا إلى الدور الرائد الذى تحتله مصر بين شقيقاتها الدول العربية . ففى السنوات التى تعاقبت على إنشاء أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية ، اتجه عدد من الدول العربية إلى اقتباس مسمى "أكاديمية" ، وأطلقوه على المؤسسات الشرطية التعليمية عندهم ، حتى تلك التى تقوم بتعليم أو تدريب الجنود وضباط الصف بالشرطة...!



تطوير العملية التعليمية

تحديث وتطوير العملية التعليمية بالأكاديمية كان شاغلنا الأهم . ذلك أن علوم الأمن والشرطة تعد علوماً حديثة قياساً على تلك العلوم التى نمت وتطورت منذ مئات وآلاف السنين . ولذلك فهى مازالت تعانى من آلام الولادة الحديثة خلال مرورها بمراحل التطور والنضج . والملاحظ أنه مازالت هناك اعتبارات علمية وعملية تسيطر على فكر ونهج المهتمين بهذه العلوم فى ظل النظام السياسى بكل دولة. أهم ملامح هذه الاعتبارات :

أولا : السباق المحموم لنقل التكنولوجيا واستخداماتها فى مجالات الأمن ومكافحة الجريمة لعالمنا العربى، فى غياب اهتمام مماثل بنقل " تكنولوجيا" العلوم الإنسانية والاجتماعية والتعاون البشرى ، مما أسهم فى اتساع الفجوة الحضارية.

ثانيا : أنها فى غالب الأحيان محكومة بإطار تشريعى قانونى يضفى عليها نوعاً من الجمود وعدم المرونة فى تطورها . لذلك تخلفت عن ملاحقة التطور المذهل فى العلوم الطبيعية.

ثالثا : انها تتجه أكثر نحو الاعتماد على استخدام السلطة التنفيذية ، واتجاها أقل من الاعتماد على التفاهم والفهم المتبادل . وهذا يحد من تنمية علاقة الشرطة بالشعب وكسب ثقته وتعاونه .

رابعاً : أنها تتصف بالنظرة المتواضعة للترشيد ، شأنها شأن معظم العلوم الاجتماعية . فعمل الشرطة خدمى لا يستهدف الربح، معيار تقييم كفاءته معنوى لا مادى، جوهره مدى رضاء الشعب عن الشرطة وخدماتها . وهو معيار صعب القياس غير دقيق النتائج.

ولذلك فإن علوم الأمن والشرطة تعايش عددا من التناقضات كان علينا أن ننتبه لها . فهى تتطلب استخدام السلطة وأحيانا القوة والعنف والحد من الحريات لإقرار الأمن والنظام . بينما تتجه فى ذات الوقت إلى حماية حقوق الإنسان ورعاية المجرمين وإعادة تأهيلهم بعد أن يتمكن منهم "فيروس" السجن . ومغزى هذا أنه بدون معرفة حقيقية

وتأصـيل ذكى واع، فـإن علـوم الأمن والشـرطة كـان يمكن أن تنمـو بدون هـوية ، وأن تصـبح جسداً بلا روح، ونظرية معقدة بدون معنى .

ومن ثم نرى أن أعظم تحديات القرن الحادى والعشرين سوف تكون قضايا فلسفية بالدرجة الأولى . وسوف تتصل بالمشاعر الإنسانية فى حياتنا وبالصراعات والاتجاهات العميقة للمصالح المتضادة فى مجتمعاتنا، وبالنظم المختلفة، والمتباينة أحيانا ، فى دول العالم العربى.

وعلى ضوء هذا الافتراض الحضارى الأخلاقي ، فإن فلسفة واتجاه الفكر والدراسات والبحوث لتأصيل وتطوير علوم الأمن والشرطة فى الأكاديمية قد أخذ بعين الاعتبار :

١- تحقيق التوازن بين التركيز فى الدراسة على الجوانب القانونية والتكنولوجية، وبين دراسة المشكلات الاجتماعية وخاصة الفقر، والبطالة، وسوء الأحوال المعيشية والاقتصادية، والتعليم، والإسكان ... فمثل هذه المشكلات تعد من العوامل الهامة فى دراسة الجريمة والعقاب.

٢- تأكيد الحاجة إلى الاعتماد على العلاقات الإنسانية والاجتماعية السوية، وعلى المهارات المهنية والسلوكية المتفوقة بالنسبة للعاملين بأجهزة الأمن والشرطة والعدالة الجنائية . وليس قصر التركيز على التفوق فى الوسائل التكنولوجية والمعدات والأسلحة ، وثورة الاتصالات التى يمكن أن تخلق نوعاً من العزلة بين الشعب وحماته نتيجة عدم الاتصال المباشر .

٣- منح الأحداث والشباب مساحة أوسع من الاهتمام وتركيزا أكبر فى معالجة المشكلات المرتبطة بهذه المرحلة من العمر ، مثل الانحراف والإدمان . مع النظر إلى الملايين من المواطنين الذين يمرون بهذه المرحلة على أنهم أبناء لنا ومعاملتهم بكثير من الإدارك والفهم.

٤- التزود بكافة العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة وعلم العقاب وعلم الإدارة العامة، لإسهام هذه العلوم فى فهم الطابع الحقيقى للجريمة والنظام

القانونى ومتطلبات الأداء الشرطى فى صورته العصرية، وآليات عمله وتطويره .

٥- توفير نظام فعال للتعليم الشرطى يتسم بمنهج وطابع فكرى مميز . يقوم إلى جانب شرح ودراسة علوم الأمن والشرطة والقانون ، الاهتمام بدراسات حقوق الانسان، وترسيخ مبادئ الحرية والممارسة الديمقراطية ، وإعلاء قيم الحق والعدل وأخلاقيات المهنة، والارتقاء بأسلوب الممارسة الشرطية فى شتى صورها ومختلف مجالاتها، وتشجيع اتجاهات المبادأة وحرية التفكير والبحث والدراسة ، وصقل المهارات والقدرات المهنية.

إن التناقضات والتحديات التى تسود عالم اليوم، وما ارتبط بها من تقدم مذهل فى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، وتعقد العلاقات الإنسانية والدولية، كل ذلك قد أسهم فى تنمية الإحساس لدينا بضرورة الامتداد إلى آفاق جديدة، وخلق مناخا اجتماعيا وإنسانيا يتعدى كل الحواجز الزمانية والمكانية وجعل من العالم قرية كونية كبيرة . وأصبح من واجبنا محاولة اللحاق بكل أبعاد التغيير السريع، وأن نسبق الجريمة قبل أن تسبقنا .

وفى هذا المجال منحنا اهتماماً وعناية خاصة للعملية التعليمية بكل مكوناتها فى كليات الأكاديمية ومعاهدها . بدءاً من اختيار هيئة التدريس، وإعادة النظر فى المقررات ، وتحديث المراجع العلمية والمكتبة، وتطوير أساليب التعليم والوسائل التعليمية . واقتضى هذا تصميم النماذج التماثيلية، وإنشاء غرفة عمليات، وغرف تحكم تعرض الأفلام بقاعات الدرس، وفصول تعليمية مطورة ، وتدريس بحوث العمليات ، وإدارة الأزمات ، وتقمص الأدوار ، واختبارات الحساسية، ودراسة الحالات ، وإجراء عمليات المراقبة والتتبع ميدانياً ، وغيرها من أساليب التدريس والتدريب العصرية.



معادلة الدبلومات :

فى إطار تكامل الجهود الموجهة لدعم العملية التعليمية وتكاملها ، صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات فى ٣٠ يناير ١٩٨٦ ، بالموافقة على معادلة دبلومى إدارة وتنظيم الشرطة،

والعلوم الجنائيـة اللذين تمنحـهـمـا أكـاديميـة الشـرطة بدبلومى العلوم الإدارية والعلوم الجنائية، اللذين تمنحهما كليات الحقوق بالجامعات المصرية.

وكان هذا القرار بمثابة نقطة انطلاق وتأكيد وترسيخ لنظام الدراسات العليا بالأكاديمية . هذا إلى جانب ما أضفاه القرار على الأكاديمية من مكانة علمية وأدبية رفيعة جعلتها فى مصاف الجامعات المصرية المختلفة . وقد جاءت ثماره طيبة ، وحظى باهتمام الدارسين والباحثين من ضباط الشرطة، وازدهار الدراسات العليا بين الضباط الحاصلين على الدبلومات لمتابعة الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه من الأكاديمية.

وكانت أول درجة دكتوراه تمنحها الأكاديمية لضابط مصرى فى عام ١٩٨٦ ، وقد حصل عليها العقيد الدكتور عماد حسين عبد الله ، فى علوم الشرطة، بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف وتبادل الرسالة مع الجامعات والهيئات العلمية. وهو من أكفأ من زاملونى خلال مرحلة رئاستي للأكاديمية خلقاً وعلماً وأداءً وانضباطاً ، وكان يشغل منصب مدير إدارة التخطيط والبحوث والمتابعة . واللواء الدكتور / عماد حسين يشغل الآن منصب مساعد رئيس أكاديمية الشرطة .

وكان أول ضابط عربى يحصل على درجة الدكتوراه من الأكاديمية ، هو المقدم سدران محمد خلف من دولة الكويت ، فى علوم الشرطة بتقدير جيد جداً عام ١٩٨٦ .

وخلال مسيرة العطاء الذى أسهمت به كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٣، بلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدبلومات المختلفة من الضباط المصريين والوافدين ٦٦٩ ضابطاً. كما بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة خلال نفس الفترة من الضباط المصريين والوافدين ٧٦ ضابطاً .

وفى ٢٠٠٢/١٢/١٨، صدر قرار وزارى بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة بإضافة أربع دبلومات جديدة بكلية الدراسات العليا، وهى: دبلوم البحث الجنائى المقارن ، دبلوم إدارة الأزمات والكوارث ، دبلوم الدراسات المرورية ، دبلوم تنمية الموارد البشرية بالشرطة .



مؤتمر الشرطة العصرية عام ٢٠٠٠ :

عقد أول مؤتمر دولى للشرطة العصرية بأكاديمية الشرطة فى الفترة ٢٢ - ٢٥ يناير ١٩٨٤ ، فى إطار الاحتفالات التى نظمتها وزارة الداخلية بمناسبة عيد الشرطة، وقد سبق انعقاد المؤتمر تنظيم ٣٠ ندوة علمية لدراسة ومناقشة الأبحاث التى قدمت على مدى عام سابق على انعقاده، تناولت معظم جوانب العمل الشرطى، وتنظيماته، ومتغيرات حركة الجريمة الجنائية والسياسية، والتطور التكنولوجى فى مجالات الأمن، والظواهر المستجدة المؤثرة فى عمل الشرطة كالتوسع العمرانى والتضخم السكانى والأنماط المستحدثة من الجرائم الاقتصادية والإرهاب والجريمة المنظمة . وقد بلغ عدد البحوث التى قدمت للمؤتمر (٥١٧) بحثاً ، شارك فى إعدادها قطاعات وزارة الداخلية، وأساتذة الجامعات ، وعلماء ومتخصصون فى مجالات الجريمة والأمن من مصر والخارج، وهيئات ومراكز البحوث القومية، والقوات المسلحة.

وكانت خلاصة الجهد الذى بذل، وفى إطار ما توصل إليه المؤتمر من نتائج، تحددت استراتيجيات عمل الشرطة فيما يلى :-

١- التعاون الأمنى مع جميع دول العالم ومنظماته ضرورة حتمية تمليها المتغيرات الدولية وتحديات المستقبل.

٢- الإيمان بأن الأمن القومى العربى كل لا يتجزأ ، والتعاون العربى حتمية قومية.

٣- أمن الجبهة الخارجية والجبهة الداخلية متكاملان، وأساسهما التعاون الوثيق بين القوات المسلحة والشرطة.

٤- الحفاظ على أمن الجبهة الداخلية فى إطار الشرعية وسيادة القانون.

٥- الالتزام بالأسلوب العلمى فى جميع مجالات العمل الشرطى.

٦- تأكيد وتعميق الثقة والتعاون الفعال بين المواطنين والشرطة.

٧- تهيئة المناخ الأمنى لدفع حركة التنمية الشاملة.

٨- توفير مزيد من ضمانات الاستقرار لأعضاء هيئة الشرطة.

كانت الغاية النهائية لهذه الاستراتيجيات هى تحقيق الأمن والاستقرار بمفهومه الشامل والمتكامل ، بحيث يمكن توفير نوع الحياة الآمنة التى تهيئ للإنسان المصرى السعى فى الحياة وصنعها بجهده وماله وفكره وعمله، آمنا فى يومه مطمئنا إلى غده . وبنفس القدر رتبت هذه الاستراتيجيات أهدافا وبرامج للعمل الشرطى تمثلت فى عدد من التوصيات تناولت الأمن العربى و التعاون الدولى، ودفع الحركة العلمية فى الشرطة، ومواكبة التقدم التكنولوجى ، ودعم وتعزيز الأمن الداخلى فى مجالات الأمن السياسى والجنائى والاقتصادى والاجتماعى والخدمات الجماهيرية.



المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة

تم إنشاء المركز الإفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بمركز بحوث الشرطة عام ١٩٨٥ والذى يهدف إلى:

- العمل على توحيد المفاهيم الأمنية والشرطية بين أجهزة الأمن بالدول الإفريقية، وتقريب وجهات النظر فيما بينها.

- تنسيق الجهود بين أجهزة الأمن القائمة على مكافحة الجريمة بما يحقق بينها الكفاءة والفاعلية فى النهوض برسالتها.

- تنمية وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية فى مجالات الأمن الداخلية ومكافحة الجريمة بما يكفل المواجهة الفعالة للجريمة والعمل على حسرها.

- المساهمة فى تطوير أجهزة الشرطة والأمن الإفريقية بما يعاونها على مواجهة الجريمة بأنماطها المستحدثة.

- تطوير خطط وسياسات مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولى بهدف تحقيق الأمن و الاستقرار للشعوب الإفريقية.

ويمارس المركز الإفريقى نشاطه من خلال برنامج متكامل للتعاون الأمنى الإفريقى فى مجالات التدريب وعقد المؤتمرات وتبادل الزيارات والمعونات الفنية ، وإيفاد خبراء الشرطة المصرية إلى الدول الإفريقية، بالتنسيق مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا بوزارة الخارجية.

وفى عام ١٩٨٥، حقق المركز الإفريقى إنجازاً غير مسبوق. فقد قام بالتنسيق والتعاون بين أجهزة وزارتى الداخلية والخارجية المصرية، بعقد **المؤتمر الأول لوزراء الداخلية الأفارقة بالقاهرة فى الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر - ٦ ديسمبر ١٩٨٥**، والذى شاركت فيه (٣٦) دولة إفريقية، إضافة إلى المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة الإنتربول، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة بروما . كما شاركت فيه الجامعات والهيئات العلمية المصرية.

وقد انتهى المؤتمر إلى إصدار إعلان القاهرة للتعاون بين الدول الإفريقية فى مجالات منع الجريمة، متضمناً التوصيات والقرارات التى تؤكد على ضرورة تحقيق التعاون الإفريقى وتدعو إلى وضع بنود هذا التعاون موضع التنفيذ الفعلى.



التعلل بضعف الإمكانات :

أستطيع أن أوكد، من خلال مشوار طويل فى حياتى العملية، أن التحجج بعدم توفر الإمكانات المالية أو قصورها ، هو حيلة من لا حيلة له . وفى كل موقف كنت أواجه فيه بهذه المشكلة، كنت أتذكر على الفور نصيحة غالية للبروفسير "سبيرو" فى أول محاضرة له معنا بالدراسات العليا بجامعة نيويورك .

كان نظام الجامعة يمنحنا حرية الاختيار بين التسجيل للحصول على درجة دكتوراه فى الإدارة ، أو درجة دكتوراه فلسفة فى الإدارة . والأخيرة يترتب عليها بعض المزايا العلمية والأدبية ، منها تفضيل حاملها عند الاختيار لعضوية هيئات التدريس ومراكز البحث العلمى. اخترت أن أدرس للحصول على دكتوراه فلسفة فى الإدارة . وكان هذا الاختيار يقتضى دراسة مادتين إجباريتين بالإضافة إلى المواد المقررة لدرجة الدكتوراه العادية ، وهما مادتا الإحصاء والميزانية.

عندما حضرت أول محاضرة فى مادة الميزانية، بدأ البروفسير سبيرو حديثه إلينا بقوله : " أنا أثق فى أنكم لم تكونوا أحراراً فى اختيار هذه المادة لأنها فرضت عليكم بحكم نظام دراسة دكتوراه فلسفة فى الإدارة . ولكن دعونى أؤكد لكم أن هذه المادة هى أهم وأخطر أسلحة وأدوات أى مدير يريد النجاح . فلا سبيل لكم إلى تحقيق أهدافكم الطموحة فى إدارة المنظمات إلا بتوفر الاعتمادات المالية. وهذا يفرض على المدير أمرين هامين.

الأول : أن يعى جيداً أن مدير الميزانية فى الوزارة أو الهيئة التى يتبعها هو أهم شخص يمكن أن يدفعه قدما إلى الأمام ، أو يجمده فى موقعه، بمجرد تأشيرة بالموافقة على مشروع الموازنة السنوى وما به من مشروعات جديدة ، أو رفض هذا المشروع .

الثانى : أن الميزانية معركة ... من يخوضها بروح وجسارة المحارب فإنه سوف يحصل على الاعتمادات، أما من يستسلم من أول مواجهة بالرفض فهو بذلك سوف يمنح فرصة

ذهبية لغيره لاقتناصها ".

كانت هذه نصيحة غالية استثمرتها تماما خلال مراحل حياتى العملية المختلفة . وفى كل محاولة كانت النتيجة إيجابية ، وبصفة خاصة فى تجربتى فى رئاسة أكاديمية الشرطة، وفى رئاستى للجنة الأولمبية المصرية ، وللجنة المنظمة للدورة الخامسة للألعاب الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٥١، والتى تكلفت منشآتها مئات الملايين التى لم تكن معتمدة أصلاً فى ميزانية الدولة. الأمر الذى أريد أن أؤكده أن من يتعلل بعدم توفر الاعتمادات المالية يتعلل بخيط واهى، أو بطوق نجاة مثقوب . فهناك عشرات التجارب والأمثلة لمنظمات تغيرت أحوالها وازدهرت وطفرت وحققت نجاحات مرموقة مع قدوم قائد جديد استطاع أن يجد حلولاً لمشكلة الموارد المالية بطريقة أو أخرى .

وحتى على المستوى القومى، فإن مشكلة أي بلد فى معظم الأحيان لا تكمن فى الفارق بين ما تملك ومالا تملك ، بقدر ما هى مشكلة الاستخدام والاستغلال الرشيد لذلك القدر الذى تملكه من امكانات بشرية ومادية ... **وهى إذن مشكلة إدارة فى المقام الأول** . وهناك دول غنية ومع ذلك بقيت متخلفة . وتوجد دول محدودة الموارد كاليابان، ولكنها فى عداد الدول المتقدمة . والفرق بين التقدم والتخلف - من وجهة نظرى - هو الفرق بين إدارة رشيدة واعية متفوقة ومنجزة، وإدارة محدودة القدرات .

لقد جددت منشآت الأكاديمية كلها وتبدل حالها، وزاد عليها منشآت حديثة عصرية تكلفت الملايين، منها الصالة المغطاة ، وحمام السباحة الأولمبى وميدان الرماية الإلكترونى، وقاعة المؤتمرات ، وقاعة الاحتفالات، والفصول المطورة .. وغيرها، دون أن يكون لهذه الإنجازات رصيد فى بنود الميزانية لكن وللحقيقة أمكن تحقيق هذا على حساب جهات أخرى تقاعست عن تنفيذ الميزانيات المخصصة لها فاقتنصتها الأكاديمية . وأيضاً من خلال الاتصالات الشخصية والإلحاح على الحصول على الاعتمادت ، والاقتناع بجدوى المشاريع التى تنفذ ، والجدية والسرعة فى إنجازها.

• • •

« شجرة العائلة »

بعد تولى منصبّى رئيساً للأكاديمية ، وعند مراجعة نظام القبول بكلية الشرطة ، استرعى انتباهى أن الكلية قد تخلت عن قاعدة اختيار الطلبة الذين تتوافر فيهم كل مقومات وعناصر الصلاحية للإلتحاق بها ليتخرجوا ضباطاً عاملين بالشرطة . فقد كانت الكلية تقبل الطلبة على أساس مجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى الثانوية العامة فقط ، دون النظر إلى مدى صلاحية البيئة ومناسبة الحالة الاجتماعية للطالب لكى يصبح عضواً عاملاً فى مهنة تتطلب ضوابط ومعايير معينة فى شاغليها . وحين تقصيت سبب العدول عن اختيار الأصلح والأفضل من بين المتقدمين للالتحاق بالكلية ، علمت أنها قد اضطرت للعدول عن هذا النظام بناء على توجيهات من وزير الداخلية السابق ، بدعوى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المتقدمين وفقاً لمجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى امتحان الثانوية العامة ، بما يتمشى ومبادىء النظام الاشتراكى ..!

كنت مقتنعاً بأنه ليس من الصالح العام أن نتخلى عن مسئوليتنا فى اختيار أفضل العناصر الصالحة للالتحاق بالكلية وفق منظومة متكاملة من المعايير والضوابط التى تضمن تحقيق هذه الغاية ، وأن نحيط نظام القبول بالضمانات التى تحول دون وصول غير الجديرين بأن يكونوا ضباطاً وبين القبول فى الكلية . وأنه ليس من حقنا أن نفرط فى هذا المبدأ تحت أى دعوى من الدعاوى الاشتراكية . وقلت للذين يتوجسون خيفة من العدول عن نظام القبول « الاشتراكى » وفقاً لدرجات المجموع ، أنه إذا كان المواطن حراً فى أن يختار لنفسه أفضل طبيب إذا مرض ، وأفضل مهندس إذا أراد أن يبنى مسكنه ، وأفضل محامى إذا أراد أن يتقاضى ... إذا كان هذا حقه ، فإن من حقه على الدولة أن تختار له أفضل قاضى ، وأفضل وكيل نيابة ، وأفضل دبلوماسى ، وأفضل ضابط شرطة . هذا واجب الدولة والتزام عليها ولا يجب أن تتخلى عنه .

وضعت نظاماً جديداً لاختيار الطلبة للالتحاق بكلية الشرطة . وكانت أهم إضافة

أدخلت على هذا النظام وثيقة التعارف ، أو "شجرة العائلة" كما أطلق عليها ، والاختبار النفسى ، وأيضاً تقرير من مدير المدرسة الثانوية التى كان بها الطالب عن سلوكه أثناء الدراسة ، ورأى مدير المدرسة فى مدى صلاحية الطالب لأن يكون ضابط شرطة .

وشجرة العائلة المطلوبة تشمل بيانات وافية ومتكاملة عن الطالب وعائلته وكل من يمت إليه بقرابة أو نسب أو صلة . هذه البيانات الشاملة تقوم الأجهزة الأمنية المختلفة بمراجعتها وفحصها والتحرى عمن وردت أسماؤهم بها ، والكشف عنهم فى سجلات أجهزة المعلومات بوزارة الداخلية . مع تقصى الأحوال الاجتماعية والبيئية للطالب . وفى النهاية تبدى أجهزة الأمن رأيها بالموافقة أو عدم الموافقة على قبول الطالب . وتوضع كل هذه الفحوص والمعلومات والتقارير عن الطالب أمام لجنة الاختيار المشكلة برئاسة رئيس الأكاديمية ، وبعضوية نائبه ومدير كلية الشرطة وكبير المعلمين بها ومعاونوهم ، لتقرر فى النهاية قبول الطالب أو رفضه .

عند تطبيق هذا النظام الجديد ، كانت له ردود فعل إيجابية قوية لدى الرأى العام . خاصة وأن الناس كانت قد استبد بهم الضيق ببعض تطبيقات النظام الاشتراكى التى أتت بنتائج سلبية . كما كان له صدى طيب فى بعض أجهزة الدولة التى تتشابه ظروفها مع هيئة الشرطة . وفى داخل وزارة الداخلية ومحيط أكاديمية الشرطة . وأتى نظام القبول الجديد بنتائج طيبة لم تكن متوقعة .

اتصل بى المستشار أحمد موسى النائب العام وقتئذ ، وحكى لى بعض التجارب السلبية التى صادفها مع بعض معاونى النيابة الجدد الذين ذهبوا لحلف اليمين بعد أن قبلوا أعضاء فى النيابة العامة وفقاً لمجموع الدرجات دون أى معيار آخر . وسأل عن نظام القبول الذى استحدثته الأكاديمية . شرحت له النظام ، وأرسلت له بنسخة من وثيقة التعارف . وبالفعل طور نظام قبول أعضاء النيابة العامة فى ضوء تجربة أكاديمية الشرطة.

فى العام التالى لتطبيق هذا النظام ، طلبنى السيد ممدوح سالم وزيرالداخلية ، وقال : « فيه عضو فى مجلس الشعب تقدم بطلب إحاطة ينتقد فيه وثيقة التعارف ، ويهاجم نظام القبول بكلية الشرطة بدعوى أنه نظام طبقى يتعارض مع مبادىء النظام الاشتراكى ، لأنه يحول بين أبناء الشعب وبين دخول الكليـة ، ويطالب بإلغاء هذا النظام والعودة إلى نظام المجـموع ، ومطلوب منى أن أرد على طلب الإحـاطة هذا . " قلت للوزير أننى سوف أعد الرد المناسب على طلب الإحاطة » .

كان عدد الطلبة الذين قبلوا فى ذلك العام بكلية الشرطة حوالى الألف طالب ، من بين أكثر من عشرين ألف تقدموا للالتحاق بالكلية . طلبت من المسئولين فى الأكاديمية عمل دراسة تحليلية لبيانات الطلبة المقبولين ، وخلفيتهم العائلية والاجتماعية والاقتصادية ، والمناصب والوظائف والمهن التى يشغلها الآباء وأولياء الأمور . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أعلى نسبة من الطلبة المقبولين كانوا من أبناء رجال التربية والتعليم ، يليهم أبناء صغار مـلاك الأراضـى الزراعية ، ثم أبناء العاملين بالحكومة وأجهزة الدولة والقطاع العام . ولم يكن من بين المقبولين طالب واحد ممن ولدوا وفى فمهم ملعقة من ذهب ، أو من أبناء الرموز السياسية والاقتصادية المعروفة ، أو من أبناء أصحاب المناصب العليا أو رجال السلطة أو الفئات المحظوظة .

أعددت الرد على طلب الإحاطة مدعماً بالبيانات والإحصائيات الموثوق بها . وأكدت فى نهايته أن الأكاديمية تقبل العناصر الصالحة للالتحاق بها من بين فئات الشعب المختلفة ، لتعدهم ضباطاً أمناء على مصالح الشعب والوطن ، وحماية الأرواح والأعراض والأموال دون أى تمييز بين فئة وأخرى .

وجاء رد الوزير موضوعياً ومقنعاً . واستمر نظام القبول مطبقاً ومعمولاً به حتى يومنا هذا .. فى ظل "شجرة العائلة" .



عودة الرياضة .. وعودة الروح

التجربة المؤسفة التى مررت بها عندما ذهبت . عقب تعيينى مديراً لكلية الشرطة . لحضور حفل توزيع الجوائز والكؤوس على المصالح والإدارات المتفوقة رياضياً فى وزارة الداخلية أقنعتنى تماماً بضرورة عودة النشاط الرياضى بالكلية إلى عصره الذهبى حينما كنا طلبة بالكلية فى الأربعينات . وكان إحساسى أن هناك كماً ضخماً من العطاء الفاقد والضائع للطلبة فى مجال الرياضة ، وأنه من العار أن تكون لدينا هذه النخبة المنتقاة من شباب مصر بالأكاديمية ويكون الحصاد صفراً .

كان هذا الأمر يشغلنى ويستحوذ على جانب كبير من تفكيرى . واستقر رأيى على أن يعود النشاط الرياضى إلى سالف عصره . وفى سبيل تحقيق ذلك استقر الرأى أيضاً على قبول الطلبة المتفوقين رياضياً بكلية الشرطة استثناء من الحد الأدنى من المجموع المقرر للقبول تقديراً لتفوقهم . عن قناعة بأن التفوق الرياضى لا يقل أهمية عن التفوق العلمى . على أن يكون هؤلاء الطلبة الرياضيين هم نواة الفرقة الرياضية التى تمثل الأكاديمية فى المنافسات المختلفة . ولم أتردد فى اتخاذ القرار . ووضعت القواعد والضمانات التى تضمن سلامة تنفيذه بطريقة سليمة وموضوعية وعادلة .

وجاءت ردود فعل القرار فورية وإيجابية . فقد أقبل عدد كبير من الطلبة المتفوقين رياضياً على المستوى الدولى والقارى والوطنى على التقدم للالتحاق بكلية الشرطة ، التى منحتهم هذه الفرصة الاستثنائية الغالية . وكانت كلية الشرطة متفردة فى هذا المجال بين كل الجامعات والمؤسسات العلمية . بل إنها أتاحت فرصة غالية فريدة للطلبة ذوى المجاميع المنخفضة المتفوقين فى الرياضة ، فى الوقت الذى كانت فيه كليات التربية الرياضية نفسها - للأسف - غير قادرة على إتاحة نفس الفرصة على الرغم من تخصصها فى مجال الرياضة .

حدثت الطفرة الرياضية فى الأكاديمية . وأخذ المنحنى البيانى للرياضة طريقه

للارتفـاع ، وامـتـدت الصـحـوة إلى كل اللعبـات . وكـان علينا أن نسـاير هذه الظاهرة المستحدثة باختيار وإعداد الكوادر البشرية من المدربين والإداريين والمتخصصين فى كل لعبـة من اللعبات . وإنشاء وتطوير المنشآت الرياضيـة والسـاحات والملاعب ، وتزويدها بالتجـهـيزات والأدوات ومسـتلزمـات ممارسـة كل رياضـة ، وبالملابس الخاصـة بالفرق المختلفة . وكان فى مقدمة الإنجازات فى هذا الصدد افتتاح الصالة المغطاة النموذجية ، وأول حمام سباحة أوليمبى ، وأول ميدان رماية بتجهيزات إلكترونية .

وبدأت الأكاديمية الزحف نحو جنى الثمار وحصد النتائج عاماً بعد عام . حتى وصلت إلى احتكار الحصول على درع التفوق الرياضى بين سائر فرق وزارة الداخلية لمدة ٤ أعوام متتاليـة لحصولها على المركز الأول دون منافس . وبرز أبطال رياضيون على المستوى القومى والقارى والدولى من بين طلبتها . بل إن بعضهم أصبح عماد فرق أندية المقدمة والفرق القومية .

من بين هؤلاء من اللاعبين المتميزين والدوليين على سبيل المثال لا الحصر :

إبراهيم يوسف وفوزى سكوتى وعادل عبد الواحد وحسام عبد الغنى ومحمود الزفتاوى فى كرة القدم ، ومحمد نجيب ومحمد عشوش وحسن حماد فى ألعاب القوى ، وعصام السيد ومحمد هشام الجمل وخالد شحتوت فى الكرة الطائرة ، وسامى الشارونى وعمرو عاشور وأشرف الكردى فى كرة السلة ، وإيهاب اللبيدى فى الخماسى الحديث ، وهشام عرفه وجاسر رياض فى الهوكى ، وعبد الناصر فهيم وإسماعيل السيد فى الملاكمة ، وجمال شمس وإبراهيم السيد وهشام دسوقى فى كرة اليد ، وخالد صلاح وطارق لبيب فى السباحة .

ولم تقتصر الإنجازات الرياضية للأكاديمية على مستوى وزارة الداخلية وحدها . فقد أحرزت الأكاديمية بطولة الجامعات المصرية فى الرياضة التى اشتركت فيها لأول مرة عام ١٩٨٢/٨١ . كما تفوقت على عدد من فرق الدورى الممتاز فى عدد من الأندية المرموقة .

كان هناك تخوف من بعض المتشككين فى أن يكون للنشاط الرياضى المتزايد فى كلية الشرطة آثاره السلبية على التحصيل العلمى للطلاب ينعكس على نتائج الكلية . وأن يكون لقبول الطلبة الرياضيين استثناء من الحد الأدنى للمجموع تأثيرة على هذه النتائج فى نهاية العام الدراسى . وجهة النظر هذه كانت جديرة بالاهتمام والدراسة . ومع علمنا بأن الطلبة الرياضيين لم يصادفوا مشاكل أو صعوبات فى دراستهم ، ولم يتعثروا فى تحصيلهم العلمى من واقع النتائج المعلنة فى نهاية العام الدراسى ، فقد رأيت أن أحسم الجدل حول هذا الموضوع بأسلوب علمى .

كان الأستاذ محمود قاسم (الدكتور محمود قاسم حالياً) - أحد المسئولين بقطاع الرياضة بالأكاديمية وخريج كلية التربية الرياضية - يعتزم إعداد رسالة ماجستير فى مجال التربية الرياضية قد طلب منى النصيحة فى اختيار موضوع الرسالة . اقترحت عليه أن تتناول الرسالة موضوع « العلاقة بين التفوق الرياضى والتفوق العلمى ، من واقع تجربة كلية الشرطة » . بأمل أن نصل من النتائج التى تتوصل إليها الرسالة إلى حسم الجدل وتصويب الفكرة السائدة لدى البعض بأن الرياضة مضيعة للوقت وللتحصيل العلمى والتفوق فيه . ذلك على الرغم من قناعتى الشخصية بأن ممارسة أنشطة التربية الرياضية بصورة منظمة ومنتظمة وبأسلوب علمى وتربوى يمكن أن يكون لها مردودها الإيجابى على مستوى التحصيل العلمى .

اختار الباحث عينة من طلبة الفرق الرياضية بالسنوات الدراسية الأربع بكلية الشرطة ، وعينة أخرى مماثلة من طلبة الكلية غير الممارسين للنشاط الرياضى اختيرت عشوائياً . وتتبع الباحث نتائج الامتحانات لمواد الحقوق ومواد الشرطة لعينة البحث . وبعد دراسة تحليلية لهذه النتائج فى العينتين وفقاً للقوانين الإحصائية ، توصل الباحث إلى أن الطلاب المتفوقين رياضياً متفوقون أيضاً علمياً فى مواد القانون وعلوم الشرطة ، وأن الدلالة الإحصائية لصالح الطلاب المتفوقين رياضياً .

جاءت النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة على أعلى درجة من الأهمية ليس لإدارة الأكاديمية فحسب ، وإنما أيضاً لكل من يهمه الأمر من الباحثين ورجال التربية والتعليم ، وأولياء أمور الطلبة .

لقد أكدت الدراسة أن التربية الرياضية ليست مضيعة للوقت أو عبئاً على التحصيل العلمى ، وإنما تعود على ممارسيها بفوائد بدنية ونفسية وعقلية واجتماعية . إضافة إلى أنها استثمار إيجابى لوقت الفراغ ، بل ملئه بما ينفع الشباب مصداقاً لمقولة : « إن لم نعط الشباب شيئاً يفعله فى وقت فراغه ، فإن الشيطان سوف يتكفل عنا بذلك . »

هذه الدراسة تؤكد أيضاً أهمية وقيمة انضباط العملية التعليمية . ذلك أنه إذا أحسن تنظيم استغلال وقت الطالب وترشيد إدارة هذا الوقت ، فلا شىء يتهدد سبيل الطالب للتفوق فى الدراسة دون معاناة أو دروس خصوصية .

يعزز هذا القول مقارنة نتائج النجاح فى الليسانس بكلية الشرطة وكليات الحقوق بالجامعات المصرية . فعلى الرغم من أن طالب الشرطة محمل بثلاثة مناهج فى آن واحد- علوم القانون ، علوم الأمن والشرطة ، المواد العملية كالرماية وركوب الخيل وعمليات الشرطة والتدريبات العسكرية - مقابل منهج واحد لمواد القانون فى كليات الحقوق ، فإن نتائج ليسانس القانون وعلوم الشرطة بكلية الشرطة تفضل نتائج الليسانس بمعظم كليات الحقوق بحوالى ثلاثة أضعافها .

حسم الجدل حول هذا الموضوع ... وعادت الرياضة ، وعادت الروح والحيوية والإحساس بالانتماء إلى الأكاديمية .



المرأة فى الشرطة

فى عام ١٩٧٦ تم قبول أول دفعة بكلية الضباط المتخصصين ، وكان عدد الدارسين بها ١٧٥ طالباً . وفى عام ١٩٨٣ ، التحقت أول دفعة من خريجات الجامعة بهذه الكلية. كان القرار بقبول العنصر النسائى بالشرطة وليد الإحساس بالحاجة إلى المرأة للعمل فى مجالات معينة تصلح لها المرأة بطبيعتها ، مثل الطبيبات فى تخصص الولادة وأمراض النساء والحيكمات فى مستشفيات الشرطة ، والضابطات فى سجون النساء بدلاً من السجانات التقليديات ، وفى الموانى والمطارات لتفتيش السيدات ، وفى مجال حماية الآداب ورعاية الأحداث للتعامل مع الفتيات والقاصرات ، وفى العلاقات العامة والإنسانية ، وغيرها .

كان التحاق العنصر النسائى بأكاديمية الشرطة سابقة هى الأولى من نوعها فى تاريخ الشرطة المصرية منذ نشأت . وكانت الشرطة فى عدد من الدول العربية ، والأجنبية بالطبع ، قد سبقت مصر فى هذا المجال . وبموجب قانون الأكاديمية ، اختصت كلية الضباط المتخصصين بقبول خريجى الجامعة من الجنسين ، فى التخصصات التى تحتاجها وزارة الداخلية . وكان عدد الطالبات اللاتى التحقن بالأكاديمية فى أول دفعة ١٣ طالبة أحسن اختيارهن وإعدادهن .

لم يكن القرار إذا لأغراض دعائية أو استكمالاً للشكل أو المباهاة بأننا فى الشرطة المصرية لحقنا بقطار المرأة العصرية شأن الدول المتقدمة بقدر ما كان هادفاً إلى ملء فراغ كنا نستشعر معه الحاجة إلى دور المرأة للعمل فى مجالات معينة بالشرطة ، وأهمية هذا الدور. وقد صادف هذا التحديث ارتياحاً لدى فئات الرأى العام المستنير ، واعتبر خطوة إيجابية فى مجال الاعتراف بدور المرأة فى مختلف نواحى النشاط بالمجتمع . لكنه صادف أيضاً رفضاً وعدم ارتياح لدى البعض الآخر - داخل وخارج نطاق هيئة الشرطة - من المحافظين والمتزمتين والمتطرفين .

طلبنى اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية للقائه بمكتبه لمناقشة الموضوع فى ضوء تقارير الرأى العام التى وصلته ، والحوار والمناقشات التى دارت معه فى هذا الصدد . تدارسنا الموضوع ، والمبررات التى اقتضت الأخذ بهذا النظام .

ولم نجد فيما أثير حول هذا الموضوع أسباباً موضوعية ومقنعة للاعتراض ، كان كل ما يثار ويتردد مقولات على شاكلة : "ليه تأخذوا بنات فى الشرطة ... ، هى قلة رجالة ؟ إزاى البنات هيشتغلوا فى الشرطة .. دى بدعة ؟ البنت حاتعمل إيه مع الحرامية والمجرمين؟"

يمتاز اللواء حسن أبو باشا بأنه إنسان عقلانى وتقدمى . صاحب فكر ومنطق ، قادر على الحوار الهادئ ، ويبدأ مناقشة أى موضوع أو قضية دون سابق تحيز لفكرة معينة تلح عليه ، وإنما يترك لمحدثه أن يناقشه إلى أبعد مدى حتى يصل الطرفان إلى حالة من الاقتناع والقبول . وهذه سمة من سمات الوزير حسن أبو باشا التى كانت تبدو بصفة خاصة واضحة فى اجتماعات مجلس مساعدى وزير الداخلية ، المشَّكل من جميع المساعدين الأول ومساعدى الوزير ، والذى كان يعقد دورياً برئاسته لمناقشة أمور السياسة العامة والتخطيط والقضايا الأمنية الهامة المثارة . وأيضاً فى احترامه لقرارات المجلس الأعلى للشرطة الذى كنت أرأسه .

فى نهاية حوارنا قال الوزير : "أنا اقتنعت .. وعلى بركة اللّه..." ودارت عجلة نظام الشرطة النسائية فى مصر .

أول دفعة تخرجت فى هذا النظام عام ١٩٨٤، أخذت الأضواء وكن موضع الاهتمام من كافة وسائل الإعلام كانت حدوتة مصرية حلوة أن الفتاة المصرية التى أحسن اختيارها وإعدادها تلبس زى ضابطة الشرطة الجذاب الأنيق ، وتحمل رتبة الملازم أول فى رشاقة ورونق ولياقة بدنية وحسن هندام ، كجزء من حركة المجتمع فى اتجاه التقدم . والتحقت الخريجات بالمصالح والإدارات التى بحاجة إلى تخصصاتهن وعطائهن . وجاءت التقارير عنهن الخاصة بالأداء والمسلك ممتازة ، وكان التزام الضابطات ومسلكهن وانضباطهن موضع التقدير والإشادة من الرؤساء . وتُقبلن قبولاً حسناً من زملائهم الضباط(١).

توقف قبول العنصر النسائى بكلية الضباط المتخصصين بعد تولى اللواء محمد عبد الحليم موسى وزارة الداخلية (وكان أصلاً من بين الرافضين لهذا النظام) ، ثم استؤنف مرة ثانية عند تولى اللواء حسن الألفى وزارة الداخلية . وما زال معمولاً به حتى اليوم .

• • •

(١) أسماء الضابطات خريجات الدفعة الأولى بالملحق رقم (٣).

لوحة زهرة الخشخاش
سرقتها واستعادتها

العالم يحتفل هذا العام بالذكرى الـ ١٥٠ لميلاد الفنان العبقرى "فينست ڤان جوخ" الذى ولد فى ٣٠ مارس عام ١٨٥٣ ، ومات منتحراً فى ٢٩ يوليو ١٨٩٠ . خلال رحلة الحياة القصيرة - ٣٧ عاماً - رسم فان جوخ المئات من اللوحات الخالدة ، التى تحتضنها متاحف باريس ولندن ونيويورك وبرلين وموسكو والقاهرة ...! نعم ، فى القاهرة استقرت لوحة "زهرة الخشخاش" من مقتنيات محمد محمود خليل باشا ، فى متحفه بالزمالك بشارع سراى الجزيرة ، قبل أن تنتقل إلى المتحف الحالى بالجيزة - المسمى باسمه أيضاً- عام ١٩٩٥ .

ولأول مرة منذ سرقت هذه اللوحة وتم استعادتها ، تكتب القصة الحقيقية لهذه الواقعة.



فى يوم ٥ يونيو ١٩٧٧ ، اكتشفت إدارة المتحف بالزمالك سرقة لوحة "زهرة الخشخاش"، وبدا الجدار الذى كانت اللوحة معلقة عليه خالياً من هذه اللوحة العالمية الرائعة . وكان حدثاً جللاً تناقلته أجهزة الإعلام ووكالات الأنباء العالمية بالسرعة التى تنتقل بها أنباء وفاة رؤساء الدول العظمى . ليس بسبب قيمة اللوحة المادية التى تقدر بالملايين ، ولكن باعتبارها تراثاً إنسانياً وعملاً فنياً رائعاً لا يقدر بمال .

وفى مصر أخذ هذا الحادث اهتماماً بالغاً . ونشطت أجهزة الأمن بكافة مستوياتها وتخصصاتها فى سباق محموم للعثور على اللوحة قبل تهريبها أو التصرف فيها ، كل يريد شرف السبق فى استعادتها. واحتلت واقعة السرقة وصور اللوحة مساحات كبيرة من الحيز الإعلامى داخلياً وعالمياً بكل صنوفه . وطبعت آلاف النسخ الملونة للوحة وزعت على جميع أجهزة الأمن والإعلام والصحف والمجلات . وأدرك المسئولون عن الأمن أنهم فى مواجهة تحدٍ عالمى ، ويتعرضون لضغوط أدبية ومعنوية ، وتوتر شديد من أجل استعادة هذه اللوحة

النادرة ، لواحد من أعظم مشاهير الفنانين فى القرن التاسع عشر ... ولم يكن للناس من حديث سوى لوحة ڤان جوخ المسروقة ، كيف سرقت ومن السارق ، وأين استقرت ؟

واقعة السرقة :

عندما اكتشف المسئولون والعاملون بمتحف محمد محمود خليل بشارع سراى الجزيرة بالزمالك ، سرقة لوحة "زهرة الخشاش" للفنان العالمى ڤان جوخ ، لم يتهموا أو يشتبهوا فى أحد بالسرقة ، وأخطروا أجهزة الأمن باختفاء اللوحة ، وبانتقال الأجهزة الأمنية المعنية للمعاينة وتحقيق الحادث ، تبين ما يلى :

الدخول إلى داخل الحديقة المحيطة بمبنى المتحف تم عن طريق السور الحديدى المحيط بالمتحف بارتفاع حوالى متر ونصف ، والمتروك دون حراسة أو تأمين .

مبنى المتحف به العديد من النوافذ الخلفية . بعض هذه النوافذ مركب عليها أسياخ حديدية رفيعة . استغل الجانى ضعف هذه الأسياخ فقام بنشرها ، حيث أمكنه الدخول إلى داخل المتحف من خلال نافذة خلفية ، والوصول إلى الطابق الأرضى حيث كانت توجد اللوحة ، وتم سرقتها والخروج بنفس الأسلوب . خاصة وأن المكان مظلم للغاية خلال الساعات المتأخرة من الليل .

تبين من المعاينة أن هذه السرقة تم التخطيط لها بدقة وإمعان . فالجانى لابد أن يكون قد تردد على المتحف أكثر من مرة ، وحدد موقع اللوحة ، وأقرب النوافذ إليها ، والطريق الذى يسلكه من النافذة إلى موقعها .

قامت أجهزة الأمن باتخاذ كافة إجراءات التحقيق والبحث الجنائى بمكان الحادث وخارجه ، مع بذل عناية فائقة بمخلفات الجريمة ، والآثار التى عثر عليها خاصة بصمات الأصابع . وتم النشر عن اللوحة المسروقة . وكلفت أجهزة الأمن والبحث الجنائى بوضع خطة بحث للكشف عن هذه الجريمة التى شغلت الرأى العام فى مصر والعالم . وأنيط بإدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة اتخاذ كافة الإجراءات لضبط الجانى واسترداد اللوحة ، نظراً لاختصاصها جغرافياً ، وتبعية الحادث أمنيا لقسم قصر النيل .

كشف الواقعة :

تولى العقيد محمد عبد النبى مفتش المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة ، قيادة فريق البحث المنوط به ضبط الواقعة . وأخذت جهود البحث المكثفة مسارها العلمى بمتابعة كافة الفئات والعناصر الخطرة المسجلة أو المشهود عنها ارتكاب حوادث السرقات باتباعها نفس الأسلوب "Modus Operandi"(١) . الذى سرقت به اللوحة (وهو الدخول عن طريق نافذة جانبية ، مع نشر القضبان الحديدية ، والتسلل إلى داخل المكان) . وقد أمكن حصر عدد من هؤلاء الخطرين الذين يمثلون قمم هذه الفئة من اللصوص .

عند مناقشة كل فرد من أفراد هذه الفئة من المجرمين - على حدة - . عن ظروفه الحياتية ، ونشاطه ، وطرق تكسبه ، والأماكن التى يتردد عليها ، وتاريخ الإفراج عنه إن كان قد سبق سجنه أو اعتقاله .. إلخ . كان فريق العمل يقوم بالتأكد من صحة هذه المعلومات أولاً بأول حتى يمكن حصر الشبهة فى عدد محدود يحتمل أن يكون الجانى من بينهم .

من خلال هذه الجهود أمكن التوصل لمعلومات جدية تفيد أن المفرج عنه "حسن العسال " ، وهو من أخطر الفئات المتخصصة فى ارتكاب حوادث سرقة المساكن والمتاجر بنشر الأسياخ الحديدية المركبة على النوافذ ، شوهد وهو ينفق عن بذخ فى الآونة الأخيرة بما لا يتناسب مع أحواله الاجتماعية والمعيشية . وهذا المجرم أصلا من عائلة متميزة اجتماعياً ، إلا أنه انحرف وأخذ طريق الجريمة لاختلاطه بأصدقاء السوء وتعاطيه وإدمانة المخدرات . وقد عرف عنه المقاومة الشرسة عند ضبطه ، وتعذر الحصول منه على اعترافات ، وكثرة تنقله وعدم استقراره فى مكان معين للإفلات من الرقابة والمتابعة .

تمكن فريق البحث من ضبط " حسن العسال " ضمن بعض الخطرين والمشتبه فيهم . وأثناء انتظاره خارج مكتب العقيد محمد عبد النبى مفتش المباحث ، افتعل مشادة مع أحد

(١) سبق أن قدمت شرحًا لهذا الأسلوب فى التسجيل الجنائى فى الفصل الخاص باسكتلانديارد .

الضباط ، فاقتاده إلى داخل مكتب المفتش ومعه طفلته وهى تبكى وتصرخ .

يقول العقيد محمد عبد النبى : " علمت من الضابط أن حسن العسال افتعل هذه المشادة والهياج ، وأحضر معه طفلته بعد أن هدده الضابط بالاعتقال . طلبت من الضابط الانصراف ، وقمت من مكتبى ، واحتضنت الطفلة الصغيرة ، وهدأت من روعها ، وأرسلت فى شراء حلوى لها ، وسلمتها لها بنفسى ، وأجلستها بجوارى بالمكتب ، وأخذت ألاطفها حتى ابتسمت . وسألتها عن اسم والدها ، فأشارت إلى حسن العسال ، وطلبت منى السماح لها ولوالدها بالعودة للمنزل .. وبعد أن هدأت الطفلة ، رأيت دمعة تذرف من عينىّ والدها ، وقال لىّ بالحرف الواحد .. سيادتك مش رايح تعتقلنى ؟ وقد أحسست بصدق هذه الدمعة ، وبأننى أتحدث إلى إنسان مختلف تماماً عن " حسن العسال " معتاد الإجرام الذى سبق أن تعاملت معه مراراً . وفوجئت بالمذكور يستطرد قائلاً « التصرف والواجب اللى عملته مع بنتى لن أنساه لك طول حياتى .. وصدقنى يا محمد بيه لو أخليت سبيلى الليلة ، سأعود إليك باكر بدون بنتى وأعترف لك بحوادث ارتكبتها " .

يقول اللواء محمد عبد النبى ـ المحامى بالنقض حالياً : " استشعرت صدق هذا المجرم الخطر . فكرت فى الأمر بعض الوقت ، ثم ناقشته مع فريق العمل ، الذى كان من رأيه عدم إخلاء سبيله لأنه إذا أفلت من أيدينا هذه المرة فإن أمر ضبطه مستقبلا لن يكون سهلاً . لكننى فى ضوء خبرتى كنت أدرك أن هذا النوع من المجرمين بشر مثل كل الناس، ومهما بلغ الواحد منهم من شأوٍ فى الانحراف والإجرام ، يظل فى داخله جانب من الخصال الحميدة التى يمكن استنفارها واستغلالها . وأدركت أيضاً أن حسن العسال قد تأثر بمعاملتى الإنسانية وتصرفى الأبوى مع ابنته .. وربما كان صادقاً فى أن يرد لىّ الجميل . وقررت أخذ مبدأ المخاطرة ، وأخليت سبيله ، خاصة وأنه لم تكن لدىّ أدلة ضده ، أو اتهام محدد يمكن أن أوجهه إليه "(١) .

---

(١) فى مقابلة شخصية مع اللواء محمد عبد النبى بمكتبنا .

ويستطرد اللواء محمد عبد النبى : قائلاً " فى مساء اليوم التالى كنت أجلس بمكتبى بمديرية أمن القاهرة ، وصورة اللوحة المسروقة معلقة من خلفى ، حين دخل المكتب حسن العسال وأغلق الباب علينا من الداخل ، وطلب منى عدم السماح بدخول أحد لأنه يريد محادثتى على انفراد . ثم بادرنى قائلاً : « محمد بيه ، اللوحة اللى فى الصورة الى وراك دى أنا اللى سرقتها ..! » . ولم أصدق أذنى عند سماع هذا الاعتراف منه . فقد اختزل حسن العسال بهذه الكلمات الوقت الطويل والجهد المضنى والمعاناة بحثاً عن هذه اللوحة . اعتقدت لأول وهلة أنه يمزح معى . وإذا به ينفعل ، ولأول مرة فى تاريخ تعاملى معه ، يعترف بالتفاصيل المذهلة عن كيفية تسلله إلى المتحف وخروجه منه ومعه اللوحة المسروقة" .

اعترف حسن العسال بأنه كلف بمهمة سرقة اللوحة من قبل أحد المرشدين السياحيين من نزلة السمان بالهرم ويدعى (ص . ج . س) . حيث توجها سوياً إلى المتحف مرتين لمعاينته قبل السرقة ، وتحديد موقع اللوحة والنافذة القريبة منه بالدور الأول ، والتى تم الدخول منها . وقد حصل من المرشد السياحى على مبلغ ألف جنيه مقابل القيام بهذه المهمة ، ولم يكن يعلم بأهمية اللوحة أو قيمتها . إلا أنه لما علم من الصحف ووسائل الإعلام بعد ذلك أن اللوحة تساوى الملايين ، طالب المرشد السياحى بدفع مبلغ مناسب لقيمة اللوحة . وقد وعد المرشد السياحى بتعويضه عن ذلك عند بيع اللوحة .

كان من الضرورى التيقن من صحة اعتراف حسن العسال . وتم إجراء معاينة للمتحف بإرشاده ، وأدلى بمعلومات تتطابق ووقائع ارتكاب السرقة والأسلوب الذى ارتكبت به . منها أنه عندما دلف لداخل المتحف من النافذة وقف على أريكة وقعت على الأرض . وعند مراجعة المعاينة الأولية للمتحف تبين صحة هذه الأقوال .

تم ترتيب تسجيل حديث تليفونى بين حسن العسال وبين المرشد السياحى (ص . ج س) ، تبادلا خلاله الحديث عن كل تفصيلات واقعة سرقة اللوحة . وكان القصد من الحديث تظاهر حسن العسال بالمطالبة بحقه العادل عن جهده فى سرقة اللوحة بعد أن

علم بقيمتها الحقيقية ، فوعده المرشد السياحى بذلك . وتبين من خلال الحديث اشتراك المرشد السياحى فى عملية السرقة . تم ضبط المرشد السياحى ، واعترف تفصيلياً بتخطيطة لسرقة اللوحة واشتراكه فى ذلك . وتهريبها إلى الكويت .



دق جرس التليفون بمكتبى بالأكاديمية ، ولما أجبت كان الأخ اللواء نبوى إسماعيل وزير الداخلية هو المتحدث . قال : " طبعاً أنت عارف حكاية لوحة زهرة الخشخاش المسروقة من متحف محمد محمود خليل بالزمالك " قلت : "طبعاً" . قال الوزير : " من الجهود التى بذلناها توصلنا إلى أن اللوحة هُربت إلى الكويت مع مدرس مصرى ، شقيق السارق ... !» وتابع الوزير حديثه ، قائلا : " العلاقات الرسمية بين مصر والكويت مقطوعة بسبب زيارة الرئيس السادات لإسرائيل . ومن المتعذر ، بل ومن غير المعقول أن نتصل بسلطات الأمن الكويتية فى مثل هذه الظروف ونطلب تعاونها معنا . وأنا وجدت أن أفضل سبيل لتحقيق هذا الاتصال أن يتم عن طريقك بصفة غير رسمية مع قيادات الأمن بالكويت ، فمعظم هذه القيادات من تلاميذك فى الأكاديمية ، وسوف يرحبون بالتعاون معك . " قلت للوزير : " اعتقد أنهم لن يترددوا فى التعاون ، وبالفعل وكيل وزارة الداخلية الكويتى صديق لىّ ، ولن يتأخر عن تقديم أى مساعدة ممكنة " .

من فورى اتصلت بصديقى وكيل وزارة الداخلية الكويتية ، أعطيته فكرة عن المهمة ، وطلبت منه العون . رحب باتصالى ، وأبدى استعداداً طيباً ومشكوراً لتقديم كل سبل التعاون .



فى ضوء استعداد سلطات الأمن الكويتية للتعاون ، سافر العقيد محمد عبد النبى مع العميد مدحت طلعت مفتش المباحث الجنائية بالوزارة إلى الكويت . ولقيا تعاوناً وترحيباً من أجهزة الأمن الكويتية . توجها إلى المدرسة التى يعمل بها شقيق المتهم (ص . ج . س) ، ومعهما شريط مسجل عليه رسالة موجهة إليه من شقيقه يطلب منه فيها تسليم اللوحة المسروقة إلى حامل الرسالة . كان المدرس فى أحد الفصول مع تلاميذه . استأذن

العقيد محمد عبد النبى ، ودخل الفصل وقدم نفسه للمدرس وأخبره بمهمته ، وأفهمه أنه يحمل إليه رسالة مسجلة فى شريط من أخيه (ص . ج . س) ، وأنه يريده أن يسمعها وتنفيذ ما جاء بها ، وسلمه الشريط الذى يحمل الرسالة .

ولما كان الفصل المدرسى مزوداً بكل المعينات السمعية والبصرية ، فقد وضع المدرس الشريط فى جهاز التسجيل ، واستمع إلى نص الرسالة بصوت أخيه (ص . ج . س) . وبانتهاء الرسالة ، طلب المدرس من الضابط أن ينتظره لمدة ١٠ دقائق حتى يذهب إلى المنزل ويحضر اللوحة . وبالفعل ترك الفصل ، وذهب وعاد بدون اللوحة معتذراً بأنه : " لا يعرف عنها شيئاً " وكان من الجلى أنه اتصل بأخيه (ص . ج . س) بالقاهرة تليفونيا خلال فترة غيابه ، وأن رأيهما قد استقر على عدم تسليم اللوحة ، والادعاء بأنه لا يعرف عنها شيئاً . ولم تجد كل المحاولات التى بذلت لحمله على العدول عن موقفه وتسليم اللوحة . وعاد الضابطان إلى القاهرة بدون اللوحة المسروقة .

مرة ثانية اتصل بى الأخ اللواء نبوى إسماعيل ، وطلب إلىَّ الاستمرار فى بذل جهودى لاسترداد اللوحة . لكن فى هذه المرة كان على أن أتعامل مع المتهم (ص . ج . س) الذى له شقيق آخر يعمل بالأكاديمية يمكننى طلب معاونته . وقد رحبت بالقيام بهذه المهمة . التقيت بمكتبى بشقيق المتهم ، وأطلعته على تفاصيل الواقعة ، وبأن لدينا شريطاً مسجلاً باعتراف شقيقه (ص . ج . س) بسرقة اللوحة ، وبأنها طرف شقيقه المدرس بالكويت ، مما يضع الأسرة كلها فى موقف لا تحسد عليه .

أنهيت حديثى بأننى أرى أن استرداد اللوحة يعد عملاً وطنياً فى قضية عالمية قبل أى اعتبار آخر ، وأننى فى مقابل ذلك على استعداد لأن أعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد متى سلمت اللوحة دون اتخاذ أى إجراء رسمى . وكنت جاداً وصادقاً فى وعدى . فتعهد بأن يبذل كل ما فى وسعه للتعاون معى ، وأنه سوف يقنع أخاه بما توصلنا إليه ، ويحمله على التعاون وتسليم اللوحة .

اتصلت بالوزير ، وأطلعته على ما تم . وأكدت على أن استرداد اللوحة يمكن أن يكون

ممكناً متى كنا على استعداد لدفع الثمن ، وهو التغاضى عن تحرير محضر سرقة للمتهم (ص. ج . س) . وقلت للوزير ماذا نستفيد أو تستفيد مصر من أن يحكم على هذا المتهم بشهر أو ستة شهور أو حتى سنة حبس ، وتظل هذه اللوحة مختفية ويظل ملف سرقتها مفتوحاً على مستوى العالم ، مما يلقى بظلال قاتمة على كفاءة الأمن والشرطة المصرية .

وقد بدا الأخ اللواء نبوى إسماعيل وزير الداخلية مقتنعاً بوجهة نظرى .

وتابعت جهودى . لم يكن أمر إقناع المتهم (ص. ج . س) . سهلاً . وفى سبيل الوصول إلى إقناعه وطمأنته عقدت معه عدة اجتماعات مطولة بالأكاديمية وبمصلحة الأمن العام ، حتى أمكننى أن أصل به إلى حالة من الاستسلام ، وقبول إعادة اللوحة فى مقابل عدم تحرير محضر بذلك . كان شرطه الوحيد أن تسلم اللوحة لىّ شخصياً ، وليس لأى مسئول آخر بجهاز الأمن أو وزارة الداخلية ، لأنه يثق فى شخصى والوعد الذى قطعته على نفسى.

وضعت تفاصيل خطة إعادة لوحة " زهرة الخشخاش " للفنان العالمى ڤان جوخ ، وبقى تحديد إجراءات وطريقة تسليم اللوحة . أصر (ص . ج . س) على أن يأتى باللوحة إلىَّ بمنزلى بالمهندسين ، مبالغة فى الحيطة وتخوفاً من تسليمها فى أى مكان آخر أو مكتب رسمى . ووافقت على طلبه ، وحددنا الموعد .

ليس هذا مجال سرد كل الوقائع والتفاصيل التى مرت بها عملية استرداد اللوحة منذ تم الاتفاق مع (ص . ج . س) إلى أن حان موعد تسليمها . لأن بعض هذه الوقائع كان يمكن أن ينسف الجهود المضنية والمتصلة التى بذلت لتحقيق هدف استرداد اللوحة . نهاية هذه الوقائع أن اتصل بىّ (ص . ج . س) وهو على وشك الحضور إلىّ باللوحة ، وأبلغنى بأنه مراقب من أجهزة الأمن ، وأن هناك سيارة تراقب سكنه ، وأنه لن يسلم اللوحة فى ظل هذه الظروف المريبة ، وأنه يخشى الإيقاع به. أفهمته بأن يلجأ إلى حيلة معينة للهروب من الرقابة .

نجحت الخطة ، ووصل (ص . ج . س) إلى منزلى يحمل اللوحة ملفوفة فى "ملاءة" ، واستقرت اللوحة بين يدىّ ، وانصرف (ص . ج . س) . وأصبحت مسئولاً عن اللوحة لأنها صارت فى حيازتى . عندما نظرت إلى اللوحة لم أنبهر " فأنا لست فناناً

أصلاً " ، لكن الذى استرعى انتباهى أن اسم " ڤان جوخ " ليس موقعاً عليها ،، مما زاد من ريبتى فى الأمر . هذه الريبة أنهتها زوجتى بأن أخبرتنى بأن ڤان جوخ يوقع أعماله الفنية باسمه الأول " فنسنت Vincent" ، الذى وجدته بالفعل أسفل الركن الأيسر للوحة . وعاد الإطمئنان إلى نفسى . صورت اللوحة مع أسرتى للتأكيد على أن التسليم تم بمنزلى .

اتصلت بالوزير .. الذى كان سروره واضحا . وكلف مدير الأمن العام بالحضور إلى منزلى واستلام اللوحة .

فى اليوم التالى نشر خبر مقتضب عن استعادة اللوحة ، بعد العثور عليها بمنطقة المهندسين...! . واهتزت أجهزة الاتصال فى كل أنحاء العالم تعلن النبأ . **وحظى جهاز الأمن المصرى بتقدير وإشادة العالم . وكسبت مصر القضية .**

شكلت لجنة فنية لفحص اللوحة ، مكونة من كل من : الأستاذ / أحمد راضى مدير إدارة الترميم ، والفنان صلاح طاهر ، والفنان حسين بيكار . وانتهت اللجنة إلى أنها اللوحة الأصلية للفنان ڤان جوخ التى سرقت من متحف محمد محمود خليل .

ومرة ثانية احتلت "زهرة الخشخاش" مكانها بمبنى المتحف المذكور فى ٢٠ يونيه ١٩٧٨[١].



دقت هذه الواقعة الأجراس منبهة لمدى الإهمال والمخاطر التى يتعرض لها التراث الفنى العالمى الذى تقتنيه مصر فى متاحفها. كما نبهت إلى قيمة الثروة الفنية التى تمتلكها من لوحات لمشاهير الفنانين العالميين . فلوحة زهرة الخشخاش مقدرة عالمياً بمبلغ ٥٠ مليون دولاراً .

ولقد بادرت وزارة الثقافة إلى نقل مقتنيات متحف محمد محمود خليل من الزمالك إلى مقره الحالى بالجيزة ، فى عرض فنى رائع ، وحراسة أمنية مشددة ، وبوسائل تأمين اليكترونية وعصرية، وإضاءة حديثة .



(١) مما يدعو للتساؤل أن هذه القضية لم تدرج ضمن القضايا الهامة بمتحف إدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة رغم أنها أهم قضية ضبطت فى زمانها ...!

تمرد المجندين بالشرطة

خلال يومى ٢٥ ، ٢٦ فبراير ١٩٨٦ ، واجهت مصر - حكومة وشعبا - حدثا متفردا فى جسامته، خطيرًا فى نتائجه وانعكاساته ، تمثل فى تمرد بعض قوات المجندين فى الشرطة التى خرجت من معسكراتها بمناطق الجيزة والقاهرة والقليوبية وسوهاج وأسيوط ، واقترفوا عمليات تخريب وإتلاف وحريق ونهب ، خاصة بمنطقة الفنادق السياحية بأول طريق مصر الصحراوى وشارع الهرم والمناطق المتاخمة له بالجيزة .

وفى مواجهة هذه الأحداث الجسام استدعيت القوات الخاصة بالقوات المسلحة لمواجهة الموقف والسيطرة عليه ، كما أعلن حظر التجول فى القاهرة والجيزة .

وقد أشارت الإحصاءات الأولية عن هذه الأحداث أن عدد القتلى بلغ ١٠٧ قتيلا ، وعدد الجرحى ٧١٩ مصابا ، وعدد ١٧٢٥ مقبوضا عليه من المجندين بالشرطة . كذلك قدرت الخسائر المبدئية فى المنشآت والممتلكات العامة والخاصة والسيارات بحوالى ١٥٠ مليون جنيه .

وقد تناولت القيادة السياسية هذا الحدث بكل الحكمة والاقتدار ، وعالجته بكل الثقة والتعقل ، وبكل الحزم والسيطرة على مختلف أبعاده وتجاوزاته فى زمن قياسى ، مما كان موضع الإشادة والتقدير ، على المستويين المحلى والعالمى .



كان تسلسل الأحداث كالآتى :

حوالى الساعة السابعة مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٥ ، وقد أفلت شمس ذلك اليوم ، اتصل بى زميلى اللواء فاروق الحينى مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، وأبلغنى فى شئ من التحفظ ، بأن المجندين من قوات أمن الجيزة قد بدأوا فى التمرد بمعسكرهم الواقع فى بداية الطريق الصحراوى الممتد من القاهرة إلى الإسكندرية ، ونظرًا لخطورة الموقف ،

وأن هذا المعسكر يقع بمنطقة الفنادق والأماكن السياحية ، فإن اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية قد توجه إلى المعسكر المذكور فى محاولة لإقناع المتمردين بالعدول عن مسكلهم وإنهاء حالة التمرد ، والسيطرة على الموقف .

قلت للواء فاروق الحينى ، سوف أكون معك فورا ، وأسرعت إلى مكتبه بوزارة الداخلية.

وكنت خلال ذلك على اتصال لاسلكى بإدارتى شرطة النجدة بالقاهرة والجيزة لمتابعة الموقف ، كانت المعلومات والأنباء التى تصلنى مثيرة ومزعجة ، وتفيد تصاعد الأحداث وانتشار عدوى التمرد إلى وحدات نظامية أخرى بالأمن المركزى وقوات الأمن بالقاهرة والجيزة . وساورنى قلق شديد لأن الأنباء كانت تنذر بفوضى يتسع مداها وبأخطار داهمة . حاولت أن أسابق الزمن وأحث السائق على الإسراع حتى ولو قفز من فوق السيارات المتلكئة والتى لا يدرى قائدوها بما يحدث ، وبما يمكن أن ينجم عنه من كوارث .

وصلت إلى مكتب اللواء فاروق الحينى ، وكان مستغرقًا فى تلقى الأنباء والإخطارات والبلاغات التى تتزاحم دون انقطاع ، كانت كلها سيئة ، والموقف جد خطير ومتأزم ، والسيطرة مفتقدة فى عدد من المعسكرات، والتمرد تتسع دائرته ويأخذ منحنى عنيفا . علمت من اللواء فاروق الحينى أن الاتصال بوزير الداخلية الموجود بمعسكر قوات أمن الجيزة التى بدأت : التمرد قد انقطع ، وأن الوزير على ما يبدو مازال يبذل جهوده فى محاولة لإثناء المجندين عن تمردهم ، وإقناعهم بالتزام الهدوء والتعقل والانضباط، حتى تتاح الفرصة للنظر فى الأمر ودراسة أسباب غضبهم ، واتخاذ الإجراءات المناسبة .

كان اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية، قد حظى بشعبية ملحوظة لدى الجماهير تقديراً لاهتمامه وجهوده غير العادية فى مواجهة ظاهرتين سلبيتين نجح فى التصدى لهما بكل الحزم والإصرار.

الأولى: هى مشكلة عدم انضباط الشارع المصرى وانفلاته، وقد قطع فى سبيل إعادة الانضباط مسيرة موفقة كان لها عائدها الإيجابى المشهود.

والثانيـة: هى التصدى لظاهرة الشعارات والملصقات التى انتشرت بصورة وبائية ومتعمدة على كافة أنواع المركبات ووسائل النقل فى جميع أنحاء مصر، والقضاء عليها تماماً. وكانت هذه الشعارات والملصقات تعبر عن اتجاهات طائفية صريحة تنذر بعواقب غير محمودة النتائج.

ربما كان هذا الرصيد من النجاح فى مواجهة هاتين الظاهرتين، وإدراك اللواء أحمد رشدى لتقدير الناس لجهوده، قد حمله على الاعتقاد بأن المجندين بالشرطة سوف يقدرون - أكثر من غيرهم - قيمة ومغزى مبادرته بالذهاب إليهم فى معسكرهم لتهدئتهم وطمأنتهم. لكن يبدو للأسف أن المجندين كانوا قد وصلوا إلى درجة من الهياج والهستريا الجماعية جعلتهم فى حالة يطلق عليها علمياً مصطلح : " MOB PSHYCOLOGY "، أى «سيكولوجية الرعاع» ... ولم تنجح المبادرة.



كان علىّ، بوصفى الرجل الثانى بعد الوزير فى وزارة الداخلية، وعلى اللواء فاروق الحينى بوصفه مساعد أول الوزير المسئول عن الأمن ، أن نأخذ الأمور من ناصيتها دون تمهل أو إبطاء ، وأن نباشر صلاحياتنا ونتصدى للموقف ونتخذ القرارات الفورية المناسبة للسيطرة على مجريات الأمور التى كانت تتفاقم وتتردى فى سرعة ودون توقع .

فى بداية المواجهة حاول اللواء فاروق الحينى الدفع ببعض القوات الخاصة المدربة على مواجهة الشغب والسيطرة على الاضطرابات للتصدى للمتمردين، ولتوفير الحماية للمواقع الأمنية والأهداف الاستراتيجية فى القاهرة والجيزة ، ولكن للأسف الشديد لم يأت هذا الإجراء بالنتيجة المرجوة، ففى كل مرة دفعنا فيها بقوات لإنقاذ الموقف ... حدث العكس ، وخذلتنا هذه القوات ، وانضم المجندون لزملائهم المتمردين .

وجدنا أنفسنا عزلاً من السلاح الذى يمكن أن نواجه به حالة التمرد، والموقف يزداد تدهورًا وسوءًا ، ومرور الزمن يمثل ألد أعدائنا ، وأنه لا مفر من الإنصياع لقانون الموقف

الذى أملى علينا قرارًا لا مناص عنه ... وهو الأمر بإغلاق جميع معسكرات الأمن المركزى وقوات الأمن وعدم السماح لأى فرد بالخروج منها ، وتجميدها تماما للحد من تفاقم الأزمة ، بعد أن أصبحت قواتها غير مؤهلة لأداء دورها ، وخرجت عن طوعنا ، واستبد بها الهياج وأخذت تنضم للمتمردين . وأيدنا فى هذا الإجراء اللواء حسين كامل زكى مساعد أول الوزير للأمن المركزى .

كانت الإخطارات والبلاغات تتدافع متلاحقة فى مكتب اللواء فاروق الحينى دون إمهال، والأمور تتردى من سيئ إلى أسوأ ، القوات المتمردة بدأت تخرج من معسكراتها وتنضم إليها قوات أخرى من معسكرات الأمن المركزى بمنطقة الجيزة، وتزحف فى ثورة غضب وهياج جماعى ، أو إن شئت قل هستيريا جماعية أو جنون جماعى ، لتبدأ عمليات الإتلاف والتخريب والسلب والنهب والحريق - خاصة بمنطقة فنادق الجيزة - وتسود حالة من الذعر والهلع والترويع ، مع سقوط الضحايا وفرار السياح من غرفهم بالفنادق طالبين النجاة من الجحيم .

لقد أفلت الزمام ، وانحل الانضباط ، وفقدت السيطرة ، وعمت الفوضى ، وساد الإحساس بتفاقم الموقف وتدهور الأوضاع ، وخطورة الحال والضياع .

حتى منتصف الليل كان الاتصال بالوزير مازال منقطعًا ، وكنت واللواء فاروق الحينى ندير الأزمة فى غيابه ، ونحاول قدر استطاعتنا السيطرة على الموقف ، بالتعاون والتنسيق مع اللواء حسين كامل زكى، مساعد أول الوزير للأمن المركزى ومديرى الأمن المعنيين. فأعلنت حالة الطوارئ فى كل مديريات الأمن ، وصدرت الأوامر بإغلاق جميع معسكرات الأمن المركزى وقوات الأمن بجميع المحافظات، وبضرورة تواجد جميع الضباط بها، وتأمين الأهداف الاستراتيجية ، وبتكثيف وتنشيط داوريات الأمن والحراسة من الضباط والأمناء ورجال الشرطة النظامية ، وقيام أجهزة البحث الجنائى بالانتشار وبمراقبة الحال وممارسة مهامها .

• • •

فى منتصف الليل والأحداث السيئة فى ذروتها دق جرس التليفون ، كان المتحدث اللواء حسن أبو باشا وزير الإدارة المحلية ، ووزير الداخلية الأسبق . قال : « أنا أتكلم من مكتب محافظ الجيزة، ومعى الدكتور يوسف والى والأخ أحمد رشدى والمهندس حسب الله الكفراوى ومحافظ الجيزة » ، وسأل عن الموقف أجبته فى شمول وإيجاز ، قال اللواء حسن أبو باشا : « إيه رأيك إنت وفاروق ؟ » أجبته من فورى : " لا مناص من الاستعانة بالجيش، فكل محاولة للدفع بقوات من الأمن المركزى باءت بالفشل وانضم المجندون إلى زملائهم المتمردين ، وقد أصدرنا الأوامر بإغلاق معسكرات الأمن المركزى وقوات الأمن وتأمينها ، وليس فى أيدينا أى قوات أخرى يمكن الاستعانة بها للسيطرة على الموقف. " قال اللواء حسن أبو باشا : « ده رأيى كمان أنا وإخوانى هنا ... لازم نستعين بالجيش " .

فعلا صدرت الأوامر بالاستعانة بالجيش لمواجهة الموقف والسيطرة عليه، وإعادة حالة الأمن والنظام والاستقرار والهدوء إلى نصابها . وفى حوالى الساعة الرابعة صباحا بدأت قوات الجيش تأخذ مواقعها بالأماكن الاستراتيجية وتسيطر على الموقف ، واستقبل الشعب هذه القوات بكل مظاهر الترحيب والتعاون لأنها أعادت إليه الإحساس بالأمن وانتهاء حالة الفوضى والترويع والضياع . وبدأت عمليات الإسعاف وإخلاء الضحايا وإطفاء الحرائق ، وإيقاف السلب والنهب ، والسيطرة على المتمردين تأخذ مسارها الجاد .

خلال الفترة التى انقضت بين بدء الأحداث ونزول الجيش للسيطرة على الموقف كانت الفوضى قد عمت ، وعمليات الإتلاف والتخريب والحريق والسلب والنهب قد استشرت ، وانضم إلى المجندين المتمردين أعداد أخرى من المنحرفين والانتهازيين والفوضويين والرعاع ، وساد إحساس قوى بالفوضى والرعب والضياع لدى المواطنين ، خاصة بمنطقة فنادق الجيزة وشارع الهرم والمناطق المحيطة به . وانطلق المتمردون والمخربون والانتهازيون لا يألون على شئ يعيثون فى المنطقة فساداً وإتلافا ، فى غياب تام لقوات الأمن أو لمن كان يمكن أن يتصدى لهم .

وبالنسبة لأهالى هذه المنطقة كان الموقف أشبه بالجحيم ، وكانت ليلة حالكة السواد بمعنى الكلمة .



أبعاد ودوافع التمرد

لسنا فى مجال الخوض فى سرد جميع أسباب ودوافع وأبعاد التمرد . بيد أنه ليس هناك شك فى أن عنف وحدة أحداث التمرد إنما تعود إلى الإحباط النفسى الكامل Frustration ، واليأس Disappointment ، الذى كاد يكون مطلقا والذى استشرى بين المجندين بالأمن المركزى بعد أن علموا ببقائهم عاما رابعا إضافيا إلى مدة تجنيدهم الإلزامية . بعبارة أخرى فإن الفجوة بين التوقعات المرتفعة لدى هؤلاء الجنود بانتهاء خدمتهم العسكرية ، ومن ثم انتهاء خدمتهم فى الأمن المركزى وقوات الأمن ، وبين قرار عدم إعفائهم من السنة الرابعة (الزيادة) قد كرس لديهم الإحساس بالمعاناة والإحباط، وأصاب هؤلاء المجندين باليأس المطلق ، فانطلقوا إلى الشارع يعبرون عن سخطهم الكامل فى حركة تمرد غير مسبوقة .

هذا البعد النفسى المتعلق بالشعور بالمعاناة والرغبة والأمل فى الخلاص ، ثم عدم تنفيذ إجراءات قرار إنهاء خدمتهم كان لابد أن يقودهم إلى التمرد والهياج .

إلى جانب ذلك كانت هناك أبعاد أخرى ونتائج سلبية اجتماعية ، وثقافية ، وتنظيمية ، ووظيفية ، واقتصادية لا يتسع المجال للخوض فيها هنا . لكن المؤكد أنه لم تكن هناك دوافع سياسية أياً كانت اتجاهاتها وراء التمرد .



كان أمرًا طبيعيا أن تطلب القيادة السياسية إعداد دراسة موضوعية ومتعمقة ، وافية ومحايدة ، تتناول أسباب هذه الأزمة ، وبوادرها وتداعياتها وتتقصى دوافع وأبعاد التمرد، والنتائج والخسائر التى ترتبت عليه ، واستخلاص الدروس المستفادة ، ووضع الخطة العاجلة لتدبر الموقف، والخطة المستقبلية لمواجهة الأسباب والدوافع التى أدت إليه، وتطوير وترشيد استخدام المجندين بالشرطة بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الأزمة.

وقد طُلب إلى أكاديمية الشرطة إعداد هذه الدراسة ثقة فى مكانتها العلمية المحايدة . وقد أنطت أمر إعداد هذه الدراسة إلى مركز بحوث الشرطة بالأكاديمية ، وأسندت إلى

اللواء الدكتور أبو الفتوح سلامه مدير عام المركز هذه المهمة ثقة فى علمه وقدراته وتجرده . وطلبت إليه تكوين فريق عمل على أعلى مستوى من الضباط الباحثين والأساتذة والمتخصصين من داخل وخارج المركز للقيام بهذه المهمة ، على أن يتم الانتهاء منها فى أسرع وقت ممكن . وقد تحقق ذلك ، وصدر تقرير الدراسة بصورة متكاملة ومتعمقة يوم ٢٠ مارس ١٩٨٦ ، فى ٢٦٥ صفحة ، ورفع التقرير (سرى للغاية) إلى الجهات المعنية .



ومن واقع هذه الدراسة ، ومن تحليل قياسات اتجاهات الرأى العام، وتحليل مضمون ما أذاعته وسائل الإعلام المختلفة ، وما نشرته الصحف المصرية بكافة اتجاهاتها ، وفى حدود ما يمكن نشره هنا ، كان هناك اتفاق كامل فى الرأى حول ما يلى من موضوعات :

١- استنكار ما حدث ، ورفض أسلوب العنف ، وإدانة أعمال التخريب والتدمير ، والمطالبة بإجراء تحقيق شامل لمعرفة الأسباب الحقيقية ، التى أدت إلى هذا الذى حدث ، والبحث عن جذور هذه الأحداث ، والدوافع إليها ، للوقوف على العوامل التى حركتها ، تفاديا لاحتمال تكرارها فى قطاع آخر ، أو بصور مختلفة .

٢- أحداث فبراير ١٩٨٦، خسارة فادحة وكارثة قومية ، أسفرت عن خسائر فى رؤوس أموال الأفراد والشركات الخاصة والحكومية، وساعات العمل الضائعة، والآمال المخيبة فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وكارثة قومية أضاعت على مصر سنوات من العمل لسداد الديون ، وتعويض النقص فى الإيرادات ، بل ضاعفت الديون ، فقد هزت وأفسدت صورة مصر الآمنة الهادئة ، وجمدت النشاط السياحى كمورد أساسى للنقد الأجنبى . و قد زاد من فداحة الأحداث أن البادئ بها قوات يعهد إليها ، بوجه خاص ، بأهم المهام الأمنية ، فإذا بها تخون الأمانة ، وتقوم هى بالتخريب بدلا من الحماية . ولم تكن الخسائر مادية فحسب - وهى ذات حجم ضخم - وإنما هناك خسائر أشد فجيعة ، هى خسائر الدم المصرى الذى أريق ، والأرواح التى أزهقت بعنف من بعضنا البعض ، فى وقت تحتاج فيه مصر إلى تضافر جهود أبنائها وتعاونهم من أجل البناء والتعمير والتنمية .

٣- الظروف الاجتماعية والمادية والنفسية والاقتصادية والغذائية التى كان يعيش فيها المجندون بالشرطة لم تكن مناسبة ، ولا تحافظ على كرامة المجندين وأوضاعهم المعيشية داخل المعسكرات طوال فترة التجنيد ، بل كانت غاية فى القسوة ، و كان التناقض رهيباً بين قسوة الحياة التى يعيشونها بالفعل وطول الساعات التى يقضونها فى الخدمة ، وسوء الخدمات المقدمة إليهم من طعام وشراب ، وسوء المعاملة من الرتب الأعلى ، والتجول ليلا ونهارًا فى شاحنات من مكان لآخر .

٤- طرق انتقاء أفراد الأمن المركزى من بين المجندين ، لا تأت إليه إلا بشباب من قاع الهرم الاجتماعى فى مصر ، تغلب عليه الأمية والمهنية ، أساليب تدريب وإعداد أفراد قوات الأمن المركزى شوهت صورتهم وشخصياتهم ، فمنذ أول لحظة من تجنيدهم ، وحتى يوم تسريحهم ، يتم تدريب هذه القوات ، لتكون مجرد أداة طيّعة فى يد السلطة ، وتشحن فى اتجاه استخدام أسلوب العنف فى مواجهة الاضطرابات ، والطاعة العمياء لرؤسائهم .

٥- رغم كل ما حدث فإن ثقة الشعب المصرى برجال الشرطة لم تهتز ، فلا يجوز أن يؤخذ الكل بجريرة القلة أو أن تعمم الإدانة . فنسبة المجندين الذين شاركوا فى التمرد كانت (٠,٥٨٪) وهى نسبة ضئيلة جداً . ولو أن جميع المجندين شاركوا فى التمرد ، بأعدادهم الضخمة التى تصل إلى قرابة ٣٠٠ ألف مجند ، لكانت الأزمة قد تفاقمت ولا يعرف مداها إلا الله .

٦ - أبرزت الأحداث المؤسفة التى وقعت يومى ٢٥ و ٢٦ فبراير ، المعدن الحقيقى لشعب مصر ، وأوضحت أن عراقة الشعب المصرى ، ليست تلك الآثار التى يتفرج عليها السياح ، وإنما تتمثل عراقته فى مواقفه فى أوقات الشدة والمحنة ، وتصرفه وسلوكه فى الوقت العصيب ، فقد أبدت كل فئات الشعب المصرى ، روحا وطنية عالية ، فى الدفاع عن منشآتها ، ومصانعها ، ومواقع أعمالها ، والتزم الجميع بتعليمات الأمن ، لأنهم يدركون أنها فرضت لحمايتها ، ولم يعطوا أحدا الفرصة للتسلل بينهم ، أو دفعهم إلى أعمال غير مسئولة خارج منطقة التمرد .

٧- أدت القـوات المسلحـة ، دورها بكفـاءة بالغة فـى استـعادة الأمن والاسـتقـرار ، وفى عـلاقتها بالمواطنين وبالمتمـردين على حد سـواء ، وحين اضطرت لاستخدام العنف الرادع ، كان الاستخدام فى الحدود الضيقة الواجبة ، ولم يتعداها .

٨- انتابت صحوة كبـرى أجهـزة الإعـلام المصـرى ، فنجح خـلال هـذه الأحـداث فى أن يكون الأسبق ، والأصدق ، والأكـثر ذكاء. وكان مصدرا هامًا للمعلومـات للجميع . واسـتطاع الإعلام المصرى أن يجـذب المواطن إلى بيـاناته ونشـرات أخبـاره ، فكانت المرة الأولى التى يعرف فيها الشعب حقيقة ما يدور فى مصـر من أجهـزة إعـلام مصـر ، وعندما أخذ الإعـلام المصرى بزمـام المبادأة ، وقدم الصورة الصادقة من واقع الحال ، وقف الشعب على الحقائق وتصدى للمخربين .



فى أعقاب هذا الحادث، كان من أبرز نتائجه استقالة اللواء أحمد رشدى من منصب وزير الداخلية ، واختيار اللواء زكى بدر خلفاً له .

وقد عُينت واللواء فاروق الحينى نائبين لوزير الداخلية الجديد بقرار جمهورى . وقمنا بحلف اليمين أمام الرئيس محمد حسنى مبارك يوم ١٩٨٦/٢/٢٨، وأصبحنا عضوين بالحكومة .



نحــو المزيــد

لا يتسع المجال هنا لسرد تفاصيل المهام والإنجازات التى تحققت فى أكاديمية الشرطة خلال هذه الفترة. لكن هناك أموراً خارج إطار العملية التعليمية التى سبق أن نوهت عنها، أراها ضرورية لكيان مؤسسة علمية تربوية ونظامية أود التنويه عنها:

أولاً: الاهتمام بإيفاد الضباط فى بعثات دراسية، وزيارات لمؤسسات الشرطة ومعاهدها بالدول المتقدمة. وتنظيم رحلات للضباط والطلبة إلى أوروبا والولايات المتحدة، بهدف تكوين جيل جديد من الضباط المتفتحين على العالم، ذوى ثقافة واسعة واحتكاك اجتماعى متنوع.

ثانياً: تشجيع الطلبة على ممارسة الهوايات الشخصية. ومن بينها تكوين فريق موسيقى وكورال من طلبة الأكاديمية، فى أول مبادرة من نوعها فى تاريخ المؤسسات النظامية. وكان أول عرض قدمه هذا الفريق بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة عام ١٩٧٨ . وقوبل بحفاوة وتشجيع لم يكن متوقعاً.

ثالثاً: تنظيم أعياد الأكاديمية، والاحتفالات والمهرجانات والعروض بصفة دورية على أعلى مستوى من الإبهار وروعة الأداء. ومن بين هذه المناسبات حفلات التخرج، وأعياد العلم، وانتهاء فترة التدريب الأساسى للطلبة المستجدين.

رابعاً : تطوير قطاع الخيالة والنهوض به ، وتكوين فريق للفروسية من طلبة الأكاديمية كان له دوره المميز فى الاحتفالات والعروض التى نظمتها الأكاديمية . وكذلك إعادة بعث إسهامات سلاح كلاب الأمن والحراسة فى مجالات الأمن العام المختلفة . وذلك بفضل قيادة اللواء حسن حميدة ـ محافظ المنيا حالياً ـ لهذا القطاع .

خامساً : إعادة إحياء فريق الموسيقات النحاسية بالأكاديمية، ودعمه وتطويره وتحديثه وتقرير حوافز مناسبة لأفراده. وفى هذا الصدد أشيد بمبادرة كلية الشرطة بالكويت التى

أهدتنا طاقماً كاملاً من كافة أنواع الآلات الموسيقية النحاسية، تعبيراً عن علاقات الإخاء والتعاون. ومنذ بعث هذا الفريق من جديد فى عام ١٩٧٦، أحرز المرتبة الأولى فى جميع المسابقات والمنافسات التى عقدتها وزارة الداخلية للفرق الموسيقية.

سادساً : الاهتمام بمحو أمية الجنود، وتحقيق نتائج إيجابية مشرفة فى هذا الصدد والفوز بالمركز الأول فى محو الأمية على مستوى وحدات وزارة الداخلية.



إذا كنت تحلم بشيء فافعله

كان حلمى أن أنشئ جامعة شرطية عصرية نموذجية، وأن أوفر لها كل مقومات النجاح. وفى تقديرى أن هذا الهدف قد أمكن تحقيقه فى تجربة أكاديمية الشرطة بقدر كبير من النجاح بتوفيق من الله وعطاء المخلصين من زملائى الذين كرسوا حياتهم لهذا الهدف، وبفضل توفر العناصر الآتية:

١- فريق عمل متكامل ومتفاهم من قادة وضباط أكفاء على أفضل مستوى من الإيمان بالهدف وأرفع درجة من تميز الأداء.

٢- تنظيم كفء، ونظم عصرية فى الإدارة والأداء.

٣- إمكانات متاحة توفى بمتطلبات إنجاز التطوير وتحقيق الهدف.

٤- تفويض السلطات، وحرية القادة فى اتخاذ القرارات عند كل مستوى.

٥- حوافز مجزية وسخية، وروادع فورية وفعالة ومؤثرة.

٦- عدم التدخل فى أساليب المديرين فى إدارة كلياتهم ووحداتهم، أو فى الإجراءات التى يتخذونها. وجعل معايير التقييم على أساس الإنجازات والنتائج النهائية المحققة.

٧- بناء سمعة الأكاديمية والعاملين بها من خلال، خطط علاقات عامة هادفة، برامج إعلامية صادقة ترتكز على حقائق معلنة وإنجازات ملموسة، وعلاقات إنسانية رفيعة المستوى.

• • •

نعم ... لقد تحقق الحلم بفضل جهود غير محدودة بذلتها أسرة أكاديمية الشرطة، قادة وضباطاً وطلبة وعاملين وجنود. وكُلل هذا العطاء بحصول الأكاديمية على درع التفوق الإدارى على مستوى الدولة عام ١٩٨٤ .

• • •

نوادر طريفة

نصيحة مدير المكتب :

مديرو المكاتب لهم دور مؤثر فى أداء المسئول .

والأصل أن يكون مـدير المكتب امـتـداداً لشـخص المسـئول فى أسلوب تصـريف الأمور ، وأن يتصرف فى غيابه بنفس التوجه والروح كما لو كان المسئول موجوداً تماماً .

وأنا مدين للعقيد مصطفى عامر مدير مكتبى لسنوات عديدة بالفضل فى تعديل مسار اتجاهاتى فى عدد من المواقف . كان مصطفى عـامر ، بأدبه الجم وهدوئه ، يقنعنى فى بعض المواقف بوجهة نظره التى يراها على الطبيعة فى مكتبه من خلف البـاب الأخضر الذى يفصلنا . وبصفة خاصة فى الحالات التى يحضر فيها زائرون دون سابق موعد أو اتصال ، ويلح علىّ مصطفى عامر فى « الحالات الحرجة » ، بأن استقطع جزءاً من وقتى « المُبرمَج » لمقابلتهم .

أذكر فى هذا الصـدد أنه دخل علىّ المكتب ذات مـرة وقـال . " فـيـه واحـد مـعـاه ابنه مصـرين على مقـابلة سيادتك ، ودى أول مرة أشوفهم ومـاأعـرفهمش ، وسألتهم عن سبب طلب المقـابلة فـرفضوا ذكر الأسبـاب ، سألت الأب من هـو ؟ فرد بأنه مواطن يريد مقـابلة رئيس الأكاديمية ... قلت لهم إن سيادتك مشغول ... وأنهم حضـروا بدون ميعاد ، فـرد الأب بأنه لن يغادر المكتب حتى يقابلك » .

سـألت مصطفى عـامر .. "مـافهمتش عـاوزين إيه ؟" أجاب : " حـاولت كتـيـر ومـافيش فـايدة " . قلت له : " حـدد لهم ميعـاد أقدر أشوفهم فيه " قـال : " حـاولت كثـير جداً ولم يقبلوا، والأب مصـر على الدخول .. وأنا شـايف إن سيادتك تقابله " امتثلت على مضض ، وطويت أوراقى ، وقلت له " خليهم يدخلوا " .

دخل الرجل ومعه ابنه ، وأقبل علىّ فى لهفة يعـانقنى ويقبلنى . اعترتنى الدهشة وأنا لا

أفهم شيئاً ..! جلس الرجل وابنه . بادرته بقولى : " تحت أمرك " ، قلتها بصيغة تساؤل . قال الرجل : " من ٥ سنوات ابنى ده كان قد تقدم للالتحاق بكلية الشرطة ولم يوفق .. فأصيب بحالة انهيار واكتئاب . ولما قابلتك وشرحت لك حالته وطلبت منك أن تفعل له شيئاً يساعده على قبول الأمر الواقع ، سيادتك طلبت ابنى لمقابلتك . وتكلمت معه كأب ، ومن ضمن ما قلته له أن ولديك ماجد وكريم لم يرغبا فى الالتحاق بكلية الشرطة بالرغم من أنك رئيس الأكاديمية . وسألته عن الكلية التى قبل بها فى التنسيق ، ولما أخبرك أنها كلية التجارة ، اقنعته بأنها كلية عليها إقبال شديد ومرغوبة فى ظل ظروف الانفتاح الاقتصادى ، وأنك شخصياً تحاضر فيها . الولد هدأ واطمأن ، وخرج من المقابلة مستريح جداً ، وانتظم فى الدراسة" . وتابع الرجل حديثه " ابنى اتخرج من كلية التجارة ، ووجد فرصة عمل مناسبة فى شركة استثمار ، وبياخد مرتب مغرى جداً . والنهاردة جينا نشكرك أنا وابنى ، والحمد لله » .



الطالب الذى " فَطَّ " فى النيل :

فى نهاية يوم عمل مرهق أبلغنى العقيد مدحت المراسى مدير مكتبى أنه تلقى إخطاراً من شرطة المسطحات المائية، بأن طالباً ألقى بنفسه فى النيل من فوق كوبرى الجامعة محاولا الانتحار ، وأن شرطة المسطحات المائية تمكنت من إنقاذه . وقد تبين أن الطالب قد أقدم على الانتحار لفشله فى الالتحاق بكلية الشرطة . تحدثت مع مدير شرطة المسطحات عن ظروف الواقعة، وفهمت منه أن الطالب عقب إنقاذه وإفاقته قد صرح لهم بأنه مُصر على الانتحار لأنه لم يجد اسمه ضمن قائمة المقبولين بالكلية . طلبت من مدير شرطة المسطحات أن يرسل إلىّ الطالب ووالده بمكتبى بالأكاديمية .

دخل الوالد وابنه مكتبى ... كان واضحا أنهما من أهل الصعيد ، وأنهما فى حالة من الاضطراب واليأس ... وبادرنى الوالد قائلا بصوت عالٍ : " الولد ده (فط) فى النيل

علشـان مـا جَبَلش فى الكليـة عندكم ؟ " طيبت خاطره وأجلسته وابنـه . وقلت للوالد : أولا حمد الله على سلامة ابنك ... إيه الحكاية ؟ قال : " الولد ده طول عمره بيحلم بالشرطة وإنه يبقى ضابط زى اللى بيشوفهم فى المركز ،ومش شايف جدامه غير الشرطة ، وحاولت معاه كتير مفيش فايدة . وجرى وشقى كتير فى الاختبارات والامتحانات والكشوف الطبية .... ونجح فى كله ... وفى كشف الهيئة سجط ... جت له صدمة ، وعقله شت .... وراح فاطط فى النيل عاوز يموت نفسه " .

سألت الطالب : " فى أى كلية قبلت حسب التنسيق ؟" أجاب : « كلية الحقوق ... لكن أنا نفسى أدخل كلية الشرطة وأبقى ضابط » طلبت ملف الطالب وراجعته . كان واضحا أنه اجتاز كل الاختبارات والفحوص المطلوبة بنجاح ، ولكنه لم يوفق فى كشف الهيئة، ولم يقبل ضمن آلاف الطلاب الذين لم يقع عليهم الاختيار .

ذكرنى هذا الموقف بزميلنا اللواء جمال تمام عضو لجنة الاختيار - وهو من ساحل سليم بأسيوط - عندما كانت تعرض على اللجنة حالة بعض أبناء أسيوط ونجد أن من بين أقربائهم من سبق اتهامه فى حادث قتل أو الشروع فيه . ووفقا لقواعد الاختيار يرفض الطالب . كان جمال تمام دائم الاعتراض على القرار لأنه غير مقتنع بسبب الرفض ، ويحتج قائلا : « يا إخوانا ... اللى من أسيوط ومش قاتل يبقى مش من عيلة كبيرة ...! العائلات الكبيرة دائما تثور لشرفها وكرامتها ...! » .

كان الموقف يحتاج إلى قرار فورى ... أمامى طالب يريد الشرطة حتى الموت . جميع البيانات التى أمامى ليس فيها ما يحول دون قبوله ، لكنه لم يوفق فى كشف الهيئة . رجعت إلى زملائى أعضاء لجنة الاختيار ، وتقرر تحقيق حلمه .



سائق التاكسى المرتاع :

ذات صباح وأنا فى طريقى إلى الأكاديمية كعادتى تعطلت سيارتى فى شارع رمسيس . تركت السيارة للسائق، وأوقفت سيارة تاكسى وركبت ، وقلت للسائق : " أكاديمية الشرطة من فضلك " .

كنت أرتدى ملابسى المدنية ، ولم يكن السائق يعرف من أكون . وانطلق بالسيارة فى اتجاه ميدان العباسية ليأخذنى إلى الأكاديمية.

عندما اقتربت السيارة من المدخل الرئيسى للأكاديمية لمحنى المساعد أول عبد العظيم المعين من قوة مرور القاهرة لتنظيم المرور بالمنطقة وأنا داخل السيارة التاكسى . وكعادته أعطى إشارة متفق عليها إلى رئيس حرس البوابة معلناً قدومى . ووفقاً للتقاليد العسكرية استدعى رئيس الحرس أفراد الحرس لاستقبالى ، فخرجوا مسرعين فى اتجاهى يحملون بنادقهم المركب عليها " السونكى"، فى حركة درامية مفاجئة لمن لم يتعودها ، ليصطفوا لأداء التحية . وإذا بى أفاجأ بسائق التاكسى يفتح باب السيارة ويقفز منها مذعوراً مرتاعاً ويلوذ بالفرار فى اتجاه ميدان العباسية ، صائحا : " الحقونى ... الحقونى .." اعترتنى الدهشة ، وقد أخذنى تصرف السائق على غرة .... وتابعته بنظراتى وأنا أحاول أن أتمالك نفسى من الضحك، وقد بدأ البروجى يعزف سلام القائد . استدرت إلى الحرس المصطف ورددت التحية . ثم طلبت إلى الضابط المنوب بمدخل الأكاديمية محاولة إحضار السائق لمقابلتى واستلام سيارته.

بعد فترة حضر السائق المرتاع إلى مكتبى فى صحبة الضابط المنوب، فدهش حين رآنى بعد أن أدرك أننى رئيس الأكاديمية . بادرنى قائلا :" يا باشا أعذرنى ... أنا مفهمتش حاجة أبداً من اللى بيحصل .. أنا فكرت إننا وقعنا مع بتوع الإرهاب اللى كل يوم يفاجئونا بمصيبة ... قلت أنفد بجلدى ، ويا روح ما بعدك روح ...!"

هدأت من خاطره ، وأجلسته معى ، وقدمت له التحية ... وتحدثنا حتى أطمأننت على حالته ، وأكرمت وفادته ، وشكرته وانصرف .



مجند يجد حلاً :

كان مقررا أن يحضر الرئيس حسنى مبارك فى زيارة للأكاديمية . وكالعادة حضر رجال أمن الرئاسة لمعاينة الأماكن التى سوف يزورها الرئيس ومراجعة إجراءات الأمن . ورأى رجال أمن الرئاسة تعديل خط السير لاعتبارات أمنية .

خط السير الجديد الذى اقترحه مسئولو أمن الرئاسة كانت تعترضه كتلة خرسانية ضخمة ، وكان علينا أن نتخلص منها . اتصلنا بحى الوايلى وطلبنا إرسال " ونش" لإزاحة الكتلة الخرسانية . وحضر " الونش" وأجريت عدة محاولات لإخلاء الموقع . لم تنجح المحاولات نظرا لضخامة الكتلة الخرسانية التى كانت تفوق طاقة الونش . وطلبنا "ونشاً" أكبر قدرة من شركة المقاولون العرب . ولكن لم يتيسر تدبيره فى الموعد المناسب . وكان باقيا على موعد الزيارة أقل من ٤٨ ساعة . ورفضنا فكرة تفتيت هذه الكتلة الخرسانية بمواد مفجرة حتى لا يساء فهم حقيقة الانفجار فى هذا التوقيت .

كاد أن يسقط فى أيدينا . وكان علينا أن نبحث عن بديل آخر على وجه السرعة ، مما آثار حالة من القلق والتوتر . وكانت كل ساعة تمر تقصر المسافة الزمنية بيننا وبين موعد قدوم الرئيس .

فى صباح اليوم السابق على الزيارة دخل مكتبى الضابط المسئول عن الإعداد للزيارة ، وبادرنى قائلا : " تمام يا أفندم ... شيلنا الكتلة الخرسانية . " سألته فى دهشة " كيف ؟" أجاب " عسكرى مجند شالها ..." تساءلت : " هل تمزح ؟" أجاب : " أبداً يا أفندم ... اللى حصل إن العسكرى ده من الصعيد ، قام هو ومجموعة من زملائه المجندين طول الليل بعمل حفرة كبيرة جداً وعميقة جنب الكتلة الخرسانية ، وراحوا زايحينها فيها وردموا عليها ... وانتهت المشكلة".

نعم ... وجد المجند حلاً للمشكلة لم يتطرق إلى أذهاننا نحن القادة ... وهذه هى قيمة الخبرة، وجدوى إشراك الآخرين فى الرأى وحل المشكلات.



جائزة الفكر الشرطى

أصدر سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى عضو المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية حاكم الشارقة ، مرسوماً بالإعلان عن جائزة " الفكر الشرطى " تمنح فى يوم الشرطة العربية لأحد قادة الشرطة أو ضباطها أو المفكرين العرب ، ممن أسهموا بفاعلية فى إثراء الفكر الشرطى العربى أو قدموا أعمالاً جليلة بمجالات تنمية العمل الشرطى والأمنى العربى .

وفى ديسمبر ١٩٩٥ ، وجهت الدعوة إلى جميع المؤسسات الشرطية والأمنية العربية ، ومراكز البحوث والكليات والأكاديميات والجامعات المعنية بالعمل الشرطى والأمنى العربى، للإسهام فى ترشيح المستحقين لهذه الجائزة على نحو ما جاء به المرسوم الأميرى.

ونص المرسوم على أن يكون حق الترشيح للحصول على الجائزة من قبل مراكز البحوث والدراسات الشرطية ، وكذلك معاهد الشرطة وكليات وأكاديميات الشرطة فى الوطن العربى ، ومن أجهزة شرطة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية .

عند علمى بهذه الجائزة اتصلت بأكاديمية الشرطة عندنا للتأكد من مدى علمهم بموضوع الجائزة ، حرصاً على أن يكون لمصر دورها الإيجابى فى هذا الصدد . خاصة وأن الأكاديمية يتبعها ثمان جهات على الأقل لها الحق فى الترشيح .

علمت من اللواء الدكتور عمر عدس رئيس الأكاديمية فى ذلك الوقت . بأنهم على إلمام تام بالموضوع ، وأن الأكاديمية قد أسهمت بدورها فى ترشيح قيادة أمنية رفيعة المستوى للحصول على الجائزة تقديراً لمكانته على المستوى العربى .

توقفت اتصالاتى تماماً فى هذا الشأن عند هذا الحد إثر علمى بأنه يوجد مرشح مصرى اجتمعت عليه الكليات والمعاهد الأمنية والشرطية فى مصر . وهذا فى حد ذاته مكسب لمصر لا يمكن التقليل من شأنه ، وتمنيت لمرشحها أن ينال الجائزة من بين ٢٢ دولة عربية شاركت فى الترشيح.

فى شهر نوفمبر ١٩٩٧ ، أُعلن اسم الفائز بهذه الجائزة ، وكانت المفاجأة السارة - غير المتوقعة - أن الجائزة قد منحت لىّ بإجماع آراء هيئة إدارة الجائزة .

ذهبت إلى الشارقة فى ١٩٩٧/١٢/١٨ ، بمناسبة الاحتفال بيوم الشرطة العربية لاستلام الجائزة . رأس الاحتفال سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى حاكم الشارقة ، الذى عبر عن تقديره وتهنئته لىّ بمناسبة الحصول على الجائزة. حضر الحفل عدد من قيادات وزارة الداخلية والشرطة فى دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن عدد من الدول العربية. وقد مثل الجامعة العربية فى هذا الحفل الدكتور أحمد محمد السالم أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب .



فى حديث خاص مع سمو حاكم الشارقة بقصره عقب الاحتفال ، قال لىّ : " كان هناك ستة من وزراء الداخلية العرب قد رشحوا للجائزة ، لكنه أسعدنى أن تكون لجنة الاختيار على مستوى عالٍ من الموضوعية والحيدة، وأنها منحت الجائزة لمن يستحقها" .



٢٤

رئيس اللجنة الأولمبية المصرية ... دورتان :

إن آثارنا فى صعيد مصر تشهد على أن المصريين القدماء كان لهم السبق فى ممارسة ومزاولة العديد من اللعبات الرياضية ، ووصل الاهتمام بها إلى حد تنظيم المهرجانات والاحتفالات والمسابقات ، وقد سجلت بعض جدران المعابد فى منطقة (بنى حسن) بالمنيا هذه الوقائع .

ولذلك لم يكن غريباً أن تسارع مصر ، بعد بعث الألعاب الأولمبية الحديثة عامة ١٨٩٦ بالانضمام لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية عام ١٩١٠ .

ويأتى ترتيب مصر فى عضوية اللجنة الأولمبية الدولية - كدولة مؤسسة - تحت رقم (١٤) ، وهى التى يربو عدد أعضائها حالياً على (٢٠٠) دولة .

كما كان لمصر فضل السبق فى العديد من الأمور المتعلقة بالرياضة والحركة الأولمبية ، فبعد اعتماد العلم الرسمى للجنة الأولمبية الدولية تم رفعه لأول مرة فى تاريخ الحركة الأولمبية بمدينة الإسكندرية بمصر يوم ٢٣ يونيه عام ١٩١٤ ، بمناسبة العيد العشرين لإنشاء اللجنة الأولمبية الدولية . أى قبل استخدامه لأول مرة فى دورة الألعاب الأولمبية التى أقيمت عام ١٩٢٠ ، بست سنوات .

أيضاً كان لمصر شرف وجود مقعد لها فى عضوية اللجنة الأولمبية الدولية منذ عام ١٩١٠ وحتى الآن وفقاً لما يلى :

(١) السيد / أنجلو بولاناكى ١٩١٠ - ١٩٣٤

(٢) السيد / محمد طاهر باشا ١٩٣٤ - ١٩٦٨

(٣) المهندس / أحمد الدمرداش تونى ١٩٦٠ - ١٩٩٧

(٤) لواء طيار / منير صالح ثابت ١٩٩٨ - حتى الآن

كما كانت مصر صاحبة الفضل فى تنظيم دورات الألعاب الإقليمية ، فأنشأت دورة ألعاب البحر المتوسط . ونظمت الدورة الأولى عام ١٩٥٠ بمدينة الإسكندرية . وتوالت هذه الدورات إلى أن بلغت ١٤ دورة ، كان آخرها دورة تونس ٢٠٠١ . أما الدورة القادمة الخامسة عشر فسوف تتعقد فى المارية بأسبانيا عام ٢٠٠٥ .

أيضاً يرجع الفضل لمصر فى تنظيم دورات الألعاب القارية . إذ بدأت مصر بالتخطيط الجيد منذ عام ١٩٢٨ ، لتنظيم دورة الألعاب الإفريقية . وقد ساهمت مصر إسهاماً فائقاً فى تنظيم الدورة الأولى بمدينة برازافيل بالكونغو عام ١٩٦٥ . وتتابعت هذه الدورات فيما بعد . حيث نظمت مصر دورة الألعاب الإفريقية الخامسة بمدينة القاهرة عام ١٩٩١ . وتلتها الدورة السادسة فى هرارى بزيمبابوى عام ١٩٩٥ . والدورة السابعة فى جوهانسبرج عام ١٩٩٩ ويجرى الإعداد حالياً لافتتاح الدورة الثامنة بمدينة أبوجا بنيجيريا عام ٢٠٠٣ .

كما بادرت مصر بسعى حثيث لتنظيم دورات الألعاب العربية بدءاً من الفكرة التى طرحها المرحوم / عبد الرحمن عزام باشا ، الأمين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . ونجحت مصر فى تنظيم الدورة الأولى عام ١٩٥٣ ، بالإسكندرية . ثم تعاقبت هذه الدورات حتى الدورة التاسعة بمدينة عمان بالأردن عام ١٩٩٩ . ويجرى الإعداد حالياً للدورة التاسعة بالجزائر عام ٢٠٠٤ وكان مقرر لها أن تعقد عام ٢٠٠٣ ، وتأجلت بسبب الزلزال الذى أصاب الجزائر [١] .

كانت هذه خلفية تاريخية عن تاريخ مصر ودورها فى الحركة الأولمبية ودورها فى المجال الأولمبى ، اعتزازا وتقديراً بالمكانة التى تحتلها مصر فى هذا المضمار .



(١) فاروق محمود مصطفى : مصر والحركة الأولمبية . (اللجنة الأولمبية المصرية ، القاهرة ١٩٩٨) .

رئاسة اللجنة الأولمبية المصرية

فى أوائل عام ١٩٨٥ ، زارنى فى مكتبى بالأكاديمية الدكتور سليمان حجر الأستاذ بكلية التربية الرياضية ، ورئيس اتحاد ألعاب القوى وقتئذ . وقال إنه وعدد من زملائه رؤساء الاتحادات الرياضية المصرية قد اجتمع رأيهم على أن يطلبوا منى الترشيح لرئاسة اللجنة الأولمبية المصرية للدورة العشرين القادمة . وعرض الدكتور سليمان حجز المبررات التى حفزتهم على ذلك ، ومنها خبرتى فى مجال الرياضة ، ورئاستى لاتحاد الشرطة الرياضى ضمن قطاع الأكاديمية ، ورئاستى للاتحادين المصرى والعربى للتايكندو ، وتولى عدد من زملائى رئاسة عدد من الاتحادات الرياضية الذين يمكن الاعتماد عليهم فى الانتخابات ، وموقعى فى العمل العام ... وغير ذلك من المبررات . طلبت إتاحة الفرصة لىّ لدراسة الموضوع وتقييم الموقف ، والتفكير الهادئ فى القرار .

عاود بعض الأصدقاء الكرّة فى الإلحاح علىَّ فى الترشيح ، ووعدونى بالدعم والمؤازرة خلال الحملة الانتخابية ، وفى مقدمتهم الأستاذ عبد العزيز الشافعى ، الذى كان لرأيه عندى تقدير خاص نظراً لأنه كان فى مرحلة ما يشغل منصب سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية ، كما كان رئيساً لجهاز الرياضة بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة .

رشحت نفسى لرئاسة اللجنة الأولمبية المصرية نزولاً على رغبة الزملاء والأصدقاء الذين ألحوا علىَّ لقبول الترشيح .

لم تكن المعركة الانتخابية سهلة ، فقد كان المرشح المنافس الأستاذ يوسف أبو عوف رئيس جهاز الرياضة الأسبق ، وكانت له علاقات - بحكم منصبه - وصداقات مع عدد من رؤساء الاتحادات الرياضية التى لها حق التصويت فى الانتخابات . وتمت عملية الانتخاب فى جو يسوده الود والهدوء . وفزت برياسة اللجنة الأولمبية للدورة الأولى ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وبانقضاء هذه الدورة تكرر الموقف ، وفزت مرة ثانية بالرئاسة لدورة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ . وكان فوزى وزملائى أعضاء مجلس الإدارة هذه المرة بالتزكية وبدون منافس .



عندما تسلمت رياسة اللجنة الأولمبية المصرية كان مدير عام اللجنة وقتئذ الأستاذ أبوالفتوح السيد عبد المجيد، ذو الخبرة الواسعة والعطاء السخى وله الفضل فى التعاون الصادق معى. وكان مقر اللجنة فى شقة بالعمارة رقم ١٣ بشارع قصر النيل بالقاهرة. ولم يكن هذا الوضع يتناسب مع قدر وتاريخ الحركة الأولمبية المصرية، ولا مع مكانة مصر باعتبارها الدولة الرائدة فى أفريقيا والعالم العربى. وكنا نواجه بحرج بالغ عندما يزور اللجنة شخصية مرموقة كرئيس اللجنة الأولمبية الدولية، أو رئيس اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية " ANOC "، وغيرهم من قادة الرياضة بالعالم، والعالم العربى على الأخص. فضلاً عن أن المكان كان يضيق بشاغليه ولا يتسع لاستيعاب المقومات الأساسية لعمل اللجنة.

كان فى مقدمة الأهداف التى وضعناها أمامنا فى مجلس الإدارة النهوض بالمنشآت الرياضية، وإنشاء مجمع لمقار الاتحادات الرياضية المختلفة التى كان معظمها للأسف بدون مقر لائق، فبعضها كان يشارك فى شقق مفروشة ، أو يعمل من خلال أماكن دون المستوى. خلال فترة رئاستى للجنة أمكن تغيير الكثير من الأوضاع التى كانت باقية على حالها منذ إنشاء اللجنة الأولمبية.

فقد تمكن مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية للدورة العشرين والدورة الحادية والعشرين - من إنجاز عدد من المشروعات الضخمة التى لم تصادفها الرياضة المصرية فى تاريخها، أهمها:

١- إنشاء المركز الأولمبى لتدريب الفرق القومية بالمعادى.

٢- البدء فى إنشاء مجمع الصالات المغطاة بمنطقة استاد القاهرة فى المكان الذى كان يشغله السجن الحربى.

٣- البدء فى إنشاء مقر اللجنة الأولمبية المصرية الحالى والمشرف بمنطقة استاد القاهرة.

٤- البدء فى إنشاء مجمع الاتحادات الرياضية المصرية فى مواجهة مبنى اللجنة الأولمبية، ليضم ١٤ اتحاداً كانت جميعها تشغل أماكن غير مناسبة.

هذه الانجازات التى تحققت - والتى نباهى بها العالم - شاهد عيان على مستوى أداء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية فترة رئاستى لهذا المجلس.



• دورة سول - ورئاسة البعثة:

خلال فترة رئاستى للجنة الأولمبية المصرية عاصرت انعقاد دورة الألعاب الأولمبية التى عقدت فى سول عام ١٩٨٨ . وكنت رئيس البعثة الرياضية المصرية التى شاركت فى فعاليات هذه الدورة. وقد نجحت الدورة بكل المقاييس، وعبر سمارانش رئيس اللجنة الأولمبية الدولية عن ذلك بقوله: "إن دورة سول كانت رائعة، وأنها أفضل دورة أولمبية نظمت من كل الوجوه". ومن تجربتى وخبرتى بعدد من الدورات الأولمبية. أقول بكل الحيدة والتجرد أن دورة سول كانت جديرة بهذا الإطراء.

الأمر الجدير بالاهتمام أنه عند إعداد الفرق المصرية المشاركة فى دورة سول للسفر. طلبنا عمل فحص كامل لجميع الرياضيين الذين وقع عليهم الاختيار فى الفرق الرياضية المختلفة لتمثيل مصر فى الدورة. وكانت المفاجأة - بكل أسف - أن أكثر من ٥٠٪ منهم تبين أنهم يعانون من فقر الدم والأنيميا وسوء التغذية. بالإضافة إلى هذه الصورة العامة للرياضيين المشاركين بالدورة، كانت بينهم حالات صارخة من المعاناة ، أذكر منها مثالين للتدليل على مدى سوء أحوال أبطالنا الرياضيين.

الأول: حالة أحد الأبطال الذى كان مصدر دخله العمل على سيارة تاكسى .. وكانت المشكلة التى تواجهه كيف سيبقى بعيداً فترة الدورة لمدة أكثر من أسبوعين عن أسرته المكونة من الأب والأم وثلاث شقيقات دون عائل سواه. فقد اضطر لوضع التاكسى فى "جراج" لحين عودته. والثانى، حالة بطل كان مقيماً فى دمياط ويضطر للسفر منها إلى القاهرة والعودة فى نفس اليوم ثلاث مرات فى الأسبوع ليشترك فى التدريب للاستعداد

للدورة. مع ما يترتب على ذلك من إرهاق مادى ومعنوى ... ومع ذلك كان مطلوباً من مثل هذه النماذج من البشر أن يحصلوا على ميدالية أولمبية...!

وجدير بنا أن نمنح اهتماماً مناسباً ورعاية كاملة لأبنائنا الأبطال الرياضيين وأن نقتنع بأن إعداد البطل الأولمبى أصبح علماً له أسسه وقواعده ، وأن نهتم بدراسة تجارب الدول المتقدمة فى إعداد وتأهيل ورعاية وإعاشة وتمويل الأبطال الأولمبيين - والتى تقرر لهم مرتبات سخية أثناء ممارستهم الرياضة ومعاشاً مناسباً يؤمن حياتهم ويحفظ عليهم كرامتهم عند تقاعدهم - إن كنا جادين حقاً فى إعداد شبابنا لبطولات قارية أو عالمية أو أولمبية.

إلى جانب رئاستى للجنة الأولمبية المصرية، استطعت أن أفوز فى انتخابات مجلس إدارة اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية الأفريقية "ANOCA" بمنصب "النائب الأول"، لرئيس الاتحاد على مدى دورتين متعاقبتين. كذلك استطعت أن أفوز بمنصب نائب رئيس الاتحاد العالمى للتايكندو لثلاث دورات. كما شرفت بالحصول على وسام اللجنة الأولمبية الدولية.



رئاسة الدورة الإفريقية الخامسة للألعاب القاهرة ١٩٩١ :

فى شهر ديسمبر ١٩٨٦، وافقت الجمعية العمومية للمجلس الأعلى للرياضة فى إفريقيا، خلال اجتماعها بالجزائر على طلب جمهورية مصر العربية تنظيم الدورة الإفريقية الخامسة للألعاب بمدينة القاهرة عام ١٩٩١ .

كان استضافة مصر للدورة الإفريقية الخامسة للألعاب بالقاهرة ١٩٩١، هو حادث القرن العشرين الرياضى على أرض النيل. فلم يحدث فى تاريخ الرياضة المصرية أن نظمت مصر دورة رياضية بهذا الحجم والمستوى، حيث اشترك فيها ٤٦ دولة إفريقية. تتنافس فى ١٨ لعبة مختلفة، ويمثلها ٣٨١٨ رياضياً، بالإضافة إلى قرابة ٢١٧٠ من

الإداريين والفنيين والإعلاميين وكبار الشخصيات وأعضاء البعثات الرسمية.

استضافت مصر هذه الدورة نيابة عن دول القارة الإفريقية كلها. فقد أقدمت على هذا العمل مدركة تماماً لحقيقة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والرياضية أيضاً. وقد تكفلت بهذه المهمة التاريخية بكل ما تستلزمه ويترتب عليها من تضحيات. فقد كانت تدرك أن العائد فى المجالات التى أوضحناها نتيجة استضافة الدورة يتفوق كثيراً على هذه التضحيات.

ونظراً لأهمية الدورة، تشكلت اللجنة العليا للدورة برياسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين بالدورة. وكانت اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وكان من حظى أن أكون رئيساً للجنة المنظمة للدورة، بصفتى رئيساً للجنة الأولمبية المصرية. وهو شرف كبير أعتز به وأقدر مدى مسئولياته.

وفور تكليفى بهذه المهمة وضعت نصب عينى عدداً من الاعتبارات الهامة . والحاكمة من خلال فكر ورؤية متعمقة للإطار العام الحاكم لتنظيم الدورة، وأيضاً من خلال خبراتى وتجاربى فى دورات أولمبية وأفريقية سابقة فى مقدمة هذه الاعتبارات ما يلى:

الأول: أن نجعل مصر بمناسبة هذا الحدث الضخم - الذى يفرض نفسه على الإعلام العالمى - ملء سمع العالم وبصره ... تاريخاً وتراثاً وحضارة وإنجازات مشرفة.

وبمعنى أدق أن نسّوق مصر للعالم تسويقاً لا يترك فرصة تفلت من أيدينا لكى نقدم كل ما يستحق أن نعتز ونفخر به فى هذه المناسبة المتاحة أمامنا.

الثانى: إن هذه الدورة هى بمثابة تحدٍ أو اختبار متى اجتزناه بنجاح اجتزنا الطريق إلى تنظيم دورة أولمبية فى المستقبل القريب. وهو أمل عزيز وغالٍ جداً ، تتنافس دول العالم من أجل تحقيقه. وقد وضعه أمامنا رئيس اللجنة الأولمبية الدولية كهدف قريب المنال متى نجحنا فى تنظيم الدورة الإفريقية الخامسة . خاصة أن اللجنة الأولمبية الدولية

كانت تتطلع إلى أن تحظى القارة الإفريقية بفرصة تنظيم دورة أولمبية لأول مرة، شأن القارات الأخرى التى حظيت بهذا الشرف مراراً.

الثالث: أن رياسة الرئيس محمد حسنى مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال مرحلة الدورة، قد فرضت علينا التزامات سياسية وأدبية تجاه إفريقيا، تحتم علينا وضع هذه الدورة فى موضعها الصحيح من التاريخ والساحة الإفريقية.

الرابع: أن تاريخ إقامة الدورة ٢٠ سبتمبر إلى أكتوبر ١٩٩١ كان يتزامن مع مرور ١٠ سنوات على حكم الرئيس مبارك. ولذلك فإن إقامة الدورة على أرفع مستوى - مهما تكلفت من جهد ومال - بأنشطتها المتعددة والمختلفة، يعد فى ذاته شاهداً عياناً على إنجازات حقبة كاملة لحكم الرئيس مبارك، واحتفالاً بإنجازات هذه الحقبة، نعرضها للعالم فى غير افتعال أو تعمد.

الأهداف:

تم تحديد أهم الأهداف المتوخاة من تنظيم الدورة فى الآتى:

الأول: نجاح الدورة سياسياً، واقتصادياً، وحضارياً، وإعلامياً، ورياضياً، كأكبر حدث رياضى قومى وإفريقى تستضيفه مصر فى خاتمة القرن العشرين.

الثانى: نجاح الدورة كعمل تنظيمى وإدارى رفيع المستوى يعد مهمة قومية بالدرجة الأولى، تعزز قناعة الدول الإفريقية والعالم بدور مصر الريادى وقدرتها على تحمل هذه المسئولية الضخمة.

الثالث: التركيز على كفاءة تنظيم وإدارة الدورة، لتحقيق اقتصاديات التنفيذ وترشيد الإنفاق مع الإتقان وتميز الأداء.

الرابع: توفير العوامل والمقومات الضرورية والظروف الموائمة لفوز الفرق القومية المصرية بالدورة.

وحتى يمكن أن ننجح فى تحقيق هذه الأهداف، فقد تطلب الأمر ضرورة الوصول إلى

حالة من القناعة لدى كل المصريين، جماعات وأفراداً، منظمات حكومية وغير حكومية، بأن الدورة هدف قومى عظيم. وأن نهيئ كل مصرى ومصرية نفسياً ومعنوياً لصالح الدورة بحيث يعيش المواطن كل مراحلها وأحداثها ، وأن نُعلم الناس عن واجباتهم والتزاماتهم ليؤدى كل فرد دوره كاملاً غير منقوص ، وأن ننمى لديهم الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والقومية ، وأن نعبئ كل الطاقات والجهود التطوعية القادرة على العطاء غير المحدود ، والخبرات ذات الإمكانات غير العادية ، وأن نتخذ من الدورة مدخلاً لمنازلة مشكلات وقضايا معمرة ، مثل قضايا النظام والنظافة وتحسين أحوال البيئة وتجميلها .

بيد أن مستوى النجاح فى تحقيق هذه الأهداف ، وإرضاء طموحاتنا فى تنظيم دورة متميزة من كل الوجوه كان رهنا إلى أبعد الحدود بمدى التعاون والمؤازرة والإيمان الذى تلقاه الدورة من جماهير الشعب ، وبمدى التأييد والدفع السياسى والمساندة التى تتاح لها من القيادة السياسية على أعلى مستوى ، وبمدى تعاون كافة الوزارات والمحافظات والهيئات والمؤسسات والجهات التى يتصل عملها بتنظيم الدورة من قريب أو بعيد.

دليل المهام :

وتحديداً لدور هذه الجهات ، وتسهيلا لمهمتها ، ولوضعها أمام مسئولياتها قبل الدورة قمنا بوضع ما أسميناه " دليل المهام " . وهو كتيب يحتوى على تفاصيل المهام المنوطة بكل من الوزارات المعنية (١٢ وزارة) والمحافظات والهيئات الأخرى . ووزع هذا الدليل خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ . أى قبل انعقاد الدورة بعامين تقريباً .

وكان يحدونا الأمل أن يكون " دليل المهام " ، فيه تحديد واضح للمهام التى يقتضيها تنظيم الدورة ، ويبقى على كل جهة المبادرة بتنفيذها ، وأن يكون حافزا على بدء دوران عجلة عملية تنظيم الدورة على مستوى الدولة ، ووضع كل جهة أمام مسئولياتها .

بعد انقضاء الشهور الستة الأولى من توزيع " دليل المهام " على الجهات المختصة ، قامت اللجنة المنظمة بإعداد تقرير متابعة لما أنجز من هذه المهام وللأسف الشديد كانت

نتيجة المتابعة سلبية تماماً . فلم تبدأ أى جهة فى تنفيذ أى من المهام المنوطة بها وكانت اللجنة المنظمة للدورة هى الجهة الوحيدة التى نفذت معظم المهام الموكولة إليها .

تم عرض الأمر على السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للدورة ، الذى بادر من فوره بدعوة اللجنة العليا للانعقاد بمكتبه برياسة مجلس الوزراء . وفى هذا الاجتماع عرضنا تقرير المتابعة وأصدرالسيد رئيس اللجنة العليا توجيهاته بضرورة منح عملية تنظيم الدورة أولوية واهتماماً غير عادى ، وحث الجميع على الإسراع بالبدء فى تنفيذ المهام المحددة فى الدليل كل فى اختصاصه .

بعد ثلاثة شهور من هذا الاجتماع قامت اللجنة المنظمة للدورة بعمل تقرير متابعة للمرة الثانية . ولم تكن النتيجة أفضل من سابقتها . والمؤسف أنه خلال الاجتماع الثانى للسيد الدكتور رئيس اللجنة العليا ورئيس مجلس الوزراء ، كان المنطق السائد لدى معظم المسئولين ... " إحنا فين والدورة فين ... ده لسه باقى على انعقاد الدورة سنة وثلاثة شهور....!" هذا المنطق يتجاهل أو يجهل أن الإعداد للدورات الأولمبية يبدأ قبل انعقادها بثمانى سنوات ، وأن الإعداد للدورات القارية يبدأ قبلها بأربع سنوات .

أدركت عندئذ - كرئيس للجنة المنظمة للدورة - أننى مقدم على مغامرة غير محسوبة ، بل مقدم على تقصير فى حق مصر لا تستحقه ، وعلى فشل لم أصادفه من قبل كان يمكن أن يسئ إلى تاريخى وإنجازاتى السابقة . ولم أتردد فى تقديم استقالتى من رئاسة اللجنة المنظمة للدورة ومن رئاسة اللجنة الأولمبية المصرية . ضمنت الاستقالة تقريراً عرضت فيه كل ما قامت به اللجنة المنظمة من إنجازات ، والنتائج السلبية التى أسفرت عنها متابعة أداء الجهات الأخرى . وأنهيت التقرير بعدد من الاقتراحات التى وجدتها ضرورية لإنقاذ الدورة .

كان للتقرير صداه الإعلامى الواسع ، وردود فعله الإيجابية . وصدرت توجيهات السيد رئيس الجمهورية بمنح الدورة اهتماماً خاصاً ، وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لها .

وبعدها بدأت عجلة تنظيم تدور بإيقاع سريع مختلف وأنقذت الدورة ، وعقدت فى موعدها المحدد بقدر مناسب من النجاح .



مفاجأة اختيار شعار الدورة :

ونحن نقوم بالإعداد للدورة الإفريقية الخامسة للألعاب ، القاهرة ١٩٩١ ، أعلنت اللجنة المنظمة لها عن مسابقة مفتوحة بين الفنانين لتصميم شعار الدورة ، وأخرى لتصميم " التميمة " الخاصة بها . ورصدت اللجنة جائزة مالية مناسبة للشعارين الفائزين ... إلى جانب ما فى هذا العمل من إسهام أدبى فى عمل وطنى .

وقد شارك فى هذه المسابقة ٣٤ فنانا متنافساً قدموا أعمالهم فى مظاريف مغلقة . قامت اللجنة المنظمة باستبعاد أسماء مقدميها ، ووضعت بدلا عنها أرقاماً كودية . وشكلت لجنة من كبار الفنانين الأساتذة صلاح طاهر وحسين بيكار وصبرى راغب ، لاختيار الشعارين الفائزين .

اختارت اللجنة الفنية الشعار المقدم من الأستاذ مصطفى حسين ، كأفضل تميمة للدورة بدون منافس . ثم رشحت شعارين للدورة لاختيار أفضلهما من خلال عملية إعلامية تشارك فيها فئات مختلفة من المهتمين بالدورة ، تحقيقاً للمشاركة الجماهيرية بما يحققه ذلك من مساهمة المواطنين فى اختيار شعار دورتهم .

دعت اللجنة المنظمة للدورة إلى حفل كبير بفندق سميراميس حضره الدكتور عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة وحشد من قيادات العمل الرياضى والشبابى ، وأساتذة كليات الفنون والتربية الرياضية ، ونخبة من الفنانين ، ورجال الإعلام الرياضى والصحافة ، والمهتمين بالدورة .

عرض شعار " التميمة " للفنان مصطفى حسين على شاشة عرض كبيرة فنال إعجاباً وتقديراً وتصفيقا من جميع الحاضرين . ثم عرض الشعاران المتنافسان على جمهور الحاضرين لاختيار أحدهما . ولما أعلن اسم مصمم الشعار الفائز تبين أنه لطالب بالسنة النهائية بكلية الفنون الجميلة . كما تبين أيضا أن الشعار الآخر المنافس كان لطالب زميل له . وتعانق الطالبان فى سعادة وود وسط تقدير وإعجاب الحضور .

وكان تفوق الطالبين مفاجأة للجميع غير متوقعة . خاصة وأن بعض أساتذة كلية الفنون الجميلة كانوا قد تقدموا بأعمالهم فى هذه المسابقة ولم يصادفهم التوفيق .

الأمر الذى لم يكن متوقعاً أن الطالب صاحب الشعار الفائز - وهو الفنان الشاب أيمن فتحى - تردد علىَّ بعد فوزه بالمركز الأول فى مسابقة شعار الدورة أكثر من مرة يشكو لىَّ فى مرارة تعنت ومجافاة بعض أساتذته له ، وتعسفهم معه فى امتحانات نهاية العام الدراسى ...!

• • •

ما الذى يمكن أن أقوله فى هذا الصدد ... ؟

دعونا نفتح قلوبنا وعقولنا للشباب . دعونا نمنح الجيل الجديد كل اهتمامنا ، ونتيح للنابغين فرصة تألقهم ، وللنابهين الإنطلاقة التى هم جديرون بها .

هذا حقهم علينا .. ومصر أحق بهم .

• • •

أما تجربة العمل فى مجال الشباب والرياضة ، والهيئات والمنظمات الشبابية والرياضية ... فهى جديرة بدراسة مستقلة.

والله المستعان على ما نريد.

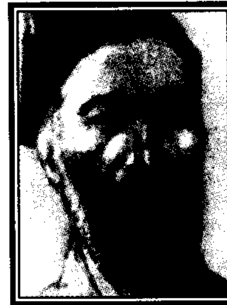
• • •

الملاحق

الملحق رقم (١)

وزراء داخلية مصر
منذ إنشاء نظارة الداخلية
عام ١٨٧٨

كانت وزارة الداخلية من أقدم الوزارات فى مصر وذلك ضمن ثلاث وزارات كانت هى الأولى فى الإنشاء : الديوان العالى وهى نظارة الداخلية، ونظارة الجهادية، ونظارة المالية. وعبر هذا التاريخ الطويل كانت نظارة ثم وزارة الداخلية واحدة من أهم الوزارات المصرية.



مصطفى رياض باشا

١٨٧٨/٨/٢٨ ، ١٨٧٩/٤/٧
١٨٧٩/٩/٢١ ، ١٨٨١/٩/١٠
١٨٨٢/٨/٢٨ ، ١٨٨٢/١٢/١٠
١٨٨٨/٦/١١ ، ١٨٩١/٥/١٢
١٨٩٣/١/١٩ ، ١٨٩٤/٤/١٥



محمد شريف باشا

١٨٧٩/٤/٧ ، ١٨٧٩/٨/١٨
١٨٨١/٩/١٤ ، ١٨٨٢/٢/٤



منصور باشا

١٨٧٩/٨/١٨ ، ١٨٧٩/٩/٢١



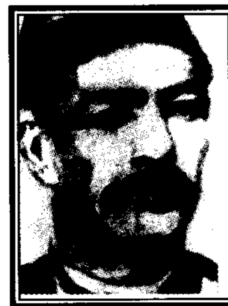
محمود سامى باشا

١٨٨٢/٢/٤ ، ١٨٨٢/٦/١٧



أحمد رشيد باشا

١٨٨٢/٦/١٨ ، ١٨٨٢/٨/٢١



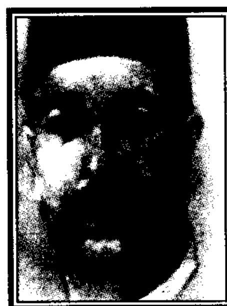
إسماعيل أيوب باشا

١٨٨٢/١٢/١٠ ، ١٨٨٣/٥/٢٣



أحمد خيرى باشا

١٨٨٣/٥/٢٣ ، ١٨٨٤/١/١٠



محمد ثابت باشا

١٨٨٤/١/١٠ ، ١٨٨٤/٣/١٠



نوبار باشا

١٨٨٤/٣/١٠ ، ١٨٨٤/٣/٢٧
١٨٩٤/٤/١٦ ، ١٨٩٥/١١/١٢



عبدالقادر حلمى باشا

١٨٨٤/٣/٢٧ ، ١٨٨٧/٣/١٠



مصطفى فهمى باشا

١٨٨٧/٣/١٠ ، ١٨٨٨/٦/٩
١٨٩١/٥/١٤ ، ١٨٩٣/١/١٥
١٨٩٥/١١/١٢ ، ١٩٠٨/١١/١١



حسين فخرى باشا

١٨٩٣/١/١٥ ، ١٨٩٣/١/١٨



بطرس غالى باشا

٣/٧/١٩٠٦ ، ٢٠/٦/١٩٠٧



محمد سعيد بك

١٢/١١/١٩٠٨ ، ٥/٤/١٩١٤
٢١/٥/١٩١٩ ، ٢٠/١١/١٩١٩



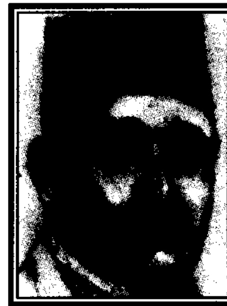
حسين رشدى باشا

٥/٤/١٩١٤ ، ٩/٤/١٩١٩



عدلى يكن باشا

٩/٤/١٩١٩ ، ٢٢/٤/١٩١٩
٧/٦/١٩٢٦ ، ٢١/٤/١٩٢٧
٤/١٠/١٩٢٩ ، ١/١/١٩٣٠



محمد توفيق نسيم باشا

٢١/١١/١٩١٩ ، ١٦/٣/١٩٢١
٣٠/١١/١٩٢٢ ، ١٩/٢/١٩٢٣
١٥/١١/١٩٣٤ ، ٣٠/١/١٩٣٦



عبدالخالق ثروت باشا

١٧/٣/١٩٢١ ، ٢٤/١٢/١٩٢١
١/٣/١٩٢٢ ، ٢٩/١/١٩٢٢
٢٦/٤/١٩٢٧ ، ١٦/٣/١٩٢٨



يحيى إبراهيم باشا

١٥/٣/١٩٢٣ ، ٢٧/١/١٩٢٤



سعد زغلول باشا

٢٨/١/١٩٢٤ ، ٢٤/١١/١٩٢٤



محمد فتح الله بركات باشا

٢٥/١٠/١٩٢٤ ، ٢٤/١١/١٩٢٤



أحمد زيور باشا

٢٤/١١/١٩٢٤ ، ٩/١٢/١٩٢٤
٣٠/١١/١٩٢٥ ، ٧/٦/١٩٢٦



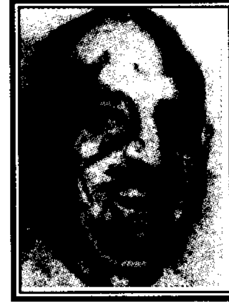
إسماعيل صدقى باشا

١٩/١٢/١٩٢٤ ، ١٢/٩/١٩٢٥
٢٠/٦/١٩٣٠ ، ١٣/٢/١٩٣٣
١٧/٢/١٩٤٦ ، ٩/١٢/١٩٤٦



محمد حلمى عيسى باشا

١٢/٩/١٩٢٥ ، ٣٠/١١/١٩٢٥



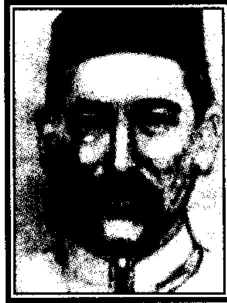
مصطفى النحاس باشا

١٩٢٨/٣/١٧ ، ١٩٢٨/٦/٢٥
١٩٣٠/١/١ ، ١٩٣٠/٦/١٩
١٩٣٦/٥/١٠ ، ١٩٣٧/١٢/٣٠
١٩٤٢/٢/٦ ، ١٩٤٤/١٠/٨



محمد محمود باشا

١٩٢٨/٦/٢٧ ، ١٩٢٩/١٠/٢
١٩٣٧/١٢/٣٠ ، ١٩٣٨/٥/١٨



جعفر والى باشا

١٩٢٩/٦/٣ ، ١٩٣٠/٣/١٧



محمد نجيب الغرابلى باشا

١٩٣٠/٣/١٨ ، ١٩٣٣/١/٢٩



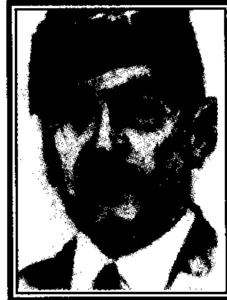
أحمد على باشا

١٩٣٣/١/٣٠ ، ١٩٣٣/٣/١٢



محمود فهمى القيسى باشا

١٩٣٣/٣/١٣ ، ١٩٣٤/١١/١٤
١٩٤٠/١١/١٤ ، ١٩٤٠/١١/١٥



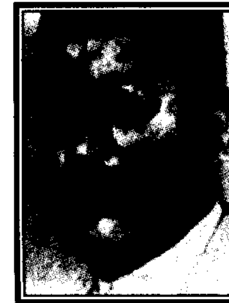
على ماهر باشا

١٩٣٦/١/٣٠ ، ١٩٣٦/٥/٦
١٩٣٩/٨/١٨ ، ١٩٤٠/٦/٢٧
١٩٥٢/٧/٢٤ ، ١٩٥٢/٩/٧



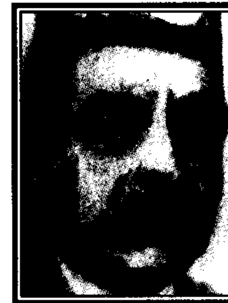
أحمد لطفى السيد باشا

١٩٣٨/٥/١٨ ، ١٩٣٨/٦/٢٤



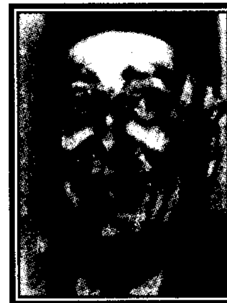
محمود فهمى النقراشى باشا

١٩٣٨/٦/٢٤ ، ١٩٣٩/٨/١٨
١٩٤٠/٦/٢٨ ، ١٩٤٠/٩/٢
١٩٤٥/٦/٢٤ ، ١٩٤٦/٢/١٥
١٩٤٦/١٢/٩ ، ١٩٤٨/١٢/٢٨



حسن صبرى باشا

١٩٤٠/٩/٢ ، ١٩٤٠/١١/١٤



حسين سرى باشا

١٩٤٠/١١/١٥ ، ١٩٤٢/٢/٤
١٩٤٩/٧/٢٦ ، ١٩٥٠/١/١٢



محمد فؤاد سراج الدين باشا

١٩٤٣/٦/٢ ، ١٩٤٤/١٠/٨
١٩٥٠/١/١٢ ، ١٩٥٢/١/٢٧



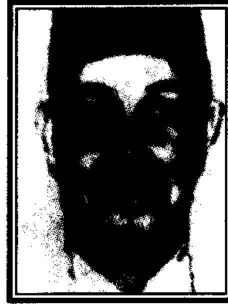
أحمد ماهر باشا

٩/١٠/١٩٤٤ ، ٢٤/٢/١٩٤٥



أحمد محمد خشبة باشا

٢٩/٦/١٩٤٧ ، ٢٧/١٢/١٩٤٨



إبراهيم عبدالهادى باشا

٢٨/١٢/١٩٤٨ ، ٢٥/٧/١٩٤٩



عبدالفتاح حسن باشا

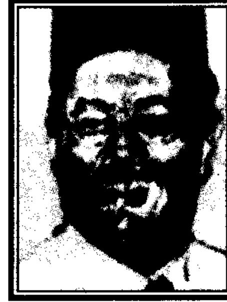
١/٧/١٩٥١ ، ٢٦/١/١٩٥٢



أحمد مرتضى المراغى

٢٧/١/١٩٥٢ ، ٢/٧/١٩٥٢

٢٢/٧/١٩٥٢ ، ٢٤/٧/١٩٥٢



محمد هاشم باشا

٢/٧/١٩٥٢ ، ٢٢/٧/١٩٥٢



سليمان حافظ

٧/٩/١٩٥٢ ، ١٧/٦/١٩٥٣



بكباشى أ.ح/

جمال عبدالناصر

١٨/٦/١٩٥٣ ، ٥/١٠/١٩٥٣

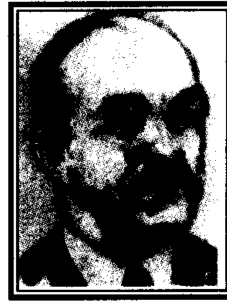


بكباشى أ.ح/ زكريا محيى باشا

٦/١٠/١٩٥٣ ، ١٥/٨/١٩٦١

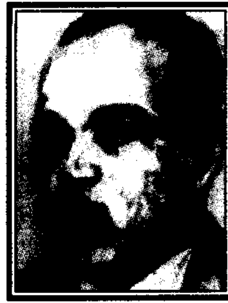
١٨/١٠/١٩٦١ ، ٢٨/٩/١٩٦٢

١/١٠/١٩٦٥ ، ٩/٩/١٩٦٦



عباس رضوان

٧/١٠/١٩٥٨ ، ١٧/١٠/١٩٦١



عبدالعظيم فهمى

٢٩/٩/١٩٦٢ ، ٣٠/٩/١٩٦٥



شعراوى جمعة

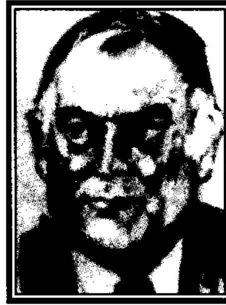
١٠/٩/١٩٦٦ ، ١٣/٥/١٩٧١



ممدوح سالم

١٤/٥/١٩٧١، ١٥/٤/١٩٧٥

٣/٢/١٩٧٧، ٢٥/١٠/١٩٧٧



السيد فهمي

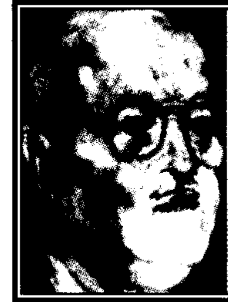
١٦/٤/١٩٧٥، ٢/٢/١٩٧٧



محمد النبوي إسماعيل

٢٦/١٠/١٩٧٧ ،

٢/١/١٩٨٢



حسن أبو باشا

٣/١/١٩٨٢، ١٦/٧/١٩٨٤



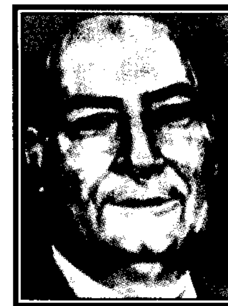
أحمد رشدي

١٧/٧/١٩٨٤، ٢٨/٢/١٩٨٦



زكي بدر

٢٨/٢/١٩٨٦، ١٢/١/١٩٩٠



محمد عبدالحليم موسى

١٢/١/١٩٩٠، ١٧/٤/١٩٩٣



حسن محمد الألفي

١٨/٤/١٩٩٣، ١٧/١١/١٩٩٧



حبيب العادلي

٢٠/١١/١٩٩٧

الملحق رقم (٢)

رؤساء أكاديمية الشرطة

فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٣

١ - السيد اللواء دكتور / عبد الكريم درويش (الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦)

٢ - السيد اللواء / فاروق القصاص (الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠)

٣ - السيد اللواء / حسين جوهر (الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩١)

٤ - السيد اللواء / فخر الدين خالد (الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣)

٥ - السيد اللواء دكتور / عمر حسن عدس (الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨)

٦ - السيد اللواء دكتور / نشأت عثمان الهلالى (الفترة من ١٩٩٨)

• • •

الملحق رقم (٣)

أسماء الدفعة الأولى من الضابطات المتخصصات

العام الدراسى ٨٣/ ١٩٨٤

١- إلهام ياسين يحيى.

٢- أميرة العربى.

٣- إيمان إمام جمال الدين.

٤- جيهان أحمد بدر الدين.

٥- حنان محمود عبد الواحد.

٦- رقية أمين حمزة الصيفى.

٧- فاتن أبولمون.

٨- كوثر عيد سالم محمد.

٩- منال دسوقى.

١٠- منى أحمد المسلمى.

١١- نادية منصور.

١٢- هالة فهمى.

١٣- هبة الله يوسف الباجورى.

تاريخ التخرج
[١٩٨٤/٧/٢٠]



الملحق رقم (٤)

رسالة إلى الضابط الخريج

ابنى الضابط الخريج ...

أنت الآن على وشك أن تخطو خطوتك الحاسمة عبر باب معهدك، إلى آفاق الحياة العملية، أو خضم الحياة العاتية.

فأذن لى أن استوقفك، وأبصرك ببعض ما أنت مقدم عليه.

أنت منذ اليوم، تنتمى إلى أسرة جديدة بديلة، أكبر من نطاقك العائلى - هى أسرة الشرطة - وهذا الانتماء هو الذى سيحدد مكانتك فى المجتمع، لن يسأل الناس من أنت... أو ابن من أنت ؟ بقدر ما يرونك ضابطاً بالشرطة . هذه الأسرة لا تعتمد فيها على حسب أو نسب أو جاه، وإنما تحدد فيها مكانتك، وتبنى مستقبلك، بقدر ما تتصف به من خلق، وما تبرز به من علم، وما تحققه من جلائل الأعمال.

وثق أنك سوف تكتشف من خلال عملك بالشرطة، أن الحسب هو الخلق وأن النسب هو العلم، وأن الجاه هو العمل والواجب.

والمجتمع الذى تتخرج إليه مجتمع مكافح صبور، تحمل من المشاق كل صنوفها، وصادف من التحديات ما يندر أن يصادفه مجتمع مثيل. وستلمس مقدار المعاناة التى ينوء بها أخوانك المواطنون فى سبيل لقمة العيش، فلتعلم أن سعادة الإنسان الحقة، هى فى أن يسعد الناس، وفى أن يشارك مواطنيه الحرمان فيما هم محرومون منه.

وستجد بين يديك كل القوانين والنظم والسلطات ... ولكنك سوف تبحث فى مواقف كثيرة عن الحكمة .. وعن الصواب .. وعن الإلهام، حين تتبين بجلاء عظم الفارق بين النظريات والواقع، بين النصوص وبين المواقف الإنسانية والاجتماعية الصارخة ... الفرق بين ما تعلمته فى الكتب وبين ما تفرضه قوانين الحياة العملية القاسية.

فاعلم أن تعاون الناس معك وثقتهم فيك، يتحققان بصورة أفضل متى تبصرت الغايات الحقيقية لأحكام القوانين والنظم عند تنفيذها، ومتى استشعروا الروح الإنسانية تجاههم من جانبك، تاركاً أقل آلام ممكنة، لو أن ثمة آلام يمكن أن تنتج عن تنفيذ القانون.

وثق أنك سوف تكتشف من فورك - إذا لم يخنك ذكاؤك - أن فكرتك المسبقة عن طبيعة وظيفتك ومنصبك، وما كان يراود خيالك من جاه المنصب وسلطانه، لا يتوفر منه سوى ما يرغب الشعب فى أن يسبغه عليك ... وربما كان هذا هو أعظم تحدٍ يواجهك.

وعند هذا الحد أرجو ألا تفقد ثقتك فى نفسك وأنت فى بداية التجربة، ذلك أن اتجاهات الناس ليست موجهة ضدك، ولكن واقع الأمر أن نظرتهم إلى الحكومة والسلطة قد تغيرت، فهم الآن أصحاب السلطة ومسبغوها ... وليس تفهمهم لك خاطئاً، ولكن إدراكهم لحقائق الأمور أصبح أكثر عمقاً ونضجاً. فالسلطة فى دولة الحرية والعدالة وسيادة القانون ، لم تعد تمثل السلطة المفروضة، التى كانت تحمى القلة الحاكمة من الكثرة المغبونة ... ولكنها أصبحت الآن السلطة النابعة من الشعب، التى تحمى الكثرة المكافحة من أية قلة منحرفة.

ولسوف تكتشف أن من أهم دعائم سمعتك، وفى مقدمة معايير حكم الناس عليك، هو حسن اختيارك لمن تصاحب أو تصادق، والحرص على قواعد المجاملة والعلاقات العامة والإنسانية.

وهذا جانب من عملنا يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والاتزان فى السلوك والعلاقات .. وتحقيق طرفىّ معادلة سلوكية صعبة، قوامها .. تقارب بلا تفريط .. وتباعد بلا جفاء.

والتوفيق فى تحقيق التوازن بين طرفى هذه المعادلة، هو قمة الاختبار لمهاراتك المهنية والاجتماعية والإنسانية الحقه.

ومن واجبك هنا أن تتجنب وضع أعداء الشعب فى غير موضعهم، وألا تقرب المنتهزين والمستغلين منك، وألا تجعل للذين يتهاونون فى احترام القانون والنظام مكاناً بقربك ... فهذا المسلك لا يضر بك وحدك، ولكنه يسئ كثيراً إلى الأهداف التى تعمل من أجلها، وإلى الهيئة التى تنتمى إليها.

وستجد أن مواطنيك بالريف فى حاجة دائمة إلى رأيك وعلمك مهما صغر سنك وأنت فى بداية التجربة. وهم بحكم ظروفهم الاجتماعية والتعليمية قطاع هام من مسئولياتك،

عليك أن تداوم الاتصال بهم، وتبصرهم بكل ما يجرى فى وطننا من أحداث وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتثير فيهم الحماسة ليغيروا من أحوالهم، ويصلحوا أمورهم بأنفسهم، وتنمى فيهم روح العمل من أجل تنمية المجتمع المحلى وخدمته والإسهام فى حل مشكلاته المزمنة.

فإذا ما فعلت هذا، فإنك تنمى فيهم الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والقومية، إلى جانب الشعور بالاحترام الذاتى والمشاركة الديمقراطية.

ابنى الضابط الخريج:

أخرج إلى الحياة بحلوها ومرها، وأكبر مع الاثنين.

أخرج إلى الحياة بخيرها وشرها، الحق فيها والباطل، فاقهر الشر والباطل، وناصر الحق والخير.

كن حذراً فى غير تشاؤم، ومتفائلاً بلا اندفاع. استمتع بالعمل، واستمتع بالحياة ... استوعب قوة العصر وعلمه وتقدمه فى كل يوم، ولا تتخل لحظة عن قوة الدين والأخلاق والقيم، تحلى بالثقة دون غرور ... وبالحرية دون انفعال.

كن وقوراً بلا تعالٍ - ومصادقاً بلا إسراف.

كن قدوة لمن تصادف - وفياً لمن تصادق.

كن فى المقدمة عندما يطلب العطاء، وفى المؤخرة عندما يحين الأخذ.

كن باحثاً عن السعادة وأنت تبحث عن المجد، واعلم أن المجد وإن أعطاه الآخرون، فإن السعادة لن تشع إلا من داخل نفسك.

أبنائى الضباط الخريجون:

أخرجوا إلى رسالتكم - هيئوا الأمن لبلدكم، والطمأنينة لمجتمعكم ، والسكينة لكل من فيه، وشاركوا فى بناء فترة من أعظم ما سيكتب التاريخ عن مصر.

أخرجوا إلى الحياة واذكروا معهدكم، وانشروا ما تعلمتم فيه بين الناس.

أعانكم اللّه على ما أنتم مقدمون عليه، وهيأ لكم من أمركم رشداً ..

(من كلمة التخرج عام ١٩٨٦)



الملحــــق رقم (٥)

مؤتمر الشرطة العصرية عام ٢٠٠٠
لجنة الإعداد وصياغة التوصيات

اللواء الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم درويش	مساعد أول وزير الداخلية رئيس أكاديمية الشرطة ورئيس اللجنة العليا للمؤتمر.	رئيساً
لواء / إبراهيم أحـــمـــد عـــبـــد الكريم	رئيس وفد السودان.	نائباً للرئيس
أستــاذ دكــتــور / عـبـد الوهاب العـشـماوى	الأمين العام لمنظمة الدفاع الاجتماعى بجامعة الدول العربية.	عضواً
لـواء / عـــبــــد المنـعـم جـــابـر	مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة.	عضواً
أســتــاذ دكــتــور / صــفــوت ســوريال	الأستاذ بجامعة سام هيوستون بأمريكا.	عضواً
أســتــاذ دكــتــور / صلاح عـبـد المتـعـال	المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.	عضواً
لواء دكـتــور / صلاح الدين على مـحـمـود	مدير كلية الدراسات العليا.	عضواً
لـواء / عـــبــــد العظيم لاشــــين	مدير كلية الشرطة.	عضواً
لواء دكــتــور / أبو الفــتــوح ســلامــه	مدير عام مركز بحوث الشرطة والمقرر العام للمؤتمر.	عضواً
عـــمــــيـــد دكــتــور / عـــمـــر عـــدس	مساعد كبير معلمى كلية الشرطة.	عضواً
عـــمــــيـــد دكــتــور / على الفـــحـــام	نائب مدير معهد تأهيل ضباط صف وجنود الشرطة.	عضواً
عـــمــــيـــد / جـــلال الشـــرقـــبـــالى	مساعد كبير معلمى كلية التدريب.	عضواً
عـــمــــيـــد / نبـيـل أحـــمــد ســامى أباظة	الإدارة العامة للتنظيم والإدارة.	عضواً
عــــمــــيـــــد / إبراهيم مــــوسى	الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.	عضواً
عـقـيــد / كـمـــال عـــبـــد الرشـــيــد	مركز بحوث الشرطة.	عضواً
مـــقـــدم / عـــمــاد حـــسين عـــبــد الله	مدير إدارة التخطيط والبحوث والمتابعة بأكاديمية الشرطة.	عضواً

• • •

الملحق رقم (٦)

إعلان
المؤتمر الأفريقي الأول
لبحوث ودراسات منع الجريمة

وزراء داخلية الدول الأفريقية وممثلوهم، المجتمعون بالقاهرة فى الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٨٥، فى المؤتمر الأول لبحوث ودراسات منع الجريمة على مستوى القارة الأفريقية.

يعلنون:

أولاً: الإدانة الكاملة لسياسة الفصل العنصرى بكل صوره وأشكاله، وتأكيد احترام حقوق الإنسان والشعوب.

ثانياً: الاستنكار والإدانة الكاملة للإرهاب الدولى بكل صوره وأشكاله، وكذلك محاولات زعزعة الاستقرار فى الدول الأفريقية سواء كانت هذه المحاولات نابعة من خارج القارة أو من داخلها.

ثالثاً: ضرورة وضع برنامج عمل للتعاون الوثيق والفعال بين الدول الأفريقية فى مجالات منع الجريمة، يقوم على الأسس الآتية:

(أ) تبادل المعلومات والخبرات والزيارات.

(ب) إتاحة فرص التدريب وتنمية الكوادر الشرطية لدى الدول التى بها معاهد ومؤسسات متخصصة.

رابعاً: دعوة الأمين العام للأمم المتحدة - بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، ومشاركة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إلى سرعة البدء فى اتخاذ الإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء معهد إقليمى إفريقى على غرار المعاهد التى أنشأتها الأمم المتحدة فى مناطق أخرى.

خامساً: دعوة السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مكتب إفريقى للتعاون فى مجالات مكافحة الجريمة يضم فى إطاره الدول الإفريقية.

سادساً: دعوة الدول الإفريقية إلى تشكيل مجموعة عمل فى كل منها لمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة.

سابعاً: إضفاء الصفة المؤسسية على مؤتمرات وزراء الداخلية الأفارقة، وجعلها مؤتمرات دورية تعقد مرة كل عامين.

ثامناً: التأكيد على ضرورة ارتباط الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية فيما بينها باتفاقية جماعية لتسليم المجرمين، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية القائمة وما قد يبرم مستقبلاً لهذا الغرض.



الملحـــق رقم (٧)

اللجنة الأولمبية المصرية - العشرون

اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١٢ - ١٩٨٩/٨/٢٥

اللواء الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم درويش	الرئيس
المهندس/ أحمد الدمرداش تونى	عضو اللجنة الأولمبية الدولية
المهندس/ إسماعيل عثمان	الوكيل
أ.د/ محمد حسن علاوى	السكرتير العام
العميد/ أحمد إلهامى الحسينى	السكرتير العام المساعد
أ.د/ سليمان على حجر	أمين الصندوق
أ.د/ سيد حسين خشبه	عضو
اللواء/ أحمد محمد حموده	عضو
اللواء/ حسن حسنى الكردى	عضو
الأستاذ/ حسن مصطفى موسى	عضو
العميد/ جاد الحق أحمد جاد الحق	ممثل الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة (حتى ١٩٨٧/٦/١٣)
اللواء/ عبد الحميد الوكيل	ممثل اتحاد الشرطة الرياضى
الأستاذ/ محمود محمد رأفت	ممثل الاتحاد العام الرياضى للشركات
أ.د/ إيهاب إسماعيل	ممثل الاتحاد الرياضى العام للجامعات
الأستاذ/ أشرف وحيد المنشاوى	ممثل جهاز الرياضة حتى ١٩٨٧/٧/٢٠
الأستاذ/ عبد المنعم وهبه محمد	ممثل جهاز الرياضة من ١٩٨٧/١٠/٢٧
العميد/ عثمان عبد الغنى عثمان	ممثل الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة من ١٩٨٧/٨/٢٣ حتى ١٩٨٨/٢/٧
العميد/ محمد صالح درويش	ممثل الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة من ١٩٨٨/٤/٧

• • •

اللجنة الأولمبية المصرية - الحادية والعشرون

اعتباراً من ١٩٨٩/٨/٢٥ - ١٩٩٣/١/١٥

اللواء الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم درويش	الرئيس
المهندس/ أحمد الدمرداش تونى	عضو اللجنة الأولمبية الدولية
اللواء طيار/ منير صالح ثابت	الوكيل
أ.د/ محمد حسن علاوى	السكرتير العام
اللواء/ أحمد محمد حموده	السكرتير العام المساعد
أ.د/ سليمان على حجر	أمين الصندوق
اللواء/ محمد إبراهيم حسنين عمران	عضو
أ.د/ سليمان على إبراهيم	عضو
أ.د/ إسماعيل حامد عثمان	عضو
اللواء/ أحمد طلعت سعيد	عضو
اللواء/ عبد الحميد محمد الوكيل	ممثل اتحاد الشرطة الرياضى
العميد/ محمد على على محمود	ممثل الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة
الأستاذ/ محمود محمد رأفت	ممثل الاتحاد العام الرياضى للشركات
أ.د/ إهاب محمد إسماعيل	ممثل الاتحاد الرياضى العام للجامعات
الأستاذ/ عبد المنعم وهبه محمد	ممثل جهاز الرياضة
اللواء طيار/ منير صالح ثابت	الرئيس من ١٩٩٠/١٢/٧
اللواء/ محمد إبراهيم حسنين عمران	الوكيل من ١٩٩١/١١/٢٩
العميد الدكتور/ سعيد منصور بهلول	ممثل الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة من ١٩٩٢/٥/٢٠

ملحوظة:

١- وافق مجلس إدارة اللجنة الأولمبية فى جلسته بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٨ على قبول استقالة الدكتور عبد الكريم درويش من رئاسة اللجنة الأولمبية والتى قدمها بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٨ .

٢- وافقت الجمعية العمومية العادية للجنة فى اجتماعها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٧ على ترشيح الاتحادات للسيد اللواء طيار/ منير ثابت رئيساً للجنة الأولمبية عن الفترة القادمة.

• • •

الكاتب فى سطور

- حاصل على درجة الدكتوراه فى الإدارة العامة من جامعة نيويورك عام ١٩٦٢ م.
- منح الدكتوراه الفخرية فى علوم الشرطة من أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤م.
- فاز بجائزة الفكر الشرطى على مستوى العالم العربى عام ١٩٩٧.
- قام بتأسيس أكاديمية الشرطة بمصر عام ١٩٧٥م، وتولى رئاستها لمدة إحدى عشرة سنة متصلة.
- من أبرز إنجازاته العلمية الأكاديمية والمؤسساتية:-

إنشاء معهد تدريب ضباط الشرطة عام ١٩٦٨م، وتولى إدارته حتى عام ١٩٧٤م، تولى منصب مدير كلية الشرطة ٧٤ - ١٩٧٥، أدخل نظام الدراسات العليا للضباط (درجتى الماجستير والدكتوراه فى العلوم الشرطية) ، أدخل نظام الضباط المتخصصين من خريجى الجامعات، ونظام ضابطات الشرطة المتخصصات فى نظام الشرطة المصرية. إنشاء مركز البحوث بأكاديمية الشرطة ، وإنشاء المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة ، الإسهام فى التخطيط وإنشاء كليات ضباط الشرطة بالعديد من الدول العربية، ، الإشراف على العديد من رسائل الدكتوراه فى مجال علوم الشرطة بأكاديمية الشرطة والجامعات والمعاهد العلمية فى مصر والدول العربية . اختير لرئاسة وعضوية العديد من لجان مناقشة الرسائل العلمية للحصول على درجة الدكتوراه فى العديد من الجامعات المصرية والعربية.

- مارس العمل الشرطى والأمنى فى مختلف مجالاته ونشاطاته ، كما خبر كل المستويات القيادية حتى أصبح رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة بدرجة مساعد أول وزير الداخلية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ .
- تم اختياره نائباً لوزير الداخلية عام ١٩٨٦ .

- له العديد من المؤلفات العلمية والبحوث والدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية. ومن أبرز مؤلفاته :-

أصول الإدارة العامة ، التحقيق والبحث الجنائى ، إدارة الشرطة ، البيروقراطية والاشتراكية، حرب الساعات الست ، الإدارة العامة ، نظم الإدارة الحديثة .

- من بين نشاطه العلمى الحافل أنه عمل أستاذاً محاضراً بالعديد من الجامعات والمؤسسات العلمية ، ومنها:-

أكاديمية الشرطة المصرية ومعاهدها ، جامعة القاهرة / قسم الدراسات العليا ، جامعة حلوان ، جامعة الأزهر ، جامعة المنصورة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، برامج تنمية القادة الإداريين ، معهد العلوم الاستراتيجية بجهاز الأمن القومى .

- اختير خبيراً بالأمم المتحدة في الإدارة والتنظيم .

- رأس وشارك فى عضوية العديد من المنظمات العلمية ومنها : -
المجلس القومى للتعليم و البحث العلمى والتكنولوجيا ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، مجلس البحوث الإدارية بأكاديمية البحث العلمى ، مجلس إدارة كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، الجمعية العربية للإدارة العامة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، معهد الإدارة العامة ، مجلس إدارة الأكاديمية الأولمبية ، قطاع البحث العلمى بالاتحاد العربى للألعاب الرياضية

- رأس تحرير " مجلة الأمن العام" وهى المجلة الرائدة فى مجال الأبحاث والدراسات الأمنية والقانونية على المستويين الوطنى المصرى والقومى العربى ، عضو مجلس إدارة " مجلة الدراسات الأمنية والتدريب " التى تصدرها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.
- شارك وأسهم بفعالية فى عدد كبير من المؤتمرات المحلية والإقليمية والعربية والدولية فى مجالات الإدارة والأمن والشرطة ، وقادة الشرطة العرب ، والأمم المتحدة ، واليونسكو ، والإنتربول، وعلي المستوى الوطنى و الدولي والقارى الأفريقى .

- له نشاط رياضى قيادى متميز على المستويين الوطنى و القارى والدولى . رأس عدداً من المنظمات الرياضية المصرية والعربية والأفريقية والعالمية ، ومنها: -
اتحاد الشرطة الرياضي ، اللجنة الأوليمبية المصرية علي مدى دورتين ، الاتحاد المصرى للتايكوندو ، المركز الأوليمبى بالمعادى ، اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأفريقية بالقاهرة ١٩٩١، الاتحادين العربى و الأفريقى للتايكوندو ، نائب رئيس الاتحاد العالمى للتايكوندو، نائب أول رئيس اتحاد اللجان الأوليمبية الأفريقية « ANOCA »، عضوية الاتحاد العربى للألعاب الرياضية. توج هذا العطاء المتجدد بالحصول على وسام اللجنة الأولمبية الدولية عام ٢٠٠١ .

- أسهم بدور وطنى بارز ومشهود فى دعم حركة المقاومة الوطنية والتعاون مع الجيش المصرى إبان عمله كضابط اتصال بمعسكر الجيش البريطانى بالتل الكبير فى الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥١.

- حالياً رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمشروعات السياحية العالمية (أمريكانا) .

- تقديراً لجليل خدماته منحته الدولة العديد من الأوسمة والأنواط ، وهى -
نوط الواجب ، وسام الجمهورية من الطبقة الرابعة ، وسام الجمهورية من الطبقة الثانية، وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى .

● ● ●